

تم تصحيح هذه النسخة
بمبارأة لجنة المناقشة

جامعة أم القرى ..

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

مكة المكرمة

قسم الدراسات العليا الشرعية

فرع الفقه والأصول



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠١٢٣٢

محمد محمد

علمه

د. السني

مصيلي

شرح

ذريعة الوصول إلى إقتباس زبد الأصول

للشيخ الإمام العلامة

محمد بن أبي بكر الأشعر

اليماني الزبيدي (٩٤٥ - ٩٩١)



تحقيق ودراسة

أحمد فرحان ديوان الإدريسي

بحث مقدم لنيل درجة "تخصص الماجستير"

في الفقه والأصول

إشراف

٣٣٢١

د. يونس السنهوري

١٤٠٥ - ١٤٠٦

« الجزء الثاني »

مباحث

السنة

مباحث السنة

((١)) السنة لغة : العادة والطريقة ^(١) ، واصطلاحاً : تطلق على مقابل الغرض ^(٢) ، وعلى ما صدر منه صلى الله عليه وسلم قولاً ليس بالعجـاز

(١) قال لبيد في معلقته :

من معشر سنت لهم أبائهم . . . ولكل قوم سنة وامامها .
وفي الحديث : من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها ، من غير أن ينقص من أجورهم شيء . . . " الحديث أخرجه عن أبي جحيفة مرفوعاً سلم : ٢ / ٧٠٥ ،
٤ / ٢٠٥٩ ، وأحمد : ٤ / ٣٦٢ ، والترمذي : ٧ / ٤٣٨ - تحفة ، والنسائي : ٥ / ٥٧٠ .
(٢) يعني في عرف الفقهاء ، فانهم يطلقونها على ما ليس بواجب ، انظر الأحكام للآمدى : ١ / ١٥٦ ، شرح الكوكب المنير : ٢ / ١٦٠ ، الموافقات للشاطبي : ٤ / ٤ ، ارشاد الفحول ص ٣٣ .

وتطلق السنة أيضاً على ما يقابل البدعة ، فيقال : أهل السنة وأهل البدعة .
وتطلق ويراد بها العرف الشرعي العام ، وهو ما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم
أو عن السلف من الصحابة والتابعين .
انظر : شرح الكوكب المنير : ٢ / ١٦٠ ، أصول السرخسي : ١ / ١١٣ ، ١١٤ ، ارشاد
الفحول ص : ٣٣ ، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٨٩ .
(٣) هذا التعريف في اصطلاح الأصوليين ، وهو المقصود في هذا البحث عن
الأصوليين ، انظر تعريف الأصوليين للسنة في : الأحكام للآمدى : ١ / ١٥٦ ،
جمع الجوامع مع المحلى عليه : ٢ / ١٢٨ ، حاشية الفتازاني على ابن الحاجب :
٢ / ٢٢٢ ، تيسير التحرير : ٣ / ٢٠ ، فواتح الرحموت : ٢ / ٩٧ ، شرح الكوكب المنير :
٢ / ١٦٠ ، الابهاج : ٢ / ٢٦٣ ، ارشاد الفحول ص ٣٣ ، نزهة الخاطر :
١ / ٢٣٦ .

والسنة في اصطلاح المحدثين : ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول
أو فعل أو صفة خَلْقِيَّة أو خَلْقِيَّة أو تقرير .
والملاحظ على تعريف الأصوليين للسنة أنه يدخل فيه ما لم يكن حجة عند " جمع "
من أقواله وأفعاله صلى الله عليه وسلم ، كأفعاله وأقواله في شئون الحياة الدنيوية
الصرفة كقوله [أنتم أعلم بدينكم] رواه سلم : ١٦ / ١١٨ ، والأولى الاحتراز من
ذلك ، ولعلمهم تركوا التصريح بذلك لظهوره .

وفعلًا (١) ومنه التقرير لأنه كف عن الإنكار والكف فعل (٢) ، فقوله صلى الله عليه وسلم
 ((حجة)) (٣) ، وهو ينقسم الى مأمور (٤) في مباحث الكتاب من الأمر والنهي وغيرهما ،
 كما ذكرنا في أول المباحث المذكورة .

وانما كان ((قول النبي المرسل)) الى كافة (٥) الخلق - حتى الملائكة (*) على المعتمد (٦) -

== والملاحظ على تعريف المحدثين (ما أضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم . . .) أن
 الحديث عند هم سنة يقطع النظر عن ثبوته ولا يكون سنة عند الأصوليين الا اذا
 ثبت عنه صلى الله عليه وسلم ، لأنهم يعتبرون فيه الحجية في التعريف كما فعل
 صاحب تيسير التحرير : ٣ / ٢٠ .

(١) فخرج قوله وفعله الدالان على الاعجاز لأنهما لا سبيل للتأسي فيهما ، وبذلك
 لا يصبحان حجة في اثبات الأحكام .

(٢) يعني على الراجح ، ومرفى مباحث الكتاب في ص :

(٣) قول الرسول صلى الله عليه وسلم : اما أن يكون مسموعا منه لغيره بلا واسطة ،
 أو منقولاً اليه بواسطة الرواة ، فالقسم الأول حجة قاطعة على من سمعه ممن
 الصحابة لا يسوغ خلافه بوجه من الوجوه الا بنسخ أو جمع بين متعارضين بالتأويل
 الصحيح .

أما القسم الثاني : وهو ما كان منقولاً منه صلى الله عليه وسلم الى غيره بواسطة ،
 فذلك النقل ، اما أن يكون متواتراً أو غير متواتر ، فالمتواتر حجة قاطعة كالمسموع
 منه صلى الله عليه وسلم بلا واسطة لأن التواتر يفيد العلم ، أما الآحاد فيوجب
 العمل بمقتضاه عند الجمهور ، ويوجب العلم في رواية عن الامام أحمد ، وذلك اذا
 اختلف بالقرائن . . . وانظر : روضة الناظر ص ٤٦ ، وانظر : حجية السنة في الرسالة

للامام الشافعي ص ٧٣ فما بعدها ، المستقصى : ١ / ١٢٩ ، جمع الجوامع

المحلى : ٢ / ١٢٨ ، أصول السرخسي : ٢ / ٩٠ ، فما بعدها ، تيسير التحرير :

٣ / ٢٢ ، شرح الكوكب المنير : ٢ / ١٦٧ ، المدخل الى مذهب أحمد ص ٨٩ ،

ارشاد الفحول ص ٣٣ ، نزهة الخاطر : ١ / ٢٦٠ وما بعدها .

(٤) في ص : ٩٧ وما بعدها .

(٥) لقوله تعالى : / وما أرسلناك الا رحمة للعالمين / الأنبياء - ١٠٧ ، / ليكون

للعالمين نذيراً / الفرقان ، آية (١) ، وكل ما سوى الله داخل في " العالمين "

بدليل قوله تعالى / الحمد لله رب العالمين / الفاتحة (٢) .

(*) نهاية ورقة ١٠٤ من د .

(٦) نقل بعضهم الاجماع على خلافه ، وهو الظاهر لأنه لم يصح أنه عليه الصلاة والسلام ==

محمد صلى الله عليه وسلم وغيره حجة (١) لأنه كسائر الأنبياء معصوم (٢) فلا يصدر عنه
ذنب ولو صغيرة سهواً وفقاً للأستاذ أبي إسحاق الأسفرائيني (٣) وعياض (٤) وغيرها .
ففعله غير محرم للمعصية (٥) ولا مكروه لندرة وقوع المكروه من التقى من أمته ،

== أنذرهم أو بشرهم أو أمرهم وهم مكلفون .

يقول السيوطي : (اختلف العلماء في بعثة النبي صلى الله عليه وسلم السي
الملائكة على قولين : أحدهما : أنه لم يكن مبعوثاً إليهم ، وبهذا جزم الحلبي
والبيهقي من أصحابنا ، ومحمود بن حمزة الكرمانى في كتابه العجائب والغرائب ،
ونقل البرهان النسفى والفخر الرازى في تفسيرهما الإجماع عليه ، وجزم به من
المتأخرين الحافظ زين الدين العراقى في نكتة على ابن الصلاح والشيخ جلال
الدين المحلى . .

والقول الثانى : أنه كان مبعوثاً إليهم ورجحه القاضى شرف الدين البارزى والشيخ
تقى الدين السيكى وهو المختار ، وله فيه مؤلف يسمى " تزيين الأرائك فى إرسال
النبي صلى الله عليه وسلم إلى الملائكة . . .) الحياث فى أخبار الملائكة ص : ٢٥٦
ط الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

(١) انظر : حجية السنة فى الرسالة ص ٧٣ ، المحلى على جمع الجوامع : ٩٥ / ٢ ، إرشاد

الفحول ص ٣٣ ، المدخل لابن بدران ص ٨٩ ، المستصفى : ١٢٩ / ١ .

(٢) اختلف العلماء ما المراد بالمعصية ، فقليل : هى سلب قدرة المعصوم على المعصية

وقيل : صرف دواعي المعصية عن المعصية ، وقيل : تهويل العبد للموافقة مطلقاً ،

وقيل : خلق الطاف تقرب إلى الطاعة ، وقيل هى السلامة من الشئ ، والكل متعلقة

عدم صدور المعصية من المعصوم . وانظر شرح الكوكب المنير : ١٦٧ / ٢ - ١٦٨ ،

ومن أحسن ما قيل : أنها ملكة نفسانية تمنع صاحبها من الفجور ، انظر سلسل

الوصول لشرح نهاية السؤل : ٦ / ٣ .

(*) نهاية صفحة ١٣٢ من ج .

(٣) تقدمت ترجمته ص : ٨٣ .

(٤) انظر : الشفا : ١٦٠ / ٢ ، والقاضى عياض : هو أبو الفضل : عياض بن موسى بن

عياض اليحصبي السبتي امام وفقه فى الحديث وعلومه والنحو واللغة والأنساب وله

التصانيف المفيدة مثل الاكمال شرح مسلم ، ومشارك الأتوار فى غريب الحديث فى

غريب البخارى ومسلم والموطأ وقارب شيوخه المائة ، توفى سنة ٤٤٥ هـ بمراكش . تذكره

الحفاظ : ٢٤٥ / ١ .

(٥) مبحث المعصية مجاله فى كتب العقيدة أو علم الكلام ، وإنما يذكرها الأصوليون فى ==

(*)

فكيف منه ؟ ا ، وخلاف الأولى مندرج فيه .

وقيل : ان الأنبياء قبل الوحي ليسوا معصومين مطلقا (١) ،

قال الأسنوى (٢) واليه ذهب القاضي أبو بكر (٣) وأكثر أصحابنا (٤) ، واختار البيضاوى (٥)

= حجية السنة لتوقف الأدلة على عصمة الرسول صلى الله عليه وسلم المقرون بشهادة
لا اله الا الله محمد رسول الله . انظر فواتح الرحموت : ٩٧/٢ ، التفتازانى على
ابن الحاجب : ٢٢/٢ .

وقول الاسفرائينى وعياض نقله الآمدى عن كثير من الأئمة (الإحكام : ١٥٧/١) ،
وابن برهان نقل اتفاق المحققين على ذلك (الوصول الى الأصول : ٣٥٨/١) ،
واختاره ابن حزم (الفصل : ٦/٤ - ط . عكاظ ،

ونقله ابن النجار عن جمع من الحنابلة
والأكثر ، انظر شرح الكوكب المنير : ١٧٤ / ٢ ، واختاره ابن السبكي فى الابهاج :
٢٦٣/٢ ، ٢٦٤ وكذا والده ، وانظر ارشاد الفحول ص ٣٤ ، وجوز القاضى
الباقلانى وقوع الصغيرة بطريق الغلط والنسيان واختاره الآمدى وهو رأى الرازى
والحنفية ونسبه ابن النجار للقاضى أبى يعلى والأكثر ، انظر فواتح الرحموت :
٩٩/٢ ، المحصول : ١/٣ ق ٣٤٤ ، تيسير التحرير : ٢١/٣ ، عصمة الأنبياء
للرازى ص ٤ ، الإحكام : ١٥٧/١ ، شرح الكوكب المنير : ١٧٣ / ٢ ، وذهب
شيخ الاسلام الى التفصيل أيضا ، مجموع الفتاوى : ٣١٩ / ٤ ، وما بعد هذا ،
٠٢٨٩ / ١٠ .

(*) نهاية ورقة ٥٣ من أ .

(١) يعنى سواء أكانت كبيرة أم صغيرة .

(٢) ترجمته ص : ١١٧ ، وانظر نهاية السؤل : ٦/٣ .

(٣) أى الباقلانى وتقدم ترجمته ص : ٥٢ .

(٤) ونسبه كذلك الآمدى لكثير من المعتزلة واختار قول القاضى ، ونسب المنع السبكي

الروافض ، انظر الإحكام : ١٥٦/١ ، نهاية السؤل وحواشيه : ٦/٣ .

(٥) انظر : نهاية السؤل وحواشيه : ١٢/٣ والبيضاوى تقدمت ترجمته ص : ٣٩ ، وأما

بعد النبوة فهم معصومون من تعمد ما يخل بصدقهم فيما دلت المعجزة على صدقهم
من رسالة وتبليغ وذلك بالاجماع ، وكذلك معصومون عن الكبائر ولا عبرة بخلاف نحو
الخوارج والحشوية وكذلك الصفات التى تدل على الخسة والدناءة ، انظر الإحكام : =

أنهم ليسوا^(١) معصومين من الصفائر سهوا ، وهو مقيد بما^(*) إذا لم يكن دالا على
 الخسة ، وعلى الأول : فهي ثابتة سمعا عند الأكثرين^(٢) .

-
- = ١٥٦/١ - ١٥٧ ، شرح الكوكب المنير : ١٦٩ / ٢ ، فواتح الرحموت : ٩٨-٩٩ ،
 نهاية السؤل وحواشيه : ٦ / ٣ وما بعدها .
- (١) النسخ الأربع بدون ألف .
- (*) نهاية صفحة ١٣١ من ب .
- (٢) هكذا نسيه الأسنوى .
- انظر نهاية السؤل مع حواشيه : ١٥ / ٣ .

— فصل —

فى

* دلالة أفعاله صلى الله عليه وسلم *

((و)) اذا فعل صلى الله عليه وسلم شيئا فأحمل^(١) ((فعله)) على الوجوب أو الندب أو الإباحة بحسب ماظم من صفته ، ويعلم ذلك بالنص نحو : هذا واجب ، وتسويته بما علمت جهته نحو : هذا الفعل مساوٍ لكذا فى حكمه المعلوم ، (*) (٢) أو وقوعه بيانا أو امتثالا لدال^(٣) على الوجوب أو ندب أو إباحة ، ويخص الوجوب عن غيره أمارته كالصلاة بالأذان ، لأنه ثبت باستقراء الشرع أنه^(٥) لا يؤذن الا للواجبة^(٦) بخلاف ما لا يؤذن لها كالعيد كما سيأتى^(٧) .

وكونه ممنوعا^(٨) لو لم يجب كحد^(٩) وختان ، وكونه^(١٠) موافقة نذر كما لو قال :

- (١) وذلك اذا لم يكن بيانا كقطعه السارق من الكوع بيانا المحل القطع فى آية السرقة ، أو جبليا كالقيام والقعود . . ، أو مترددا بين الجبلى والشرعى كحجسه راكبا ، وجلسه للاستراحة أو مخصصا به كزيادته فى النكاح على أربع ، انظر جمع الجوامع : ١٢٩/٢ - عطار .
- (*) نهاية ورقة ١٠٤ ب من د .
- (٢) الهمزة ساقطة من (ب) ، (ج) . والمثبت من أ ، د .
- (٣) فيكون حكمه حكم العيّن أو المستثّل .
- (٤) لم يذكر هنا التحريم أو الكراهة لأنهما لم يصدرا من فعله صلى الله عليه وسلم كما تقدم ، وإنما الكلام فى الفعل الصادر عنه صلى الله عليه وسلم لا فى الفعل المطلق الذى تتعلق به الأحكام الخمسة ، انظر حاشية العطار على جمع الجوامع : ١٢٩/٢ .
- (٥) فى (ب) ، (ج) ، (د) : " أن " والمثبت من أ .
- (٦) فى (أ) : لواجبه ، والمثبت من ب ، ج ، د . وانظر شرح الكوكب المنير : ١٨٥/٢ .
- (٧) فى ص :
- (٨) يتحدث المؤلف رحمه الله عن الأمارات أو القرائن الدالة على الوجوب ، وقد ذكر كسر الأسنوى فى ذلك قاعدة فقال : (ما كان من الأفعال ممنوعا ، لم يكن واجبا ، فسان فعله الرسول عليه الصلاة والسلام ، فانا نستدل بفعله على وجوبه) ، التمهيد ص (٣١) وقد ذكر ما يشبهه فى جمع الجوامع : ١٣٠/٢ ، وتبعه فى غاية الوصول ص ٩٢ ، وانظر : نهاية السؤل : ٣٢/٣ ، شرح الكوكب المنير : ١٨٥/٢ .
- (٩) مثل قطع اليد فى السرقة . (١٠) أى من القرائن الدالة على الوجوب .

* ان هزم العدو، فله عتق صوم الغد ، فصيام الغد بعد الهزيمة واجب^(١).

ويخص الندب عن غيره مجرد قصد القرية ، وهو كثير: صلاة^(٢) وصوما وقراءة وذكرا ، ونحو ذلك من التطوعات ، قال البيضاوى: ^(٣) وكونه قضاء لمندوب ، أى لأن القضاء بمنزلة^(٤) الأداء غالبا ، وقول الواسطى فيه نظر، فان من نام جميع الوقت فقضاؤه واجب (مع أنه لا يماثل الأداء لكون أدائه غير واجب مردود ، لأنه^(٦) واجب^(٧) أصالة، غير أن النائم لما لم يكن مكلفا حال نومه ، لم يتوجه الوجوب اليه حال عدم^(٩) التمكن من فعل الواجب ، (فعلق الوجوب بيقظته مطلقا ، فهو حينئذ شبيه^(١٠) بالواجب الموسع ، فلي تأمل .

ثم ((على اختصاص)) به صلى الله عليه وسلم (فاحمل)) أنت ((فى قرب)) أى طاعات ، لا مطلقا بل ((حيث دليل)) منفصل ((وردا)) بألف الإطلاق والعلف الاختصاص^(*) (١١).

(١) ساقط من (ب) ، (ج) ، وما أثبتناه من أ ، د .

(٢) فى (ج) " كالصلاة والصوم والقراءة والذكر " . والمثبت من أ ، ب ، ج .

(٣) انظر: الابهاج : ٢ / ٢٧١ ، والبيضاوى ترجمته ص : ٣٩ .

(٤) فى (أ) " بمثابة " ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(٥) فى (أ) : " قضاؤه " ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(٦) فى (أ) ، (د) ، " بأنه " ، والمثبت من ج .

(٧) ما بين القوسين ساقط من ب ، والمثبت من أ ، ج ، د .

(٨) فى (ب) ، " بما " ، والمثبت من أ ، ج ، د .

(٩) فى (ب) ، (ج) ، (د) " لعدم " وما أثبتناه من أ .

(١٠) ما بين القوسين ساقط من (ب) ، وما أثبتناه من أ ، ج ، د .

(*) نهاية صفحة ١٣٣ من ج .

(١١) الأصل فى الفعل عدم الخصوصية ، ولا يجوز دعوى الخصوصية بغير دليل ، لأنه

صلى الله عليه وسلم مبعوث قدوة وداعيا بفعله وقوله ، فأفعاله هى للاقتداء ،

والخصوصية تمنع الاقتداء .

به ((كغرض وتر)) وضحي^(١) وأضحيسة^(٢) وسواك^(٣) ، الثابت بأحاديث أخرجهما أحمد^(٤) والحاكم^(٥) وغيرهما من حديث ابن عباس^(٦) (رضى الله عنهما)^(٧) ، وذلك على زيادة قرينة من الله تعالى .

((ومتى)) كان الفعل قرينة و ((تجردا)) بألف الاطلاق ((عنه)) أى عن دليل على^(٨) الاختصاص ، شرع فى حقنا^(٩) كما شرع فى حقه صلى الله عليه وسلم^(١٠) ان علمت صفته

(*) نهاية ورقة ١٠٥ من د .

(١٠١ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤) ذكر السيوطى فى الخصائص ذلك : ٣ / ٢٥٣ ، وأورد فيها عدة أحاديث ومن ذلك ما أخرجه الطبرانى فى الأوسط والبيهقى فى سننه عن عائشة مرفوعا ثلاث هن على فرائض ، ولكم سنة ، الوتر والسواك وقيام الليل ، وأخرج أحمد والبيهقى فى السنن عن ابن عباس : مرفوعا : * ثلاث هن على فرائض ولكم تطوع النحر ، والوتر وركعتا الضحى ، وأخرج الدارقطنى عن ابن عباس مرفوعا : ثلاث هن على فرائض ولكم تطوع : النحر والوتر وركعتا الفجر ، وأخرجه الحاكم أيضا ، وأخرج أحمد والبخارى من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعا : (أمرت بركعتى الفجر والوتر ، وليس عليكم الضحى ، وأخرج أحمد فى مسنده عن ابن عباس مرفوعا : أمرت بركعتى الضحى ولم تؤمروا بها ، وأمرت بالأضحى ولم تكتب عليكم ، وأخرج أحمد والطبرانى من وجه ثالث عن ابن عباس مرفوعا : * ثلاث على فريضة وهن لكم تطوع الوتر وركعتا الفجر وركعتا الضحى * ، وقال عنه الألبانى فى ضعيف الجامع : ٣ / ٦٠ : موضوع ، وفى أبى داود عن ابن عمر (٤١ / ١) أن رسول الله كان يؤمر بالسواك ، وروى لهذه الأحاديث كلها محقق الخصائص بالضعف : ٣ / ٢٥٤ ، وكذا بجمع الزوائد :

٢٦٤ / ٨ .

(٥) الامام أحمد تقدمت ترجمته ص ١٧٦ ، وانظر المسند : ١ / ٢٣٢ ، ٢٣٤ .

(٦) الحاكم أبو عبد الله تقدمت ترجمته ص ٣٦٨ ، وانظر المستدرک : ١ / ٣٠٠ .

(٧) ابن عباس رضى الله عنهما ، تقدمت ترجمته ص ٢٣٨ .

(٨) فى (أ) : الجملة الدعائية ساقطة ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(٩) ساقط من (أ) ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(١٠) فى (أ) : * حقها * ، وما أثبتناه من ب ، ج ، د .

(*) نهاية ورقة ٥٣ ب من أ .

كما مر^(١) والأ^(٢) ((فمختار أبي المعالي)) امام الحرمين^(٣) ، وتلميذه الفزالي^(٤) ، وأبي بكر الصيرفي^(٥) ((الوقف)) عن القول^(*) بوجوب أو نذب أو اباحة ، لاحتمالها ، واحتمال كونه من الخصائص ، فيتوقف الى البيان ((من أربعة أقوال)) للعلماء ، فعند مالك^(٨) : للاباحة ، لأن الأصل عدم الطلب ، وعند الشافعي^(٩) : للنذب لأنه المتحقق بعد الطلب .



- (١) في ص : ٤٤٦ .
 (٢) أي لم يظهر فيه قصد القرية ، بل كان مجرداً مطلقاً .
 انظر: الابهاج : ٢ / ٢٦٥ .
 (٣) الجويني تقدمت ترجمته ص ٢٠٠ .
 (٤) الفزالي تقدمت ترجمته ص ٢٠ .
 (٥) أبو بكر الصيرفي : هو أبو بكر محمد بن عبد الله البغدادي الصيرفي الامام الجليل الأصولي أحد أصحاب الوجوه المسفرة ، كان يقال : انه أعلم خلق الله بالأصول بعد الشافعي ، ومن تصانيفه : شرح الرسالة ، وكتاب الاجماع وكتاب الشروط ، توفي سنة ٣٣٠ هـ ، طبقات الشافعية لابن السبكي : ١٨٦ / ٣ .
 (٦) نقله ابن السبكي في الابهاج : ٢ / ٢٦٥ عن جمهور المحققين من الشافعية ، منهم الامام وأتباعه ، وهو اختيار أبي اسحاق الشيرازي في التبصرة ص : ٢٤٢ ، ونسبه الى أكثر الشافعية وأكثر المتكلمين .
 انظر: المستصفي : ٢ / ٢١٤ ، البرهان : ١ / ٤٩٣ - ٤٩٤ .
 (*) نهاية صفحة ٣٢ من ب .
 (٧) في (أ) : " ونذب وأباحة " ، والمثبت من ب ، ج ، د .
 (٨) نسبة الاباحة الى الامام مالك غير سديدة ، ولعله مذهب أصحابه ، ونسبته ابن السبكي الى مذهب مالك .
 انظر: الابهاج : ٢ / ٢٦٥ ، قال التلمساني في مفتاح الوصول ص : ٩٨ : (وان لم يظهر منه قصد القرية ، ففعله محمول على الاباحة) أهـ ، وهو الصحيح عند الحنفية . انظر: فواتح الرحموت : ١ / ١٨١ ، حاشية الأزميري : ٢ / ٢٤٢ ، والامام مالك ترجمته ص ٣٢٢ .
 (٩) نسبة ابن السبكي للشافعي في الابهاج : ٢ / ٢٦٥ ، ونسبه الشيرازي في التبصرة : ص ٢٤٢ ، الى بعض الشافعية ، ونسبه في المحصول : ١ / ٣٤٦ الى الامام الشافعي ، وهو قول للامام أحمد في رواية . انظر: شرح الكوكب المنير : ٢ / ١٨٧ ، والامام الشافعي تقدمت ترجمته ص : ٩٧ .

وعند ابن سريج^(١)، والأصطخري^(٢)، وابن خيران^(٣)، وابن أبي هريرة^(٤) للوجهين^(٥) لأنه الأحوط .

((واحمل)) أنت ((على اباحة))^(٦) له ، ولنا ، إذ هي أقل مراتب أحوالهم صلى الله عليه وسلم ((مافعله و)) بمحض كونه جليلاً كأن قامت القرينة على أنسه

- (١) ابن سريج ، تقدمت ترجمته ص ٢١٠ .
- (٢) الاصطخري : هو الحسن بن أحمد بن يزيد الاصطخري أبو سعيد الفقيه الشافعي الأصولي ، قاضي قم ، أحد الرفعاء من أصحاب الوجوه ، كان ورعاً زاهداً متملاً ، قال الداركي ما كان أبو اسحاق المروزي يفتي بحضرة الاصطخري إلا بانه ، مات سنة ٣٢٨ هـ .
- انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي : ٣ / ٢٣٠ .
- (٣) ابن خيران : هو الحسين بن صالح بن خيران أبو علي أحد أركان المذهب ، كان اماماً ورعاً زاهداً ، عرض عليه القضاء فلم يتقبل ، وكان يعيب على ابن سريج ولايته القضاء ، مات سنة ٣٢٠ هـ . طبقات الشافعية لابن السبكي : ٣ / ٢٧١ .
- (٤) ابن أبي هريرة : هو أبو علي الحسين بن الحسن البغدادي ، أحد أئمة الشافعية ، تفقه بإبن سريج ثم بأبي اسحاق المروزي وصحبه إلى مصر ، له شرحان " للمختصر " مبسوط ومختصر في جزء واحد ، توفي سنة ٣٤٥ هـ .
- انظر : طبقات الأسنوى : ٢ / ٥١٨ ، ابن خلكان : ١ / ٣٥٨ ، البداية والنهاية : ١١ / ٣٠٤ ، طبقات الشافعية لابن السبكي : ٣ / ٢٥٦ .
- (٥) وهو مذهب الامام أحمد وأكثر أصحابه ، وكثير من المعتزلة ، واختاره الامام في المحصول : ١ / ٣ / ٣٤٦ ،
- انظر : شرح الكوكب المنير : ٢ / ١٨٢ ، الابهاج : ٢ / ٢٦٥ .
- (٦) وذلك عند أكثر العلماء ، ونقل الشيخ زكريا الأنصاري في غاية الوصول ص ٩٢ " وقيل يندب " ونقل الندب ابن النجار عن الباقلاني والفضالي ، ونقله عن أبي اسحاق الاسفراييني في أحد الوجهين عنه ، وهو معزول لأكثر المحدثين ، وقال في المسودة ص ١٧٢ : " دلالة الأفعال العادية على الاستحياء أصلاً وصفة " أهـ ، وانظر تفصيل المسألة في المحلى على جمع الجوامع : ٢ / ١٣٠ - عطار ، غاية الوصول ص : ٩٢ ، شرح الكوكب المنير : ٢ / ١٧٨ ، وما بعد هذا ، ارشاد الفحول ص : ٣٥ ، والمختار عند ابن الحاجب ان ظهر قصد القرينة فسنة والا فبإباحة . انظر المختصر : ٢ / ٢٣ ، ٢٥٠ .

((ليس قرينة)) من حيث هو ، وان كان قرينة من حيثية أخرى ، كأن فعله لبيان الجواز^(١) ، فانه يثاب على قصد ذلك ، قال ابن السبكي^(٢) وغيره : كالأكل والشرب والنوم وغـسـير ذلك^(٣) .

((و)) لكن^(*) محل اباحتها لنا : ان تجرد الفعل عن دليل الاختصاص به ، اما ((بالدليل)) أى معه الدال على الاختصاص فيباح ((له فقط)) أى دوننا وذلك^(٥) ((كالمقد بخمس نسوة)) فأكثر^(٦) ، وكتزوجه فى^(٧) حال الاحرام^(٨) بنسك ، وغـسـير ذلك^(٩) ، و ((ليس لنا)) أن نتأسى به ((فى نحو هذا أسوة))^(١٠) لقيام الدليل

(١) مثل ماذكروه أنه صلى الله عليه وسلم شرب قائما ، رواه البخارى : ٢٨٣ / ١ ، مسلم : ١٦٠١ / ٣ ، وأبو داود : ٣٠٢ / ٢ ، والترمذى : ٤ / ٦ تحفة ، والنسائى : ١٨٩ / ٥ وغيرهم .

(٢) انظر: الابهاج : ٢ / ٢٦٤ ، وتقدمت ترجمته ص : ٣٤ .

(٣) مثل الآمدى فى الأحكام : ١٥٩ / ١ ، وابن النجار فى شرح الكوكب المنير : ١٢٨ / ٢ .

(٤) مثل القيام والعقود والذهاب والرجوع . انظر شرح الكوكب المنير : ١٢٨ / ٢ .

(*) نهاية ورقة ١٠٥ ب من د .

(٥) فى (ب) ، (ج) ، (د) : ساقط ، والمثبت من أ .

(٦) بلغ عدد زوجاته صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة ، ومات عن تسع .

انظر: البداية والنهاية : ٥ / ٢٩١ ، المستدرک : ٣ / ٤ .

(٧) ساقط من (أ) ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(٨) هذه المسألة^{مبنية} على ثبوت تزوجه وهو محرم وتعارضت فى هذا الأحاديث

ولذا يذكر الأصوليون هذه المسألة فى باب التعارض والترجيح ، وانما ذكرها

المؤلف هنا لمناسبة الخصوصية وكأنه ترجح عنده أن عقد النكاح كان فى

حال الاحرام ، وقد رواه هكذا الشيخان وغيرهما ، ولكن قد ثبت من قول

ميمونة أنها قالت : " تزوجنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا حلال بعد

مارجعنا من مكة " ، رواه أبو داود وأحمد : ٣٣٢-٣٣٥ ، وانظر صحيح البخارى

وعليه فتح البارى : ٤ / ٤٥ .

(٩) يعنى من الخصوصيات الأخرى مثل الوصال عند الشافعية والأضحية فى قول

وراجع كتب الخصائص مثل كتاب السيوطى .

(١٠) فى (أ) : لفظ " أسوة " ساقط ، والمثبت من ب ، ج ، د .

على أنه محرم علينا ، وأما قوله تعالى : ﴿ لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة ﴾^(١) ،
وقوله تعالى : ﴿ قل ان كنتم تحبون الله فاتبعونى يحبكم الله ﴾^(٢) وغير ذلك^(٣) ، فهو
مطلق لا عموم له^(٤) ، فمن ثم قيل : الأخذ بالتأسى والمتابعة موقوف على معرفة
الجهة^(٥) ، والا لم تكن مأمورين بها .

ومعنى التأسى والمتابعة واحد كما فى المحصول^(٦) والاحكام^(٧) وغيرهما^(٨) .
ومن فروع^(*) ذلك^(٩) قولنا : يخص الوجوب^(١٠) كون الفعل^(١١) ممنوعا لولم يجب

- (١) سورة الأحزاب ، آية (٢١) .
- (٢) سورة آل عمران ، آية (٣١) .
- (٣) يعنى من الآيات الدالة على التأسى به واتباعه مثل قوله تعالى : ﴿ الذين يتبعون الرسول النبى الأمى . . الأعراف ، آية ١٥٧ ، وقوله : ﴿ فآمنوا بالله ورسوله النبى الأمى الذى يؤمن بالله وكلماته واتبعوه لعلكم تهتدون ﴾ ، الأعراف ، آية ١٥٨ ، وقوله تعالى : ﴿ من يطع الرسول فقد أطاع الله ﴾ النساء ، آية ٨ ، وغيرها من الآيات .
- (٤) لأن لفظة " أسوة " فى الآية نكرة فى سياق الاثبات ، فلا تقتضى العموم ، انظر : الابهاج : ٢ / ٢٦٩ .
- (٥) انظر : الابهاج : ٢ / ٢٧٠ ، وزاد شرطا آخر حيث قال : " وللمتابعة والتأسى شرط آخر مع ما ذكر ، وهو أن يقع الفعل لكونه فعلا . . " نفس المصدر : ٢ / ٢٧٠ ، شرح الكوكب المنير : ٢ / ١٩٦ .
- (٦) انظر : المحصول : ١ / ٣ ق ٣٤٨ .
- (٧) انظر : الإحكام للأمدى : ١ / ١٥٨ .
- (٨) فى (ب) : " وغيره " ، والمثبت من أ ، ج ، د . وانظر نهاية السؤل مع سـلم الوصول : ٣ / ٢٦ .
- (*) نهاية صفحة ١٣٤ من ج .
- (٩) ساقط من ج وب ، والمثبت من أ ، د .
- (١٠) ذكر ابن حزم : أن أفعال النبى صلى الله عليه وسلم لا يكون منها واجبا الا ما كان بيانا لأمر ، وان كان الاتساع به عليه الصلاة والسلام فيها حسن ، انظر : رسالته (مسائل الأصول) ضمن المسائل المنيرية : ١ / ٩١ .
- (١١) وقد عبر عن هذا الأسنوى بقاعدة فقهية ، وتقدمت فى ص ٤٤٦ هامش (٨) .

كما مر^(١) : وجوب^(٢) الختان على غير الخنثى المشكل ، وزيادة قيامين وركوعين في الكسوف ، لكن محله ان دخل فيها بنية الاتيان بهذه الكيفية ، والا فله أن يصلحها كسنة الظهر كما حكاه في شرح المذهب^(٣) عن جماعة ، بل اقتضى كلامه الاتفاق عليه .

قال المحلى^(٤) : وقد يتخلف الوجوب عن هذه الأمانة^(٥) لدليل مقدم عليها كما في سجود السهو ، والتلاوة في الصلاة^(٦) ، وبه يعلم أن قول الأسنوى : لكنه ينتقص^(*) بسجود السهو ، وسجود التلاوة في الصلاة وغيرها مردود^(٨) .

(١) انظر: ص : ٤٤٦ .

(٢) اختلف العلماء في وجوب الختان على الذكر والأنثى ، والأرجح في الأنثى عند هم أنه مكرومة ، وأما الذكر فرجح كثيرون الوجوب واستدلوا بأوجه سرد هــا الحافظ ونقل التعقبات عليها في الفتح فليراجع : ١٠ / ٣٤١ وما بعد هــا ، ط دار الفكر .

(٣) انظر: المجموع للذنوى : ٦٤ / ٥ ، ٦٥ ، مطبعى .

(٤) في شرحه على جمع الجوامع : ٢ / ١٣٠ ، والمحلى تقدمت ترجمته ص : ٣٩ .

(٥) يعنى يتخلف الوجوب عن القرينة الدالة .

(٦) قال البناني عند قول المحلى (وقد يتخلف الوجوب . . الخ) اشارة الى تقييد

الأمانة وهى قوله : (لولم يجب . . الخ) بعدم المعارض ، حاشية البناني :

٢ / ٩٨ .

(٧) الأسنوى تقدمت ترجمته ص ١١٧ ، وانظر قوله هذا فى نهاية السؤل :

٣ / ٣٢ مع سلم الوصول .

(*) نهاية ورقة ١٠٦ أ من د .

(*) نهاية صفحة ١٣٣ من ب .

(٨) يعنى أن استدراك الأسنوى فى المسألة فى غير محله ، لأن الجلال المحلى أشار

الى تقييد الأمانة ، وهى قوله : " لولم يجب . . " : بعدم المعارض ، فالصور

كلها خرجت بالتقيد المعروف من أن كل دليل وأمانة انما يدل على ما يدل عليه اذا لم

يوجد له معارض أقوى منه ، وهذه الصور قد وجد فيها المعارض فليست

داخلة فى المراد من الأمانة هنا .

انظر: المحلى على جمع الجوامع - بناني : ٢ / ٩٨ ، سلم الوصول للمطبعى ٣ / ٣٢ - ٣٣ .

(تنمة) : اذا تعارض القول والفعل (١) (*) ودل دليل على تكرار (٢) مقتضى القول ، فيما أن يكون خاصا به صلى الله عليه وسلم كأن قال : يجب (٣) على صوم عاشوراء في كل سنة ، وأفطر فيه في سنة بعد القول ، أو قبله ، فالتأخر قولا كان أو فعلا ، ناسخ (٤) للمتقدم في حقه ، فان جهل المتأخر ، فأقوال (٥) : ثالثها ، وهو الأصح :

(*) نهاية ورقة ٥٤ من أ .

(١) المؤلف لم يذكر التعارض بين فعلين من أفعاله صلى الله عليه وسلم ، لأنه لا يتصور ذلك ، انظر تفصيل ذلك في الأحكام للآمدى : ١ / ١٧٤ ، ١٧٥ ، شرح الكوكب المنير : ٢ / ١٩٨ ، والتعارض بين الشيعتين هو تقابلها على وجه يمنع منهما مقتضى صاحبه .

انظر الابهاج : ٢ / ٢٧٣ .

وأما تعارض القول والفعل فله صور ومساغل كثيرة حصرها ابن النجار في شرح الكوكب المنير في اثنتين وسبعين مسألة (٢ / ٢٠٠ وما بعدها) ، وحصرها الشوكاني في ثمانية وأربعين مسألة (ص ٣٩) ، وقيل : انها تنتهي الى ستين ، ويقول الشوكاني : أن أكثرها غير موجود في السنة ، وحصر ما كان موجودا في الستة فبلغ أربعة عشر قسما ، وقسم المؤلف التعارض الى أقسام ثلاثة ثم فرع على كل قسم الصور المناسبة له ، فالقسم الأول : تعارض القول والفعل بالنسبة لخصوصيته صلى الله عليه وسلم . والثاني تعارض القول والفعل الخاص بأمته صلى الله عليه وسلم . والثالث تعارض القول والفعل العام له صلى الله عليه وسلم ولأمته .

(٢) التكرار شرط في الأقسام كلها . انظر شرح الكوكب المنير : ٢ / ٢٠٠ وما بعدها ، جمع الجوامع : ٢ / ١٣١ - عطار ، ارشاد الفحول ص ٣٩ وما بعدها .

(٣) أن الصورة افتراضية كما هو ظاهر .

(٤) انظر جمع الجوامع والمحلى عليه : ٢ / ١٣١ ، غاية الوصول ص ٩٢ ، نهاية الوصول مع سلم الأصول : ٣ / ٤٢ ، الأحكام للآمدى : ١ / ١٧٦ .

(٥) أحدها : أنه يرجح القول لأنه أقوى دلالة من الفعل ، قال ابن النجار فسي شرح الكوكب المنير : ٢ / ٢٠٥ ، فان جهل المتقدم من القول والفعل ، عمل بالقول على المختار ، واختاره الآمدى في الأحكام : ١ / ١٧٧ ، وقال الشيخ زكريا في غاية الوصول ص : ٩٢ : " وقيل : يرجح القول ، وعزى للجمهور . " وثاني الأقوال : انه يرجح الفعل لأنه أقوى بيانا بدليل أنه يبين به القول . انظر جمع الجوامع والمحلى عليه : ٢ / ١٣١ .

الوقف^(١) الى تبين التاريخ .

واما أن يكون خاصا بنا كأن قال : يجب عليكم صوم عاشوراء . ، الى آخر مامر ،
فلامعارضة فيه في حقه لعدم^(٢) تناول القول^(٣) له ، وفي حقنا : المتأخر ناسخ
للمتقدم ، ان دل^(٤) دليل على التأسى به .
فان جهل التاريخ فثالثها ، وهو الأصح كما مر : يعمل بالقول^(٥) ، واما
أن يكون عاما لنا وله ، كأن يقول : (يجب علىّ وعليكم صوم عاشوراء . الى آخر مامر) ،
فتقديم القول أو الفعل لنا وله على مامر .
نعم : ان لم يكن القول العام نصا^(٦) فيه صلى الله عليه وسلم ، بل ظاهرا نحو
قوله : " يجب على كل أحد صوم عاشوراء . الى آخر مامر ، ففعله مخصص للقول العام في

-
- (١) وهو اختيار ابن السبكي في جمع الجوامع : ٢ / ١٣١ ، وتبعه الشيخ زكريسا
في غاية الوصول ، وقال التفتازاني : " وعند الجهل ، فالثلاثة ، والمختار :
الوقف ، وقال الشوكاني : " وقد رجح الوقف " .
انظر : التفتازاني على ابن الحاجب : ٢ / ٢٨ ، وارشاد الفحول ص ٤٠ .
- (٢) في (ب) : " بعدم " ، وما أثبتناه من أ ، ج ، د .
- (٣) هل المتكلم يدخل في عموم كلامه ، وذلك اذا كان القول شاملا له صلى الله عليه
وسلم بطريق الظهور ، كأن يقول : لا يحل لأحد ، ولا يصح لمسلم أو لمؤمن ،
وهذا ليس من هذا القبيل ، ومر في ص :
- (٤) في (ب) ، (ج) ، (د) " ان دل " والمثبت من أ .
- (٥) التصحيح في المسألة السابقة غير التصحيح في هذه المسألة ، ولعل كلمة
(كما مر) زيادة من النساخ .
- (٦) الأقوال في هذه المسألة مثل التي قبلها ، وانما اختلف التصحيح فيها ،
واختار الآمدي في الأحكام : ١ / ١٧٨ العمل بالقول .
- (٧) اذا كان القول نصا فيه صلى الله عليه وسلم مثل أن يقول : لا يحل لي ، وللكم ،
فيكون الفعل ناسخا للقول في حقه لافي حقنا ، لأنه لا تعارض ، الا اذا دل
الدليل على تأسيسنا به في الفعل .
وان جهل المتأخر فأقوال أصحابها الوقف في حقه ، وفي حق الأمة العمل بالقول ،
انظر : جمع الجوامع مع المحلى عليه : ٢ / ١٣٢ ، غاية الوصول ص ٩٣ .

حقه ، سواء تقدم عليه أم تأخر عنه أم جهل ، لأن التخصيص أهون ^(١) من النسخ
كما سبق ^(٢) .

وقد وضح بما تقدم حكم فعله صلى الله عليه وسلم شرعياً وجلبياً ومخصصاً به ففسى
القرب وغيرها ^(*) .

ومن ذلك ما وقع بيانا كقطع السارق من الكوع ^(٣) المبين لمحل القطع في ^(*) آية
السرقه ^(٤) ، وبقي الكلام في المتردد من فعله بين الجلبى والشرعى وفيه ترددنا شئ
من قولى : "الأصل " و " الغالب " ، فيحتل الحاقه بالجلبى ^(٥) لأن الأصل : عدم
التشريع ^(٦) ، وأن يلحق بالشرعى لأنه صلى الله عليه وسلم بعث لبيان الشرعيات ، فيستحب
لنا ، والأصح الثانى ^(٧) ، فمن ثم قلت : ((واحمل)) أنت ((على الشرعى ما)) أى الذى

(١) لما فيه من اعمال الدليلين .

(٢) فى ص ٢٣٥ .

(٣) نهاية ورقة ١٠٦ ب من د .

(٤) والكوع على خلاف ما يطلق عند العامة فهم يطلقونه على المرفق وانما هو طرف
الزند الذى يلي أصل الابهام .

انظر لسان العرب : ١٠ / ١٩١ ط ٠ الدار المصرية .

(٥) نهاية صفحة ١٣٥ من ج السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ... المائدة آية
(٦) وهو قوله تعالى : [والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ... المائدة آية]

٠ ٣٨

(٧) أى واقعا بجهة الجلبية البشرية التى تتطلبها خلقتهم من أكل وشرب ونوم
وغير ذلك .

(٨) الأشياء الجلبية الأصل فيها عدم التشريع .

انظر الابهام : ٢ / ٢٦٦ .

(٩) وذكر ابن النجار أنه مباح عند الأكثر ، ورجح الشوكانى الندب وقال (وقد
حكاه الأستاذ أبو اسحاق عن أكثر المحدثين ، فيكون مندوبا) .

انظر شرح الكوكب المنير : ٢ / ١٨١ ، جمع الجوامع : ٢ / ١٢٩ ، ارشاد

الفحول ص ٣٥ .

((ترددا)) بألف الإطلاق ((على الأصح)) لما مر وذلك ((ك)) الحج راكبا ، (١) والتطيب (٢)
للاحرام ، وللحاج بين التحللين (٣) و ((الدخول من كذا)) بالفتح والمد ، أى أعلى
مكة (٤) وجلسة الاستراحة (٥) والذهاب لنحو العيد فى طريق والرجوع فى أخرى (٦).

- (١) وقد بوب البخارى باب الركوب والارتداد فى الحج (الفتح : ٤٠٤ / ٣) وذكر
حديث ابن عباس بسنده " أن أسامة كان رديف النبي صلى الله عليه وسلم من عرفة
الى المزدلفة " ، بل قد أمر النبي صلى الله عليه وسلم رجلا بركوب بدنته كما
البخارى (فتح ٥٣٦ / ٣) .
- (٢) أخرج البخارى عن عائشة قالت : كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا حرامه حين يحرم . . ، الفتح : ٣ / ٣٩٦ ، وخالف المالكية فمتعوا التطيب
عند ارادة الاحرام وتحقيق المسألة راجعه فى الفتح : ٣ / ٣٦٨-٣٦٩ ط . دار
الفكر ، وانظر الافصاح لابن هبيرة ص ١٧٩ ، قوانين الأحكام الشرعية لابن
جزى ص : ١٥٠ .
- (٣) المراد بالتحللين هو التحلل الأول ، ويكون بعد رمى الجمرة الكبرى يوم
العيد والخلق أو التقصير والتحلل الثانى بعد طواف الافاضة .
وفى المسألة خلاف للمالكية كما قرره وأجاب عنه فى الفتح ، وانظر فتح البارى :
٣ / ٣٩٩-٤٠٠ ط . دار الفكر .
- (٤) لما ورد عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل
مكة دخل من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى ، رواه مسلم : ٢ / ٩١٨ ،
وأبو داود : ١ / ٤٣٢ ، والنسائى : ٥ / ١٥٨ ، وابن ماجه : ٢ / ٩٨١ ، وورد عن
عائشة أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عام الفتح من كذا من أعلى
مكة . . . رواه مسلم : ٢ / ٩١٩ ، وأبو داود : ٢ / ٤٣٢ .
وكذا : قال الحافظ فى الفتح : ٣ / ٤٣٨ ونقل عن عياض وغيره : كذا العليا بالفتح
والمد وكدى السفلى بالضم والقصر وقيل بالعكس * وقال بعضهم : افتحوا دخل
وضم واخرج .
- (٥) وهى الجلسة بعد السجود الثانى قبل القيام للركعة الثانية والرابعة ويمكسن
أن تطلق على الجلسة بين الخطبتين فى الجمعة .
انظر الروضة للنووى : ١ / ٢٦٠ ، شرح السنة : ٤ / ٢٤٦ .
- (٦) وقد ثبت ذلك فى عدة أحاديث منها ، حديث جابر : كان النبي صلى الله عليه وسلم
اذا خرج الى المصلى خالف الطريق " رواه البخارى : ١ / ٢٥١ ، ومسلم ، والترمذى :
٢ / ٤٢٤ ، وأحمد : ٢ / ٣٣٨ ، والحاكم : ١ / ٢٩٦ .

— فصل —
في

* شـرع من قبلنا *

((وليس في الأصح)) من قولى الشافعى (رحمه الله) ، وهو الذى رجحه
الجمهور ، ((مشروعا لنا)) شرع قوم^(٣) قبلنا ، واختار ابن الحاجب^(٤) مقابله ، وهو
مذهب الأئمة الثلاثة^(٥).

ومحل ذلك^(٦) ((ما)) لم ينسخ كما هو ظاهر و ((لم يقرر)) ، فان قرر ((شرع
قوم قبلنا))^(*) كان شرعا لنا اتفاقا^(٨) .^(٩)

- (١) فى (أ) ، (ب) ، (ج) : ساقط ، والمثبت من د .
- (٢) المراد بالجمهور هنا هو جمهور الشافعية كما يظهر من السياق ، وهو رواية
عن الامام أحمد ، انظر المختصر لابن اللحام ص ١٦١ .
- (*) نهاية صفحة ١٣٤ من ب .
- (٣) الشرائع المتقدمة ثلاثة أقسام : قسم نعلمه الا من كتبهم ، ومن أخبارهم ، وهذا
لسنا مكلفين به لعدم صحة النقل ، وقسم انعقد الاجماع على أننا مكلفون به ،
وهو ما علمناه من شرعنا أنه كان شرعا لهم وأمرنا به مثل قوله تعالى : يا أيها
الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم البقرة ، آية ١٨٣ ،
وقسم ثبت بنقل شريعتنا أنه شرع لهم ، ولم نؤمر به ، كقوله تعالى حكاية عن
شعيب عليه السلام : ائني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين . سورة
القصص ، آية ٢٧ ، فالآية صريحة بالاجارة ، وجوازها مختلف فيه بين العلماء
وهذا القسم هو موطن الخلاف ، انظر الابهاج : ٢ / ٢٨٠ ، هامش المحصول :
١ / ٣ / ٤١٤ ، ٤١٥ .
- (٤) المختصر : ٢ / ٢٨٦ - عضد ، وابن الحاجب تقدمت ترجمته ص : ٤٣ .
- (٥) انظر فواتح الرحموت : ٢ / ١٨٤ ، أصول السرخسى : ٢ / ٩٩ وما بعدها ، المختصر
فى أصول الفقه لابن اللحام ص ١٦١ ، روضة الناظر : ١ / ٢٠٠ - مشروحة ، ومعهم -
بعض الشافعية كما بالأحكام للآمدى : ٤ / ١٢٣ .
- (٦) موطن الخلاف له شروط منها عدم النسخ وعدم التقرير فى شرعنا كما ذكره
المؤلف ، ومنها أيضا ثبوته فى شرعنا ، ومنها عدم توجه الأمر إلينا .
- (٧) فى (ب) : ساقط ، وما أثبتناه من أ ، ج ، د .
- (*) نهاية ورقة ٥٤ ب من أ . (٨) فى (ج) : مشروعا .
- (٩) لأنه اذا قرر شرع من قبلنا فى شرعنا ، فالحجة فى المقرر لا فى المقرر كما قاله ابن
حجر فعلى هذا شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وان قرر .

ومن فروع ذلك : ما لو حلف : ليضربن زيدا مائة سوط، فضربه (*) بنحو عثكال ، فانه
 يبر (٢) لقوله تعالى لأيوب (عليه الصلاة والسلام) : (٣) 7 وخذ بيدك ضغثا فاضرب
 به ولا تحنث (٤) اتفاقا كما نقله امام الحرمين (٥) لعدم اختلاف الملل في موجب الألفاظ،
 وان قال الأسنوى : (٦) قد يقال : ان موجبها قد يختلف لاختلاف الاطلاق المعرفى .

- (*) نهاية ورقة ١٠٧ أ من د .
- (١) العثكال هو الضغث المذكور فى الآية ، وهو ماله شماريخ قائمة على الساق ،
 وهو المذق : انظر لسان العرب : ٢٥٠/١١ ط . بيروت ، والآية
 المذكورة فيها الضغث قوله تعالى : 7 وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنث
 . . سورة ص آية ٤٤ .
- (٢) فى (أ) : " يبرأ " وما أثبتناه من ب ، ج ، د .
- (٣) ما بين القوسين ساقط من (أ) ، والمثبت من ب ، ج ، د .
- (٤) سورة (ص) ، آية (٤٤) ، وانظر تفسير ابن كثير ط . الشعب : ٦٦/٧ .
- (٥) فى النهاية فى كتاب الايمان ونسبه له الأسنوى فى التمهيد ص ٤٣٤ ،
 والجوينى ترجمته ص : ٢٠٠ .
- (٦) انظر التمهيد ص ٤٣٤ ، والأسنوى سبقت ترجمته ص : ١١٧ .

- فصل -
في

* تقريره صلى الله عليه وسلم *

((و)) سبق أول المباحث^(١) أن تقريره صلى الله عليه وسلم من جملة أفعاله ، فهو عند الجمهور ((حجة))^(٢) يعمل بمقتضاه ، وإنما كان ((تقرير سيد السورى)) صلى الله عليه وسلم ، كذلك لتمام عصمته ، فلا يقرأ أحدا على باطل ، وذلك كتقريره أبا بكر^(٣) وعمر^(٤) رضى الله تعالى عنهما^(٥) ، على قولهما بإعطاء سلب^(٦) القتل لقاتله كما فى الصحيحين^(٧) فى أبي بكر ، وفى مسند أحمد^(٨) فى عمر ، وتقريره خالد بن الوليد^(٩)

(١) فى ص : ٨٧ .

(٢) انظر: تفصيل المسألة فى جمع الجوامع مع المحلى : ٩٦/٢٩٥ - بنانى ، غاية الوصول ص : ٩٢ ، الأحكام للآمدى : ١٧٣/١ ، المنحول ص ٢٢٩ ، فواتح الرحموت : ١٨٣/٢ ، تيسير التحرير : ١٢٨/٣ ، شرح التنقيح ص ٢٩٠ ، شرح الكوكب المنير : ١٩٤/٢ ، ارشاد الفحول : ص ٤١ .

(٣) فى (د) : " أبى بكر " ، وما أثبتناه من أ ، ب ، ج ، وتقدمت ترجمة الصديق

فى ص ١٠٨ .

(٤) عمر بن الخطاب : أمير المؤمنين أبو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى ابن رياح بن عبد الله بن عدى بن كعب القرشى العدوى ، جم المناقب مشهور له بالجنة أفضل الأمة بعد أبى بكر رزقه الله الشهادة فى ذى الحجة سنة ٢٣ وولى الخلافة عشر سنين ونصف . انظر الإصابة : ٥١٨/٢ ، الاستيعاب : ٤٥٨/٢ ، التهذيب : ٥٤/١ .

(٥) لفظة (تعالى) ساقطة من (أ) ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(٦) سلب القتل (يفتحтин) : هو ما يكون عليه من سلاح وغيره ،

انظر: النهاية لابن الأثير : ٣٨٧/٢ .

(٧) سبق تخريج الحديث ص : ٣٣١ ، وأخرجه البخارى : ٢٨٧/٢ ، ومسلم ١٤٨/٥ .

(٨) الامام أحمد سبقت ترجمته ص : ١٧٦ ، وانظر المسند (٥) ١٣٠٧ .

(٩) خالد بن الوليد : هو سيف الله أبو سليمان خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي ، من كبار الصحابة أسلم بين الحديبية والفتح كان أميرا على قتال الردة وغيرها من الفتوحات خاض ثلاثين معركة أويذيد ، ومات على فراشه سنة ٢١ أو ٢٢ انظر الإصابة : ٢٥١/٢ ، الاستيعاب : ٢١٩/١ .

(رضى الله عنه ^(١)) على أكل الضب كما فى الصحيحين وغيرهما ^(٢) .

((ولو)) كان التقرير المذكور ((سكوتا)) كأن فعل فى عهد صلى الله عليه وسلم ، فعلم به ^(*) ولم ينكره ، كعلمه بحلف أبى بكر رضى الله عنه أنه لا يأكل الطمغام لغيظه ما صنع أضيافه ، ثم اكل لما رأى الأكل خيرا ، كما فى الصحيحين وغيرهما ^(٣) .
وكسماعه تفضيل الصحابة أبا بكر ثم عمر على سائرهم ^(٤) .
ثم ما قرره متعين للباحة ^(٥) كما مال اليه السبكي ^(٦) ، ورجحه القاضى ^(٧) فمن ثم قلت ((فأبح)) أنت أى قل بباحة ^(*) ((ما قررا)) بألف الاطلاق ، وقيل : انه يحتل الوجوب والندب .

- (١) الجملة الدعائية ساقطة من (أ) ، وما أثبتناه من ب ، ج ، د .
(٢) أخرجه البخارى فى الأطعمة : ٢٩٢ / ٧ ، وفى الذبائح باب الضب : ١٢٥ / ٧ ،
ومسلم : ١٥٤٣ / ٣ ، وأبو داود : ٣١٧ / ٢ ، والنسائى : ١١٩٨ / ٧ ، وابن ماجه :
١٠٨٠ / ٢ .
(*) نهاية صفحة ١٣٦ من ج .
(٣) وجاء فى نهاية الحديث " وبعث بها الى النبى صلى الله عليه وسلم فذكر
أنه أكل منها " انظر صحيح البخارى وعليه فتح البارى : ١٠ / ٥٣٥ ، وانظر
مسلم كتاب الأشربة ، باب ١٧٦ ، والمستند : ١ / ١٩٨ .
(٤) كما ورد من رواية ابن عمر وغيره قال : كنا نقول فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم
لا نعدل بأبى بكر أحدا ثم عمر ثم عثمان ثم نترك أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم
لا تفاضل بينهم .
رواه البخارى فى الفضائل : ٥ / ٥ ، والترمذى فى المناقب حديث ٣٧٠٧ ، وأبو داود
فى السنة ٢٥ / ٥ .
(٥) وذلك عند أكثر العلماء . انظر البرهان لامام الحرمين : ٤٩٨ / ١ ، الإحكام
للأمدى : ١٧٣ / ١ ، فواتح الرحموت : ١٨٣ / ٢ ، شرح التنقيح ص ٢٩٠ ، شرح
الكوكب المنير : ١٩٤ / ٢ . ارشاد الفحول ص ٤١ .
(٦) السبكي تقدمت ترجمته ص ٢٨٠ ، وانظر جمع الجوامع - بنانى : ٩٥ / ٢ .
(٧) القاضى تقدمت ترجمته ص ٥٢ .
(*) نهاية ورقة ١٠٧ ب من د .

— فصل —
في

* الأخبار *

(١) في مباحث الكتاب حد الخبر، وأنه ما احتل الصدق، والكذب، ونزيده
هنا أيضا، (فنقول : مدلول الخبر : اثبات الحكم بالنسبة التي تضمنها)^(٢)، كقيام
في " قام زيد " مثلا لاثبوتها في الخارج على الصحيح، والا لم يكن شيء من الخبر
كذبا، ومورد الصدق والكذب : النسبة التي تضمنها الخبر فقط^(٤)، كذا هب فلي :
" زيد بن محمد ذاهب " لا ينوّه زيد لمحمد، لأنه لم يقصد به^(٥) الأخبار^(٦) بها، فمن
ثم قال^(*) مالك^(٧) وبعض أصحابنا : " الشهادة بتوكيل فلان بن فلان فلانا، شهادة
بالوكالة دون نسب الموكل، ولكن المذهب أنها تكون شهادة بالنسب ضمنا، وبالوكالة
أصلا وقد است الكلام فيه^(٨) على الكلام على الاجماع تبعا لجمع الجوامع^(٩)، والبيضاوي وغيرهما^(١٠)،
^(١١)

(١) في ص : ١٨٧.

(٢) في (ب)، "يضمنها" والمثبت من أ، ج، د.

(٣) ما بين القوسين ساقط من (أ) وما أثبتناه من ب، ج، د.

(٤) في (ب)، (ج)، (د) : ساقط، والمثبت من أ.

(٥) ساقط من (أ)، وما أثبتناه من ب، ج، د.

(٦) ساقط من (ج)، وما أثبتناه من أ، ب، د.

(*) نهاية صفحة ١٣٥ من ب.

(٧) مالك الإمام تقدمت ترجمته ص : ٣٢٢ وقد عني في الروضة بنحو هذه المسائل حيث

قال : " فرع، كما أن المشهود عليه تارة تقع الشهادة على عينه، وتارة على

اسمه ونسبه، فكذلك المشهود له انظر الروضة : ٢٦٢/١١.

(٨) في (ج) : عليه، وما أثبتناه من أ، ب، د.

(٩) لأن ابن السبكي في جمع^{الجوامع} جعل مبحث الاجماع بعد مبحث السنة كما يظهر من

فهرس الجزء الثاني منه.

(١٠) ويظهر ذلك من فهرس الابهاج على المنهاج، الجزء الثاني، والبيضاوي تقدمت

ترجمته ص : ٣٩.

(١١) بل أكثر الأصوليين سواء أكانت على طريقة المتكلمين أم طريقة الأحناف.

كيلا يتخلل بين فعله صلى الله عليه وسلم وبين طرق نص^(١) نيوته مباحث أجنبيـه
وعكس هذا في المحصول^(*) (٢) والحاصل .

(١) في ب ، ج ، د ، ساقط وما أثبتناه من أ .

(*) نهاية ورقة ٥٥ من أ .

(٢) حيث قدم في المحصول الكلام على عصمة الأنبياء ثم فصل بين العصمة وبين

مباحث الأخبار بمباحث الناسخ والمنسوخ والاجماع .

انظر فهرس المحصول : ١ / ق ٣ ، ٢ / ق ٢ .

* تقسيم الأخبار باعتبار امور عارضة *

أولا : * الخبر الذى علم كذبه *

ثم الخبر اما مقطوع بكذبه كالمعلوم خلافه^{(١) (*)} ضرورة كقول القائل : * النقيضان يجتمعان أو يرتفعان^(٢) ، أو استدلالا كقول الفلاسفة : العالم قديم^(٣) .

وكل خبر عنه صلى الله عليه وسلم أو هم باطلا ، ولم يقبل تأويلا ، فكذب لمصنعه
عن قول الباطل كالحديث المروى : ان الله (عز وجل)^(٤) خلق نفسه^(٥) ، فأنسه
يوهم حدوثه وقد دل العقل القاطع على تنزيهه عز وجل^(٦) عن الحدوث .

أو نقص من الحديث ما يزيل الوهم الحاصل بالنقص منه كحديث [رأيتم ليلىكم هذه ،
فان على رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد]^(*) أخرجه
الشيخان^(٧) من حديث ابن عمر^(٨)

(*) نهاية ورقة ١٠٨ من د .

(١) نحو : النار باردة لا كمعجزة كقوله تعالى : / قلنا يا نار كونى بردا وسلاما على

ابراهيم / الأنبياء آية ٦٩ .

(٢) لأن النقيضين لا يرتفعان معا كما لا يجتمعان معا نحو الوجود والعدم يلزم
من ثبوت أحدهما رفع الآخر .

(٣) انظر : المحلى على جمع الجوامع : ١٤٤ / ٢ ، غاية الوصول ص : ٩٥ ، شرح الكوكب

المنير : ٣١٩ / ٢ ، ارشاد الفحول ص ٤٦ ، تهافت الفلاسفة ص ٨٩ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (أ) ، (ب) ، والمثبت من ج ، د .

(٥) مروى من طريق محمد بن شجاع الثلجى . . قبل يارسول الله مم رينا قال : ما

مرور لا من أرض ولا سما ، خلق خيلا فأجراها فعرقت فخلق نفسه من ذلك المرقق

قال فى تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة ، والمتهم بسفه

الثلجى فلعنة الله على واضعه ان لا يضع مثل هذا مسلم ولا عاقل أه :

(١ / ١٣٤) .

(٦) فى (أ) ، (ب) : " جل وعلا " ، والمثبت من ج ، د .

(*) نهاية صفحة ١٣٧ من ج .

(٧) أخرجه البخارى فى كتاب العلم : ٤ / ١ ، وفى كتاب المواقيت : ٢٠ ، ومسلم : ٤ / ١٩٦٥ -

عبد الباقي وأخرجه أحمد : ١٢١ / ٢ ، ١٣١ .

(٨) ابن عمر تقدمت ترجمته ص ٢٩١ .

(رضى الله تعالى عنهما)^(١) قال ابن عمر : فوهل الناس فى مقالته : وانما قسالى :
من هو اليوم ، يريد أن ينخرم^(٢) ذلك^(٣) القرن .
قوله : " وهل الناس " بفتح الهاء ، أى غلطوا^(٤) فى فهم المراد حيث لم يسمعوا
لفظة اليوم .

وسبب وضع الحديث بأن يكذب^(٥) عليه^(٦) صلى الله عليه وسلم اما نسيان^(٧) من
الراوى أو افتراء^(٨) كوضع الزنادقة أحاديث تخالف المعقول^(٩) ، أو غلط من الراوى
كسبق لسانه^(١٠) ، أو غيرها ، كوضع بعضهم^(١١) أحاديث فى الترغيب فى الطاعة

-
- (١) ما بين القوسين الجملة الدعائية ساقطة من (أ) ، (ب) وما أثبتناه من ج ، د .
 - (٢) قال ابن فارس : " خرم الخاء والراء والميم أصل واحد ، وهو ضرب من
الاقطاع " معجم مقاييس اللغة : ١٧٣ / ٢ .
 - (٣) ساقط من (أ) ، والمثبت من ب ، ج ، د .
 - (٤) انظر : ترتيب القاموس : ٦٦٤ / ٤ .
 - (٥) فى (ب) : " الكذب " ، والمثبت من أ ، ج ، د .
 - (٦) فى (أ) ، (ب) : " عنه " ، والمثبت من ج ، د .
 - (٧) انظر : جمع الجوامع : ١٤٥ / ٢ ، غاية الوصول ص ٩٥ .
 - (٨) كلمة " تنفيذ " قد تكون أولى من كلمة " افتراء " ، لأن الافتراء قسم من
الوضع لا سبب له .
انظر : غاية الوصول ص ٩٥ .
 - (٩) وما أكثرها ومنها ما سبق (ان الله خلق نفسه . . .) ، وقد وضعت الزنادقة
أربعة عشر ألف حديث لفتنة الناس (انظر : سلم الوصول على نهاية السؤل : ٩٦ / ٣ ، الأسرار المرفوعة فى الأخبار
الموضوعة للملا على القارئ ، ص ٦١ .
 - (١٠) كأن يسبق لسانه الى غير ما رواه ، أو يضع بدله ما يظن أنه يؤدى معناه .
انظر : المحلى على جمع الجوامع : ١٤٥ / ٢ ، الابهاج : ٢٩٨ / ٢ ، نهاية السؤل :
٩٥ / ٣ .
 - (١١) مثل الكرامية ، انظر حاشية العطار على جمع الجوامع : ١٤٦ / ٢ ، وسلم
الوصول على نهاية السؤل للمطيعي : ٩٦ / ٣ .

والترهيب عن المعصية^(١) .

ومن المقطوع بأنه كذب : خبر مدعى الرسالة بلامعجزة^(٢) أو تصديق^(*) الصادق له بخلاف مدعى النبوة^(٣) فقط، فلا يقطع بكذبه^(٤)، كما قاله امام الحرمين^(٥).

(١) أسباب الوضع كثيرة ، وتختلف باختلاف أغراض الفسقة والمردة ، وأهل الزندقة ،

والابتداع ، انظر الابهاج : ٢ / ٢٩٨ .

وجعل الامام الرازى أسباب الوضع تكون فى جهتين :-

الأولى : من جهة السلف .

ونزه السلف عن تعدد الكذب ، الا أنه لو وقع^{لوقع} على وجوه ذكر منها :-

١- نسيان الراوى . ٢- غلظه .

٣- وربما سمع الراوى الحديث ولم يسمع اسناده الى غير الرسول صلى الله عليه وسلم ، فيظن أن الخبر من جهته صلى الله عليه وسلم .

٤- وربما سمع الراوى الحديث بدون نسبته .

٥- وربما سمع الراوى أباً هريرة رضى الله عنه يروى أخبار الرسول صلى الله عليه وسلم ، وسمع كعباً يروى أخبار اليهود ، فالتبس عليه الأمر فروى عن أبي هريرة مرفوعاً ما سمعه من كعب .

الثانية : من جهة الخلف وأسبابها كما يلي :-

١- وضع الملاحدة والزنادقة .

٢- وضع الامامية واسنادها الى الرسول صلى الله عليه وسلم .

٣- وضع الكرامية اذا صح المذهب عندهم .

٤- الرغبة واتباع الهوى .

وانظر: المحصول : ٢ / ق ٢٨٨ / ١ وما بعدها .

(٢) انظر: جمع الجوامع والمحلى عليه : ٢ / ١٤٦ ، المستصفى : ١ / ١٤٥ ، أصول السرخسى

١ / ٣٧٤ ، شرح الكوكب المنير : ٢ / ٣١٩ ، ارشاد الفحول ص ٤٦ .

(*) نهاية ورقة ١٠٨ ب من د .

(٣) أى الايحاء دون رسالة .

(٤) وذلك قبل بعثة نبينا صلى الله عليه وسلم ونزول قوله تعالى : / وخاتم النبيين . . /

الأحزاب ، آية ٤ ، وقوله صلى الله عليه وسلم : * لا نبى بعدى . * أخرجه البخارى

فى المغازى ٧٨ ، وأحمد : ٣ / ٣٣٨ أما بعد ذلك فالقطع بكذبه معلوم من الدين

بالضرورة . انظر: حاشية المطار : ٢ / ١٤٦ .

(٥) انظر: البرهان : ١ / ٥٩٧ ، وامام الحرمين ترجمته ص ٢٠٠ .

وما فتش عنه في الحديث ، فلم يوجد عند أهله ^(١) ، وبعض المنسوب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كقوله " سيكذب علي " ^(٢) ان كان قال ذلك والا فقد ^(٣) كذب عليه : قال ابن السبكي ^(٤) وغيره ^(٥) : وهو حديث لا يعرف .
والمنقول آحادا فيما تتوفر ^(٦) الدواعي على نقله تواترا كسقوط الخطيب من على المنبر وقت ^(*) الخطبة خلافا للرافضة ^(٧) في الأخير ^(٨) .

- (١) وذلك في الوقت الذي قد استقرت فيه الأخبار ، ودونت الكتب ، فاذا نقب عنه فلم يوجد في بطون الكتب ، ولا في صدور الرواة ، علم أنه لا أصل له .
وأما في عصر الصحابة فلا ، لأنه لم تستقر الأخبار حين ذلك ، ويجوز أن يروى أحدهم ما لم يوجد عند غيره .
انظر: المحصول : ٢ / ق ١ / ٤٢٥ .
- (٢) قال العجلوني في الكشف : ١ / ٥٦٥ حديث رقم ١٥٢٢ : " قال ابن الملقن في تخريج أحاديث البيضاوي : " هذا الحديث لم أره كذلك " .
- (٣) في (أ) : " ففيه كذب عليه " ، والمثبت من ب ، ج ، د .
- (٤) انظر: الابهاج : ٢ / ٢٩٨ .
- (٥) مثل ابن الملقن كما نقله عنه العجلوني في الكشف : ١ / ٥٦٥ .
- (٦) في (أ) : " يتوفر " .
- (*) آخر ورقة ١٣٦ من (ب) .
- (٧) الرافضة : الغلاة في حب علي بن أبي طالب وبغض أبي بكر وعمر وعثمان وعائشة ومعاوية في آخرين من الصحابة رضي الله عن الصحابة أجمعين ، وسماوا رافضة لرفضهم رأي زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب لما رفض لعن أبي بكر وعمر ، وقيل لرفضهم رأي الصحابة فيبيعة أبي بكر وعمر وهم من أشرك خلق الله وأجر أهم على الكذب وأخبتهم بل أخبت فرق الشيعة .
- انظر: خطط المقرئ : ٣ / ٣٠٠ ط - لبنان - الفصل : ٤ / ١٤٩ .
- (٨) يعني المنقول آحادا فيما تتوفر الدواعي على نقله تواترا ، فالرافضة خالفت في ذلك حيث قالوا : لا يقطع بكذبه لتجوز العقل صدقه ، فقد قالوا بصدق ما روه في امامة علي رضي الله عنه نحو : [أنت الخليفة من بعدي] انظر: المحلي على جمع الجوامع : ٢ / ١٤٧ ، المحصول : ٢ / ق ١ / ٤١٤ ، وراجع شيههم والرد عليها في الابهاج : ٢ / ٢٩٥ وما بعد ها .

ثانيا : *الخبر الذى علم صدقه*

واما مقطوع بصدق خبر الله (عز وجل) ^(١) ورسوله صلى الله عليه وسلم ،
وبعض المنسوب الى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ^(٢) ، وان لم يعلم عينه .

- (١) ما بين القوسين ساقط من (أ) ، (ب) . والمثبت من ج ، د .
(٢) ما بين القوسين ساقط من (أ) . والمثبت من ب ، ج ، د .

* مبحث المتواتر *

((و)) منه على ما مر^(١) في مبحث العلم ، وما يأتي آنفاً :^(٢) ((ما روى)) ممن الخبر ((عن عدد مستكثر))^(٣) بلا حصر ، بحيث يمتنع عادة تواطئهم على الكذب عن محسوس لا معقول^(٤) لجواز الغلط فيه^(٥) ، كخبر الفلاسفة^(٦) بقدوم العالم . وهو المراد بالمتواتر ، ثم تارة يكون لفظاً ، وهو إذا اتفق العدد^(*) المذكور لفظاً ومعنى^(٧) ، وأخرى : معني كلياً ، كما لو أخبر واحد عن حاتم أنه أعطى ديناراً ،

- (١) يعني المتواتر ، وانظر ص : ٦٣ .
 (٢) هذه الكلمة غير واضحة على حسب السياق .
 (٣) شروط الخبر المتواتر أربعة ، ذكر المؤلف بعضها وبقيّة الشروط هي : منها أن يكون خبرهم عن علم ضروري لا عن حس وأن يستوى طرف الخبر ووسطه في هذه الصفة وفي كمال العدد .
 انظر : شرح الكوكب المنير : ٣٢٤ / ٢ ، المحلى على جمع الجوامع : ١٢٣ / ٢ - بناني روضة الناظر ص : ٥٠ ، غاية الوصول ص : ٩٦ .
 فهو ضابط المتواتر وهو إفادة العلم ، فمتى أخبر جمع كثير وأفاد خبرهم العلم علمنا أنه متواتر ، وإذا لم يفد تبين لنا أنه غير متواتر ، أما لفقدان شرط أول وجود مانع . انظر : فواتح الرحموت : ١١٥ / ٢ ، شرح الكوكب المنير : ٣٢٩ / ٢ ، المحلى على جمع الجوامع : ١٩ / ٢ ، الروضة ص : ٥٠ وغيرها .
 (٤) ونازع امام الحرمين في المحسوس كما بالبرهان : ٥٦٨ / ١ .
 (٥) ساقط من (ب) ، والمثبت من أ ، ج ، د .
 (٦) الفلاسفة : تقدم الكلام عنهم في ص :
 (٧) في (أ) ، (ب) : التواتر ، وهو لغة تتابع شيئين فأكثر بمهملة ، ومنه قولـه تعالى : [ثم أرسلنا رسلنا تترى] سورة " المؤمنون " ، آية ٤٤ ، واصطلاحاً : خبر جمع يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب وتوافقهم عليه عن محسوس ، طبقة عن طبقة من بداية السند الى نهايته . انظر جمع الجوامع والمحلى عليه : ١٤٧ / ٢ ، الحدود للباجي ص ٦١ ، التعريفات للجرجاني ص ٢١٠ ط لبنان .
 (*) نهاية ورقة ٥٥ ب من أ .
 (٨) في أ " معنا " والمثبت من ب ، ج ، د .
 ومثاله حديث : [من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار] وسيأتي قريباً .

وآخر أنه أعطى فرسا ، وهلم جرا ، فقد اتفقوا على معنى كلى وهو الاعطاء^(١) .

فانه ((يفيدنا العلم)) الضروري^(٢) ((بصدق الخبر)) أى بكونه صدقا ((دون
احتياج نظر كما مضى)) فى مبحث العلم^(٣) ، وقال الكعبى^(*) من المعتزلة واسام
الحرسين^(٤) يحتاج^(*) الى نظر ، وفسره امام الحرمين^(٥) بتوقفه على مقدمات حاصلة
لا الاحتياج ، الى النظر عقيب^(٦) سماعه .

((والوقف)) عن القول بواحد من الضرورى والنظرى ((قول الآمدى))^(٧) ، وعلى النقل

(١) انظر: جمع الجوامع والمحلى عليه : ١٤٨/٢ .

(٢) وهو ما عليه الجمهور ، انظر الابهاج : ٢٨٦/٢ ، أصول السرخسى : ٢٨٣/١ ،

فواتح الرحموت : ١١٤/٢ ، المستصفى : ١٣٣/١ ، شرح التنقيح : ص ٣٥١ ،

شرح الكوكب المنير : ٣٢٦ / ٢ .

(٣) ص : ٦٣ .

(*) نهاية صفحة ١٣٨ من ج .

والكعبى هو : أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود رأس طائفة من المعتزلة

تسمى " الكعبية " ، ينتسب الى بلخ بخراسان ، له مؤلفات كثيرة ، توفي سنة

٣١٩ . انظر: البغدادى : ٣٨٤/٩ ، ابن خلكان : ٣١٦ / ١ ، ابن كثير :

٢٦٤/١١ ، كشف الظنون : ١٩١ / ١ ، الخطط : ١٦٨/٤ .

(٤) وهو قول أبى الحسين البصرى من المعتزلة ، وأبى بكر الدقاق وأبى الحسين

من الشافعية وأبى الخطاب من الحنابلة ، والخلاف لفظى كما قاله شيخ

الاسلام زكريا الأنصارى ، والمحلى كذلك والطوفى ، انظر غاية الوصول

ص ٩٦ ، المحلى على جمع الجوامع : ٥١ / ٢ ، الابهاج : ٢٨٢ / ٢ ،

شرح الكوكب المنير : ٣٢٧ / ٢ ، سبقت ترجمة امام الحرمين ص : ١٦٤ .

(*) نهاية ورقة ١٠٩ من د .

(٥) فى البرهان : ٥٧٩ / ١ .

(٦) عقيب : بالياء لفظة قليلة جرت على الألسنة ، والأكثر على ترك الياء بمعنى

الموالة . انظر المصباح المنير : ٦٩ / ٢ .

(٧) فى الأحكام : ٢٣ / ٢ ، والآمدى ترجمته ص : ٤٣ .

عنه اقتصر في جمع الجواسع ^(١) . . . ((و)) قول ((المرتضى ^(٢))) ، وعلى النقل عنه اقتصر
البيضاوي ^(٣) .

ومن المتواتر [قوله صلى الله عليه وسلم] ^(٤) : من كذب على متعمداً فليتبسوا
مقعداً من النار فقد رواه من الصحابة نحو المائة ^(٥) منهم العشرة المبشرة بالجنة ^(٦) .

(١) انظر حاشية العطار : ٢ / ١٥١ .

(٢) المرتضى : هو الشريف أبو القاسم علي بن الحسين بن موسى نقيب الطالبين
كان اماماً في الكلام والأدب والشعر وأصول الفقه وله تصانيف على مذهب الشيعة
(الذخيرة) والذريعة ، وغيرها ، توفي سنة ٤٣٦ هـ .

انظر: وفيات الأعيان : ٣ / ٣ ، شذرات الذهب : ٢ / ٢٥٦ ، تاريخ بغداد : ١١ / ٤٠٢ .

(٣) انظر: الابهاج على المنهاج : ٢ / ٢٨٦ ، والبيضاوي تقدمت ترجمته ص : ٤٢ .

(٤) في (ب) ، (ج) ، (د) : حديث من كذب . . . الخ والمثبت من أ .

(٥) أوصل الحافظ ابن حجر رحمه الله العدد الى مائة ، وقيل : أربعون ، وقيل :

اثنان وستون وقيل خمسة وسبعون ، وقد أوصلها ابن الجوزي بطرقه الى نحو

من التسعين أو يزيد . انظر تدریب الراوي : ٢ / ١٩٠-١٩١ ، فتح الباري :

١ / ١٦٤ ، نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكناني ص ٢٨ وما بعدهما

فتح المغيث للمخاوي : ٣ / ٣٦ وما بعدهما ، فتح الملهم ص ١١-١٢ ، قطف

الأزهار المتناثرة ص ٢٣-٢٤ لقط اللآلي المتناثرة ص ٢٦١ وما بعدهما ،

وقد رواه البخاري : ١ / ٣٨ ، ومسلم : ١ / ١٠ ، وأبو داود : ٤ / ٦٣ ، الترمذي :

٧ / ٤١٩ ، تحفة ، وابن ماجه : ١ / ٧٠ ، ٤ / ٢٤٥ ، والدارمي : ١ / ٧٦ ،

وغيرهم ، وهو متواتر كما ذكر المصنف .

(٦) العشرة المبشرة بالجنة هم : أبو بكر الصديق ، وتقدمت ترجمته ص : ٨٦ ،

وعمر بن الخطاب وتقدمت ترجمته ص ٢٦٠ ، وعثمان بن عفان بن أبي العاص بن

أمية ، أمير المؤمنين ذو النورين ، أحد السابقين الأولين ثالث الخلفاء الأربعة

وأحد العشرة المبشرة ^{بالجنة} ، استشهد في ١٨ من ذي الحجة سنة ٣٥ وخلفه

١٢ سنة ، وعلى بن أبي طالب بن عبد المطلب ، وتقدمت ترجمته ص ، انظر :

(ت ١٢ / ٢) الاصابة : ٢ / ٤٦٢ ، الاستيعاب : ٣ / ٦٩ ، تهذيب الأسماء :

١ / ٣٢١ ، وسعد بن أبي وقاص ، مالك بن وهيب أبو اسحاق الزهري خال المؤمنين

وأحد العشرة ، توفي سنة ٥٥ تقريب : ١ / ٢٩٠ ، الاصابة : ٢ / ٢٣ ، الاستيعاب

٢ / ١٨ ، أسد الغابة : ٢ / ٣٣٦ ، وأمين الأمة أبو عبيدة بن الجراح القرشي

الفهري أحد العشرة ، أسلم قديماً وشهد بدرًا ومات شهيداً بطاعون عمواس ==

- وحدیث مسح الخفین ^(١) ، فقد رواه نحو سبعین منهم .
 وحدیث رفع الیدین ^(٢) فی الصلاة فقد رواه نحو خمسين منهم .

- = = سنة ١٨ وله ٥٨ سنة (ت-٣٧٩/١) وظلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو
 ابن كعب التيمي أبو محمد المدني ، أحد العشرة شهور اعتشهد يوم الجمل
 سنة ٣٦ وهو ابن (٦٣) (ت-٣٧٩/١) الاصابة : ٢٩٠/٣ ط. الشرقية ، أسد
 الغابة : ٨٥/٣ ، والزيير بن العوام بن خويلد بن كلاب القرشي أحد العشرة
 قتل سنة ٣٦ (ت-٥٩/١) ، الاصابة : ٥٩/٣ ط. الشرقية ، أسد الغابة : ٢٤٩/٢ ،
 تهذيب الأسما : ١٩٤/١ ، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوي أحد
 العشرة ، مات سنة ٥٠ (ت-٢٩٦/١) ، الاصابة : ١٠٣/٣-١٠٤ ،
 وعبد الرحمن بن عوف أبو محمد القرشي أحد العشرة ، أسلم قديما ومناقبه شهيرة
 ومات سنة ٣٢ (ت-٤٩٤/١) ، الاصابة : ٤١٦/٢ ، الاستيعاب : ٣٩٣/٢ .
 (١) ساقط من (أ) ، (ب) والحدیث هو " أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح
 على الخفین " . والحدیث رواه البخاری : ٦٢/١ ، ومسلم : ٢٤٧/١ ،
 والنسائي : ٦٩/١ ، والترمذی : ٣١٣/١ - تحفة ، وابن ماجه : ١٨١/١ ،
 وأحمد : ٢٤٦/٤ عن جمع من الصحابة منهم ابن عمر وسعد وحذيفة والمفسيرة
 وبلال وصفوان وعمر وثوبان وأسماء وغيرهم .
 ويقول الكتاني في " نظم المتناثر : ص ٦١ (ونقل ابن المنذر عن الحسن البصري قال :
 حدثني سبعون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يمسح
 على الخفین) ، وكذلك نقل السخاوي في فتح المغيث : ٣٨/٣ عن الحسن مثل
 العدد السابق ، وهناك أقوال أخرى في زيادة العدد ، ونقصاته ، راجع نفس
 المصدرين ، وانظر قطف الأزهار المتناثرة ص ٥٢ وما بعدها ، لقط اللاكسي
 المتناثرة ص ٣٦ وما بعدها .
 (٢) وحدیث رفع الیدین رواه البخاری : ٧/١ ، ومسلم : ٢٩٢/١ من حدیث مالك
 ابن الحويرث وكذا أبو عوانة : ٩٤/٢ ، والبيهقي : ٢٧/٢ .
 يقول السخاوي في فتح المغيث : ٣٩/٣ " وتتبع المصنف - العراقي - من رواه
 من الصحابة فبلغ بهم نحو الخمسين ووصفه ابن حزم بالتواتر " وانظر نظم
 المتناثر ص ٨٦ ، وقد ألف البخاری جزءا في رفع الیدین فی الصلاة ، وانظر
 قطف الأزهار المتناثرة ص ٩٥ وما بعدها لقط اللاكسي المتناثرة ص ٢٠٧ وما
 بعدها :

- وحدیث نزول القرآن على سبعة أحرف. (١)
 وحدیث الحوض، (٢) والشفاعة. (٣)
 وأحادیث الهرج والفتن آخر الزمان. (٤)

(١) حدیث (نزول القرآن . .) ساقط من (أ) وقد رواه البخاری : ٢٢٧ / ٦ ك فضائل القرآن ، وسلم ك المسافرين : ٥٦٠ / ١ ، ورواه الترمذی : ٢٦٤ / ٨ - تحفة ، وأحمد : ٣٨٥ / ٥ ، وقال ابن الجزرى عنه أنه متواتر ونقله عن القاسم بن سلام ، النشر : ٢١ / ١ .

قال الكتاني في نظم المتناثر ص ١٧٣ ، ١٧٤ : " وقال أبو يعلى الموصلي في مسنده الكبير أن عثمان قام خطيبا على المنبر وقال : أنشد الله امرأ سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فقام الصحابة من كل جانب حتى ما أحصى عددهم ، وكل واحد يقول : أنا سمعته يقول ذلك فقال عثمان ، وأن سمعته ، ومن نص على تواتره من غير أبي عبيد والسيوطي الحاكم انظر : قطف الأزهار المتناثرة ص : ١٦٣ وما بعدها .

(٢) أخرج البخاری ك الرقائق : ٩٥٩ / ٨ ، وسلم (مختصر) رقم ١٥٤٨ ، ١٥٤٩ ، أبو داود : ١٠٩ / ٥ ، الترمذی : ١٣٣ / ٧ - تحفة ، ابن ماجه : ١٤٣٨ / ٢ ، وأحمد : ٢٥٧ / ١ ، ومن نص على تواتره ابن عبد البر والقرطبي والبيهقي . انظر : نظم المتناثر ص ٢٣٨ ، فتح المغيب : ٤١ / ٣ ، شرح الكوكب المنير : ٣٣١ / ٢ ، قطف الأزهار المتناثرة ص ٢٩٧ وما بعدها ، لقط اللآلي المتناثرة ص ٢٥١ وما بعدها .

(٣) أخرج جملة منها البخاری : ٩٥٨ / ٩ ك التوحيد ، وسلم ك الايمان : ٣٣ / ١ برقم ٩٢ مختصر ، أبو داود : ٩٦٠ / ٥ ، ابن ماجه : ١٤٤١ / ٢ ، أحمد : ٢١٣ / ٣ ، وانظر : فتح المغيب : ٤١ / ٣ ، نظم المتناثر ص : ٢٣٥ ، فتح الباري : ٤٢٦ / ١١ - ط . السلفية ، وهي أن النبي صلى الله عليه وسلم يشفع في أهل الكباثر من أمته انظر : قطف الأزهار المتناثرة ص : ٣٠٣ ، لقط اللآلي المتناثرة في الأحاديث المتواترة : ص ٧٥ وما بعدها .

(٤) أخرج جملة منها البخاری ك الفتن : ٧٤ / ٩ ، وسلم ك العلم : ٢٥٦ / ٤ ، وانظر : كتاب الفتن من الفتن : ١٠٥ : ٣ / ١١ وعد ها من المتواتر الجلال السيوطي ، انظر : نظم المتناثر من الأحاديث المتواترة ص ٢٢٥ .

وهو كما قال الحافظ ابن حجر، ^(١) وصوبه السيوطي ^(٢) : كثير يعرفه من اطلع على كثرة الطرق ، وأحوال الرجال ، فدعوى ابن الصلاح ^(٣) قلته بحسب اطلاعه ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ^(٤) .

وافهم قولى : عدد مستكثر : عدم اشتراط اسلامهم ، وعدم اشتراط احتواء بلسانهم عليهم ، وهو الأصح ^(٥) فيهما .

(١) فى (د) : الحجر .

والحافظ بن حجر هو أحمد بن على بن محمد العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين حفظ القرآن وله (٩) سنوات وتفقه على البلقينى وشهد له أعيان شيوخه بالحفظ ، تصانيفه زادت على المائة والخمسين أهمها فتح البارى فى شرح صحيح البخارى واللسان وغيرهما ، توفي سنة ٨٥٢ . انظر : التاج المكلل : ٢٦٢ ، وانظر : ترجمته فى شذرات الذهب : ٢٧٠ / ٧ ، البدر الطالع : ٨٧ / ١ ، وانظر : رأيه فى شرح نخبة الفكر هامش حاشية لقط الدرر ص : ٣٣ ، فتح المغيث : ٤٠ / ٣ ، تدريب الراوى : ١٧٨ / ٢ - ١٧٩ .

(٢) السيوطى عبد الرحمن بن أبى بكر بن محمد السيوطى الامام صاحب التصانيف برز فى جمع الفنون وفاق أقرانه له الدر المنثور ، والجامعان الكبير والصغير وغيرها ، توفي سنة ٩١١ . التاج المكلل : ٣٤٩ ، حسن المحاضرة : ٣٣٥ / ١ ، شذرات الذهب : ٥١ / ٨ ، وانظر : رأيه فى تدريب الراوى : ١٧٨ / ٢ - ١٧٩ ولفظ السيوطى من الغلط الفاحش الذى درج عليه العلماء ، والصواب السيوطى نسبة الى أسوط .

(٣) ابن الصلاح : تقدمت ترجمته ص : ٥٤ ، وانظر : رأيه فى مقدمته وعليها التقييد

والأيضاح للعراقى ص ٢٦٥ ، وفى (ب) : صلاح . والمثبت من أ ، ج ، د .

(٤) انظر : شرح نخبة الفكر هامش حاشية لقط الدرر ص : ٣٣ ، وانظر : فتح المغيث

للسخاوى : ٤٠ / ٣ ، وابن حبان ، والحازمى ادعيا عدم وجود المتواتر ، والظاهر

أنه المتواتر لفظا . انظر : نظم المتناثر ص ٢٢٥ ، لفظ اللآلى المتناثر فى الأحاديث

المتواتر ص : ١٨ - ١٩ .

(٥) انظر : جمع الجوامع : ١٥٠ / ٢ - عطار ، المستصفى : ١٣٩ / ١ - ١٤٠ ، الأحكام

للأمدى : ٢٧ / ٢ ، شرح نخبة الفكر ص ٣٣ هامش لقط الدرر ، كشف الأسرار :

٣٦١ / ٢ ، تيسير التحرير : ٣٥ / ٣ ، مختصر ابن الحاجب : ٥٥ / ٢ ، نشر البنود :

٢٨ / ٢ ، شرح الكوكب المنير : ٣٣٩ / ٢ - ٣٤٠ ، واشترط البيهقى وغيره اسلامهم ،

وأن لا يحويهم بلد ، واشترط ابن عياد أن من الشافعية الاسلام والعدالة ، وأما

السرخسى فاشترط فى تعريف التواتر : تباين الأمانة ، انظر : أصول السرخسى : ٢٨٢ / ١ .

واختلف في عدد ما يحصل به التواتر، فقليل : لا يتعلق (*) بعدد ، وهو المختار (١) ،
 وقيل : بل يتعلق ، وعليه لا يكفي أربعة وفاقا للقاضي الباقلاني (٢) وللشافعية (٣) وما زاد
 عليها صالح (*) من غير ضبط ، وتوقف القاضي في الخمسة (٤) وقال الاصطخري (٥) : أقله
 عشرة ، لأن مادونها آحاد (٦) وقيل : اثنا عشر كعدد النقباء (٧) وعشرون لقوله تعالى (٨) :
 ٧ ان يكن منكم عشرون صابرون (٩) ، وأربعون لقوله تعالى : ٧ ومن اتبعك من المؤمنين (١٠) ،

(*) نهاية صفحة ١٣٧ من (ب) .

(١) وهو اختيار جمهور الأصوليين . انظر أقوال العلماء في هذه المسألة فمضى :
 جمع الجوامع : ١٤٩ / ٢ ، المستصفى : ١٣٥ / ١ ، ١٣٧ ، والتبصرة ص ١٩٥ ،
 الأحكام للآمدى : ٢٦ / ٢ ، كشف الأسرار : ٣٦١ / ٢ ، تيسير التحرير : ٣٤ / ٣ ،
 شرح نخبة الفكر وعليها حاشية لقط الدرر ص ٢٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥١ ،
 مختصر ابن الحاجب : ٥٤ / ٢ ، نشر البنود : ٢٩ / ٢ ، المعتمد : ٥٦١ / ٢ ، ٥٦٥ ،
 شرح الكوكب المنير : ٥٦١ / ٢ .

(٢) انظر جمع الجوامع حاشية العطار : ١٤٩ / ٢ ، الأحكام للآمدى : ٢٥ / ٢ ،
 المستصفى : ١٣٧ / ١ .

(٣) في (ج) : " الشافعية " ، والمثبت من أ ، ب ، د .

(*) نهاية صفحة ١٠٩ ب من (د) ، وانظر جمع الجوامع - عطار : ١٤٨ / ٢ ، تيسير
 البنود : ٣٠ / ٢ - ٣١ .

(٤) انظر جمع الجوامع : ١٤٩ / ٢ - عطار ، الأحكام للآمدى : ٢٥ / ٢ ، المستصفى : ١٣٧ / ١ ،
 حاشية لقط الدرر ص : ٢٩ ، تدريب الراوى : ١٧٦ / ٢ .

(٥) انظر جمع الجوامع : ١٤٩ / ٢ ، وقد اعتمد على أن العشرة وما فوقها جمع كثرة ،
 وأن مادونها جمع قلة ، حاشية لقط الدرر ص ٢٩ ، وتدريب الراوى : ١٧٧ / ٢ ،
 وهو المختار عند السيوطي .

(٦) يقصد الآحاد على اصطلاح المحدثين وهو قسيم التواتر ، فيدخل فيه العزيز والمشهور .

(٧) أي نقباء بني اسرائيل لقوله تعالى : [وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا] سورة
 المائدة آية ١٢ ، والنقيب هو : الضمين أو الشاهد أو الأمين في أقوال . انظر
 زاد المسير : ٣١٠ / ٢ ، انظر الأحكام للآمدى : ٢٥ / ٢ ، الانبهاج : ٢٩٢ / ٢ ،
 شرح نخبة الفكر مع حاشية لقط الدرر ص ٢٩ .

(٨) ساقط من (أ) ، (ب) والمثبت من ج ، د ، (٩) سورة الأنفال ، آية ٦٥ .

(١٠) سورة الأنفال ، آية ٦٤ ، وقيل أخذنا من الجمعة لأن عدد هم أربعون ، وذلك على

مذهب الشافعية ، انظر : المستصفى : ١٣٧ / ١ ، ١٣٨ ، الأحكام : ٢٥ / ٢ ، =

وكانوا أربعين ، وسبعون لقوله تعالى : (١) واختار موسى قومه سبعين (٢) ، وثلاثمائة (٣) وبضعة عشر ، عدد أهل بدر ، قال البيضاوى : والكل : ضعيف (٤) ، أى لأنها تقييدات بلاد ليل ، ان حصول تلك الأعداد (٥) فى تلك الوقائع بعد تسليم ذلك يجوز كونهم من خواص المعدودين .

ثم ان أخبروا* (٦) عن نحو عيان ، فان كانوا (٧) طبقة فقط ، فظاهر والا فيشترط (٨) ذلك فى كل الطبقات .

-
- = شرح نخبة الفكر وعليها حاشية لفظ الدرر ص ٣٠ ، تدريب الراوى : ١٧٧/٢ ، وأما الآية فقد نزلت فى البداية من غزوة بدر وعلى هذا يكون العدد أكثر من أربعين ، وقيل عدد هم أربعون ، ونسب لابن عباس : انظر تفسير أبى السعود ٣٤/٤ .
- (١) ساقط من (ب) لفظة " تعالى " ، والمثبت من أ ، ج ، د .
- (٢) سورة الأعراف ، آية ١٥٥ ، انظر تدريب الراوى : ١٧٧/٢ ، شرح نخبة الفكر ص ٣٠ .
- (٣) فى (أ) ، (ج) ، (د) : " ثلاثمائة " ، و(ب) : بثلاثمائة .
- وانظر الأحكام : ٢٦٥٢٥/٢ ، سيرة ابن هشام : ٧٠٦/٢ حيث عد هم (من المهاجرين ٨٣ ومن الأوس ٦١ ومن الخزرج ١٧٠) مجملهم ٣١٤ ، تدريب الراوى : ١٧٧/٢ .
- (٤) البيضاوى ترجمته ص : ٣٩ ، وقوله بالمنهاج ونسبه شارحه ابن السبكي فى الألبهاج : ٢٩٣/٢ : للجمهور وأيده ، وانظر نهاية السؤل : ٨٦/٣ ، وقال الغزالي فى المستصفى : ١٣٧-١٣٨ : " فأما ما ذهب اليه قوم من التخصيص بالأربعين أخذوا من الجمعة ، وقوم من التخصيص بالسبعين أخذوا من قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا [الأعراف آية ١٥٥] وقوم بالتخصيص بعدد أهل بدر ، فكل ذلك تحكمات فاسدة باردة لا تناسب الغرض ، وقال نحوه فى المنحول ص ٢٤٠ .
- (٥) فى (ب) : " أعداد " ، والمثبت من أ ، ج ، د .
- (*) نهاية صفحة ١٣٩ من ج ، وفى (ب) : " خبروا " والمثبت من أ ، ج ، د .
- (٦) التعبير بالعيان غير واف بالمقصود ، فان العيان بكسر العين ، هو الرؤية كما قاله الجوهرى ، والخبر لا يكون مستندا إليها ، قال ذلك الأسنوى فى نهاية السؤل المصل مع سلم الوصول : ٨٧/٣ ، والأولى التعبير بمحسوس كما عبر بذلك الشيخ زكريا الأنصارى فى غاية الوصول ص ٩٦ .
- (٧) فى (ب) : " كأن كالنون " والمثبت من أ ، ج ، د .
- (٨) فى (أ) : " يشترط " والمثبت من ب ، ج ، د .

ومنه (*) يعلم أن المتواتر في الطبقة الأولى قد يكون أحاداً فيما بعدها (وهذا محمل (١) القراءة الشاذة ، والصحيح أن المتواتر لكثرة العدد (٢) يحصل لكل سماع (٣) ، وأما للقرائن فقد يحصل (٤) لبعض الناس دون (٥) بعض ، وأن الإجماع على وفق خبر (٦) لا يدل على صدقه في نفس الأمر (٧) ولا بقاء خبر تنويع الدواعي على إبطاله (٨) ولا افتراق

(*) نهايتورقة ٥٦ أ من أ .

(١) في (أ) ، (ج) : محمل " ، والمثبت من ب ، د ، وانظر غاية الوصول ص : ٩٦ ، المحلى على جمع الجوامع : ٢ / ١٥٢ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) ، والمثبت من أ ، ج ، د .

(٣) وذلك لأن الكثرة تفيد العلم ولو لجاهل أما القارئ فيحتاج غير العالم السي تصور افادتها للعلم .

(٤) في (ج) : " تحصل " ، والمثبت من أ ، ب ، د .

(٥) ساقط م (ب) ، وما أثبتناه من أ ، ج ، د .

(٦) ساقط من (ب) ، وما أثبتناه من أ ، ج ، د .

(٧) لا احتمال أن يكون للإجماع مستند آخر ، وقيل : يدل مطلقاً لأن الظاهر استناد

المجمعين عليه لعدم ظهور مستند غيره ، وقيل : يدل أن تلقوه بالقبول بـ أن

تعرضوا للاستناد اليه ، والا فلا يدل لجواز استنادهم إلى غيره ، غايصة

الوصول ص ٩٦ ، وانظر جمع الجوامع والمحلى عليه بحاشية العطار :

١٥٢ / ٢ - ١٥٣ .

(٨) أي بأن لم يبطله أصحاب الدواعي مع سماعهم له آحاداً لا يدل على صدقه في

نفس الأمر ، وقيل : يدل عليه للاتفاق على قبوله حينئذ .

قيل : الاتفاق على قبوله إنما يدل على ظنهم صدقه ، ولا يلزم منه صدقه في

نفس الأمر ، مثال ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لعلى رضى الله عنه : " أنت منى

بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي " رواه الشيخان وتقدم تخريجه ص

فإن دواعي بنى أمية سمعوه متوفرة على إبطاله لدلالته على خلافة على رضى الله

عنه . نفس المصدرين السابقين ، ولكن الحديث لا يدل على خلافة على وإنما

يدل على فضله وقد ذكر ذلك وفصل فيه شيخ الإسلام ابن تيمية .

انظر الفتاوى : ٤ / ٤١٦ ، ٤١٩ .

العلماء بين مؤول^(١) له ، ومحتج^(٢) به ، وأن المخبر بحضرة قوم لم يكذبوه ، ولا حامل^(٣) لهم على السكوت ، صادق ، وكذا المخبر والنبي صلى الله عليه وسلم^(*) يسمعه ولا حامل على التقرير ولا على الكذب مطلقاً^(٤) .

ومن فروع كون المتواتر يفيد العلم ما لو سمع مؤذن في وقت غيم^(٥) ، وتبييت النجمة في صوم فرض اعتماداً على قول جميع لا يقبل خبر أحد هم^(٦) وغير ذلك^(٧) .

(١) أى مؤول للخبر .

(٢) في (ب) " متح " ، والمثبت من أ ، ج ، د . والكلام في هذه المسألة شبيهه بسابقتها .

انظر: غاية الوصول ص ٩٧ ، وجمع الجوامع والمحلى عليه : ١٥٤ / ٢ - عطار .
(٣) والحامل مثل الخوف من شيء أو الطمع في شيء ، أو عدم علم بخبره ، وقيل : لا يلزم من سكوتهم تصديقه لجواز أن يسكتوا عن كذبه لالشيء . نفس المصدر من السابقين .

(*) نهاية صفحة ١١٠ من (د) .

(٤) أى سواء كان التقرير على أمر ديني أو أمر دنيوي ، وفي هذه المسألة أقوال أخرى راجعها في جمع الجوامع مع المحلى : ١٥٥ / ٢ - ١٥٦ - عطار ، وغاية الوصول ص ٩٧ ، الأحكام للآمدى : ٣٩ / ٢ .

(٥) قال في الروضة : ومن الأمارات صباح الديك المجرب . . . وكذا أذان المؤذنين في يوم الغيم إذا كثروا : ١٨٥ / ١ .

(٦) قال في الروضة : ٣٤٦ / ٢ ، " واعتقوا على أنه لا يقبل قول الفاسق على القولين جميعاً ، ولكن ان اعتبرنا العدد اشترطنا العدالة الباطنة والا فوجهان جاربان في رواية المستور " .

(٧) مثل اشتهار النسب يكفي في ثبوته فلا يحكم لمقر على من اشتهر نسبه من غيره سواء صدقه المقر أم كذبه .

انظر: الروضة : ٤١٤ / ٤ .

- فصل -
في

* أخبار الآحاد *

(١) إمامون (٢) الصدق وهو ((خبر الآحاد)) الذي لم يفتت إلى رتبة ((و))
التواتر (٣) سواء كان رواه واحدا أم (٤) أكثر، أفاد العلم بالقرائن (٥) المنفصلة أم لا ،
ومنه : المستفيض : أي الشائع عن أصل ، وقد يسمى : مشهورا (٦).

- (١) الواو : ساقطة من (ب) ، وما أثبتناه من أ ، ج ، د .
- (٢) قوله : " وأما مظنون " ، معطوف على قوله : " أما مقطوع يكذبه السابق في ص ٤٦٤ .
- (٣) عرف المؤلف خبر الآحاد هكذا تبعاً لابن السبكي مع زيادة لفظة " رتبة " ، وهذا التعريف هو تعريف الغزالي في المستصفى والآمدى في الأحكام ، وعرفه بعض الشافعية بأنه ما أفاد الظن ، وأنتقده الآمدى ، وبالتعريف هذا عرفه كثير من العلماء مع تفاوت في بعض الألفاظ .
- انظر: جمع الجوامع : ١٥٦ / ٢ - عطار، المستصفى : ١٤٥ / ١ ، الأحكام للآمدى : ٣١ / ٢ ، مختصر ابن الحاجب : ٥٥ / ٢ - عضد ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥٦ ، شرح نخبة الفكر ص ٣٧ ، فواتح الرحموت : ١١٠ / ٢ ، تيسير التحرير : ٣٧ / ٣ ، شرح الكوكب المنير : ٣٤٥ / ٢ ، المدخل إلى مذهب أحمد ص ٩١ .
- وعلى هذا التعريف ، فلا واسطة بين الآحاد والتواتر ، ونسب الشوكاني نفى الواسطة للجمهور . انظر ارشاد الفحول ص ٤٨ ، وانظر هامش (٦) التالي .
- (٤) في (ج) ، (د) : " أو " والمثبت من أ ، ب .
- (٥) القرائن المنفصلة مثل كونه في الصحيحين ، وانظر: هذا البحث في التدريس : ٣١ / ١ وما بعدها .
- (٦) جمهور العلماء يرون أن خبر الآحاد أقسام : منها خبر الواحد ، ومنها الخبر المستفيض ، ومنها الخبر المشهور ، وجعل الجصاص الحنفى المشهور قسماً من المتواتر ، وتبعه بعض الحنفية ، والمشهور عند الأحناف ما كان آحاد الأصل - أي في عهد الصحابة - متواتراً في القرن الثاني والثالث ، فالقصة عند عامة الحنفية ، ثلاثية : متواتر ، وآحاد ، ومشهور ، فالمشهور عندهم قسم مستقل عما سبق من الجصاص ومن تبعه ، وعند غيرهم المشهور يجعلونه تحت الآحاد أما عند أهل الحديث ، فخير الآحاد أنواع ثلاثة : ١ - عزيز . ٢ - مشهور . ٣ - غريب ، وقد قسم القرافي الأخبار إلى متواتر وآحاد ، وماليس بمتواتر ولا آحاد ، انظر جمع الجوامع : ١٥٦ / ٢ - عطار ، غاية الوصول ص ٩٧ ، فواتح الرحموت : ١١١ / ٢ ، الأحكام للآمدى : ٣١ / ٢ ، شرح التنقيح ص ٣٤٩ ، المدخل لابن بدران ص ٩١ ، شرح الكوكب المنير : ٣٤٥ / ٢ ، فتح الملهم ص ٦ ، ١٤ ، ارشاد الفحول ص ٤٩ ، تريب الراوى : ١٧٣ / ٢ ، شرح نخبة الفكر ص ٣٤ وما بعدها .

وأقل عدد الاستفاضة ^(١) اثنان ^(٢)، وقيل : ثلاثة ^(٣)، وعلى الأول الشـخـ
أبو اسحاق في التنبيه ^(٤)، وعلى الثاني ابن الحاجب ^(٥).

ومظنون الصدق المذكور ((لما)) أى لم ، ومازائدة ((يفد ذلك)) أى العلم
الضرورى أو النظرى ^(*) على ما مر ((مطلقاً)) ^(٦) على التقيد بعدم وجود قرينة
((على المعتمد)) عند الأكثرين ^(٧).
وقيل يفيد ، بقرينة كما فى أخبار الرجل يموت ولده المشرف على الموت مع قرينة ^(٨)

(١) الاستفاضة مأخوذة من فاض الماء اذا كثر .

انظر لسان العرب : ٢ / ٢١٠ .

(٢) وهو قول الفقهاء . انظر غاية الوصول ص : ٩٧ .

(٣) وهو قول المحدثين ، وما زاد على ثلاثة هو قول الأصوليين ، نفس المصدر
السابق . وانظر فتح العلم ص ١٤ ، تدريب الراوى : ٢ / ١٧٣ ، شرح
نخبة الفكر ص ٣٤ ، مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٥٥ - المختصر فى
أصول الفقه لابن اللحام ص : ٨٣ ، تيسير التحرير : ٣ / ٣٧ .

(٤) انظر التنبيه ص ١٦٢ ، وأبو اسحاق تقدمت ترجمته ص :

(٥) يقول ابن الحاجب فى المختصر ، (والمستفيض ما زاد نقلته عن ثلاثة) ٢ / ٥٥ -
عضد ، وبهذا يظهر أن نسبه لابن الحاجب غير سديد أو سهو من المؤلف .

(*) نهاية صفحة ١٣٨ من ب .

(٦) يعنى سواء كان بقرينة أو بغير قرينة .

(٧) وهو قول الجمهور من الفقهاء والمحدثين ، ونسبه النووى للمحققين والأكثرين ،
انظر : جمع الجوامع : ٢ / ١٥٧ - عطار ، فواتح الرحموت : ٢ / ١٢١ ، تدريب
الراوى : ١ / ١٣٢ ، شرح النووى على مسلم : ١ / ٢٠ ، توضيح الألفكار
للأسير الصنعاني : ١ / ١٢٤ ، شرح الكوكب المنير : ٢ / ٣٤٨ ، المدخل
الى مذهب الامام أحمد ص ٩١ .

وعند ابن الصلاح : ما أسنده البخارى وسلم يفيد العلم اليقيني النظرى ،
انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ١٤ ، ورجحه الشوكاني فى ارشاد الفحول :
٤٩ - ٥٠ .

(٨) وعبر عنه بـ " الأصح " شيخ الاسلام زكريا الأنصارى فى غاية الوصول ص ٩٧ ،

وهو قول امام الحرمين والغزالي والآمدى والرازى وابن الحاجب والسبكي ، انظر
الورقات ص ٤٩ بشرح المحلى هاشم لطائف الاشارات : ٢ / ٣٧ ، المستقصى :

١ / ١٣٦ ، الإحكام للآمدى : ٢ / ٣٢ ، المحصول : ٢ / ٢٠٠ ، مختصر ابن الحاجب
٢ / ٥٥ ، نشر البنود : ٢ / ٣٧ .

نحو يكا^(١) أو احضار نحو كفن .

وعند أحمد^(٢) يفيد مطلقا بشرط العدالة .

وعند الاسفراييني^(٣) وابن فورك^(٤) : يفيد المستغنى منه علما نظريا^(٥) .

((لكن)) على الأول ((يفيدنا)) ذلك ((وجوب العمل))^(٦) بمقتضاه ، والا لبطل

الاحتجاج بغالب السنة^(٧) ، خلافا للظاهرية^(٨) وغيرهم^(٩) .

وهل وجب سمعا أو عقلا^(*) ، مقتضى كلام البيضاوي^(١٠) وغيره^(١١) : ترجيح الأول ،

(١) الهزة مع الألف ساقطة من (أ) ، (ب) ، والمثبت من ج ، د .

(٢) انظر ترجمة الامام أحمد ص : ١٧٦ ، وذلك في رواية عنه . انظر المختصر

لابن اللحام ص ٨٣ .

(٣) تقدمت ترجمته ص ١٠٥ .

(٤) تقدمت ترجمته ص ٣٨٨ .

(٥) انظر : جمع الجوامع : ١٥٧ / ٢ - عطار .

(٦) وذلك عند جمهور العلماء . انظر الايهاج : ٣٠٠ / ٢ ، نهاية السؤل :

١٠٤ / ٣ ، الأحكام للآمدى : ٤٦ / ٢ ، وابعدها ، مختصر ابن الحاجب :

٥٨ / ٢ ، المستصفى ١ / ١٤٦ ، ١٤٨ ، فواتح الرحموت : ١٣١ / ٢ ، شرح

التنقيح ص ٣٥٧ ، نشر البنود : ٣٧ - ٣٨ ، شرح الكوكب المنير :

٣٦١ / ٢ ، المدخل الى مذهب أحمد ص ٩٢ ، المختصر في أصول الفقه

ص : ٨٤ ، المسودة ص ٢٢٠ .

(٧) لأن غالب السنة أخبار آحاد لأن المتواتر فيها قليل . انظر شرح الكوكب

المنير : ٣٣٠ / ٢ .

(٨) الظاهرية يقولون : انه يوجب العلم والعمل معا ونقله ابن حزم عن الكرابيسي

والمحاسبي . انظر الأحكام لابن حزم : ١٠٧ / ١ .

(٩) وهو قول جماعة من المحدثين ورواية عن أحمد . انظر المدخل الى مذهب

أحمد ص ٩١ ، المسودة ص ٢٢٠ .

(*) نهاية صفحة ١٤٠ من ج .

(١٠) انظر الايهاج : ٢٩٩ / ٢ ، والبيضاوي تقدمت ترجمته ص ٣٩ .

(١١) وهم الجمهور وتقدم النقل عنهم ومراجعهم في هامش رقم (٦) .

والثاني : (١) قول ابن سريج (٢) ، والقفال (٣) ، والبصري (٤) ، ونقل عن الامام أحمد (٥) ،
وبعض المعتزلة (٦) .

ومن فروع وجوب العمل بالآحاد ، العمل بقول الواحد في الفتوى (٧) ، وهـلال (٨)

(١) بمعنى أنه دل عليه السمع والعقل معا : انظر نهاية السؤل مع سلم الوصول :

١٠٤/٣ ، الابهاج : ٣٠٠/٢ .

(٢) ابن سريج تقدمت ترجمته ص : ٢١ .

(٣) القفال ترجمته ص ١٤٧ .

(٤) البصري تقدمت ترجمته ص : ١٥٩ .

(٥) العمل بخبر الآحاد من جهة الفعل نسبة في روضة الناظر لأبي الخطاب ،

وانظر : نزهة الخاطر : ١ / ٢٦٥ ، ومن الناس من أنكر التعبد بخبر الآحاد ،

انظر : مذاهبهم في الابهاج : ٣٠٠/٢ .

(٦) انظر : المعتد : ٥٧٣ / ٢ وما بعدها ، وانظر : رأي ابن سريج والقفال في المستصفى

١٤٧/١ ، المحلي على جمع الجوامع : ١٣١-١٣٢ ، مختصر ابن الحاجب :

٥٨/٢ ، فواتح الرحموت : ١٣٢ / ٢ .

(٧) في (د) : " والعمل " ، والمثبت من أ ، ب ، ج .

(٨) قال الأستاذ في نهاية السؤل (مع سلم الوصول) ١٠٤/٣ : " اتفق الكل على

وجوب العمل بخبر الواحد في الفتوى والشهادة والأمر الدنيوية . . .) ومسن

نقل الاجماع فيما تقدم ابن السبكي في جمع الجوامع : ١٥٨/٢ - عطار ، غاية

الوصول ص ٩٨ ، شرح الكوكب المنير : ٢ / ٣٥٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥٨ ،

نشر البنود : ٣٧/٢ ، وعند أكثر الأحناف : لا يعمل بخبر الواحد فيما تعم به

البلوى ، وعند الكرخي : لا يعمل به في الحدود والسرخسي يفرق بين الراوى من

الصحابة المعروف بالفقه ، وبين الراوى المعروف بالعدالة وحسن الضبط ،

والحفظ ، وهو قليل الفقه ، فالأول حجة ويعمل به ويقدمه على القياس ، أما

الثاني فيقدم القياس على خبره ، وعند المالكية اذا خالف خبر الواحد عمل

أهل المدينة لا يعملون به ، وهناك أقوال أخرى ، وقد نقض الأحناف أصلهم

الذي بنوا به رد خبر الواحد ، فقبلوه فيما تعم به البلوى وذلك في مواضع

منها ، خبر نقض الوضوء بالقهقهة في الصلاة ، ونقض الوضوء بالقي والراف والحجامة

وخروج النجاسة من غير السبيلين ، وأثبتوا صلاة الوتر بخبر الواحد ، وتشنيئة

الاقامة للصلاة كذلك . انظر : الأحكام لابن حزم : ١٠٦-١٠٧ ،

جمع الجوامع : ١٦٠/٢ ، وما بعدها - عطار ، فواتح الرحموت : ١٢٨/٢ ، ١٣٧ ، =

رمضان وغير ذلك ، ويقول ^(١) الاثنین ^(٢) في كثير من الأمور الدينية والدنيوية ،
 كالشهادة ^(٣) ، وقيم المتطفات ، وأرض ^(*) الجنایات ^(٤) ، وأن الطعام مسموم ، وقول
 الطبيب : " هذا الدواء نافع ، وذاك ضار ، وغير ذلك .
 ويقول الثلاثة في ذلك كشهادة امرأتين مع رجل ^(٥) .
 ويقول الأربعة في الشهادة على الزنا ^(٦) ، ويقول القوابل ^(٧) فيما اشتهر في الفقهيات ^(٨) .

-
- == تيسير التحرير: ٣ / ٥٢ - ٥٤ ، أصول السرخسی : ١ / ٣٣٨ وما بعدهما ،
 شرح الكوكب المنير : ٢ / ٣٦٢ .
- (١) في (ب) : " لقول " ، والمثبت من أ ، ج ، د .
 (٢) في (أ) " اثنین " والمثبت من ب ، ج ، د .
 (٣) في (أ) " الشهادات " والمثبت من ب ، ج ، د . ، وانظر هامش (٨) ص ٤٨٢ .
 (*) نهاية ورقة ٥٦ ب من أ .
 (٤) الأرض هو الفرق بين قيمة العبد صحيحا وبين قيمته مجنى عليه . انظر
 المصباح المنير: ١ / ١٨ .
 (٥) لقوله تعالى : [فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء] البقرة آية ٢٨٢ .
 (٦) لقوله : [ثم لم يأتوا بأربعة شهداء] النور آية ٤ .
 (٧) يقول في المصباح المنير ص ٥٨٧ : " وَقِيلَتِ الْقَابِلَةُ الْوَلَدَ طَفَقَتْ عِنْدَ خُرُوجِهِ
 قِبَالَةً بِالْكَسْرِ وَالْجَمْعِ قَوَابِلٌ " .
 (٨) انظر: الافصاح لابن هبيرة ص : ٤٨٦ .

— فصل —
فى

* مرسل التابعى *

((خلاف قول التابعى)) فمن بعده ((المرسل)) (بفتح السين) ^(١) صفة لقول ،
فلا يفيدنا وجوب العمل ^(٢) ، وذلك كقوله : * قال (رسول الله ^(٣) صلى الله عليه وسلم)
كذا ، أو فعل كذا ^(٤) ، مع اسقاط الواسطة التى بينه وبين النبى صلى الله عليه وسلم ،
هذا اصطلاح الأصوليين ^(٥) ، وأما المحدثون ^(٦) فالمرسل عندهم : قول التابعى ^(٧) ،

(*) نهاية ورقة ١١٠ ب من د .

(١) " بفتح السين " : ساقط من (ج) ، (ب) والمثبت من أ ، ب .

(٢) فى (أ) : " وجوبا لعمل " ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(٣) فى (أ) ، (ب) : " النبى " ، وفى (ج) : ساقط ، والمثبت من د .

(٤) فى (ب) : " مكرر " والمثبت من أ ، ب .

(٥) وأما الفقهاء ، وبعض المحدثين فهو قول غير الصحابى سواء كان من التابعين

أو من بعدهم إذا كان عدلا ، انظر : جمع الجوامع والمحلى عليه : ٢٠١ / ٢ -

عطار ، غاية الوصول ص ١٠٥ ، المستصفى : ١٦٩ / ١ ، الإحكام : ١١٢ / ٢ ،

الابهاج : ٣٢٩ / ٢ ، نهاية السؤل وعليه مسلم الوصول : ١٩٨ / ٣ ، فواتح

الرحموت : ١٧٤ / ٢ ، تيسير التحرير : ١٠٤ / ٣ ، مختصر ابن الحاجب : ٧٤ / ٢ ،

نشر البنود : ٦٠ / ٢ ، شرح الكوكب المنير : ٥٧٤ / ٢ ، المختصر لابن اللحام

ص ٩٦ ، ارشاد الفحول ص ٦٤ ، فتح المغيث : ١٣٠ / ١ ، شرح نخبة

الفكر مع حاشية لقط الدرر ص ٧٣ ، تدريب الراوى : ١٩٥ / ١ وما بعدهما ،

ويكون المرسل على تفسير هؤلاء هو أعم من المرسل عند المحدثين ومن وافقهم .

(٦) أى أكثرهم ، ومعهم جماعة من الأصوليين والفقهاء . انظر فتح المغيث :

١٢٩ / ١ ، تدريب الراوى : ١٩٥ / ١ .

(٧) سواء كان من كبار التابعين أو من صغارهم ، والتابعى هو من أدرك صحابيا

فصحبه أو لقيه (تدريب الراوى : ٢٣٤ / ٢) ، وانظر : شرح نخبة الفكر

للحافظ ابن حجر وعليها حاشية لقط الدرر ص ٧٣ ، وبعض العلماء يسمون

مرسل صغار التابعين منقطعاً لأنهم لم يشاهدوا من الصحابة إلا الواحد

أو اثنين وجل روايتهم عن التابعين . انظر : فتح المغيث : ١٢٩ / ١ - ١٣٠ .

فان كان من تابع التابعين ، كان منقطعا ، أو من بعدهم فمعضلا ، بهضم الميم وسكون المهلة ، وفتح المعجمة ، وهو الساقط منه راويان فأكثر ^(١) ، والمنقطع ماسقط منه راو فأكثر ^(٢) ، وقيل : (ماسقط منه) ^(٣) واحد ^(٤) غير الصحابي ، ليتيز عن المرسل والمعضل .

واحتج بالمرسل أبو حنيفة ^(٥) ،

= وعند المحدثين : اذا سقط من بداية السند راو فأكثر ، يسمى معلقا ، واذا سقط من أثناء السند راو فقط يسمى منقطعا ، واذا سقط راويان على التوالي فهو المعضل ، وهو ما أشار اليه المؤلف في كلامه على سقوط تابع التابعين من السند .

انظر: فتح المغيث : ١ / ١٤٩ ، وما بعدها ، شرح نخبة الفكر وعليها حاشية لقط الدرر ص : ٧٢ وما بعدها .

- (١) على التتابع كما سبق بالصفحة السابقة هامش (٧) .
- (٢) انظر: فتح المغيث : ١ / ١٥٠ .
- (٣) ما بين القوسين ساقط من (د) ، والمثبت من أ ، ب ، ج .
- (٤) وهذا ما عليه أكثر المحدثين ، وهو ماسقط من السند راو واحد في أي موضع سواء كان أول السند أو آخره ، أو سقط أكثر من واحد لافي أوله ولا في آخره ولا على التتابع .

- انظر: فتح المغيث : ١ / ١٤٩ ، شرح النخبة بحاشية لقط الدرر ص : ٧٦ .
- (٥) أبو حنيفة تقدمت ترجمته ص : ٢٩ ، وانظر رأي الأحناف في كشف الأسرار : ٢ / ٢ ، فواتح الرحموت : ٢ / ١٧٤ ، أصول السرخسي : ١ / ٣٦٠ ، فصول الهدى : ٢ / ٢٣٠ ، حاشية الأزهرى : ٢ / ١٤-٢١٥ ، وعند ابن أبيان المرسل حجة في القرون الثلاثة مطلقا وبعد ها يشترط أن يكون من أئمة النقل ، ويقول السرخسي في أصوله : ١ / ٣٦٣ : " وأصح الأقاويل في هذا ما قاله أبو بكر الرازي رضي الله عنه أن مرسل من كان من القرون الثلاثة حجة مالم يعرف منه الرواية مطلقا عن ليس بمعدل ثقة ، لأن النبي عليه السلام شهد للقرون الثلاثة بالصدق والخيرية . . . وعند ابن الهمام وابن الحاجب : أنه يكون حجة مطلقا إن كان من أئمة النقل سواء أكان في القرون الأولى أم لا ، وأما اذا لم يكن كذلك فلا يقبل مرسله . انظر: فواتح الرحموت : ٢ / ١٧٤ ، أصول السرخسي : ١ / ٣٦٣ ، تيسير التحرير : ٣ / ١٠٢ ، مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٧٤ .

ومالك (١) ، وأحمد (٢) في أشهر الروايتين عنه ، والآمدى (٣) مطلقا .

وعلى الأول محل عدم (٤) الاحتجاج به إن كان قوله ((مع احتمال كونه سا))

نافية ((أسندا)) بألف الإطلاق .

والا كان كان من أئمة (*) النقل ، كسعيد بن المسيب ، (٥) والشعمي ، (٦) فهو

حجة لعلمنا حينئذ أن الساقط صحابي ، وكل الصحابة عدول (٧) ومن ثم قال

(١) الامام مالك وتقدمت ترجمته ص ٣٢٢ ، ورأيه بالتسديد لابن عبد البر: ٢/١ ،

وفي شرح التنقيح ص : ٣٢٩ ، نشر البثود : ٦٢/٢ ، ونسبه الرازي السي
جسهور المعتزلة .

انظر: المحصول : ٢/١ ق/١ : ٦٥٠ .

(٢) انظر: رأى الحنابلة في العدة : ٢٩٠٦/٣ ، نزهة الخاطر: ١/٣٢٤ ، شرح

الكوكب المنير: ٥٧٦/٢ ، والرواية الثانية عن الامام أحمد أن المرسل ليس

بحجة ، وهو قول جسهور المحدثين والظاهرية ، واختاره الفزالي والامام

وأتباعه ، انظر: المصدر السابق ص ٥٧٧ ، الفقيه والمتفقه : ١/١١٦ ، فتح

المغيث : ١/١٣٣ ، تدريب الراوي : ١/١٩٨ ، الرسالة للشافعي ص : ٤٦٢ ،

شرح نخبة الفكر مع حاشية لقط الدرر ص : ٢٤-٢٥ ، الأحكام لابن حزم ص : ١٠٢

توضيح الأفكار : ١/٢٩٥-٢٩٠ ، المستصفي : ١/٦٩ ، المحصول : ٢/١ ق/١ : ٦٥٠

نهاية السؤل وعليه سلم الوصول : ٣/١٩٨ .

(٣) الآمدى ترجمته ص : ٤٣ ، وانظر: الأحكام : ١/١١٣ ، واشترط العدالة ومذهب

الشافعي ومن تبعه من الشافعية لا يكون الحديث المرسل حجة الا اذا كان من

كبار التابعين وتوفرت فيه الشروط المذكورة في الرسالة ص ٤٦١-٤٦٣ ، انظر

جمع الجوامع والمطلوع عليه : ٢/٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(٤) ساقط من (أ) ، والمثبت من ب ، ج ، د . (×) نهاية صفحة ١٣٩ من ب .

(٥) هو سعيد بن المسيب بن حزن سيد التابعين وأفضلهم طما توفي سنة ٨٤ انظر

التقريب : ١/٣٠٥ ، تذكرة الحفاظ : ١/٥٤ ، شذرات الذهب : ١/١٠٣ ، حلية

الأوليا : ٢/١٦١ .

(٦) عامر بن شراحيل الشعبي امام في الحديث فاق أقرانه توفي بعد المائة ، انظر تقريب

التهديب : ١/٣٨٧ ، تذكرة الحفاظ : ١/٧٩ ، تاريخ بغداد : ٢/٢٢٩ ، حلية

الأوليا : ٤/٣١٠ ، شذرات الذهب : ١/١٢٦ .

(٧) في (أ) : " عدل " ، والمثبت من ب ، ج ، د .

الشافعي^(١) رحمه الله تعالى : ^(٢) " أقبل مراسيل ابن المسيب لأنني اخترتها ، فوجدت لا يرسل الا عن ^(٣) يقبل ^(٤) خبره ، ومن هذا حاله أحببت مراسيله " انتهى ، أي لآمن من انتفاء ^(٥) المحذور ، وهو احتمال أن يروى عن غير صحابي ، ^(٦) لأن سعيدا ^(٧) وأبا سلمة ^(٨) بن عبد الرحمن يرويان عن أبي هريرة ^(*) (رضى الله تعالى عنه) ، وهو حينئذ مسند حكما ، لأن اسقاط العدل كذكره ، ومع ذلك فهو أضعف من المسند خلافا لمن عكس . ^(١٠)

(تنبيه) : اشتهر في المذهب أن مراسيل سعيد بن المسيب حجة ، لأنهم فتشت فوجدت مسندة ، وقد تعقب ^(١١) ذلك البيهقي ^(١٢) وغيره ^(١٣) بأنها وجد

- (١) في الرسالة بمعناه ص ٤٦٤ .
- (٢) مابين القوسين ساقط من (أ) ، (ب) ، والمثبت من ج ، د .
- (٣) في (أ) ، (ب) " ممن " والمثبت من ج ، د .
- (٤) في (ب) : " تقبل " ، والمثبت من أ ، ج ، د .
- (٥) ساقط من أ ، ب ، ج ، والمثبت من (د) .
- (٦) في (أ) : " الصحابي " ، والمثبت من ب ، ج ، د .
- (٧) يعني ابن المسيب ، وتقدمت ترجمته ص : ٤٠٩ .
- (٨) في (ب) : وكذا أبو سلمة ، والمثبت من أ ، ج ، د . وهو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، ثقة مكثرتني روى الجماعة ، توفي سنة ٩٤ وقيل : ١٠٤ ، انظر : التقريب : ٤٣٠ / ٢ ، تذكرة الحفاظ : ٦٣ / ١ ، شذرات الذهب : ١٠٥ / ١ .
- (*) نهاية صفحة ١٤١ من ج . أبو هريرة تقدمت ص : ٥ .
- (٩) مابين القوسين ساقط من (أ) ، (ب) ، والمثبت من ج ، د .
- (١٠) يقول ابن عبد البر في التمهيد : ٣ / ١ : " وقالت طائفة من أصحابنا : " مراسيل الثقات أول من المسندات ، واعتلوا بأن من أسند ، فقد أحالك على البحث عن أحوال من ساء لك ومن أرسل من الأئمة حديثا مع علمه ودينه وثقته ، فقد قطع لك على صحته ، وكفالك النظر ، أهدر وعند طائفة أخرى من المالكية المرسل والمسند سواء " في الحجية (نفس المصدر : ٤ / ١) .
- (١١) في (ب) " يعقب " بالمشناة التحتانية ، والمثبت من أ ، ج ، د .
- (١٢) البيهقي تقدمت ترجمته ص : ٥ ، وانظر تدريب الراوى : ٢٠٠ / ١ وما بعدها .
- (١٣) انظر : التبصرة ص : ٣٢٩ ، وقال الحافظ في التقريب : اتفقوا على أن مراسلاته أصح المراسيل : ٣٠٦ / ١ في ترجمته .

منها ما ليس مسنداً بحال^(١) وعلى الأول ، فقد نظر ابن الصلاح^(٢) في التعليق بأن الاحتجاج^(*) بما ظهر مسنداً بالمسند لا بالمرسل ، قال : والتحقيق أن مراسيل سعيد بن المسيب كغيره ، قال : واستقرأ مذهب الشافعي^(٣) يدل على أنه إنما يحتج بما وجد مسنداً عن سعيد عن أبي هريرة .

((و)) محل عدم الاحتجاج بالمرسل^(٤) أن^(٥) ((كان عن مؤيد)) له ((تجربا))
بألف الاطلاق ، فإن أكد ، حديث ضعيف^(٦) يصلح للترجيح كمرسل قيس بن أبي حسان^(*)
وأبي عثمان النهدي^(٧) ، وأبي رجاء العطاردي^(٨) ، أو اسناد من مرسله أو غيره ، أو ارسال آخر يروى عن غير شيوخ الأول ، أو قياس معني ، أو انتشار من غير تكبر ، أو عمل أهل

(١) في (ب) : "لحال" والمثبت من أ ، ج ، د . ولكن ذلك يحمل على الثقات لأنه قال لرجل مسألة عن حديثه أنا لا تأخذ إلا عن ثقات . تهذيب التهذيب : ٨٢/٤ .

(٢) ابن الصلاح تقدمت ترجمته ص : ٥٤ ، وانظر المقدمة ص : ٧٣ مع التقييد والايضاح .

(*) نهاية ورقة ٥٧ من أ .

(٣) الشافعي تقدمت ترجمته ص : ٩٧ ، والمقصود من قوله : استقرأ مذهب هــب الشافعي أنه لا يوجد في مذهب الشافعي رحمه الله ما يخالفه فدل على أن هذا المذكور هو مقصده .

(٤) في (أ) : " بالمراسيل " ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(٥) (أ) : " أن " ساقطة ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(٦) الضعيف المنجبر هو الذي ضعفه يسير بسبب سقط في الاسناد أو جهالة الراوي أو سوء حفظ الراوي . انظر الباعث الحثيث ص : ٤٠ .

(*) نهاية ورقة ١١١ من د : وقيس بن أبي حازم هو البجلي أبو عبد الله الكوفي ثقة روى عن العشرة ، مات سنة ٩٨ وقيل غير ذلك روى له الجماعة ، انظر التقريب : ١٢٧/٢ ، تذكرة الحفاظ ص : ٢٢ ، الاستيعاب : ١٢٨٥/٣ .

(٧) في (أ) ، (ب) : عثمان مكتوب على طريقة رسم المصحف ، وفي (ب) الهندي وهو تحريف من الناسخ ، وأبو عثمان النهدي : هو عبد الرحمن بن مل مشهور بكنيته ثقة ثبت عابد ، مات سنة ٩٥ وعاش ١٣٠ سنة روى له الجماعة . انظر التقريب :

٤٩٩/١ ، تذكرة الحفاظ ص : ٢٥ ، الاستيعاب : ١٧١٢ .

(٨) أبو رجاء العطاردي : هو عمران بن ملحان مشهور بكنيته مخضرم ثقة ، مات سنة ١٠٥ وله ١٢٠ سنة روى له الجماعة . انظر التقريب : ٨٥/٢ .

العصر على وفقه ، لأن المجموع ^(١) حجة عند الشافعي ^(٢) لا مجرد المرسل ، ولا المنضم ،
لضعف كل منهما على انفراد ، ولا يلزم ضعف المجموع ، لحصول القوة المفيدة للظن
بانضمام ضعيفين ^(٣) مثلاً .

أما مراسيل صفار التابعين كالزهري ^(٤) ، فباق على الرد ^(٥) ، وإن أكد ، لشدة
ضعفه .

ولو تجرد المرسل عن العاضد ولا دليل في الباب سواء ، ودل على منع شيء وجب ،
أو سن قولان ^(٦) ، أظهرهما الانكفاف عنه احتياطاً .

(١) ما ذكره المؤلف آنفاً هي شروط قبول المرسل عند الإمام الشافعي ، وقد ذكرها

في الرسالة في ص : ٤٦١ ، ص ٤٦٣ ، والشروط التي أتى بها بالرسالة هي :

١- أن يكون أسنده غير مرسله .

٢- أو أرسله راو آخر يروى عن غير شيوخ الأول .

٣- أو عضده قول صحابي .

٤- أو قواه أكثر أهل العلم .

٥- أو يعرف من حال المرسل أنه لا يرسل إلا عن أصل صحيح .

وذكرت هذه الشروط اختصاراً ، وانظر المعتمد : ٢٢٨/٢ ، البرهان : ١/١٠٤٠ .

(٢) الشافعي تقدمت ترجمته ص ٩٧ .

(٣) يعني فيرتقى لدرجة الحسن لغيره . انظر التدريب : ١/١٢٦ .

(٤) الزهري : هو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري وعليه مدار حديث أهل الحجاز

توفي سنة ١٢٤ هـ روى له الجماعة ، انظر التقريب : ٢/٢٠٧ ، تذكرة الحفاظ :

١/١٠٨ ، حلية الأولياء : ٣/٣٦٠ ، شذرات الذهب : ١/١٦٢ ، تهذيب

الأسماء واللغات : ١/٩٠ .

(٥) وتقدم ذكر ذلك في ص : ٤٨٤ .

(٦) انظر : جمع الجوامع : ٢/٢٠٤ ، والمحلى عليه - عطار ، غاية الوصول ص : ١٠٥ .

- فصل -

فى

* مرسل الصحابى *

وخرج بقول : التابعى * ، قول الصحابى : قال النبى صلى الله عليه وسلم ، فانه
حجة على الصحيح ، (١) لانه ظاهر فى سماعه منه ، وكذا قوله : عن النبى صلى الله عليه وسلم (٢) *

(١) وعليه أكثر العلماء . انظر : جمع الجوامع : ٢٠٦ / ٢ ، المستقصى : ١٧٠ / ١ ،
التبصرة ص : ٣٣٥ ، أصول السرخسى : ٣٥٩ / ١ ، فواتح الرحموت : ١٧٤ / ٢ -
١٧٥ ، نشر البنود : ٦٠ / ٢ - ٦١ ، شرح الكوكب المنير : ٥٨١ / ٢ ، المعتمد :
٦٣٢ / ٢ ، مقدمة ابن الصلاح ص : ٢٦ ، توضيح الأفكار : ٣١٧ / ١ ، تدرىب
الراوى : ٢٠٧ / ١ ، ارشاد الفحول ص : ٦٥ .

والقول الثانى : لا يحتج به لاحتمال سماعه من صحابى آخر أو تابعى ، انظر
جمع الجوامع مع المحلى : ٢٠٦ / ٢ - عطار ، غاية الوصول ص : ١٠٦ ، ارشاد
الفحول ص : ٦٥ .

(٢) أى الحديث المعنعن وهو الذى يقال فى سنده ، فلان عن فلان أو عن النبى
صلى الله عليه وسلم وقد اختلف فيه أهل الحديث ، فالجمهور منهم قالوا بصحة
الحديث اذا جمع شروطا ثلاثة : ١- العدالة . ٢- اللقا . ٣- البراءة
من التدليس ، ونصب ابن عبد البر من توفرت فيه الشروط الى الامام مالك وعامة
أهل العلم .

وقيل : انه منقطع حتى يتبين الوصل ونقل عن شعبة أن فلان عن فلان ليس
بحديث ، وعند الباقلانى : اذا قال الصحابى قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كذا ، لم يكن صريحا أنه سمعه من
النبى صلى الله عليه وسلم ، بل هو محتمل لأن يكون قد سمعه منه أو من غيره ،
ويقوله قال أبو الخطاب من الحنابلة ، وقال الشيرازى فى التبصرة : اذا قال :
حدثنى فلان عن فلان ، فالظاهر أنه متصل ، ومن الناس من قال : حكمه حكم المرسل
التبصرة ص : ٣٣٦ ، ونسبه صاحب فواتح الرحموت : ١٦٢ / ٢ الى أكثر أهل الأصول ،
وانظر : فتح المفيت : ١٥٥ / ١ وما يليها ، التمهيد لابن عبد البر : ١٣ / ١ ، جواهر
الأصول فى علم حديث الرسول ص ٢٩ ، ٦٧ ، علوم الحديث لابن الصلاح ص ٥٦ ،

تدرىب الراوى : ٢١٤ / ١ ، شرح الكوكب المنير : ٤٨١ - ٤٨٢ .

(*) نهاية صفحة ١٤٠ من ب .

على الأصح ، وقوله : (١) سمعته أمر (٢) أو نهى (٣) أو أمرنا أو نهيننا ، أو أوجب أو حصرم ،
وكذا رخص ، بالبناء للمفعول (٤) في الجميع في الأظهر .
وقوله : (٥) من السنة (٦) وكنا معاشر الناس ، أو كان الناس يفعلون في عهد

(١) أى الصحابى .

(٢) فى (أ) : " أو أمر " ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(٣) قول الصحابى : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا أو نهى عن كذا ، مثل

هذا يتطرق اليه احتمالان : أحدهما فى سماعه ، وثانيهما فى الأمر ، إذ ربما

أنه يرى ما ليس بأمر أمرا ، وهو حجة عند الأكثر خلافا لبعض الظاهرية ، وانظر

المستصفى : ١٣٠ / ١ ، المحلى على جمع الجوامع : ٢٠٦ / ٢ - عطار ، فواتح

الرحموت : ١٦١ / ٢ ، الأحكام لابن حزم : ١ / ١٩٤ .

(٤) فى الأفعال المبنية للمجهول احتمالات أربعة : منها الاحتمالان الأولان فسى

المسألة السابقة (هامش ٣) ، واحتمال ثالث ، وهو أن يكون الأمر أمرا للأمة

أو للصحابى أو لطائفة ، والاحتمال الرابع : هو أن الأمر لا يدرى أنه رسول الله

صلى الله عليه وسلم أو غيره من الأمراء والعلماء ، ففى حجتيه خلاف ، فقال قوم :

لا حجة فيه للاحتتمالات المذكورة ، وقد ذهب الأكثرون الى أنه لا يحمل الا على أمر

الله تبارك وتعالى ، وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم لأنه يريد به اثبات شرع

واقامة حجة ، فلا يحمل على قول من ليس فى قوله حجة .

انظر : المستصفى : ١٣١ / ١ ، فواتح الرحموت : ١٦٢ / ٢ ، تدریب الراوى : ١٨٥ / ١

مقدمة ابن الصلاح ص ٢٣ ، شرح الكوكب المنير : ٨٣ / ٢ وما يليها ، الأحكام

للآمدى : ٨٢ / ٢ .

(٥) أى الصحابى .

(٦) والسنة عند الحنفية هى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنة الخلفاء الراشد بين

والكل حجة عندهم ، وعند غير الحنفية المراد بها سنة الرسول صلى الله عليه وسلم

انظر : فواتح الرحموت : ١٨٥ / ٢ ، وما بعد ها ، وقال النووي : أن الصحيح ان قول

الصحابى : من السنة كذا فى حكم المرفوع ، وأنه مذ هب الجماهير ، انظر المجموع

شرح المذهب : ٥٩ / ١ ، شرح النووي على مسلم : ٣٠ / ١ .

وقال السرخسى فى أصوله : ٣٨٠ / ١ (لا يفهم منه الاخبار بأمر رسول الله

صلى الله عليه وسلم أو أنه سنة رسول الله) .

وانظر : الأحكام للآمدى : ٨٨ / ٢ ، البرهان لامام الحرمين : ٦٤٩ / ١ .

مؤمنا ، ولو أعمى ، وغير مميز ، وإن لم يرو عنه ^(١) ، ولم تطل صحبته له ، بخلاف التابعى ، فلا يكفيه فى ^(٢) صدق الاسم لقاء ^(٣) الصحابى بدون طول صحبة ، نظرا للعرف ^(٤) ، وإن قيل : ^(٥) يكفى كالأول والفرق أن الاجتماع به ^(*) صلى الله عليه وسلم يؤثر من النسور القلبي أضعاف ما يؤثره الاجتماع الطويل بالصحابى وغيره من الأخيار ، فالأعرابى ^(٦) الجلف ^(٧) ، ^(٨)

== وقوله : (غير مميز) ليدخل فى اسم الصحبة من حنكه صلى الله عليه وسلم بمعد الهجرة ، وكذلك محمد بن أبى بكر الصديق المولود قبل الوفاة النبوية بثلاثة أشهر وأيام ،

وقوله : (لم يرو عنه) ليدخل فى اسم الصحبة من ليس له رواية .

وقوله : (ولم تطل صحبته) ليدخل فى اسم الصحبة من كانت ملازمته للنسبى صلى الله عليه وسلم قليلا .

انظر : شرح نخبة الفكر مع حاشية لقط الدرر ص ١١٤-١١٥ ، فتح المغيث :

٨٦/٣ وما يليها ، تذييل الراوى : ٢٠٨/٢ وما بعده ها .

(١) فى (أ) ، (ب) : ساقط ، والمثبت من ج ، د .

(٢) فى (أ) : ساقط ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(٣) فى (أ) : " لقي " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٤) يقول السخاوى فى فتح المغيث : ٨٦/٣ " فقد تقرر للأمة عرف فى أنهم لا يستعملونه - أى صاحب - إلا فىمن كثرت صحبته " .

(٥) وهذا ما رجحه ابن الصلاح فى المقدمة ص : ١٥١ ، والنووى . انظر التدريب :

٢٣٤/٢ وغيرها . انظر غاية الوصول ص ١٠٤ ، المدخل الى مذهب أحمد :

ص ٩٥ .

(*) نهاية ورقة ٥٧ ب من أ .

(٦) مجالسة أهل الفضل والخير له تأثير كبير فى نفسية المجالس لهم من حيث

الانتفاع بتوجيهاتهم والاستفادة من أخلاقهم ومعاملاتهم ، والاقتداء بهم فى

كل خير ، والحديث النبوى الشريف يقول : " مثل الجليس الصالح والجليس

السوء . . . " الحديث يقول الامام النووى فى رياض الصالحين ص : ٢٠٩ - ٢١٠ ،

بأنه متفق عليه ، وقد أخرجه البخارى : ٣١٤/٣ سندى .

(٧) الأعرابى : هو من سكن البادية وليس بجمع عرب والنسبة الى الأعراب أعرابى ،

لسان العرب : ٢/٧٥ ط . الدار المصرية .

(٨) الجلف هو : الأعرابى الجافى ، وفى المحكم : الجافى فى خلقه وخلقه . انظر لسان

العرب : ٩/٣١ ط . بيروت .

بجرد اجتماعه بالمصطفى (صلى الله عليه وسلم) ^(١) مؤثراً ، ينطق بالحكمة ^(٢) ببركة
طلعته صلى الله عليه وسلم الميمونة ، فمن ثم قال بعضهم : لو لم يكن لرسول الله
صلى الله عليه وسلم معجزة غير أصحابه لكفوا .

ولو ادعى العدل المعاصر له صلى الله عليه وسلم الصحة ، قبل ، كما قاله
الباقلاني وغيره ^(٣) ، وأكثر العلماء ^(٤) على أن الصحابة عدول ^(٥) لا يثبت

(١) ساقطة من (أ) ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(٢) الحكمة المراد بها هنا القول السديد الموافق للفطر والعقول .

(٣) نسبه في شرح الكوكب المنير : ٤٧٩ / ٢ للحنبلة والجمهور ، انظر جمع الجوامع :

١٩٩ / ٢ - عطار ، المستصفى : ١٦٥ / ١ ، المعتمد : ٦٦٧ / ٢ ، تيسير التحرير :

٦٧ / ٣ ، المدخل الى مذهب أحمد ص ٩٥ .

وقيل : لا يقبل قوله ، لادعائه لنفسه رتبة هو فيها متهم كما لو قال : أنا عدل ،

وتزكية العدل نفسه لا تقبل ، انظر جمع الجوامع والمطى عليه : ١٩٩ / ٢ -

عطار ، غاية الوصول ص ١٠٤ .

(٤) قال الغزالي في المستصفى : ١٦٤ / ١ ، والذي عليه سلف الأمة وجماهير الخلف ،

أن عدالتهم معلومة بتعديل الله لهم * ، ويمثل هذا القول ، قال في المسودة :

ص ٢٦٣ ، وانظر الأحكام للآمدي : ٨٢ ، ٨١ / ٢ ، فواتح الرحموت : ١٥٥ / ٢ ،

مختصر ابن الحاجب : ٦٧ / ٢ ، شرح الكوكب المنير : ٤٧٣ / ٢ ، وحكى

غير واحد الاجماع على ذلك كما حكاه ابن الصلاح بالمقدمة ص ١٤٦ ، ١٤٧ ،

وابن عبد البر في مقدمة الاستيعاب : ٩ / ١ ، وامام الحرمين في البرهان : ٦٢٨ / ١ ،

٦٢٩ ، وانظر ارشاد الفحول ص ٦٩ .

(٥) بتعديل الله لهم في قوله عز وجل : [وكذلك جعلناكم أمة وسطا] سورة

البقرة آية ١٤٣ ، وقوله : [والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار]

والذين اتبعوهم باحسان رضى الله عنهم] سورة التوبة ، آية ١٠ ، وقوله

جل ذكره : [كنتم خير أمة أخرجت للناس] سورة آل عمران ، آية ١١٠ ، وقوله

عز وجل : [محمد رسول الله والذين معه أشد على الكفار رحمة بينهم]

سورة الفتح ، آية ٢٩ ، وقوله تبارك وتعالى : [لقد رضى الله عن المؤمنين] ،

سورة الفتح ، آية ١٨ ، وغيرها من الآيات .

وهناك أحاديث كثيرة تدل على فضلهم والثناء عليهم منها حديث : (خير القرون

قرنى) رواه البخارى : ٢٨٧ / ٢ ، ومسلم : ٨٤ / ١٦ ، نووى ، وغيرهما ، فان قيل : =

عنهم (*) فى رواية ولا شهادة (١) .

وقيل : هم (٢) كغيرهم ، وقيل : الى حين قتل عثمان (٤) (٥) (رضى الله عنه) (٦) ،
وقيل كلهم عدول (٧) الا من قاتل (٨)

== لم تدل هذه الأدلة الا على فضلهم ، فأين التصريح بعد التهم ، فالجواب أن
الذين أثنى الله سبحانه وتعالى عليهم بهذا الثناء العظيم ، وكذلك رسول
صلى الله عليه وسلم كيف لا يكونون بذلك عدولا ، فانا كان التعديل يثبت بقول
اثنين من الناس الذين لا يعلمان الا الظاهر ، فكيف بثناء من يعلم الظاهر
والباطن ؟ انظر شرح الكوكب المنير : ٤٧٤-٤٧٥ .

(*) نهاية ورقة ١١١ ب من د .

(١) الفرق بين الرواية والشهادة راجعها فى شرح الكوكب المنير : ٢ / ٣٧٨ أحدهما :
أن أمر الشهادة أضيق لكونها فى الحقوق وأمر الرواية عام ، وانظر فتح الباقي
لذكريا : ٢٩٦ / ١ ، تدريب الراوى : ٣٣١ / ١ ، جمع الجوامع : ٢ / ١٦١ ، الرسالة
ص ٣٧٢ .

(٢) انظر : هذا القول حيث ذكره فى جمع الجوامع : ٢ / ٢٠٠ - عطار ، المستقصى :
١ / ١٦٤ ، الأحكام للآمدى : ٢ / ٨١ ، فواتح الرحموت : ٢ / ١٥٥ ، مختصر ابن
الحاجب : ٢ / ٦٧ ، شرح الكوكب المنير : ٢ / ٤٧٦ ، ارشاد الفحول ص ٦٩ ، ٧٠
المدخل الى مذهب أحمد ص ٩٤ .

(٣) فى (ج) ، (د) هم " ساقطة " ، والمثبت من أ ، ب ، وهذا القول وما بعده
من الأقوال ليس بشئ ، وانما الأول هو الصواب وسواء خطأ .

(٤) وهذا القول : ينسب الى واصل ابن عطاء وأتباعه ، وقال الشوكانى : (وبه قال
عمرو بن عبيد من المعتزلة ، وهذا القول فى غاية الضعف لا ستزاه اهدار
غالب السنة ، فان المعتزلين لتلك الحروب هم طائفة يسيرة بالنسبة الى
الداخلين فيها . . .) نفس المصادر السابقة .

(٥) فى (أ) ، (ب) : " عثمان " ، والمثبت من ج ، د .

(٦) فى (أ) ، (ب) : ساقط ، والمثبت من ج ، د .

(٧) فى (أ) ، (ب) : " عدل " ، والمثبت من ج ، د .

(٨) ونسبه ابن النجار للمعتزلة ، والشوكانى الى جماعة من المعتزلة والشيعة ،

انظر : شرح الكوكب المنير : ٢ / ٤٧٦ ، وارشاد الفحول ص ٧٠ ، وهناك أقوال

أخرى راجعها فى ارشاد الفحول : ص ٧٠ ، وانظر

جمع الجوامع : ٢ / ٢٠٠ - عطار ، والمستقصى : ١ / ١٦٤ ، والأحكام : ٢ / ٨١ ، ==

(١) عليا كرم الله وجهه .

== وفواتح الرحموت : ١٥٥/٢ ، وتيسير التحرير : ٦٥ / ٣ ، مختصر ابن الحاجب :
 ٦٧ / ٢ - عضد ، نشر البنود : ٥٨ / ٢ ، وليس المراد من عدالة الصحابة
 ثبوت العصمة لهم ، واستحالة المعصية عليهم ، وإنما المراد من ذلك قبول
 رواياتهم من غير تكلف بحث عن أسباب عدالتهم وطلب تركيبتهم ، هذا ما قاله
 ابن الأنباري وغيره .
 انظر: آرشاد الفحول ص ٧٠ ، وشرح الكوكب المنير : ٤٧٧ / ١ ، نشر
 البنود : ٥٨ / ٢ .
 (١) ساقط من (أ) ، (د) ، والمثبت من ج ، د .

— فصل —
فى

✽ شروط قبول الرواية ✽

((واشترط)) أنت لقبول نحو الرواية: (١) * عقلاً (٢) ، فالمجننون لا تقبل روايتهم لأنه لا يمكنه أن يحترز (٣) عن الخلل ، سواء أطبق جنونه (٤) أم تقطع ، وأشرفى زمن الافاقه .

و * اسلاماً ، فلا يقبل الكافر (٥) ، ولو علم تدينه وتحززه عن الكذب لعدم (٦) الوثوق بقوله فى الجملة ، مع شرف منصب الرواية عنه (٧) .

(١) فى (أ) ، (ب) ، (ج) : الشهادة ، وما أثبتناه من (د) ولعله الصواب لمناسبة ما بعده .

(٢) لأن المقصود هنا هى شروط الراوى عند الأداء ، وقد تختلف عن شروطه عند التحمل ، وشروط العقل فى الراوى مجمع عليه ، ومن نقل الا جماع عليه ابن النجار كما بشرح الكوكب المنير: ٣٧٩ / ٢ ، والشوكاني كما بارشاد الفحول ص ٥٠ ، وانظر : جمع الجوامع : ١٧١ / ٢ - عطار ، المستصفى : ١٥٦ / ١ ، الأحكام للآمدى : ٦٤ / ٢ ، المحصول : ٢ / ١ ق / ١٥٦٣ ، فواتح الرحموت : ١٣٨ / ٢ ، والمنحول ص ٢٥٧ ، ونشر البنود : ٤٦ / ٢ .

(٣) فى (ج) ، (د) : * يحتزر * والمثبت من أ ، ب .

(٤) ساقط من ب ، ج ، د ، والمثبت من أ .

(٥) قال فى المحصول : * أجمعت الأمة على أنه لا تقبل روايته سواء علم من دينه المبالغة فى الاحتراز عن الكذب ، أو لم يعلم * انظر المحصول : ٢ / ١ ق / ٥٦٧ ، وانظر : جمع الجوامع : ١٧١ / ٢ - عطار ، والمستصفى : ١٥٦ / ١ ، الأحكام للآمدى : ٦٥ / ٢ ، وفواتح الرحموت : ١٣٩ / ٢ ، وتيسير التحرير : ٤١ / ٣ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٥٨ ، ونشر البنود : ٤٥ / ٢ ، وشرح الكوكب المنير : ٣٧٩ / ٢ ، وارشاد الفحول ص ٥٠ ، المنحول ص ٢٥٧ ، الابهاج : ٣١٣ / ٢ ، تدريب الراوى : ٣٠٠ / ١ ، توضيح الأفكار : ١١٥ / ٢ .

(٦) فى (ب) : * بعدم * والمثبت من أ ، ج ، د .

(٧) أى لشرف الرواية عنه صلى الله عليه وسلم وقد جمع فيه الخطيب البغدادي كتاباً سماه * شرف أهل الحديث * فليراجع .

و "بلوغا" : فلا يقبل الصبي ولو مميزاً^(١) على الأصح ، لأنه لعلمه^(٢) بأنه غسير مكلف ، قد لا يحترز عن الكذب ، (فلا يوثق به ، وقيل :^(٣)) يقبل ان علم منه التحرز عن الكذب^(٤) ، نعم : يقبل قوله في الاذن في دخول الدار وارسال نحو هدية على الصحيح^(٥) لقريضة .
و ((عدالة))^(٦) ، وهي لغة التوسط ، ومنه / وكذلك جعلناكم أمة وسطاً^(٧) (٨)

(١) وذلك عند جمهور العلماء ، وذكر الغزالي في المنحول أن محل الخلاف هو المراهق المثبت في كلامه أنه ، وهو من قارب الحلم ولم يحطم ، أما غيره فلا يقبل قطعاً ، وانظر جمع الجوامع : ١٤٦ / ٢ - بتاني ، المستصفي : ١٥٦ / ١ ، المنحول ص ٢٥٢ ، الأحكام للآمدي : ٦٤ / ٢ ، المحصول : ٢ / ٢ ق / ١ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، فواتح الرحموت : ١٣٩ / ٢ ، تيسير التحرير : ٣ / ٣٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٥٩ ، نشر البنود : ٤٦ / ٢ ، شرح الكوكب المنير : ٣٢٩ / ٢ ، ٣٨٠ ، المدخل الى مذهب أحمد ص ٩٣ ، ارشاد الفحول ص ٥٥ .

(٢) في (أ) : يعلمه " ، والمثبت من ب ، ج ، د .
(٣) في (أ) : أنه " ، والمثبت من ب ، ج ، د .
(٤) قال الأسنوي في التمهيد ص ٤٣٧ ، عن خبر الصبي الذي لم يجرب عليه الكذب فيه خلاف عند الأصوليين ، وكذلك عند المحدثين والفقهاء ، والأصح عند الجميع عدم القبول وقال النووي : في شرح المذهب : ١٠٦ / ٣ " يقبل خبره " في كل ما طريقه المشاهدة دون الاخبار ، فعلى هذا تقبل رواية النجاسة ، ودلالة الأعي على القبلة ، وخلو الموضع عن الماء ، وطلوع الفجر ، وغروب الشمس وما أشبهه ، بخلاف ما طريقه الاجتهاد كالافتاء والتطبيب ورواية الحديث ، ورواية التنجيس عن غيره " ذكر ذلك في باب الأذان ،

وانظر : شرح الكوكب المنير : ٣٨٠ / ٢ ، المحلى على جمع الجوامع : ١٧١ / ٢ - عطار غاية الوصول ص ٩٩ ، تيسير التحرير : ٤٠ / ٣ ، توضيح الأفكار : ١٢٤ / ٢ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ج) ، (د) ، والمثبت من أ ، ب .

(٦) وهو ما صححه الأسنوي في التمهيد ص ٤٣٧ ، وسبق عن النووي هامش ١٤٤ ، في نفس هذه الصفحة .

(٧) انظر : شرح الكوكب المنير : ٣٨٣ / ٢ وما بعدها ، وتوضيح الأفكار : ١١٦ / ٢ ،

مسلم بشرح النووي : ٦١ / ١ ، الروضة ص : ٥٧ ، ارشاد الفحول ص : ٥١ .

(٨) آية ١٤٣ من سورة البقرة .

أى عدلا (١) .

واصطلاحاً: (٢) ملكة ، أى هيئة ، راسخة (*) فى النفس تمنع عن اقتراف الكبائر ، وصفائر
الخسة ، كتطيف ثمره ، والرزائل المباحة ، كالأكمل فى السوق لغير أهله ، فلا يقبل
للفاسق (٣) بارتكاب شئ من الكبائر أو بغلبة صفائره طاعاته (٤) عرفاً ، ولا مخروم
المروءة بتعاطيه غير لائق بمثل زمانه ، ومكانه ، وتفصيل الكبائر (٦) وغيرها مستوفى فى
الفقهيات .

(١) العدالة فى اللغة : التوسط . انظر المصباح المنير: ٦٠٤ / ٢ ، القاموس
المحيط : ١٣ / ٤ .

(٢) راجع التعريف الاصطلاحى فى جمع الجوامع والمخلص عليه : ١٧٤ / ٢ - عطار ،
غاية الوصول ص ٩٩ ، المحصول : ٢ / ٢ ق / ١ / ٥٧١ ، وشرح الكوكب المنير :
٣٨٤ / ٢ ، وارشاد الفحول ص ٥١ ، والعدالة عند الحنفية الاسلام مع عسدم
الفسق ، انظر أصول السرخسى : ٣٤٥ / ١ .

(*) (٣) نهاية صفحة ١٤١ من ب لا تقبل رواية الفاسق لما علم عنه من جرأته على فعل المحرمات مع اعتقاده
تحريمها ، والفاسق اذا فعل الفسق ، وهو عالم أنه فسق لا تقبل روايته بالاجماع
كما ذكر ذلك الامام فى المحصول : ٢ / ٢ ق / ١ / ٥٧٢ ، وابن السبكي فى الابهاج :
٣١٨ / ٢ ، وانظر تفصيل المسألة فى جمع الجوامع : ١٧٤ / ٢ - عطار ، المستصفى
١ / ٥٧ ، العدد : ٣ / ٩٢٥ ، فواتح الرحموت : ٢ / ١٤٠ ، تيسير التحرير :
٣ / ٤٤ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٦٠ ، نشر البنود : ٢ / ٤٥ ، شرح الكوكب
المنير : ٢ / ٣٨٣ وما بعدها ، الأحكام للآمدى : ٢ / ٧١ ، وأما الفاسق
المتأول الذى لا يعلم فسق نفسه ، فاما أن يكون فسقه مظنوناً أو مقطوعاً به ،
فمن كان فسقه مظنوناً ، قبلت روايته ، ومن كان فسقه مقطوعاً به ، فان كان من
يرى الكذب ويتدين به فلا تقبل روايته ، وان كان لا يرى الكذب ولا يتدين به ،
فأكثر العلماء على قبول روايته ونهى القاضى أبو بكر والجبايى وأبو هاشم
وجماعة من الأصوليين الى عدم قبول روايته ، وهو اختيار الآمدى .

انظر: المحصول : ٢ / ٢ ق / ١ / ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، الأحكام للآمدى : ٢ / ٧٤ وما بعدها .

(*) (٤) نهاية صفحة ١٤٣ من ج ، وفى غير (ب) ، (د) : " صفائر " .

(٤) فى (أ) : " طاعته " ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(٥) فى (أ) ، (ب) : " مخترم " والمثبت من ج ، د .

(٦) اختلف العلماء فى حد الكبيرة فقليل : ما فيه حد فى الدنيا ، أو وعيد فى الآخرة ، =

أما المبتدع ، فان كفر ببدعته كالمجسمة ، لم يقبل ، كما نقله الآمدي عن الأكثرين (١) ،
 وجزم به ابن الحاجب (٢) وغيره (٣) ، خلافاً للإمام الرازي (٤) وأتباعه (٥) ، حيث قالوا
 بالقبول اذا أسن كذبه ، كأن اعتقد حرمة والا فيقبل ان حرم الكذب .
 قال مالك : الا من يدعو الناس الى بدعته (٦) ، لأنه لا يؤمن فيه أن يضع الحديث
 على وفقها .

== أولعنة أو غضب ، أو نفى ايمان ، وهناك أقوال كثيرة في ضابط الكبيرة أفضلها
 هو ما ذكره شيخ الاسلام ابن تيمية ، وأرجع له قول جميع السلف وهو أن الصغيرة
 ما دون الحدين ، حد الدنيا وحد الآخرة ، والكبيرة عكسه ، مجموع الفتاوى :
 ٦٥٠ / ١١ وما بعدها ، وانظر جمع الجوامع : ١٧٨ / ٢ ، وما بعدها ، الزواجسر
 عن اقتراح الكبائر : ٤ / ٢ ، قواعد الأحكام : ٢٣ / ١ ، فواتح الرحموت : ١٤٤ / ٢ ،
 شرح التنقيح ص ٣٦١ ، شرح الكوكب المنير : ٣٩٧ / ٢ ، وما بعدها ، ارشاد
 الفحول ص ٥٢ .

(١) أي أكثر الشافعية ، انظر الأحكام : ٦٦ / ٢ ، والآمدي ترجمته ص : ٤٣ ،
 وانظر كذلك ابن السبكي في الابهاج : ٣١٤ / ٢ ، وانظر المحلى على جمع
 الجوامع : ١٧٢ / ٢ .

والمجسمة : هم الذين يثبتون لله صفات تشبه صفات المخلوقين وتماثلها
 ولا شك في كفرهم ومن رؤوسهم هشام بن الحكم الخبيث وجملته مقالتهم (١٦) مقالة .
 انظر مقالات الاسلاميين للأشعري ص : ٢٠٧ ط . بيروت .

(٢) في مختصره : ٦٢ / ٢ - ضد ، وترجمته ص : ٤٣ .

(٣) انظر الآمدي في الأحكام : ٦٦ / ٢ ، والابهاج لابن السبكي : ٣١٤ / ٢ ، والمحلى
 على جمع الجوامع : ١٧٢ / ٢ - عطار .

(٤) انظر المحصول : ٥٦٧ / ١ ق / ٢ ، والرازي تقدمت ترجمته ص : ٣٤ .

(*) نهاية ورقة ٥٨ من أ .

(٥) مثل البيضاوي ، انظر الابهاج : ٣١٣ / ٢ ، نهاية السؤل مع سلم الوصول : ١٢٥ / ٣ ،
 غاية الوصول ص : ٩٩ .

(٦) في (أ) ، (ب) : مذهبه ، ورجح ابن الصلاح قول مالك وتبعه النووي ونقله عن
 الأكثر ، ونقل ابن حبان اغلاق أئمة الحديث على رد رواية الداعية . انظر : نشر
 البنود : ٤٦ / ٢ ، التقييد والايضاح لابن الصلاح ص ١٤٩ ، تدريب الراوي : ٣٢٤ / ١
 وما بعدها .

ولو تحمل الكافر أو الفاسق أو الصبي ، فزال النقص ، قبل عند الجمهور^(١) لا انتفاء المحذور .

ويكتفى بالعدالة ((ولو)) كانت ((في الظاهر)) دون الباطن^(٢) على ما قاله ابن فورك ، وسليم بن أيوب الرازي^(٣) ، وهو مذاهب أبي حنيفة^(٤) اكتفاء^(٥) بظن حصول الشرط ، فانه يظن من عدالة ظاهراً ، عدالة باطناً .

قال ابن الصلاح^(٦) : " ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتسب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقدم العهد بهم ، وتعذرت الخبرة

(١) الا انهم اختلفوا في تحديد سن الصبي لصحة سماعه وتحمله . انظر تفصيل المسألة في جمع الجوامع : ١٧١ / ٢ - عطار ، المستصفى : ١٥٦ / ١ ، الإحكام للآمدي : ٦٥ / ٢ ، تيسير التحرير : ٣٩ / ٣ ، فواتح الرحموت : ١٣٨ / ٢ - ١٣٩ ، شرح التنقيح ص ٣٥٩ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٦٠ ، تدريب الراوي : ٤ / ٢ ، ارشاد الفحول ص ٥٥ .

(٢) مجهول الباطن يسمى المستور . انظر غاية الوصول ص ١٠٠ ، وانظر جمع الجوامع ١٢٥ / ٢ - عطار .

(٣) ابن فورك : سبقت ترجمته ص : ٣٨٨ .
وسليم بن أيوب الرازي فقيه شافعي تفقه ببغداد ورابط يثفر صور له غريب الحديث والاشارة ، مات غرقاً وهو حاج سنة ٤٧٧ . طبقات الشافعية لابن السبكي : ١٦٨ / ٣ .

(٤) تقدمت ترجمة أبي حنيفة ص : ٢٩ .
وهو أيضاً رواية عن الامام أحمد ، وخصص السرخسي العدالة الظاهرة بالقرون الثلاثة الأولى . انظر أصول السرخسي : ٣٥٢ / ١ ، ٣٧٠ ، شرح الكوكب المنير : ١٢ / ٢ ، كشف الأسرار : ٢٠ / ٣ .

(٥) في (ب) : " اكتفى " ، والمثبت من أ ، ج ، د .
(٦) العدالة الظاهرة هي من التزم أو امر الله ونواهيه ، ولم يظهر فيه خلاف ذلك ، وباطن أمره غير معلوم ، فهو عدل وتقبل روايته . انظر تيسير التحرير : ٤٨ / ٣ - ٤٩ .
(٧) في مقدمته ص : ٥٣ .

الباطنة بهم ، والجمهور ^(١) على أن المستور لا يقبل لعدم تحقق ^(*) الشرط .
 وعلى الأول ^(٢) محله ((فى كل من روى)) ، أما من شهد فلا بد من تحقق
 عدالة باطنا على الصحيح ^(٣) ، نعم ، يستثنى شهود النكاح لعظم المشقة لو اعتبرت
 العدالة ^(٤) الباطنة .

ومنه يؤخذ ترجيح ما قاله جمع أنه لا بد فى عقد الحاكم من معرفة العدالة باطنا
 لسهولة ذلك عليه ، لأن تصرفه حكم .

ويستثنى أيضا شاهد رمضان احتياطا لأمر العموم ، وإن قلنا : انه شهادة ^(٥)
 كما هو الصحيح .

ويستثنى ^(٦) كما مر ^(٧) من عدم قبول قول الفاسق ، مالم أخبره بأن لا مسأه
 فى تلك الجهة ، فله اعتداده ، والتيمم بغير طلب ، بخلاف مالم أخبره بوجوده ،

(١) انظر أدلة هذا القول فى جمع الجوامع : ٢ / ١٧٥ - عطار ، المستصفى : ١ / ١٥٢
 الأحكام للآمدى : ٢ / ٧٠ وما بعدها ، تيسير التحرير : ٣ / ٤٨ ، كشف
 الأسرار : ٢ / ٤٠٠ ، ٣ / ٢٠ ، مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٦٤ ، شرح
 الكوكب المنير : ٢ / ٤١١ - ٤١٢ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٥٣ ، تدريب
 الراوى : ١ / ٣١٦ ، توضيح الأفكار : ٢ / ١٩٢ ، ارشاد الفحول ص : ٥١ ،
 والمؤلف لم يذكر ضبط الراوى وهو من شروط قبول الرواية .

انظر التقييد والايضاح على المقدمة ص ١٣٨ ، تدريب الراوى : ١ / ٣٠٤ ،
 (*) نهاية ورقة ١١٢ من د . وانظر تدريب الراوى : ١ / ٣١٦ .

(٢) وهو قول من قال بقبول رواية المستور . وراجع تدريب الراوى : ١ / ٣١٦ .
 (٣) لأنه يمكن فى الشهادة تحقق العدالة باطنا بلا تعذر لأنها تكون عند الحكم
 بخلاف الرواية .

انظر تدريب الراوى : ١ / ٣١٦ .

(٤) فى (أ) : " الشهادة " ، والمثبت من ب ، ج ، د . وانظر حاشية العطار :
 ١٧٥ / ٢ .

(٥) انظر الروضة للنووى : ٢ / ٣٤٥ ، ٣٤٧ .

(٦) فى (أ) : " ولا يستثنى " ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(٧) ساقط من (أ) ، (ب) ، والمثبت من ج ، د . ومرفى ص ٤٩٩ .

فلا يعتد به كما قاله الماوردي^(١) ، لأن الأصل : عدم الماء ، فيقوى خبر الفاسق به ، بخلاف وجود الماء .

أما من جهل (*) باطنا وظاهرا ، فردود اجماعا^(٢) .
وكذا مجهول^(٣) العين ، مالم يصفه نحو الشافعي^(٤) بالثقة ، والا فالوجه (*) قبوله ، وعليه امام^(٥) الحرمين ، وكذا ان قال : أخبرني من لا أتهم^(٦) .
ويقبل^(٧) قول من أقدم جاهلا^(٨) على فعل مفسق ، سواء أكان مظنونا كشرب

(١) الماوردي سبقت ترجمته ص : ٤٠ .

(*) نهاية صفحة ١٤٢ من ب .

(٢) في (ج) : ساقط ، والمؤلف ذكر الاجماع هنا تبعا لابن السبكي في جمع الجوامع : ١٧٦ / ٢ ، ويقول الشيخ زكريا الأنصاري في غاية الوصول ص . ١٠٠ ، (وحكاية الأصل - جمع الجوامع - الاجماع على عدم قبولهما مردود بنقل ابن الصلاح وغيره الخلاف فيهما) وانظر حاشية المطار على جمع الجوامع : ١٧٦ / ٢ ، وانظر مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٠ ، وانظر تدريب الراوي : ٣١٦ / ١ .

(٣) نفس المصادر السابقة ، ومجهول العين : هو من لم يعرفه العلماء ولا يعرف حديثه الا من جهة واحد . انظر التدريب : ٣١٧ / ١ .

(٤) وغيره من أئمة الحديث مثل الامام مالك والامام أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين وغيرهم ممن له معرفة بالرجال الا أن الشافعي أطلقها على ابراهيم بن يحيى ، وهو ضعيف . انظر التدريب : ٣١٢ / ١ ، والتقريب : ٤٨ / ١ .

(*) نهاية صفحة ١٤٤ من ج .

(٥) في البرهان : ٦٢٣ / ١ ، وخالف في ذلك الصيرفي والخطيب البغدادي حيث قال : لا يقبل لجواز ان يكون فيه جرح لم يطلع عليه الواصف ، وأجيب ببعد ذلك ، انظر : جمع الجوامع مع المحلى عليه : ١٧٧ / ٢ ، شرح الغية العراقي : ٣١٤ / ١ ، وما بعد ها ، مقدمة ابن الصلاح وعليها التقييد والا يضح ص ١٤٣ .

(٦) انظر : المحلى على جمع الجوامع : ١٧٧ / ٢ .

(٧) في (ب) : " وتقبل " والمثبت من أ ، ج ، د .

(٨) لو عير بالمعذور كان أولى لأنه يشمل الاكراء ، والتأويل ، والجهل ، وخسرج بالمعذور من أقدم عالما بالتحريم باختياره أو متدينا بالكذب ، فلا يقبل قوله قطعا . انظر : غاية الوصول ص : ١٠٠ ، حاشية المطار على جمع الجوامع :

(١) (٢) أم مقطوعا ، كشرب الخمر ، في الأصح (٣)
 هذا كله فمن روى ((بلا تواتر)) ، والألم يشترط (٤) فيه اسلام ولا غيره كما مر (٥)
 نعم لا يفيد في نحو المجانين (٦) ، التواتر ، لذهاب (٧) الشعور ، كما هو
 ظاهر .

ومن فروع ذلك ما لو أخبره عدد التواتر من (*) نحو كفار ، بنجاسة الماء ، أو بصلالة
 الجسم الغفير الى جهة ، وغير ذلك ، فيجب (٩) الأخذ به لافادته العلم كما مر (١٠)

(١) عند الأحناف لا يكون شارب النبيذ فاسقا ، انظر تيسير التحرير : ٤٣ / ٣ ، وانظر
 قولهم في النبيذ في كتاب الأشربة من الحاشية لابن عابدين : ٤٥٢ / ٦ ،
 ط ، دار الفكر .

(٢) في (أ) : " أو " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٣) وقيل : لا يقبل لارتكابه المفسق ، وقيل : يقبل في المظنون دون المقطوع ، انظر
 المحلى على جمع الجوامع : ١٧٨ / ٢ ، غاية الوصول ص ١٠٠

(٤) في (ب) : " يشترط " والمثبت من أ ، ج ، د .

(٥) في ص : ٤٧٤ ، وانظر شرح الكوكب المنير : ٣٣٩ - ٣٤٠ .

(٦) الظاهر أن المؤلف يشترط العقل في التواتر ، وهذا الشرط صرح به ابن حجر
 في الهيئتي في تعريف المتواتر ، انظر التعرف في الأصليين والتصوف ص ٦٨ ،
 هامش كتاب التلطف لابن علان .

(٧) في (ب) : " الذهاب " والمثبت من أ ، ج ، د .

(*) نهاية ورقة ٥٨ ب من أ .

(٨) بشرط أن يكون عن علم ومعاينه لا عن ظن وتخمين ويغلب على ظنه عدم اجتماعهم
 على الكذب عليه ولا يعتبر الاسلام في رواية التواتر عند جمع ، انظر :
 التبصرة للشيرازي ص ١٩٧ ، نشر البنود : ٢٨ / ٢ .

(٩) قال في الروضة : ٢١٧ / ١ : " ولا يقبل كافر قطعاً ولا فاسق . . " وانظر التبصرة
 ص ٢٩٧ ، كشف الأسرار : ٢ / ٩٦١ .

(١٠) في ص : ٤٧٠ .

— فصل —

فى

* الجرح والتعديل *
=====

وستند الجرح والتعديل ، قول^(١) واحد فى الرواية ، واثنين فى الشهادة على الصحيح^(٢) فيها .

ولا بد من ذكر سبب الجرح للاختلاف فيه ،^(٣) دون سبب التعديل ، على المختار^(٤) ، هذا فى الشهادة ، أما الرواية ، فيكفى الاطلاق^(٥) ، ان عرف أن الجرح^(٦) لا يجرح الا بقادح .

(١) قال العراقى فى ألفيته :

وصحوا اكتفا*هم بالواحد جرحا وتعديلا خلاف الشاهد .

انظر: فتح المغيث : ٢٦٢/١ ، التبصرة والتذكرة : ٢٩٢/١ وما بعدها .

(٢) يقول الشيخ زكريا الأنصارى فى كتابه (فتح الباقي على ألفية العراقى) : ٢٩٦/١ :

* واذا جمعت المسألتين كان فيهما ثلاثة أقوال : لا يكتفى بواحد فيهما ، يكتفى بواحد

فيهما ، يفرق بينهما وهو الأصح * ، والأخير هو الذى ذكره المؤلف ، وهنالك

فروق بين الشهادة والرواية : منها أن الشهادة أمرها أضيق لكونها فى الحقوق

الخاصة بخلاف الرواية فانها تكون عامة للناس غالبا ، ومنها أن الناس فى معاملتهم

تكون بينهم عداوة تحملهم على شهادة الزور بخلاف الرواية * انظر نفس المصدر .

(٣) أى لا اختلاف الناس فى سبب الجرح ، فقد يجرح أحدهم شخصا يكون عند الآخر

ليس جرحا فى نفس الأمر ، فلا بد من بيان سببه ليظهر أنه قادح أم لا ، انظر

التبصرة والتذكرة للعراقى : ٣٠٠/١ .

(٤) قال العراقى : * وهو الصحيح المشهور * ، وهذا القول أحد أقوال أربعة ،

الثانى : عكس القول الأول .

الثالث : أنه لا بد من ذكر أسباب العدالة والجرح معا .

الرابع : لا يجب ذكر سبب واحد منهما اذا كان الجرح والمعدل عالما بصيرا ،

نفس المصدر السابق ٣٠٠/١ وما بعدها ، وانظر مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٨ ،

وما بعدها .

(٥) هذا التفريق عند الأصوليين ، أما عند المحدثين فلا فرق وقد عقد ابن السبكي فسى

طبقاته فصلا فى هذا صدره بقوله * قاعدة فى الجرح والتعديل ضرورة نافعة * انظر

طبقات الشافعية لابن السبكي ٩٨ . (٦) فى (ب) : * الخارج * والمثبت من أ ، ج ، د .

ثم ان تحص تعديل الشخص أو جرحه ، فظاهر .

((و)) ان تعارضاً ^(١) ((قدم)) أنت ((الجرح على التعديل)) وفاقاً للأكثرين ^(٢)

لاطلاع الجارح على ما لم يطلع عليه المعدل ، حال كونك ((مخالفاً من قال بالتفصيل)) ^(٣) :

بين أن يكون عدد الجارح أكثر أو مساوياً فيقدم ^(٤) ، وبين أن يكون أقل ، فلا يقدم .

ومخالفاً قول ابن شعبان ^(٥) (من المالكية) ، يطلب الترجيح في القسمين ، حتى ^(٦)

يقدم ^(*) التعديل ، لو زاد المعدل على الجارح .

ويستثنى من تقديم الجرح ما لو ذكر الجارح سبباً نحو : قتل فلاناً ظلماً في وقفت

كذا ، ونفاه المعدل ، كأن قال : رأيتُه حياً بعد ذلك ، فيتعارضان ويبتطل ^(٨) ، كما

ذكره السيوطي ^(٩) وغيره ^(١٠) .

(١) يفسر المؤلف التعارض بعد قليل .

(٢) وهو الذي صححه ابن الصلاح وعليه الجمهور ، انظر مقدمة ابن الصلاح وعليها

التقييد والايضاح ص : ١٤٢ ، والتبصرة والتذكرة مع فتح الباقي للأنصاري : ٣١٣ / ١

فتح المغيث : ٢٨٦ / ١ ، الأحكام للآمدي : ٢٩ / ٢ ، المحصول : ٢ / ٢ ق / ١ ، ٥٨٨ / ١

نشر البنود : ٥٥ / ٢ .

(٣) وهو القول الثاني في المسألة ، انظر التبصرة والتذكرة : ٣١٣ / ١ ، مقدمة ابن الصلاح

مع التقييد والايضاح ص : ١٤٢ .

(٤) في (أ) : " فتقدم " ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(٥) ابن شعبان : هو محمد بن عبد الملك بن شعبان ، علاء الدين اللخمي الاسكندري

الوراق ، له ستار العارفين في معرفة الدنيا والدين . انظر : نيل الاجتهاد بهامش

الديباج : ص ٢٩١ ساقط من (أ) ، (ب) ، والمثبت من ج ، د .

(٦) انظر : نشر البنود : ٥٥ / ٢ .

(*) نهاية ورقة ١١٢ ب من د .

(٨) في (أ) : وبطلت ، و (ب) : وطلب ، ود : يطلق ، والمثبت من ج .

(٩) السيوطي : سبقت ترجمته : ص ٤٢٤ .

(١٠) انظر المستصفي : ١٦٣ / ١ ، وتيسير التحرير : ٦٠ / ٣ ، وفواتيح

الرحيوت : ٢ / ١٥٤ ، ١٥٥ ، الاحكام للآمدي : ٢ / ٢٩ .

التزكية : ومن التعديل : حكم القاضي ^(١) بالشهادة ، حيث يشترط العدالة ،
وكذا عمل العالم ^(٢) برواية شخص في الأصح ^(٣) ، ورواية من علم أنه لا يروى إلا عن عدل ^(٤) .

(١) انظر المستصفى : ١ / ١٦٣ ، الإحكام للآمدي : ٢ / ٧٩ ، تيسير التحرير : ٣ / ٥٠ ،

فواتح الرحموت : ٢ / ١٤٩ ، نشر البنود : ٢ / ٥٤ .

(٢) يعني المشترط للعدالة في الراوى .

(٣) ويكون تعدىلا بشرطين :

١- أن يعلم أنه لا مستند له في العمل سواها .

٢- أن لا يكون ذلك من باب الاحتياط .

وانظر : الإحكام للآمدي : ٢ / ٨٠ ، تيسير التحرير : ٣ / ٥٠ ، نشر البنود : ٢ / ٤ ،

مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٦٦ .

(٤) وهو المختار عند الآمدي في الإحكام : ٢ / ٨٠ ، والغزالي في المستصفى : ١ / ٦٣ ،

وابن الحاجب والكمال بن الهمام وابن عبد الشكور وغيرهم . انظر تيسير التحرير :

٣ / ٥٠ ، فواتح الرحموت : ٢ / ١٥٠ ، شرح الكوكب المنير : ٢ / ٤٣٤ ، ارشاد

الفحول ص ٥٣ ، ٦٧ ، وهناك قول ثان وهو أنه تعديل مطلقا . انظر :

التيصرة والتذكرة : ١ / ٣٢٠ .

* التجريح بما ليس بجرح * (١)

وليس من الجرح (لشخص) : (٢) ترك الحكم بشهوده ، والعمل بمرويه ، (٣) ولا الحد في شهادة الزنا لعدم كمال النصاب ، ولا في نحو : نكاح المتعة ، (٤) ولا التدليس (٥) بتسمة غير المشهور به ، وان كان (*) بحيث لو سئل (٦) عنه لم يبينه خلافاً للسسمعاني (٧)

(١) انظر: طبقات الشافعية لابن السبكي : ٩ / ٢ في قاعدته في الجرح والتعديل .
(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) ، والمثبت من أ ، ج ، د .
(٣) لجواز الترك لمعارض عند من ترك ، أو لأنه غير ضابط ، أو لغلبة النسيان والغلظة عليه ونحوه .

انظر: جمع الجوامع والمطلى عليه : ١٩٥ / ٢ - عطار ، الأحكام للآمدى : ٨١ / ٢ ، المستصفى : ١٦٣ / ١ ، مختصر ابن الحاجب : ٦٦ / ٢ ، تيسير التحرير : ٥٤ / ٣ ، ٥٥ ، فواتح الرحموت : ١٤٨ / ٢ ، شرح الكوكب المنير : ٤٣٤ / ٢ ، تدريب الراوى : ٣١٥ / ١

(٤) لجواز أن يعتقد الفاعل باحة ذلك . انظر: المطلى على جمع الجوامع : ١٩٥ / ٢ - عطار .

(٥) التدليس نوعان : ١ - تدليس الاستناد ، وهو أن يروى عن لقيه مالم يسمع منه موهماً أنه سمعه منه ، أو عن عاصره ولم يلقيه موهماً أنه قد لقيه ، وسمع منه .
٢ - تدليس الشيوخ - وهو المراد هنا - وهو أن يروى عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسببه أو يكتبه أو ينسبه ، أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف ،

انظر: مقدمة ابن الصلاح وعليها التقييد والايضاح ص : ٩٥ - ٩٦ ، وهناك قسم ثالث ، وهو : تدليس التسوية ، وصورته : أن يروى حديثاً عن شيخ ثقة ، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة ، فيأتي المدلس الذي سمع من الثقة الأول فيسقط الضعيف .

انظر: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ص : ٢٥ - ٢٦ ، والتبصرة والتذكرة : ١٩٠ / ١ .

(*) نهاية صفحة ١٤٣ من (ب) .

(٦) في (ب) : " الوسيلة " ، والمثبت من أ ، ج ، د .

(٧) في جمع الجوامع : ١٩٥ / ٢ ، قال ابن السمعاني : " إلا أن يكون بحيث لو سئل لم بينه " وقال المطلى على جمع الجوامع : " فان صنيعه حينئذ جرح له لظهوره " =

(١) فانه مجروح لا يقاوم في الكذب (١) على رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢).
 ((و جاز)) عند (٢) الاكثرين، (٣) حذف بعض الخبر مالم يتعلق (٤) به ، لإخلاله
 حينئذ بالمعنى المقصود ، كأن يكون غاية أو مستثنى كحديث الصحيحين أنه صلى الله عليه
 وسلم [نهى عن بيع الثمر (٥) حتى يزهي (٦)] ، وحديث مسلم (٧) : [لا تبيعوا

- (١) قال ابن السمعاني وغيره : " من تعدد الادراج ، فهو ساقط العدالة ، ومن يحرف الكلم عن مواضعه ، وهو ملحق بالكذابين " .
 انظر: تسهيل المدرج الى المدرج ص : ١٣ .
 (٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) ، والمثبت من أ ، ج ، د .
 (٣) انظر: جمع الجوامع : ١٦٩ / ٢ - عطار، المستصفى : ١٦٨ / ١ ، الإحكام للآمدي :
 ١٠١ / ٢ ، فواتح الرحموت : ١٦٩ / ٢ ، تيسير التحرير : ٢٥ / ٣ ، تدريب
 الراوى : ١٠٣ / ٢ ، توضيح الأفكار : ٣٩٣ / ٢ ، شرح الكوكب المنير : ٥٥٥ / ٢ ،
 نشر البنود : ٤٤ / ٢ .
 وقيل : لا احتمال أن يكون للضم فائدة تفوت بالتفريق فلا ، انظر غاية الوصول ص ٩٨ .
 (٤) أما اذا تعلق به بعض الخبر فلا يجوز حذفه .
 انظر: شرح الكوكب المنير : ٥٥٥ / ٢ ، المستصفى : ١٦٨ / ١ ، المجموع : ٦٤ / ١ ،
 المسودة ص : ٣٠٤ ، فواتح الرحموت : ١٦٩ / ٢ ، تدريب الراوى : ١٠٣ / ٢ ، جمع
 الجوامع : ١٤٤ / ٢ - بناني ، غاية الوصول ص ٩٨ .
 (٥) في (ب) " الثمرة " ، والمثبت من أ ، ج ، د .
 (٦) في (ب) : " تزهي " ، وفي بعض الروايات تزهو أى تحمر ، وصوب الخطأ بـ
 " تزهو " دون " تزهي " .
 قال ابن الأثير : " منهم من أنكر تزهي ، كما أن منهم من أنكر تزهو . " ، والظاهر
 أن اللفظتين وردتا على اللفتين ، زهت تزهو ، وأزهت تزهي ، قال السناوى : ولا يكتفى
 بوقت بدو الصلاح بل لابد من حصوله بالفعل فى الكل أو البعض * انظر
 النهاية فى غريب الحديث : ٣٢٣ / ٢ ، فيض القدير : ٣٠٦ / ٦ ، والحديث أخرجه
 البخارى : ٧٦ / ٣ ، البيهقي ، ومسلم رقم ٩١٧ - مختصر : ٢٩ / ٥ ، والنسائى :
 ٢١٨ / ٢ ، والشافعى (١٢٦٩) وأحمد : ١١٥ / ٣ .
 (*) فى (أ) : " خبر " وهى نهاية ورقة ٥٩ من أ .
 (٧) هو مسلم بن الحجاج ، وتقدمت ترجمته ص ٢٨٤ ، انظر مسلم : ١٣٠٩ / ٣ .

الذهب بالذهب ، ولا الورق بالورق الا وزنا يوزن ، مثلاً بمثل ، سواء بسواء^(١)]
 بخلاف ما لا يتعلق^(٢) به كحديث أبي داود^(٣) وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قال
 في البحر: [هو الظهور ماؤه ، الحل ميتته^(٤) .

عبد الباقي

(١) رواه البخارى : ٢ / ٢١ - سنده مسند : ٣ / ٩٠٦ - البابى ، وأبو داود : ١ / ٦٤ ، والترمذى : ٤٤١ / ٤ ، تحفة ، السنن الكبرى للبيهقى : ٥ / ٢٧٦ ، مالك فى الموطأ : ٢ / ٦٣٢ ، سنن النسائى : ٧ / ٢٤١ ، سنن ابن ماجه : ١ / ٨ ، وانظر نيل الأوطار : ٥ / ٢١٥ ، عن عباد بن الصامت وأبى سعيد الخدرى بألفاظ مختلفة .

(٢) يعنى فى الحديث الذى أورده لفظة : " الحل ميتته " ، فان هذه الجملة لا تعلق لها بما قبلها .

(٣) أبو داود تقدمت ترجمته ص (٣٧) .

(٤) رواه مالك برقم (١٢) ورواه أحمد : ٢ / ٣٧ : ٣٩٣ ، وأبو داود (٨) ،

والترمذى فى الطهارة (٦٩) وقال حسن صحيح ، والنسائى رقم ٣٣٣ ، ٥٩ ، وابن ماجه (٣٨٦) .

- فصل -

فى

* جواز الرواية بالمعنى *

وجاز أيضا ((بالمعنى رواية الخبر)) للمعارف بمدلولات الألفاظ، ومواقع الكلام ، بأن يأتى بلفظ ^(١) بدل ^(٢) آخر مساو له فى المراد منه ، وفهمه ، لأن المقصود انما هو : المعنى ، واللفظ آلة له .

أما غير المعارف ^(٣) فلا يجوز ^(٤) قطعا ((كما لدى)) أى عند ((الأكثر من يعتبر)) فى هذا الشأن من العلماء ، منهم الأئمة الأربعة ^(٥) . ويستأنس له ^(٦) بحديث أخرجه أبو نعيم ^(٧)

(١) فى (أ) : ساقط ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(٢) فى (أ) : زيادة " على " .

(٣) فى (ب) : " الفارق " ، والمثبت من أ ، ج ، د .

(٤) يقول الفزالي فى المستصفى : ١٦٨/١ : " نقل الحديث بالمعنى دون اللفظ حرام

على الجاهل بمواقع الخطاب ودقائق الألفاظ " .

(٥) وجماهير العلماء أيضا ولكن بشروط ثلاثة :-

١- أن لا تكون الترجمة قاصرة عن الأصل فى افادة المعنى .

٢- أن لا تكون فيها زيادة ولا نقصان .

٣- أن تكون الترجمة مساوية للأصل فى الجلاء والخفاء .

انظر تفصيل هذه المسألة وأدلتها فى جمع الجوامع : ٢٠٤/٢ ، المستصفى :

١٦٨/١ ، الأحكام للآمدي : ٩٣/٢ ، المحصول : ٢/٢ ق ١٦٧/١ وما بعدها ،

تيسير التحرير : ٩٧/٣ ، فواتح الرحموت : ١٦٦/٢ ، نشر الپنود : ٦٥/٢ ،

٦٦ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٨٠ وما بعدها ، شرح الكوكب المنير : ٥٣٠/٢ ،

التبصرة والتذكرة : ١٦٨/٢ وما بعدها ، تريب الراوى : ٩٨/٢ ، مقدمة

ابن الصلاح مع التقييد والایضاح ص ٢٢٦ ، ارشاد الفحول ص ٥٧ ، كشف

الأسرار : ٥٥/٣ ، أصول السرخسى : ٣٥٥/١ .

(٦) ساقط من (ب) ، والمثبت من أ ، ج ، د ، ولفظة يستأنس تدل على عدم صلاحية

الحديث للاحتجاج به وهو كذلك كما سيأتى .

(٧) أبو نعيم هو الحافظ أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهانى الصوفى ، لم يكن فى ==

وابن^(١) شاهين^(٢) عن سليمان بن أكيم^(٣) الليثي^(٤) قال : قلت لرسول الله :
 انا نسمع منك الحديث ، فلانقدرا أن نؤديه كما سمعنا ، قال : [اذا لم تحلوا حراما ،
 ولم تحرموا^(*) حلالا ، وأصبت المعنى ، فلا بأس] .^(٥)
 وقال الماوردي : يجوز إن نسي الراوى اللفظ ، وقيل : يجوز ان كان موجبه
 اعتقادا ، فان كان عملا لم يجز ، وقيل : يجوز بلفظ مرادف ، وعليه الخطيب البغدادي^(٨) ،

= عصره أحفظ منه له " الحلية " والمستخرج " على الصحيحين وتاريخ أصحابه
 وغيرها ، توفي بأصبهان سنة ٤٣٠ هـ . انظر طبقات الشافعية لابن السبكي :
 ١٨ / ٤ وما بعدها ، شذرات الذهب : ٢ / ٢٤٥ .

(٢ ، ١) في (أ) : " وأبو شاهين " ، والمثبت من ب ، ج ، د .

وابن شاهين : هو الحافظ الواعظ عمر بن عثمان بن شاهين البغدادي له جزء
 في الحديث وكتاب ناسخ الحديث ومنسوخه وكان ثقة في الحديث كثيرا منه .
 انظر : التاج المكلل ص ٣١٢ .

(٣) سليمان بن أكيم الليثي ، وفي (ب) بالتصغير ، وفي (د) أكتم ، والصواب
 ما أثبتناه .

(٤) هو سليمان بن أكيم الليثي ويقال سليم بن أكيم له ترجمة في الاصابة : ٢ / ٧٣
 دار صادر وأورد فيها حديثه هذا ولم يترجم له بسواه . ولم يترجم له فـسـى
 الاستيعاب في باب سليم أو سليمان واقتصر على الحديث أيضا ابن الأثير
 فـسـى أسد الغاية : ٢ / ٤٤٣ - ط. الشعب .

(*) نهاية صفحة ١١٣ أ من (د) .

(٥) قال في الاصابة : ٢ / ٧٣ ط . دار صادر : " روى الطبراني . . . فذكره " وقال :
 ورواه من وجه آخر عنه فقال : سليمان بدل سليم وأورده ابن الجوزي فـسـى
 الموضوعات واتهم به الوليد بن سلمة وليس كما زعم فقد أخرجه ابن مندة . . .
 وأخرجه أبو القاسم " . أهـ وانظر التدريب : ٢ / ٩٩ ، وانظر الكفاية للخطيب :
 ص ١٩٩ .

(٦) الماوردي سبقت ترجمته ص : ٤٠ ، وانظر جمع الجوامع والمطلى عليه : ٢ / ٢٠٥ ،
 غاية الوصول ص ١٠٦ ، شرح الكوكب المنير : ٢ / ٥٣١ - ٥٣٢ .

(٧) انظر : جمع الجوامع : ٢ / ٢٠٥ - عطار ، شرح الكوكب المنير : ٢ / ٥٣٢ .

(٨) انظر : الكفاية ص ١٩٨ ، والخطيب البغدادي : هو أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر

الحافظ الكبير وأحد أعلام الحفاظ صاحب التصانيف له تاريخ بغداد والكفاية =

(١) ومنعه مطلقا : محمد بن سيرين ، (٢) وشعلب ، (٣) والرازي ، (٤) وروى عن ابن عمر (٥)

(رضى الله تعالى عنهما) (٦) حذرا من التفاوت ، وان ظن الناقل عدمه .

والعلماء يختلفون في ذلك ، وقد يغفل الراوى عن بعض دقائق (*) الحدِيث ،

فيحصل التفاوت ، وهكذا في كل طبقة ، فيتباحث التفاوت ، فيلزم منه طمس الحدِيث .

== وغيرها . توفي سنة ٤٦٣ . انظر طبقات الشافعية لابن السبكي ٢٩٤ ، البداية والنهاية

١٠١/١٢ ، تذكرة الحفاظ : ١١٣٥/٣ ، شذرات الذهب : ٣١١/٣ .

(١) انظر : جمع الجوامع والمحلى عليه : ٢٠٥/٢ ، ارشاد الفحول ص ٥٧ ، وهناك

أقوال أخر راجعها في شرح الكوكب المنير : ٥٣٢/٢ ، وارشاد الفحول : ص ٥٨ ، ٥٧ .

(٢) هو محمد بن سيرين الأنصارى أبو بكر ^{بن} أبي عمرة البصرى ثبت ثقة عابد كبير

القدر ، توفي سنة ١١٠ ، انظر : التقريب : ١٦٩/٢ ، تذكرة الحفاظ :

٧٧/١ ، تاريخ بغداد : ٣٣١/٥ ، حلية الأولياء : ٢٦٣/٢ ، تهذيب

الأسماء : ٨٢/٢ ، وانظر : رأيه في الأحكام للآمدى : ٩٣/٢ ، جمع الجوامع

عطار : ٢٠٥/٢ ، فواتح الرحموت : ١٦٧/٢ ، كشف الأسرار : ٥٥/٣ .

(٣) شعلب : هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني السحدي شيخ اللغة

كان دينا وصالحا ، توفي سنة ٢٩١ ^{انظر} . تذكرة الحفاظ : ٦٦٦/٢ ، وانظر : رأيه

في جمع الجوامع عطار : ٢٠٥/٢ .

(٤) يعنى من الحنفية هو أبو بكر الرازى الحنفى أحمد بن على الجصاص درس على الكرخى

والزجاج وابن فارس له الأصول وأحكام القرآن ، توفي سنة ٣٧٠ ، انظر الجواهر

المضية : ٨٤/١ ، الطبقات السنية : ٤٧٧/١ ، الفوائد البهية ص : ٢٧ ، تاريخ

بغداد : ٣١٤/٤ ، البداية والنهاية : ٢٩٧/١ ، وانظر : رأيه في فواتح الرحموت

١٩٧/٢ ، كشف الأسرار : ٥٥/٣ ، أصول السرخسى : ٣٥٥/١ ، تيسير التحرير :

٩٨/٣ .

(٥) أى روى عنه المنع وهو رواية عن الامام أحمد وابن حزم والامام مالك ، وهناك أقوال

أخر في المسألة راجعها في شرح الكوكب المنير : ٥٣٢/٢ ، ٥٣٣ ، وارشاد

الفحول ص ٥٧-٥٨ ، الابهاج : ٣٤٤/٢ وما بعدها ، نشر البنود : ٦٣/٢ ،

الإحكام لابن حزم : ٢٠٥/١ ، وابن عمر تقدمت ترجمته ص ٢٩١ .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (أ) ، (ب) ، والمثبت من ج ، د .

(*) نهاية صفحة ١٤٦ من (ج) .

وأجيب بأن الكلام (*) فيما إذا (١) كان ظاهر المعنى ، لا فيما يختلف فيه ، كما أنسه
ليس الكلام فيما تعبدنا بلفظه كالأذان والشهد وغيرهما (٢) وقد يفهم كما قاله (٣)
الواسطي : جواز الرواية بالمعنى من ألفاظ الأحاديث لورودها بألفاظ مختلفة (٤)
اتحاد معانيها (٥).

(تنمات) :

(الأولى) : اختار الرازي (٦) والآمدي (٧) وغيرهما (٨) أن تكذيب الأصل (٩) الفرع ،
يسقط المروى ، وقال السمعاني (١٠) لا يسقط ، واختاره ابن السبكي (١١) لأنهما لواجتماع
في شهادة لم ترد (١٢).

(*) نهاية صفحة ١٤٤ من (ب) .

(١) لفظة (إذا) ساقط من (ب) ، (ج) ، (د) والمثبت من أ .

(٢) نحو السلام والتكبير . انظر المحلى على جمع الجوامع - بناني : ١٧٢/٢ .

(٣) في (أ) ، (ب) : " قاله " ، والمثبت من ج ، د .

(٤) في (أ) : " معاً " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٥) تجوز رواية الحديث باللفظ المرادف عند الخطيب البغدادي و الفرق السرخسي

والبزدوى بين المحكم والمتشابه ، والظاهر والمشكل ، والمجمل والمشتك .

انظر: الكفاية ص ١٩٨ ، كشف الأسرار : ٥٥/٣ ، فواتح الرحموت : ١٦٧/٢ .

(٦) في المحصول : ٢/١ ق/٦٠٤ ، ٦٠٥ .

(٧) في (أ) لفظة (الآمدي) ساقطة ، والمثبت من ب ، ج ، د . وانظر الأحكام :

٠٩٦/٢

(٨) وذكر الامام النووي في (التقريب) أنه المختار ، وذكر ابن النجار أنه مذهب

الحنابلة وأكثر العلماء . انظر: تدريب الراوي شرح تقريب النواوي : ٣٣٤/١ ،

فواتح الرحموت : ١٧٠/٢ ، المستصفى : ١٦٧/١ ، تيسير التحرير : ١٠٧/٣ ،

مختصر ابن الحاجب : ٧١/٢ ، شرح الكوكب المنير : ٥٣٧/٢ .

(٩) المراد بالأصل هنا شيخ الراوي في اسناد الحديث ، والفرع تلميذه .

(١٠) السمعاني تقدمت ترجمته ص : ٥٠٩ ، وانظر: رأيه في جمع الجوامع - عطار : ١٦٤/٢ .

(١١) ابن السبكي تقدمت ترجمته ص : ٣٤ ، وانظر: جمع الجوامع - عطار : ١٦٤/٢ .

(١٢) في (ب) : " يرد " ، والمثبت من أ ، ج ، د .

أما لو شك ، أو ظن والفرع جازم ، فأولى ^(١) بالقبول ، وهو ما عليه أكثر ^(٢) العلماء .
 بخلاف نظيره من الشهادة ^(٣) ، لأنه أضيق فمن ثم اعتبر فيها الحرية ^(٤) والذكورة وغيرها ^(٥) .
 ولو ظن الفرع الرواية ، وجزم الأصل بنفيها ، أو ظنه ^(٦) تعيين الرد ^(*) في الأولى ،
 كما في المحصول ^(٧) ، وفي الثانية : الأشبه بالقبول ^(٨) ، وقيل ^(٩) : يتعارضان .
 (الثانية) : زيادة ^(١٠) المعدل مقبولة إلا أن علم اتحاد المجلس ،

- (١) في (أ) : " فالأولى " ، والمثبت من (ب) ، (ج) ، (د) .
 (٢) انظر : جمع الجوامع : ١٦٥ / ٢ - عطار ، تيسير التحرير : ١٠٧ / ٣ ، فواتح الرحموت :
 ١٧٠ / ٢ ، أصول السرخسي : ٣ / ٢ ، كشف الأسرار : ٦٠ / ٣ ، المستصفى : ١٧٦ / ١ ،
 شرح تنقيح الفصول ص ٣٦٩ ، تدريب الراوي : ٢٣٥ / ١ ، الكفاية : ص ١٣٩ ،
 توضيح الأفكار : ٢٤٧ / ٢ ، شرح الكوكب المنير : ٥٣٨ / ٢ ، المدخل إلى مذهب
 الامام أحمد ص ٩٦ ، المعتمد : ٦٢١ / ١ .
 (٣) يعني الشاهد على شخص ما هو الأصل ، والشاهد على الشهادة هو الفرع .
 (٤) في (ب) : " الجزم " والمثبت من أ ، ج ، د .
 (٥) مثل قبول رواية المحدود في القذف ^{دون} ، وشبهات الجرح في الرواية بواحد
 دون الشهادة ، وانظر تدريب الراوي : ٣٣١ / ١ ، والرسالة للشافعي ص : ٣٧٢ ،
 أصول السرخسي : ٣٥٣ / ١ ، جمع الجوامع : ١٦١ / ٢ ، الفروق : ٤ / ١ ، وغيرها .
 (٦) في (أ) : " وظنه " والمثبت من ب ، ج ، د .
 (*) نهاية ورقة ٥٩ ب من أ .
 (٧) انظر : المحصول : ٢ / ١ ق / ١ ، ٦٠٥ / ١ ، والمسألة الأولى هي : أن الفرع ظن الرواية ،
 والأصل جازم بنفيها ، والمسألة الثانية : هي أن الأصل هو الذي صدر منه
 الظن .
 (٨) انظر : المحلى على جمع الجوامع : ١٦٥ / ٢ - عطار ، التبصرة والتذكرة مع فتح
 الباقي : ٣٣٧ / ١ .
 (٩) انظر : المحلى على جمع الجوامع : ١٦٥ / ٢ - عطار ، المحصول : ٢ / ١ ق / ١ ، ٦٠٥ / ١ .
 (١٠) زيادة الثقة : أما أن تكون لا تنافي بينها وبين رواية من لم يذكرها ، فهذا
 الزيادة تغبل لأنها في حكم الحديث المستقل الذي ينفرد به الثقة ، ولا يرويه
 عن شيخه غيره بشرط تعدد المجلس ، ونقل الآمدى الاتفاق عليه ، وأما أن تكون
 منافية بحيث يلزم عن قبول الزيادة رد الرواية الأخرى ، فهذا ، التي يقع الترجيح
 بينها وبين معارضها . انظر آراء العلماء وأدللتهم في ذلك جمع الجوامع :
 ١٦٥ / ٢ - عطار وما بعده ، المستصفى : ١٦٨ / ١ ، الأحكام للآمدى : ٩٨ / ٢ ، =

فأقوال (١)

ثالثها : الوقف ، والمختار : عدم القبول ، ان كان غير من زاد لا يغفل (٢) مثله
عن مثلها عادة ، أو كانت الزيادة تتوفر الدواعي على نقلها .

ولو كان الساكت عنها أضبط تعاضا ، كما لو صرح بنفى الزيادة على وجه يقبل ،
كقوله : " سمنتها " بخلاف قوله : (٣) لم يقلها النبي صلى الله عليه وسلم ، فانسه
لا أثر له .

ولو رواها مرة ، وتركها أخرى ، فحكمه (٤) كروايتين ، رواها أحدهما دون الآخر ،
ولو غير إعراب الباقي ، كما لو (٥) روى في حديث الصحيحين : [فرض رسول الله
صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعا من تمر .. الخ] (٦)

== المحصول : ٢/٢ ق/٦٧٧ ، تيسير التحرير : ٣/١٠٨ ، ١٠٩ ، فواتح الرحموت :
٢/١٧٢ ، شرح التنقيح ص ٣٨١ ، شرح الكوكب المنير : ٢/٥٤١-٥٤٢ ، شرح
نخبة الفكر ومعها حاشية لفظ الدرر ص ٥٩ ، وما بعد ها ، التهصرة والتذكرة
ومعها فتح الباقي : ١/٢١١ وما بعد ها ، مقدمة ابن الصلاح وعليها التقييد
والإيضاح ص : ١١١ وما بعد ها ، تدريب الراوى : ١/٢٤٥ ، إرشاد الفحول :
ص ٥٦ ، المعتمد : ٢/٦٠٩ .

(١) منها : أن الزيادة تقبل مطلقا لجواز غفلة من لم يزد فيها ، ومنها : أنها
لا تقبل مطلقا لجواز خطأ من زاد فيها ، راجع بقية الأقوال في جمع الجوامع
والمحلى عليه : ٢/١٦٦-١٦٧-عطار ، غاية الوصول ص ٩٨ .

(٢) بضم الفاء أشهر من فتحها ، وفي (ب) : " يعقل " ، وانظر لسان العرب :
١١/٤٩٧ .

(٣) في (أ) : ساقط ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(٤) يقول المحلى : " فان أسند ها وتركها الى مجلسين وسكت قبلت ، أو الى مجلس ،
فقبل : تقبل لجواز السهو في الترك ، وقيل لا لجواز الخطأ في الزيادة ، وقيل :
بالوقف عنهما " . انظر المحلى على جمع الجوامع : ٢/١٦٧-عطار ، وهناك
أقوال أخر راجعها في شرح الكوكب المنير : ٢/٥٤٥ وما بعد ها .

(٥) ساقط من (د) ، والمثبت من أ ، ب ، ج .

(٦) أخرجه البخارى : ٤/١٦١ ، ومسلم (٣/٦٧٧) ، وأبو داود برقم ١٦١١ ،
والنسائي : ١/٣٤٦ ، والترمذى : ٢/٩٢ ، وصححه ، والدارسى : ١/٣٩٢ ،
وابن ماجه برقم (١٨٢٦) وأحمد : ٢/٦٣ كلهم عن مالك عن نافع عن ابن عمر نحوه .

نصف (١) صاع ، تعارضاً (٢) خلافاً لأبي عبد الله البصري (٣) في قبولها .
ولو انفرد واحد (٤) عن واحد فيما رواه (٥) عن شيخ بزيادة (٦) ، قبل عند الأكثرين (٧)
لأن معه زيادة علم وقيل : (٨) لا لمخالفته (*) لرفيقه .
ولو أسند وأرسلوا ، ووصل وقطعوا ، ورفع (٩) ووقفوا (*) ، فحكمه بأمر فـسـى
الزيادة من التفصيل كما قاله ابن الحاجب (١٢) .

(الثالثة) إذا حمل الصحابي ، قيل أو التابعي ، مرويه على أحد محليه اللذين
هما متنافيان كالقرء ، لو حمله على الطهر أو (*) الحيض ، فالظاهر : حمليه عليه ، لأن حمليه
ظاهراً لا يكون إلا بقرينة .

-
- (١) هذه الزيادة وقد غيرت اعراب الصاع ، فصار مجروراً بعد أن كان منصوباً والزيادة
رواها أبو داود ^{برقم} (١٦١٤) والأحاديث بعده ، وعبد الرزاق : ٣٢٥ / ٣ ،
والدارقطني : ١٤٥ / ٢ ، والطبراني ، وانظر تلخيص الحبير : ١٨٢ / ٢ .
- (٢) أي خبر الزيادة ، وخبر عدمها لا اختلاف المعنى حينئذ .
- (٣) انظر رأي المعتزلة بالمعتمد : ٦١١ / ٢ .
- (٤) في (أ) : ساقط ، والمثبت من ب ، ج ، د .
- (٥) في (ب) ، (ج) ، (د) : " رواه " والمثبت من أ .
- (٦) في (ب) : زيادة ، والمثبت من أ ، ج ، د .
- (٧) انظر : جمع الجوامع والمطلى عليه : ١٦٨ / ٢ - عطار .
- (٨) المصدر السابق .
- (*) نهاية ورقة : ١٣ (ب ، من د .
- (٩) في (ج) : " أو وصل " ، والمثبت من أ ، ب ، د .
- (١٠) في (ج) : " أو رفع " ، والمثبت من أ ، ب ، د .
- (*) نهاية صفحة ١٤٧ من (ج) .
- (١١) انظر : صفحة ١١٦ وما بعدها .
- (١٢) في مختصره : ٧١ / ٢ ، وابن الحاجب تقدست ترجمته ص .
- (*) نهاية صفحة ١٤٥ / من (ب) .

وتوقف^(١) الشيخ أبو اسحاق الشيرازي^(٢) لا احتمال أن يكون حمله لموافقة^(٣) رأيه ،
وانما لم يساو التابعي الصحابي على الراجح^(٤) ، لأن ظهور القرينة للصحابي أقسرب ،
وان لم يتنافيا ، فحكمه حكم المشترك في الحمل على أحد معنييه ، الذي هو الراجح ،
ظهورا أو احتياطا .

ولا يعول^(٥) على محمل الراوي الا ان قلنا : ان مذهبه يخص ، والصحيح : لا .
فان حمل الصحابي مرويّه على غير ظاهره ، كان حمله على المجازي دون الحقيقي ،
والأمر على الندب دون الوجوب ، فالأكثر^(٨) على اعتبار ظاهر الحديث المروي في ذلك .
قال الشافعي^(١٠) : " رحمه الله تعالى " ^(١١) كيف أترك الحديث لقول^(١٢) مسن

(١) وهو ما ذهب اليه أكثر الشافعية والحنابلة . انظر: جمع الجوامع : ١٧٠ / ٢ ،
غاية الوصول ص : ٩٩ ، شرح الكوكب المنير : ٥٥٧ / ٢ ، وقال في فواتح الرحموت :
١٦٢ / ٢ : " وأكثر مشايخنا لا يقبلون تأويل الصحابي وتعيين أحد المحامل " .

(٢) تقدمت ترجمته ص : ، ونسبه له تبعاً لجمع الجوامع : ١٧٠ / ٢ .

(٣) في (أ) : " روايه " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٤) وقيل : مثله التابعي : انظر غاية الوصول ص ٩٩ .

(٥) لم يفرق ابن النجار بين حالتي التنافي وعدمه ، فعنده يجب العمل بمحمل الصحابي

في الحالتين . انظر: شرح الكوكب المنير : ٥٥٦ / ٢ .

(٦) وذلك اذا كان الخبر عاماً فيحمله الراوي على بعض أفراد . انظر: شرح الكوكب

المنير : ٥٥٦ / ٢ .

(٧) وهذا مذهب أكثر الحنفية وبعض المعتزلة على تفصيل عندهم ، يقول في فواتح

الرحموت : ١٦٢ / ٢ : " وأكثر أصحابنا لا يقبلون تأويل الصحابي وتعيين أحد

المحامل " ، وانظر أصول السرخسي : ٧ / ٢ ، تيسير التحرير : ٧١ / ٣ ، كشف

الأسرار : ٦٥ / ٣ ، المعتمد : ٦٧٠ / ٢ .

(٨) انظر: جمع الجوامع : ١٧٠ / ٢ - عطار ، الأحكام للآمدى : ١٠٥ / ٢ ، تيسير

التحرير : ٧١ / ٣ ، فواتح الرحموت : ١٦٣ / ٢ ، مختصر ابن الحاجب : ٧٢ / ٢ ،

شرح الكوكب المنير : ٥٦١ / ٢ ، ارشاد الفحول ص ٥٩ .

(٩) في (ب) : " وفي ذلك " والمثبت من أ ، ج ، د .

(١٠) في الرسالة " (بمعناه) ص ٥٩٦ وما بعدها ، وانظر: هذه النسبة في المحلى

على جمع الجوامع : ١٧٠ / ٢ ، والأحكام للآمدى : ١٠٥ / ٢ ، وتيسير التحرير :

٧١ / ٣ ، مختصر ابن الحاجب : ٧٢ / ٢ ، غاية الوصول : ٩٩ ص .

(١١) في (أ) ساقط ، والمثبت من ب ، ج ، د . (١٢) في أ ، ب : " بقول " والمثبت من ج ، د .

لو عاصرت له حججته . وقيل ^(١) ، يحمل على تأويله مطلقا ، لأنه لم يفعل ذلك الا لدليل ^(٢) ،
وأجيب بأن ذلك في ظنه ، وليس لغيره اتباعه فيه .
وقيل : ^(٣) يحمل ^(٤) على تأويله ان صار اليه ^(*) ، لعلمه بقصد النبي صلى الله عليه وسلم
اليه ^(٥) من قرينة شاهدها ، وأجيب بنحو الجواب الأول لأن المجتهد لا يقلد مثله ،
فان ذكر دليلا ، عمل به ^(٦) .

(١) وعليه أكثر الحنفية ورواية عن الامام أحمد .

انظر: تيسير التحرير: ٣ / ٧٢ ، فواتح الرحموت : ٢ / ١٦٣ ، الإحكام للآمدي :

١٠٥ / ٢ ، شرح الكوكب المنير: ٢ / ٥٦١ ، واختار الآمدي انه ان جهل

مأخذه عمل بالظاهر ، وان علم عمل بمذهب الراوى ، انظر: أحكامه : ١٠٥ / ٢ .

(٢) فى (ب) : " الدليل " والمثبت من أ ، ج ، د .

(٣) وهو اختيار أبى الحسين البصرى وقول القاضى عبد الجبار .

انظر: المعتمد : ٢ / ٦٧٠ ، والإحكام للآمدي : ١٠٥ / ٢ .

(٤) فى (أ) : " تحمل " والمثبت من ب ، ج ، د .

(*) نهاية ورقة ٦٠ من أ .

(٥) ساقط من (ج) ، (د) ، والمثبت من أ ، ب .

(٦) انظر: الإحكام للآمدي : ١٠٥ / ٢ .

* مراتب التحمل (١)

(خاتمة)

مستند^(٢) غير الصحابي في الرواية قراءة^(٣) شيخه عليه املاء ، أو تحديثا من غير املاء ، ثم قراءة^(٤) على الشيخ ، ثم سماعه لقراءة^(٥) غيره^(٦) عليه —

(١) اختلف العلماء في ترتيب مراتب التحمل قوة وضعفا كما اختلفوا في عدها فجعلها الغزالي خمس مراتب ، وجعلها الشيخ زكريا الأنصاري إحدى عشرة مرتبة ، وذكرها في جمع الجوامع والمحلى عليه أربع عشرة مرتبة ، وذكرها المؤلف هنا تبعا لابن السبكي في جمعه .

انظر: المستصفى : ١٦٥/١ ، جمع الجوامع والمحلى عليه : ٢٠٧/٢ ، غاية الوصول : ص ١٠٦ ، تيسير التحرير : ٩١/٣ ، الأحكام للآمدى : ٩٠/٢ ، شرح التنقيح ص ٣٦٢ ، مختصر ابن الحاجب : ٦٩/٢ ، تدريب الراوى : ٨/٢ ، وما بعد ها ، مقدمة ابن الصلاح وعليها شرح العراقي ص ١٦٦ ، وما بعد ها ، التبصرة والتذكرة : ٢٣/٢ ، وما بعد ها .

(٢) المؤلف هنا لم يذكر مستند الصحابي في الرواية ، ولعله لظهورها ترك ذلك ، فنقول : مستند الصحابي نوعان : ١- حدثني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبرني . ٢- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا الأخير فيه خلاف لا احتمال الواسطة ، والجمهور على عدم الواسطة ، انظر: شرح الكوكب المنير : ٨١/٢ ، وما بعد ها ، جمع الجوامع - بناني : ١٧٣/٢ ، فواتح الرحموت : ١٦١/٢ ، المستصفى : ١٢٩/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٣ .

(٣) وهذه أعلى المراتب ، وتسمى بالسماع عند أهل الحديث ، انظر: مقدمة ابن الصلاح وعليها التقيد والايضاح ص ١٦٦ ، التبصرة والتذكرة : ٢٤/٢ ، تدريب الراوى : ٨/٢ .

(٤) هذه المرتبة الثانية ، وأكثر المحدثين يسمونها عرضا ، انظر: التقيد والايضاح ص ١٦٨ ، والتبصرة والتذكرة : ٣٠/٢ ، تدريب الراوى : ١٢/٢ .

(٥) في (ج) : " يقرآن " ، والمثبت من أ ، ب ، د .

(٦) ذكر المؤلف سماع أحد التلاميذ من زميله ، وهو يقرأ على الشيخ كمرتبة مستقلة وذكرها ابن الصلاح في مقدمته والعراقي في ألفيته في المرتبة المسماة عرضا .

انظر: مقدمة ابن الصلاح وعليها التقيد والايضاح ص ١٦٨ ، والتبصرة والتذكرة : ٣٠/٢ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٦ ، جمع الجوامع - عطار : ٢٠٧/٢ ، تيسير ==

المناولة^(١) مع الاجازة ، ثم^(٢) الاجازة من غير مناولة^(٣) ، لخاص في خاص كأجزت لسك
رواية البخارى ، ثم لخاص^(٤) في عام كأجزت لك رواية جميع مسوعاتى ، ثم عام^(٥) ففى
خاص ، كأجزت لمن أدركنى رواية صحيح مسلم ، ثم عام^(٦) فى عام ، كأجزت لمن عاصرني
رواية جميع مروياتى ، ثم لفلان^(٧) ومن يوجد من نسله

- = = = التحرير: ٩١ / ٣ ، شرح الكوكب : ٤٩٣ / ٢ ، وحكى المنع عن بعض العلماء : ٤٩٥ / ٢ .
- (١) يقول العراقي فى شرح ألفيته المسماة بالتبصرة والتذكرة : ٩٠ / ٢ : " المناولة المقرونة بالاجازة وهى أعلى أنواع الاجازة على الإطلاق " وانظر مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والايضاح ص ٩١ ، تدريب الراوى : ٤٥ / ٢ .
- (٢) فى (ج) : " فالاجازة " ، والمثبت من أ ، ب ، د .
- (٣) يقول ابن الصلاح فى مقدمته - مع التقييد والايضاح ص ١٨٠ : " ان يجيز لمعين فى معين مثل أن يقول : أجزت لك الكتاب الفلانى ، أو ما شملت عليه فهرستى هذه ، فهذا أعلى أنواع الاجازة المجردة عن المناولة ، وانظر التبصرة والتذكرة : ٦١ / ٢ ، تدريب الراوى : ٢٩ / ٢ ، وهذه الاجازة معمول بها عند الجمهور .
- (٤) والعمل بهذا النوع من الاجازة هو ما عليه الجمهور ، والخلاف فى هذا النسوع أقوى من سابقه . انظر مقدمة ابن الصلاح وعليها التقييد والايضاح ص ١٨١ ، التبصرة والتذكرة : ٦٤ / ٢ ، تدريب الراوى : ٣٢ / ٢ ، ومن المانعين لهذا النوع شمس الأئمة السرخسى وجماعة من أهل العلم . انظر تيسير التحرير : ٩٥ / ٣ ، أصول السرخسى : ٣٧٨ / ١ .
- (٥) ذهب بعض العلماء الى جواز ذلك منهم الحافظ ابن منده ، وأبو بكر الخطيب ، وابن عتاب وغيرهم ، انظر مقدمة ابن الصلاح وعليها التقييد والايضاح ص ١٨٢ و ١٨٣ ، تدريب الراوى : ٣٢ / ٢ ، التبصرة والتذكرة : ٦٤ / ٢ وما بعدها .
- (٦) انظر جمع الجوامع : ٢٠٧ / ٢ - عطار ، فواتح الرحموت : ١٦٥ / ٢ ، شرح الكوكب المنير : ٥١٢ / ٢ وفيها خلاف . انظر تدريب الراوى : ٣٢ / ٢ .
- (٧) يقول ابن الصلاح فى مقدمته : وعليها التقييد والايضاح ص ١٨٦ : " فان عطف المعدوم فى ذلك على الموجود بأن قال : أجزت لفلان من يولد له ، كان ذلك أقرب الى الجواز " . وانظر تدريب الراوى : ٣٧ / ٢ .

ثم المناولة^(١) بغير اجازة ، ثم الاعلام^(٢) كأن يقول : " هذا الكتاب من سموعاتى
على فلان ، " ثم الوصية^(٣) كأن يوصى بكتاب الى غيره عند نحو موته ، ثم الوجادة^(٤) ، كأن
يجد حديثا أو كتابا بخط شيخ معروف ، ومنع^(٥) ابراهيم الحرى^(٦) ،

(١) هذا النوع من الاجازة اختلف فيه العلماء حيث قال فيها النووى رحمه الله :

" فلاتجوز الرواية فيها على الصحيح " ، وقال الشيخ زكريا الأنصارى فى كتابه ،
فتح الباقي على ألفية العراقي : " والأصح أنها باطلة فلاتجوز الرواية بهـ
لعدم التصريح بالان فى فيها ، انظر: تدريب الراوى : ٥٠ / ٢ ، فتح الباقي ٩٦ / ٢ .

(٢) فى هذا النوع ذهب بعض العلماء الى المنع ، وهو اختيار العراقي فى شرح
ألفيته وكذا ابن الصلاح فى مقدمته ، وهو الصحيح عند النووى ، وذهب البعض
الآخر الى الجواز . انظر: تفصيل المسألة فى التبصرة والتذكرة : ٦ / ٢ . وبابعد ها
التقييد والايضاح ص ١٩٨ ، تدريب الراوى : ٥٨ / ٢ ، ٥٩ .

(*) نهاية صفحة ١٤٨ / من (ج) .

(٣) وأنكرها ابن الصلاح وصوب ذلك النووى وأجازها السيوطى وأقر أنها أرفع رتبة
من الوجادة . انظر: التقييد والايضاح ص ١٩٩ ، تدريب الراوى : ٦٠ / ٢ .

(٤) الوجادة : بكسر الواو مصدر لوجد يجدو وجدانا ، وجودا قال السيوطى : " قال :
المعافى بن زكريا النهروانى : فرع المولدون قولهم وجادة فيما أخذ من العلم
من صحيفة من غير سماع ولا اجازة ولا مناولة ، وقال النووى : مولد غير مسموع
من العرب . انظر: المصباح المنير : ٣٢٢ / ٢ ، تدريب الراوى : ٦٠ / ٢ .

ويقول النووى : " أما العمل بالوجادة فنقل عن معظم المحدثين المالكين وغيرهم
أنه لا يجوز ، وعن الشافعى ونظار أصحابه جوازه ، وقطع بعض المحققين الشافعيين
بوجوب العمل بها عند حصول الثقة ، وهذا هو الصحيح الذى لا يتجه هـ
الأزمان غيره) انظر: تدريب الراوى : ٦٣ / ٢ ، وانظر مقدمة ابن الصلاح وعليها
التقييد والايضاح ص ٢٠٢ .

(٥) ومن المانعين غير ما ذكر المؤلف شعبة وأبو زرعة الرازى ، وقال ابن عبد الشكور :
" ان أبا حنيفة احتاط ومنع الاجازة مطلقا ، وعند الحنفية بشرط أن يكون المجيز
مأمونا بالضبط والفهم ، والمجاز له يعلم المجاز به ، انظر: جمع الجوامع ٢٠٨ / ٢ ،
فوائح الرحموت : ١٦٥ / ٢ ، تيسير التحرير : ٩٤ / ٣ ، شرح الكوكب المنير : ٥١ / ٢ ،
تدريب الراوى : ٣٠ / ٢ ، ارشاد الفحول ص ٦٣ .

(٦) ابراهيم الحرى : هو ابراهيم بن اسحاق بن بشير الحرى البغدادى أبو اسحاق
كان حافظا فقيها بصيرا بالأحكام قيا بالأدب زاهدا تغفه على الامام أحمد وله =

وأبو الشيخ (*) الأصفهاني (١) والقاضي حسين (٢) والماوردي (٣) الاجازة بأقسامها ،
وقيل : (٤) يمنع (٥) في العامة منها ، وقيل (٦) غير ذلك .
أما الألفاظ (٧) التي تؤدي بها الرواية ، فهي من صناعة أهل الحديث فيقولون على
الترتيب المتقدم : أُملي (٨) على ، حدثني (٩) ، قرأت عليه (١٠) قرئ عليه (١١) وأنا أسمع ، (*)
أخبرني اجازة ومناولة ، أخبرني اجازة ، أنبأني مناولة (١٢) ، أخبرني اعلاما ، وأوصى إلى (١٣) ،
وجدت بخطه ، والله أعلم .

== (غريب الحديث) ، و (دلائل النبوة) وغيرها ، توفي سنة ٢٨٥ هـ ببغداد . انظر

تذكرة الحفاظ : ٦٦٦/٢ ، شذرات الذهب : ١٩٠ / ٢ .

(*) نهاية صفحة ١٤٦ / من (ب) .

(١) أبو الشيخ الأصفهاني : هو أبو محمد عبد الله بن محمد الاصبهاني الطنسي

بأبي الشيخ حافظ أصفهان ومسنده زمانه صاحب المصنفات السائرة منها

الأحكام والتفسير ، توفي سنة ٣٦٩ ، تذكرة الحفاظ : ٩٤٥ / ٣ ، أخبار أصفهان

لأبي نعيم : ٩٠ / ٢ .

(٢) تقدمت ترجمته ص ٥٢ ، وانظر : رأيه في تدريب الراوي : ٣٠ / ٢ .

(٣) تقدمت ترجمته ص ٤٠ ، وانظر : رأيه في نفس المصدر السابق .

(٤) تقدم ذكر ذلك في ص ٥٢٢ .

(٥) في (أ) ، (ب) : " يمنع " ، والمثبت من ج ، د .

(٦) تقدم ذكر الأقوال في ص ٥٢٣ وما بعدها .

(٧) انظر : تدريب الراوي : ٨ / ٢ وما بعدها ، التقييد والايضاح ص ١٦٦ وما بعدها

الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد ص ٢٢٦ وما بعدها ، فتش

المفنيث : ١٦ / ٢ وما بعدها .

(٨) في (ب) : " أملى " والمثبت من أ ، ج ، د .

(٩) في (ب) : " حدثني " ، والمثبت من أ ، ج ، د .

(١٠) ما بين القوسين ساقط من (ب) ، والمثبت من أ ، ج ، د .

(*) نهاية صفحة ١١٤ / من (د) .

(١١) في (أ) : " من أوله " ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(١٢) في ج ، د ، " وصي " والمثبت من أ ، ب .

مباحث

الإجماع

مباحث الاجماع

((هو)) أى الاجماع ، من الأدلة الشرعية ، كما مر ، وهو ^(١) لغة الغرم ^(٢) .
 واصطلاحاً : ^(٣) ((اتفاق أهل الاجتهاد)) ^(٤) ، وهو المراد بقول ^(٥) البيضاوى :
 أهل الحل والعقد من أمة ^(٦) محمد صلى الله عليه وسلم بعد وفاته ^(٧) ((فى عصر))
 واحد ((على)) أى ((أمر)) كان ، فخرج بأهل الاجتهاد : العوام ، فلاء ^(٨)
 بمخالفتهم ولا موافقتهم .

وقيل : ^(٩) يعتبر وفاقهم للمجتهدين مطلقاً سواء كان فى أمر ((شهير)) أى مشهور

(١) ساقط من (ب) ، والمثبت من أ ، ج ، د .

(٢) قال تعالى : / فأجمعوا أمركم / سورة يونس آية (٧١) ، ويطلق فى اللغسة
 بمعنى الاتفاق ، تقول : أجمع القوم على كذا أى اتفقوا عليه . المصباح المنير :

٠١١٩/١

(٣) راجع شرح التعريف ومحتزاته وما هو داخل فيه وخارج منه فى جمع الجوامع
 والمحلى عليه : ٢١٠ / ٢ وما بعدها ، المستصفى : ١٧٣ / ١ ، الأحكام للآمدى :
 ١٧٩ / ١ - ١٨٠ ، تيسير التحرير : ٢٢٤ / ٣ ، شرح التنقيح ص ٣٢٢ ، نشر
 البنود : ٨٠ / ٢ ، ٨١ ، شرح الكوكب المنير : ٢١١ / ٢ ، حاشية الأزهرى :
 ٢٥٢ / ٢ وما بعدها .

(٤) احتز بذلك عن اتفاق من ليسوا بمجتهدين . المصادر السابقة .

(٥) انظر : الابهاج على المنهاج : ٢ / ٣٤٩ ، وتقدست ترجمة البيضاوى ص : ٣٩ .

(٦) قيدها بعضهم بأمة الاجابة . انظر نشر البنود : ٨١ / ٢ ، وذكر المؤلف
 أن من شرط الاجماع : الاسلام وهو أدق ليخرج من يكفر بيده عنه .

(٧) احتز به عن الاجماع فى حياته صلى الله عليه وسلم لأن الاجماع فى حياته
 صلى الله عليه وسلم لا يخلو من أمرين : إما أن يكون موافقاً لهم فالعبرة بقوله
 وإن كان الاجماع بدونه فلا يصح . انظر : تيسير التحرير : ٢٢٤ / ٣ .

(٨) وهو قول الجمهور . انظر : جمع الجوامع والمحلى عليه : ٢١١ / ٢ ، المستصفى ١٨٢ / ١ ،
 ١٨٣ ، الأحكام للآمدى : ٢٠٤ / ١ ، شرح التنقيح ص : ٣٤١ ، مختصر ابن الحاجب
 ٣٣ / ٢ ، فواتح الرحموت : ٢١٢ / ٢ ، شرح الكوكب المنير : ٢٢٤ / ٢ ، تيسير التحرير :
 ٢٢٤ / ٣ .

(٩) وهو المختار عند الآمدى والغزالي بتفصيل عندهما ، واليه مال القاضى أبوبكر . انظر :
 المستصفى : ١٨١ / ١ ، الأحكام للآمدى : ٢٠٤ / ١ ، مختصر ابن الحاجب : ٣٣ / ٢ .

((أ)) أمر ((غفى)) ، وقيل : ^(١) يعتبر وفاقهم في الشهير دون الخفى كدقائق
الفقه ، بمعنى اطلاق أن الأمة اجتمعت لا بمعنى افتقار حجية الاجماع اليهم خلافا
للآمدى . ^(٢)

وعلمته اختصاص الاجماع بالمسلمين لأن الاسلام من شروط الاجتهاد ^(*) المأخوذ
من تعريفه ، فلا عبرة بوافق ولا خلاف من ^(٣) يكفر ببدعته ، ^(٤) وبالعدول ان شرطنا
العدالة في الاجتهاد ، والصحيح : لا ، فلا تعتبر ^(٥) العدالة .
وقيل : ^(٦) يعتبر وفاق الفاسق في حق نفسه دون غيره .
وقيل : ^(٨) ان بين مأخذه ، وأنه لا بد من الكل ، وهو قول الجمهور . ^(٩)

(١) انظر: جمع الجوامع والمحل عليه : ٢ / ٢١١ ، شرح التنقيح ص ٣٤١ ، شرح
الكوكب المنير : ٢ / ٢٢٥ .

(٢) لا اختياره القول الثاني . انظر الأحكام : ١ / ٢٠٤ ، وتقدمت ترجمته ص ٣٨ .
للآمدى
(*) نهاية ورقة ٦٠ ب من أ .

(٣) في (أ) : " من " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٤) وذلك عند من يكفره ، أما من لا يكفره فهو عنده من المبتدعة المحكوم يفسقهم

انظر: جمع الجوامع : ٢ / ٢١١ ، المستصفي : ١ / ١٨٣ ، الأحكام للآمدى : ١ / ٢٠٧
شرح التنقيح ص : ٣٣٥ ، مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٣٣ ، أصول السرخسى :
١ / ٣١١ ، شرح الكوكب المنير : ٢ / ٢٢٧ .

(٥) العدالة ليست ركنا في الاجتهاد وهو ما صححه المحلى ، والشيخ زكريا ، وهو
المختار عند الآمدى ، وأما الحنفية فيشترطون العدالة .

انظر: المحلى على جمع الجوامع - عطار : ٢ / ٢١١ ، غاية الوصول : ص ١٠٧ ،
أصول السرخسى : ١ / ٣١١ تيسير التحرير : ٣ / ٢٣٨ .

(٦) في (ب) " يعتبر " ، والمثبت من أ ، ج ، د .

(٧) انظر: جمع الجوامع والمحل عليه - عطار : ٢ / ٢١١ ، غاية الوصول : ص ١٠٧ .

(٨) انظر: جمع الجوامع والمحل عليه : ٢ / ٢١١ ، شرح الكوكب المنير : ٢ / ٢٢٨ .

(٩) وعلى هذا القول فمخالفة من يعتد بقوله لا ينعقد بدونه الاجماع . انظر جسيم

الجوامع والمحل عليه : ٢ / ٢١٢ ، المستصفي : ١ / ١٨٦ ، الأحكام للآمدى :

١ / ٢١٣ ، أصول السرخسى : ١ / ٣١٦ ، كشف الأسرار : ٣ / ٢٤٥ ، مختصر ابن

الحاجب : ٢ / ٣٤ ، شرح التنقيح ص ٣٣٦ ، شرح الكوكب المنير : ٢ / ٢٢٩ ،

نشر البنود : ٢ / ٨٥ ، المدخل السى مذهب أحمد ص ١٣٠ .

وفيه أقوال^(١) أخرى، وأنه لا يختص بالصحابة خلافا للظاهرية^(٢) ، وأنه لا ينعقد فسي حياته صلى الله عليه وسلم لأنه ان وافقهم فقله هو الحجة ، والا فلا^(٣) اعتبار بقولهم دونه .

وأن التابعي المجتهد وقت اتفاق الصحابة يعتبر^(٤) معهم ، وإن نشأ بعد اتفاقهم ، فعلى الخلاف في اشتراط انقراض^(*) العصر، والصحيح^(٥) لا ، كما سيأتي ،

(١) أوصلها ابن السبكي وغيره الى ستة ، انظر جمع الجوامع والمطلى عليه ٢١٢/٢ ، الأحكام للآمدى : ٢١٣/١ ، غاية الوصول ص ١٠٧ ، شرح الكوكب المنير : ٢٣٠/٢ وما بعد ها .

(٢) انظر: الأحكام لابن حزم ص ٥٠٩ .

(٣) في (ب) : " ولا " والمثبت من أ ، ج ، د .

(٤) لأنه من مجتهدى الأمة في عصره ، واختار الآمدى اعتباره معهم ، وكذلك الرازى ، والغزالي ، وكذلك عند الامام أحمد ، والقاضى أبى يعلى ، وأبى الخطاب ، وابن عقيل ، ونسبه ابن النجار الى أكثر الفقهاء والمتكلمين ، انظر أقوالهم وأدلتهم في : جمع الجوامع والمطلى عليه : ٢١٢/٢ ، الأحكام : ٢١٨/١ ، تيسير التحرير : ٢٤١/٣ ، فواتح الرحموت : ٢٢١/٢ ، مختصر ابن الحاجب : ٣٥/٢ ، شرح التنقيح ص ٣٣٥ ، شرح الكوكب المنير : ٢٣١/٢ ، ٢٣٢ ، المدخل الى مذهب أحمد ص ١٣٠ ، وقيل : لا يعتبر مطلقا ، ونسبه شارح التحرير الى الامام أحمد وبعض المتكلمين . انظر تيسير التحرير : ٢٤١/٣ ، الأحكام للآمدى : ٢١٨/١ .

(*) نهاية صفحة ١٤٩ من (ج) .

(٥) وهو ما صححه المطلى ، وذلك مبني على قول من لم يشترط انقراض العصر ، وعلى هذا لا يعتد بخلافه ، ونسبه الآمدى الى أصحاب الشافعى ، وأصحاب أبى حنيفة ، وأكثر المتكلمين ، ومذهب الامام أحمد في احدى الروايتين عنه ، وأما من اشترط انقراض العصر فيعتد بمخالفته .

انظر: جمع الجوامع والمطلى عليه : ٢١٢/٢ ، الأحكام للآمدى : ٢١٨/١ ، المستصفى ١٩٢/١ ، تيسير التحرير : ٢٣٠/٣ ، مختصر ابن الحاجب : ٣٨/٢ ، شرح الكوكب المنير : ٢٤٦/٢ ، ٢٤٧ .

فعلية : لا يعتبر معهم ، وأن اجماع^(١) كل من أهل المدينة ، وأهل^(٢) البيت النبوي ،
وهم^(٣) فاطمة^(٤) وعلي^(*)

(١) اجماع أهل المدينة مع مخالفة غيرهم ليس بحجة عند جماهير العلماء ، لأنهم
بعض الأمة ، والا جماع لا يكون الا من الكل ، وخالف في ذلك الامام مالك رحمه
الله ، و مراده بذلك اجماع الصحابة كما حدد ذلك ابن الحاجب ، انظر
جمع الجوامع : ٢١٢/٢ ، الإحكام للآمدي : ٢٢٠/١ ، المستصفى : ١٨٧/١ ،
المعتمد : ٤٩٢/٢ ، تيسير التحرير : ٢٤٤/٣ ، أصول السرخسي : ٣١٤/١ ، شرح
التنقيح ص ٣٣٤ ، مختصر ابن الحاجب : ٣٥/٢ ، شرح الكوكب المنير : ٢٣٧/٢ ،
المدخل الى مذهب أحمد ص ١٣٢ ، ارشاد الفحول ص ٨٢ ، المسودة ص ٢٩٧
نشر البنود : ٨٩/٢ وما بعد ها .

(٢) اجماع أهل البيت النبوي مع مخالفة غيرهم لهم لا يكون اجماعا ولا حجة خلافا لأتباع
أهل البيت ، فهو اجماع عند هم . انظر جمع الجوامع : ٢١٣/٢ ، الإحكام
للآمدي : ٢٢٣/١ ، أصول السرخسي : ٣١٥/١ ، تيسير التحرير : ٤٢/٣ ، شرح
الكوكب المنير : ٢٤٣/٢ ، المدخل الى مذهب أحمد ص ١٣٢ ، ارشاد الفحول
ص ٨٣ ، المسودة ص ٢٩٨ ، نشر البنود : ٩٠-٩١ ، هداية العقول الى غاية
السؤل في علم الأصول : ٥٠٩/١ وما بعد ها .

(٣) لما نزلت الآية : [انما يريد الله ليذبح عنكم الرجس أهل البيت] الأحزاب
آية ٣٣ . أدار النبي صلى الله عليه وسلم الكساء ، وقال : هؤلاء أهل بيستي
وخاصتي . رواه أحمد وابن جرير وغيرهما ، وهذه الآية من أدلة المثبتين لا جماع
أهل البيت لنفي الرجس عنهم ولكن ذهب جمهور المفسرين الى أن المراد من الآيات
أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بدليل أول الآية ٣٢ : (يا نساء النبي . .) وآية
٣٣ (وقرن في بيوتكن . .) وآية ٣٤ (وأن كن من بيوتكن من آيات الله
والحكمة . .) انظر الطبري : ٦/٢٢ ، الخازن : ٢١٣/٥ ، القرطبي : ١٨٢/١٤ ،
ابن كثير : ٤٠٧/٤ ط . الشعب ، الأحكام للآمدي : ٢٢٣/١ ، هداية العقول الى
غاية السؤل في علم الأصول : ٥٠٩/١ وما بعد ها .

(٤) هي فاطمة الزهراء بنت امام المتقين رسول الله تكنى أم أبيها وأول من لحق
النبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاته من أهل بيته ، وهي أسن من عائشة بنته
خمس سنوات ومناقبها كثيرة ، توفيت سنة ١١٠ . الاصابة : ٣٧٧/٤ ط الأولى دار
السعادة ، الاستيعاب : ٣٧٣/٤ ، حلية الأولياء : ٣٩٠/٢ .

(*) نهاية صفحة ١٤٧ من (ب) وتقدمت ترجمة علي ص : ٢٩٦ .

والحسن (١) ، والحسين (٢) .

واجماع الخلفاء الأربعة (٣) ، والشيخين (٤) ، وأهل الحرمين (٥) ، وأهل المصـــــــر (٦)

(١) الحسن هو الحسن بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب القرشي سبط رسول الله

وريحانته وسماه النبي صلى الله عليه وسلم وعق عنه وهو من أهل الكساء ونعته النبي
بالسيادة أصلح الله به بين فئتين عظيمتين ، توفي سنة ٤٩ هـ ^{أو بعد ها} انظر أسد الغابة
١٠ / ٢ ، الاصابة : ٣٢٨ / ١ ، الاستيعاب : ٣٦٩ / ١ .

(٢) الحسين : هو الحسين بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب القرشي ريحانة
النبي وشبهه وهو الحسن سيد شباب أهل الجنة ومن أهل الكساء أمه فاطمة
بنت رسول الله مناقبه أشهر من أن تحصى واستشهد بكر بلا سنة ٦١ هـ ، أسد
الغابة : ١٨ / ٢ ، الاصابة : ٣٣١ / ١ ، الاستيعاب : ٣٧٨ / ١ .

(٣) اختلف العلماء في اجماع الخلفاء الأربعة : هل هو اجماع وحجة ، أو حجة فقط
أولا حجة ولا اجماع فذهب الى الأول : الامام أحمد في رواية ، واختارها ابن
البناء من الحنابلة والى أنه حجة فقط الامام أحمد في رواية ثانية ، والى الثالث
أكثر الفقهاء .

انظر: تفصيل ذلك في جمع الجوامع : ٢ / ٢١٣ ، المستصفى : ١٨٧ / ١ ، الأحكام
للآمدى : ١ / ٢٢٥ ، تيسير التحرير : ٣ / ٢٤٢ ، مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٣٦ ،
شرح الكوكب المنير : ٢ / ٢٣٩ ، المسودة ص : ٣٠٤ ، المختصر في أصول الفقه :
ص ٧٦ ، نشر البنود : ٢ / ٨٩ .

(٤) المراد بالشيخين هنا : * أبي بكر الصديق ، وعمر الفاروق * رضي الله عنهما ،
واتفاق قولهما ليس بحجة ، وقيل : حجة ، وهو رواية عند الامام أحمد ، ورجحه
ابن بدران ،

انظر: جمع الجوامع : ٢ / ٢١٣ ، الأحكام للآمدى : ١ / ٢٢٥ ، تيسير التحرير : ٣ / ٢٤٣
المدخل الى مذهب أحمد ص : ١٣٢ .

(٥) يعنى أهل مكة وأهل المدينة ، وهذه المسألة شبيهة باجماع أهل المدينة
وسبقت (ص ٥٢٨ هامش ١) .

(٦) انظر: جمع الجوامع : ٢ / ٢١٣ ، شرح تنقيح الفصول ص : ٣٣٤ .

الكوفة ، والبصرة ، غير حجة ، وهو الصحيح في الكل .
 وأنه لا يشترط فيهم عدد التواتر خلافاً لامام الحرمين .^(١)
 وأنه لو لم يكن في العصر الا مجتهد واحد ، لم يعتد به ، وهو المختار .^(٢)
 وأن اجماع الأئمة السابقين غير حجة في ملته ، وهو الأصح^(٣) لقوله صلى الله عليه
 وسلم : لا تجتمع أمتي على ضلالة [أخرجه ابن ماجه وغيره .^(٤)
 وأنه قد يكون عن^(٥) قياس ولو خفياً .^(٦)

- (١) وهو ما ذهب اليه جماهير العلماء . انظر: أقوال العلماء وأدلتهم في جميع
 الجوامع : ٢١٣/٢ ، المستصفى : ١٨٨/١ ، الأحكام : ٢٢٦/١ ، تيسير التحرير
 ٢٣٥/٣ ، أصول السرخسي : ٣١٢/١ ، المحصول ٢/٢ ق/١ ، ٢٨٣/١ ، شرح التنقيح :
 ٣٤١ ، شرح الكوكب المنير : ٢٥٢/٢ ، مختصر ابن الحاجب : ٣٦/٢ .
 (٢) لأنه يشترط عدد التواتر وهو ما ذهب اليه أيضا القاضي الباقلاني . انظر :
 البرهان : ١/١ - ٦٩٠ - ٦٩١ ، شرح تنقيح الفصول : ص ٣٤١ .
 (٣) وهو ما اختاره ابن السبكي لا انتفاء الاجماع عن الواحد ، وهو عند الحنابلة
 اجماع مالم يخالف من كان أهلا للاجتهاد . انظر : جمع الجوامع : ٢/٢ ، ٢١٤ ،
 الأحكام للآمدي : ١/١ ، ٢٢٨ ، تيسير التحرير : ٣/٣ ، ٢٣٦ ، شرح الكوكب المنير :
 ٢٥٣/٢ .
 (٤) وهو ما عليه جمهور العلماء ، وعند أبي اسحاق الاسفراييني يكون حجة قبل
 النسخ ، وعند امام الحرمين : ان كان سندهم قطعيا فحجة ، وان كان ظنيا ،
 فالوقف .
 انظر : جمع الجوامع : ٢/٢ ، ٢١٧ ، الأحكام للآمدي : ١/١ ، ٢٥٦ ، البرهان : ١/١ ، ٧١٩ ،
 شرح الكوكب المنير : ٢/٢ ، ٢٣٦ ، اللمع ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .
 (٥) في (ب) ، (ج) ، (د) ساقط ، والمثبت من (أ) والحديث سبق تخريجه ص ٨٨ .
 (٦) في (أ) ، (ب) : " في " والمثبت من (ج) ، (د) .
 (٧) وخالف في ذلك الظاهرية وابن جرير الطبري ، ومستند الاجماع يكون عن
 قياس هو رأى جمهور العلماء .
 انظر : آراء العلماء في ذلك في جميع الجوامع والمطبوع عليه : ٢/٢ ، ٢١٧ ، والمستصفى :
 ١٩٦/١ ، والأحكام للآمدي : ١/١ ، ٢٣٩ ، تيسير التحرير : ٣/٣ ، ٢٥٦ ، شرح تنقيح
 الفصول ص ٣٣٩ ، مختصر ابن الحاجب : ٢/٢ ، ٣٩ ، شرح الكوكب المنير : ١/١ ، ٢٦١ ،
 الأحكام لابن حزم ص : ٤٩٦ ، وما بعدها ، المعتمد : ٢/٢ ، ٤٩٥ ، ٥٢٤ .

وأن اتفاقهم^(١) على أحد القولين قبل استقرار الخلاف بينهم كأن قصر الزمان بسبب الاتفاق والاختلاف جائز، ولو من الحادث بعدهم ، فقد أجمعت الصحابة على نفسه صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة^(٢) (رضى الله تعالى عنها) بعد اختلافهم^(*) الذى لم يستقر .

أما بعد استقرار الخلاف ، فمنعه الرازى^(٤) مطلقا ، وجوزه الآمدى^(٥) مطلقا ، وفرق قوم بين أن يكون مستندهم فى الاختلاف قاطعا فلا يجوز ،^(٦) والآخر^(٧) .
وأنه لو مات أحد الفريقين ، صار قول الباقيين اجماعا ، وهو الأصح^(٨) .
وأما اتفاق غير المختلفين بعد استقرار الخلاف بموتهم ، ومضى غيرهم فالأصح^(٨) : امتناعه^(٩) أن طال زمن الاختلاف .

- (١) انظر: شرح الكوكب المنير: ٢/٢٧٤، شرح التنقيح ص ٣٢٨، غاية الوصول : ص ١٠٧، جمع الجوامع : ٢/١٨٤، مختصر ابن الحاجب : ٢/٤٣ .
- (٢) تقدم ترجمتها ص ٢٩٠ .
- (٣) ما بين القوسين ساقط من (أ) ، (ب) والمثبت من (ج) ، (د) .
- (*) نهاية صفحة ١١٤ ب من (د) .
- (٤) انظر: المحصول : ٢/١٩٤ ق/١ وتقدمت ترجمة الرازى ص : ٣٤ .
- (٥) انظر: الأحكام : ١/٢٤٩، وتقدمت ترجمته ص : ٤٣ ، والصواب العكس فإن الرازى جوز ذلك ومنعه الآمدى وقد تبع المؤلف ابن السبكي فى انقلاب النسبة وانظر: جمع الجوامع : ٢/٢١٩ .
- (٦) انظر: جمع الجوامع والمطلى عليه : ٢/٢١٩ ، وانظر: الأحكام للآمدى : ١/٢٥١ .
- (٧) وأما ما اختاره الرازى فى المحصول : ٢/١٠٣ ق/١ ، وكذلك أتباعه ، وعند الغزالي والآمدى ، لا يكون اجماعا ، وكذلك عند الحنابلة .
- انظر: الأبهج : ٢/٣٧٩، المستصفى : ١/٢٠٢، الأحكام للآمدى : ١/٢٥٢ ، مختصر ابن الحاجب : ٢/٤١، شرح الكوكب المنير : ٢/٢٧٤ .
- (٨) فى (ب) : " والأصح " والمثبت من أ ، ج ، د .
- (٩) وقيل يجوز مطلقا لجواز ظهور سقوط الخلاف لغير المختلفين .
- انظر: جمع الجوامع والمطلى عليه : ٢/٢٢٠ ، ٢٢١ .

وأن التمسك بأقل ما قيل حق للإجماع^(١) عليه ، مع أن الأصل : عدم وجوب ما زاد عليه
 فمن ثم أخذ الشافعي^(*) يقول من قال : " دية الذمي ثلث دية المسلم " ، وترك
 قوله من قال :^(٣) مثلها ، ومن قال^(٤) نصفها ، نعم يؤخذ بالأكثران دل دليل
 على وجوبه كالفسلات في النجاسة الكلية^(٥) ،
 قيل :^(٦) أنها ثلاث ، وقيل^(٧) : سبع ، ودل الحديث الصحيح^(٨) على سبع فأخذ
 به .

ومن الغرر المترتبة^(٩) على ما مر في الاتفاق والاختلاف : ما لو نكح متعة ، ففسى
 وجوب الحد وجهان ، رجح الشيخان^(١٠) أنه لا يحد ، ونص الأم^(١١) يقتضي الجزم

(١) يعني أن إيجاب دية المسلم متفق عليه ، والخلاف في وجوب الزيادة ، فلم يحصل
 إجماع على : (وجوب الثلث ، ونفي الزيادة) . انظر : تفصيل ذلك في جمع
 الجوامع والمطلى عليه : ٢٢١/٢ ، المستصفى : ٢١٦/١ ، الأحكام للآمدي :
 ٢٥٤/١ ، مختصر ابن الحاجب : ٤٣/٢ ، تيسير التحرير : ٢٥٨/٣ ، شرح
 الكوكب المنير : ٢٥٧/٢ .

(*) نهاية ورقة ٦١ من أ .

(٢) الشافعي تقدمت ترجمته ص : ٩٧ . وانظر : الأم : ١٠٥/٦ ط دار المعرفسة -
 بيروت .

(٣) قال أحمد : أن قتله عدا فديته مثل دية المسلم . تكملة المجموع : ٤١٦/١٧ .

(٤) قاله عروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز ومالك . انظر : تكملة المجموع للمطيعي :
 ٤١٥/١٧ ، والافصاح : ٣٨٧ .

(٥) يعني فلا يؤخذ بالأقل المجمع عليه وإنما يؤخذ بما دل عليه الدليل فالسبع
 عليها دليل وإن لم تكن محل إجماع .

(٦) وقال أبو حنيفة : لا يجب الحد في شيء . المغني مع الشرح الكبير : ٤٦/١ .

(٧) وهو قول أحمد والشافعي وغيرهما وهو الأصح من حيث الدليل ، وانظر المغني
 مع الشرح الكبير : ٤٥/١ ، الافصاح : ٣٨٧ ، الروضة للإمام النووي : ٢٥٨/٩ .

(٨) وهو قوله صلى الله عليه وسلم : " إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع
 مرات أحداهن بالتراب ، وفي رواية وعفروه الثامنة بالتراب ، أخرجه مسلم برقم ١٢٨

وابن ماجه برقم ٣٢٠٠ ، ٣٢٠١ ، والنسائي رقم ٣٣٧٦٧ ، وأبو داود رقم ٧٤٠٧٣ .

(٩) في (أ) : " المرتبة " والمثبت من ب ، ج ، د .

(١٠) انظر : الروضة : ٤٢/٧ - ٤٣ . (١١) في باب ما جاء في المتعة : ٢١٩/٧ ط الشعب .

بوجوبه ، والتحقيق أن (*) محل الأول : (١) إذا لم يقتض بطلانه شيء سوى التأقيست
 لصحته حينئذ عند ابن عباس (٢) (رضى الله تعالى عنهما) ، ومحل الثاني : (٤) إذا
 انضم الى ذلك كونه بلاولى ولاشهود ، لأن الأصل أن نكاح المتعة كان كذلك كما
 نقله النووي (٥) فى شرح مسلم (٦) كما سيأتى (٨)
 وبالمو حكم حاكم بصحة بيع أم الولد ، ففى (*) نقضه وجهان ، أحدهما النقض (٩)
 وبالمومات من خلف (١٠) ولدين ، فأقر أحدهما بثالث ، فمات المنكر ، ففى ثبوت

(*) نهاية صفحة ١٥٠ من (ج) .

(١) يعنى القول بعدم الحد .

(٢) لكنه صرح آخر الأمر أنه مثل الميتة فيها رواء الطبرانى وغيره عنه أنه قال :
 " أنا لله وأنا اليه راجعون والله ما بهذا أفيت ، ولا هذا أردت ، ولا أحللت
 منها الا ما أحل الله من الميتة والدم ولحم الخنزير " وقال فى مجمع الزوائد :
 ٢٦٤/٦ ، وفيه الحجاج بن أرطاة وهو ثقة ولكنه مدلس ويقية رجاله رجال
 الصحيح . كما روى عنه الرجوع عنها كما قاله الترمذى : ٢٦٨ / ٤ - تحفة ،
 وانظر: هذا المبحث فى كتاب نكاح المتعة للأهدل (رسالة ماجستير ص ٢٣٩ -
 ٢٦٤ .

(٣) مابين القوسين ساقط من (أ) ، (ب) والمثبت من (ج) ، (د) .

(٤) يعنى وهو القول بوجود الحد .

(٥) النووى سبقت ترجمته ص : ٢٤ .

(٦) انظر: شرح مسلم ، النووى : ١٨٠ / ٩ - المطبعة المصرية .

(٧) فى (ب) : " وكما " والمثبت من أ ، ج ، د .

(٨) انظر: فى ص :

(*) نهاية صفحة ١٤٨ من (ب) .

(٩) لأن هذا الحكم مقابل لنص فينقض ، والنص هو قول جابر : بعنا أمهات الأولاد
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر فلما كان عمر نهانا فانتبهنا ،
 أخرجه أبو داود : ٢٦٤ / ٤ ، وأخرجه ابن ماجه برقم ٥١٧ ، وانظر المسألة
 فى التمهيد ص ٤٤٦-٤٤٧ .

(١٠) فى (أ) ، (ب) : " وخلف " والمثبت من (ج) ، (د) .

نسيه وجهان ، أصحابهما : نعم . (١)

وبالو نكحت في الكفر زوجين ثم أسلموا ، فهي زوجة الأول ان ترتب النكاح ، (٢) فان مات الأول ثم أسلمت مع الثاني وهم يعتقدون جواز التزوج بزوجةين قرر نكاحهما (٣) على الأصح (٤) كما قاله القاضي أبو الطيب (٥) ، نقله (٦) عنه الجبلي (٧) وغيره .

(١) انظر نهاية المحتاج للرملي : ١١٥/٥ ، ١١٦ ، ومقابله أنه لا يثبت وراجع

نفس المصدر ، والتمهيد ص : ٤٤٨ .

(٢) في (أ) : " النكاحان " ، والمثبت من (ب) ، (ج) ، (د) .

(٣) في (ج) ، (د) : " نكاحها " ، والمثبت من (أ) ، (ب) .

(٤) وقيل تختار أيهما شاءت . انظر حاشية قليوبي وعميرة : ٢٥٧ / ٣ ط اندونيسيا

وانظر مغني المحتاج : ١٩٦ / ٣ ط . الباهي .

(٥) القاضي أبو الطيب تقدمت ترجمته ص : ١٨٢ .

(٦) في (ج) ، (د) : " وكما نقله " ، والمثبت من (أ) ، (ب) .

(٧) الجبلي : هو محمد بن أحمد بن صالح الجبلي ، قرأ القرآن والحديث بنفسه ،

وكان طيب النعمة مواظبا على قراءة الحديث ، أجاز للمندري ووصفه ابن نقطة

والمندري بأنه من بيت العدالة ، توفي سنة ٦٢٧ .

انظر التاج المكلل ص : ٢٣٢ .

— فصل —

فى

* انعقاد الاجماع وحجتيه *

((وذاك)) أى الاجماع ، ممكن على الصحيح ^(١) ، وقيل : مستنع عادة كالاجماع على أكل طعام واحد ، وقول كلمة واحدة (فى وقت واحد) ^(٢) ، وأجيب بعدم الجاسع لهم على ذلك لا اختلاف الشهوات والدواعى بخلاف الحكم الشرعى ان يجمعهم عليه الدليل .

والصحيح أيضا بعد ^(٣) القول بإمكانه أنه ((حجة)) ^(٤) فى الشرع قال تعالى :
[ومن يشاقق الرسول . . .] الى قوله : [نوله ماتولى ونصله جهنم] ^(٥) فتوعده على اتباع غير ^(٦) سبيل المؤمنين ، فوجب اتباع سبيلهم ، وهو قولهم أو فعلهم ، فيكون حجة ، وقيل لا : لقوله تعالى : [فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول] ^(٧) اقتصر على الرد الى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وأجيب بأن الكتاب قد دل على كونه حجة كما مر .

(١) وأنكره النظام وبعض الشيعة ومن هذا حذوهم ، وروى عن الامام أحمد رحمه الله ، وحمل على الورع أو على غير عالم بالخلاف . . .
انظر : شرح الكوكب المنير : ٢١٣ / ٢ ، الأحكام للآمدى : ١٧٩ / ١ ، ارشاد الفحول ص ٧٢ ، هداية العقول الى غاية السؤل فى علم الأصول : ١ / ٤٩٧ ، وما بعد ها .

(٢) فى (ج) ، (د) : ساقط ما بين القوسين والمثبت من أ ، ب .

(٣) ساقط من (أ) ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(٤) وخالف فى حجتيه بعض الشيعة ، والخوارج ، والنظام من المعتزلة ، انظر المحصول : ٢ / ٢ ق ٤٦ / ١ ، الأحكام : ١٨٣ / ١ ، الابهاج : ٣٥٢ / ٢ ، كشف الأسرار : ٢٥٢ / ٣ ، هداية العقول الى غاية السؤل فى علم الأصول : ١ / ٤٩٧ ، وما بعد ها .

(٥) الآية ١١٥ من سورة النساء ، وهى قوله تعالى : [ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ماتولى ونصله جهنم وساءت مصير] .
(٦) ساقط من (أ) ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(٧) سورة النساء ، آية ٥٩ .

والصحيح أنه قطعى^(١) حيث صرح كل من المجمعين بالحكم الذى أجمع عليه من غير أن يشذ منهم أحد^(*) لإحالة العادة خطوهم^(٢) جملة .
وقال الرازى^(٣) والآمدى^(٤) ظنى مطلقاً^(*) لأن المجمعين على ظن ، لا يستحيل خطوهم^(٥) ، وهو عن قطع لا يتحقق .
((ولو)) وقع الاجتماع فى زمن^(٦) فهو حجة ((فى حق)) أهل ذلك الزمن ، وفى كل ((من يأتى ورى)) بالقصر^(٧) لضرورة الشعر .
انعتاد ((الاجتماع فى كل زمن)) يأتى الى يوم القيامة ، فحينئذ^(٨) ((خرقه))^(٩)

- (١) وهو مذهب الجمهور ، قال ابن بدران : * ومعنى كونه قاطعاً أنه يقدم على باقى الأدلة ، وليس القاطع هنا بمعنى الجازم الذى لا يحتمل النقيض . . . والا لما اختلف فى تكفير منكر حكمه * .
انظر: المدخل الى مذهب الامام أحمد ص : ١٣٠ ، انظر جمع الجوامع : ٢ / ٢٣٠ المستصفى : ١ / ٢٠٤ ، الأحكام للآمدى : ١ / ١٨٣ ، وما بعدها ، أصول السرخسى : ١ / ٢٩٥ ، ٣٠٠ ، تيسير التحرير : ٣ / ٢٢٧ ، المعتمد : ٢ / ٤٥٨ شرح الكوكب المنير : ٢ / ٢١٤ .
(*) نهاية ورقة ٦١ ب من أ .
(٢) كذا فى جميع النسخ ، خطأهم والصواب ما أثبتناه .
(٣) انظر: المحصول : ٢ / ق ١ / ٦٦ ، والرازى تقدمت ترجمته ص : ٣٤ .
(٤) وقال جماعة بالتفصيل بين ما اتفق عليه المجتهدون ، فيكون حجة قطعية ، وبين ما كان مختلفاً فيه كالسكوتى ، وما ندر مخالفة فيكون حجة ظنية .
وانظر: الأحكام : ١ / ١٨١ ، ١٩٨ ، والآمدى تقدمت ترجمته ص : ٤٣ .
(*) نهاية ورقة ١١٥ / أ من (د) .
(٥) كذا فى جميع النسخ : * خطأوهم * .
(٦) فى (ب) " وزن " والمثبت من أ ، ج ، د .
(٧) فى (أ) زيادة : " للوزن " .
(٨) فى (ب) : " حينئذ " ، وفى (د) " وحينئذ " ، والمثبت من أ ، ج .
(٩) الخرق فى اللغة هو الثقب فى الحائط وغيره .
انظر: المصباح المنير : ١ / ١٨٠ ط . البابى .

بمخالفته (*) ((محرم)) لما مر^(١) من التواعد عليه .

((ومنه)) أى^(٢) ومن خرقه ((احداث قول)) ثالث مثلاً^(٣) .

أو تفصيل بين مسألتين لم يفصل بينهما أهل عصر ((أجنبي)) ذلك القول أو التفصيل ((عنه)) أى عن الاجماع ، بحيث يخرقه بأن خالف ما اتفق عليه أهل العصر ، بخلاف غير الخارق ، وقيل يخرقه^(٤) مطلقاً .

ومثال القول الثالث الخارق ما حكاه ابن حزم^(٥) أن الأخ يسقط الجد في النسب كالولاة ، وقد اختلف فيه الصحابة (*) على قولين ، فقول : يسقط بالجد ،

(*) نهاية صفحة ١٥١ من (ج) .

(١) فى ص

(٢) فى (ب) ، (ج) : الواو ساقطة والمثبت من (أ) ، (د) .

(٣) وهو حرام عند الامام أحمد وأصحابه وعامة الفقهاء . انظر المسودة ص ٣٢٦ ، أصول السرخسى : ٣١٠ / ١ ، ٣١٩ ، الأحكام لابن حزم : ١ / ٥٠٧ ، تيسير التحرير : ٣ / ٢٥٠ ، كشف الأسرار : ٣ / ٢٣٤ ، شرح الكوكب المنير : ٢ / ٢٦٤ مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٣٩ ، المدخل الى مذهب أحمد ص ١٣١ ، جمع الجوامع : ٢ / ١٩٧ ، اللعص : ٥٢ ، غاية الوصول ص ١٠٩ ، الأحكام للآمدى : ١ / ٢٦٨ .

(٤) فى (ج) ، (د) : "محرم" والمثبت من (أ) ، (ب) ، والظاهر أنه هو الصواب . وهذا القول قال عنه الشوكاني : حكاه ابن برهان وابن السمعاني عن بعض الحنفية والظاهرية ، ارشاد الفحول ص : ٨٦ ، وهو ظاهر كلام الامام أحمد ، وهناك أقوال أخر فى المسألة .

انظر الأحكام للآمدى : ١ / ٢٤٣ ، المنحول ص : ٣٢٠ ، أصول السرخسى : ١ / ٣١٠ ، ٣١٩ ، تيسير التحرير : ٣ / ٢٥١ ، مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٣٩ ، المعتمد : ٢ / ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، شرح الكوكب المنير : ٢ / ٢٦٧ ، المحصول : ٢ / ١٧٩ ، وما بعدها ، الابهاج : ٢ / ٣٦٩ .

(٥) الواو ساقطة من (ب) ، والمثبت من أ ، ج ، د .

(٦) فى المحلى : ٢٨٢ / ٩ وما بعدها المسألة رقم ١٧٣٠ وابن حزم تقدمت ترجمته ص ٩١ .

(*) نهاية صفحة ١٤٩ من (ب) .

(٧) وهو قول أبى بكر الصديق وابن عباس وابن الزبير وعثمان بن عفان وعائشة وأبى بن

كعب وآخرون من الصحابة .

وقيل : (١) يشاركه كالأخ (٢) فاسقاط الأخ للجد خارق لما اتفق عليه القولان من أن (٣) له شيئا كالارث .

ومثال غير الخارق : ما قيل بحل نحو مذبح لم (٤) يسم الله عليه سهوا ، لا عمدا ، وهو مذهب أبي حنيفة (٥) ، وقيل : (٦) يحل مطلقا ، وهو مذهب الشافعي (٧) .
وقيل : (٨) يحرم مطلقا ، فالفارق بين السهو والعمد موافق لغير الفارق في بعض ما قاله .

== واليه ذهب من التابعين عطاء وطاوس وقتادة وآخرون ، وهو قول أبي حنيفة .

(١) وهو قول علي بن أبي طالب وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم ، وبهذا القول قال مالك والأوزاعي والشافعي وأحمد وصاحب أبي حنيفة ، ومسروق وطعمة وآخرون ، وقال الشافعي في الرسالة : " قول الأكثر من أهل الفقه " ص : ٥٩٦ . راجع مسألة توريث الجد مع الأخوة في المجموع شرح المذهب : ٢٧/١٥ والفوائد الشنشورية ص ١٣٠ ، وحاشية ابن عابدين : ٥ / ٤٩٣ ، الانصاف ٣٠٥ / ٧ ، المغني : ٦٧ / ٧ ، مجموع فتاوى ابن تيمية : ٣٤٢ / ٣١ ، المحلى لابن حزم : ٢٨٢ / ٩ .

(٢) في (ج) ، (د) : " كالأخ " ، والمثبت من (أ) ، (ب) .

(٣) في (د) : " أنه " ، والمثبت من أ ، ب ، ج .

(٤) في (ب) : ساقط ، وما أثبتناه من أ ، ج ، د .

(٥) ورواية عن الامام أحمد ، وشرط الذابح أن يكون مسلما مميذا أو كتابيا لقوله تعالى : " وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم " المائدة آية (٥) ، وانظر الافصاح لابن هبيرة : ٢ / ٤٥١ ، شرح صدر الشريعة على متن الوقاية هامش كشف الحقائق : ٢ / ٢٢١ ، الفاية القصوى : ٢ / ٩٧٣ ، تبين الحقائق : ٢٨٧ / ٥ ، وانظر ترجمة أبي حنيفة ص : ٢٩ .

(٦) ساقط من (د) ، والمثبت من أ ، ب ، ج .

(٧) انظر مغني المحتاج : ٤ / ٤٧٢ ، وانظر الافصاح لابن هبيرة : ٢ / ٤٥١ ، حيث نقل أيضا عن مالك أنه يحل أكلها مطلقا : ٢ / ٤٥١ . انظر ترجمة الشافعي ص ٩٧ .

(٨) وهو مذهب مالك .

انظر الافصاح : ٢ / ٤٥١ ، الكافي لابن عبد البر : ١ / ٤٢٨ .

ومثال التفصيل الخارق: ^(١) مالو قيل بتوريث العمة دون الخالة ، أو عكسه ، وقد اختلف الصحابة في توريثهما مع اتفاقهم على أن العلة في الأثر أو عدمه ، كونهما مسن ذوى الأرحام ^(٢) فتوريث احدهما دون الأخرى خارق للاتفاق .

ومثال غير الخارق ^(٣) ما قيل : تجب الزكاة في مال نحو الصبي ولا تجب في حلى مباح وهو مذهب الشافعى ^(٤) وقد قيل : تجب فيهما ^(٥) وقيل لا فيهما ^(٦) فالمفصل موافق لغيره في بعض ما قاله .

وعلم من حرمة خرق الاجماع ، جواز ^(٧) اظهار دليل لحكم ، أو تأويل لدليل ، أو علة لحكم غير ما ذكره من الدليل .

- (١) انظر: المحلى على جمع الجوامع : ٢ / ٢٣٥ ، غاية الوصول ص ١٠٩ .
- (٢) انظر: مذاهب العلماء وأدلتهم في توريث ذوى الأرحام في العذب الغاشق : ١٧ / ٢ وما بعدها .
- (٣) انظر: المحلى على جمع الجوامع : ٢ / ٢٣٥ ، غاية الوصول ص ١٠٩ .
- (٤) في أحد القولين ، وهو مذهب مالك وأحمد . انظر: الافصاح لابن هبيرة : ١٣٩ / ١ ، الاقناع للجحوى : ١ / ٢٤٢ ، ٢٧٣ ، التنبيه ص ٤١ .
- (٥) وهو مذهب أبى حنيفة . انظر: المبسوط : ٢ / ١٩٢ ، الباب ص ١٥ .
- (٦) وهو مذهب سعيد بن جبيرة وابن المسيب . انظر: المجموع : ٥ / ٢٨٣ ، ٥٠١ المطيعي .
- (٧) يقول الآمدى في الأحكام : ١ / ٢٤٦ " اذا استدل أهل العصر في مسألة بدليل أو تأولوا تأويلاً ، فهل يجوز لمن بعدهم أحداث دليل أو تأويل آخر ؟ ، لا يخلو اما أن يكون أهل ذلك العصر قد نصوا على ابطال ذلك الدليل ، وذلك التأويل ، أو صحته ، أو سكتوا عن الأمرين ، فان كان الأول لم يجز أحداثه لما فيه من تخطئة الأمة فيما أجمعوا عليه ، وان كان الثاني جاز أحداثه لا تخطئه فيه ، وان كان الثالث : فقد ذهب الجمهور الى جوازه ، ومنعه الأقلون ، والمختار جوازه . . . أهـ .
- وانظر: جمع الجوامع والمحلى عليه : ٢ / ٢٣٥ ، المحصول : ٢ / ٢٢٤ وما بعدها مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٤٠ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٣ ، تيسير التحرير : ٣ / ٢٥٣ ، فواتح الرحموت : ٢ / ٢٣٧ ، شرح الكوكب المنير : ٢ / ٢٦٩ وما بعدها المعتمد : ٢ / ٥١٤ ، ارشاد الفحول ص : ٨٧ .

والتأويل والعلة لجواز^(١) تعدد المذكورات ، وقيل لا^(٢) .

ولا خلاف^(٣) في عدم جوازه لو خرقه بأن قال المجمعون : لا دليل ، ولا تأويل ، ولا علة غير ما ذكرناه .

وأنه يمتنع ارتداد الأمة في عصر سماع ، وهو الصحيح^(٤) للحديث المار^(٥) .
وقيل :^(٦) يجوز ارتدادهم شرعا كما يجوز عقلا ، لا نكفاء^(*) صدق اسم الأمة
وقت الارتداد ، وأجيب^(٧) بأن معنى الحديث : أنه لا يجمعهم على أن يوجد منهم
ما يضلون به ، وهو صادق بالارتداد .
وأنه^(٨) لا يفسان^(*) أجماعا سابقا^(٩) خلافا لأبي عبد الله

(١) في (أ) : " بجواز " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٢) يعني وقيل : " لا يجوز في الكل " ، انظر المصادر السابقة .

(٣) انظر: المحلى على جمع الجوامع : ٢ / ٢٣٥ .

(٤) وهو المختار عند الآمدي ، وابن الحاجب ، وابن همام الدين الحنفى ، والأصح عند ابن النجار ،

انظر: الأحكام : ١ / ٢٥٣ ، مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٤٣ - عضد ، تيسير التحرير

٣ / ٢٥٨ ، فواتح الرحموت : ٢ / ٢٤١ ، جمع الجوامع : ٢ / ٢٣٦ ، شرح الكوكب

المنير : ٢ / ٢٨٢ .

(٥) يعني حديث : " لا تجتمع أمتي على ضلالة " ومرفى ص : ٨٨ .

(٦) ونسبه في شرح الكوكب المنير : ٢ / ٢٨٢ ، الى ابن عقيل وغيره ، وانظر المصادر السابقة .

(*) نهاية ورقة ٦٢ من أ .

(٧) انظر: المحلى على جمع الجوامع : ٢ / ٢٣٦ .

(٨) أى الاجماع المتأخر .

(*) نهاية صفحة ١٥٢ من (ج) .

(٩) وهو قول الجمهور ، لأنه اذا انعقد اجماع في مسألة ما على حكم من الأحكام ، عند ذلك ، لا يجوز أن ينعقد بعده اجماع يضافه لاستلزام ذلك من تعارض دليلين قطعيين ، وهو ممنوع ،

انظر: جمع الجوامع : ٢ / ٢٣٧ ، غاية الوصول ص ١٠٩ ، شرح الكوكب المنير :

٢ / ٢٥٨ ، ارشاد الفحول ص ٨٥ .

أما اذا كان الاجماع الثانى من أهل الاجماع الأول ، ففيه خلاف ، وهذا الخلاف =

البصري^(١) في تجويزه ذلك .

وأنه^(٢) لا يعارضه دليل قطعي لاستحالة التعارض بين قاطعين ، ولا قاطع^(٣) وظني^(٤)

لإلغاء المظنون في مقابلة القاطع .

وأن موافقة الأجماع خبرا لا يدل على^(*) أنه عنه ، لجواز كونه عن غيره ولم ينقل

الينا استغناء عنه بالأجماع ، نعم ان لم يوجد غيره ، فالظاهر أن الأجماع عنه^(٥) .

(تنمئة) لا يمتنع^(٦) اتفاق الأمة على جهل^(*) شيء^(٧) لا تكلف به ، (أى بأن لم تعلمه)^(٨)

== متفرع عن اختلاف أهل العلم في جواز رجوع أهل الأجماع الأول أو بعضهم عن

أجماعهم السابق أولا يجوز ، وجواز الرجوع وعدمه مبني أيضا على القول باشتراط

انقراض العصر في الأجماع أو عدم اشتراطه .

انظر: شرح الكوكب المنير: ٢/٢٤٦ ، وما بعدها ، ارشاد الفحول ص ٨٥ .

(١) سبقت ترجمته ص : ٣٢١ ، وانظر: المعتمد : ٢/٤٩٧ ، وقال الرازي في المحصول

٢/١٠٣ : " هو الأولى ، واختار هذا القول البزدوي ، وأنه يجوز نسخ

الأجماع بالأجماع . انظر كشف الأسرار : ٣/٢٦٢ .

(٢) أى الأجماع القطعي على القول الصحيح ، انظر المحلي على جمع الجوامع :

٢/٢٣٨ ، غاية الوصول ص ١١٠ ، أما الأجماع الظني فيجوز معارضته بظني

آخر .

(٣) ساقط من أ ، ب ، وما أثبتناه من ج ، د .

(٤) فى أ ، ب ، " ولا ظني " ، والمثبت من ج ، د .

(*) نهاية ورقة ١١٥ ب من (د) .

(٥) انظر: المحلي على جمع الجوامع : ٢/٢٣٨ ، غاية الوصول ص ١١٠ حيث قال

الشيخ زكريا : " قال بعضهم ، ومحل الخلاف في خبر الواحد ، أما المتواتر

فهو عنه بخلاف ، وفيه نظر " .

(٦) وهو المختار عند الآمدي ، والأصح عند ابن السبكي وابن النجار ، انظر الأحكام

للآمدي : ١/٢٥٣ ، وجمع الجوامع : ٢/٢٣٦ ، شرح الكوكب المنير : ٢/٢٨٣ ،

شرح تنقيح الفصول ص : ٣٤٤ ، غاية الوصول ص ١٠٩ ، ارشاد الفحول ص ٨٧ .

(*) نهاية صفحة ١٥٠ من (ب) .

(٧) فى (أ) ، (ب) : " لم يكلف " وما أثبتناه من ج ، د .

(٨) ما بين القوسين ساقط من (أ) ، (ب) والمثبت من (ج) ، (د) .

كالتفضيل بين حذيفة (١) وعمار (٢) (رضي الله عنهما) (٣) في الأصح (٤).

ولا انقسامها فرقتين في كل من مسألتين متشابهتين ، كل مخطئ في مسألة كما هو الأقرب (٥) ورجحه الآمدي (٦) لكنه نقل عن الأكثرين الامتناع ، ومثار الخلاف ، كما في جمع الجوامع (٧) : هل أخطأت نظرا الى مجموع المسألتين فيمتنع ما ذكر ، أم لسم يخطئ الا بعضها نظرا الى كل مسألة على حدة ، فلا يمتنع .

وصدق تعريف الاجماع عليه مطلقا ((حتى الذي ينقل)) منه ((بالآحاد)) فيكون حجة ، وهو الصحيح (٨).

(١) حذيفة : هو حذيفة بن اليمان حليف الأنصار صحابي جليل من السابقين صح أن النبي صلى الله عليه وسلم أعلمه بما كان وما يكون الى أن تقوم الساعة وأعلمه بالمتأففين . مات في أول خلافة على سنة ٣٦ .

انظر: تهذيب التهذيب : ١٥٦/١ .

(٢) عمار : هو عمار بن ياسر بن عامر العنسي الشامي أبو اليقظان من السابقين أسلم هو وصهيب في يوم واحد في دار الأرقم ، أبواه أول شهيدين في الاسلام شهد له الرسول وآله بالجنة ، قتل بصفين مع على سنة ٣٧ .

انظر: الاصابة : ٥١٢/٢ ، الاستيعاب : ٤٧٦/٢ .

(٣) مابين القوسين ساقط من أ، ب ، والمثبت من ج ، د .

(٤) وقيل : لا يجوز اتفاقها على ذلك . انظر المحلى على جمع الجوامع : ٢٣٦/٢ ،

والإحكام للآمدي : ٢٥٣/١ ، شرح الكوكب المنير : ٢٨٣/٢ .

(٥) وهو قول ابن قدامة في الروضة ، والشيخ زكريا الأنصاري ، والمحلى وغيرهم ،

انظر: المحلى على جمع الجوامع : ٢٣٧/٢ ، غاية الوصول ص : ١٠٩ ، نزهة

الخابر : ٣٧٩/١ ، روضة الناظر : ص ٧٦ .

(٦) في الإحكام : ٢٧٩/١ ، المحصول ج ٢ ق ١/٢٩٢ ، ٢٩٣ ، والآمدي سبقت ترجمته ص ٤٣ ، جمع الجوامع بناني ٢٠٠/٢ ، غاية الوصول ص : ١٠٩ ، شرح الكوكب المنير :

٢ / ٢٨٤ ، ارشاد الفحول ص : ٨٧ ، وعند القرافي تفصيل في المسألة ،

انظر: شرح التنقيح ص ٣٤٤ .

(٧) انظر: جمع الجوامع : ٢٣٧/٢ - عطار .

(٨) يقول القرافي في شرح التنقيح ص : ٣٣٢ : * والاجماع المروى بأخبار الآحاد

المظنونة حجة خلافا لأكثر الناس * ، وقال ابن عبد الشكور : * الاجماع الآحادى

يجب العمل به خلافا للغزالي وبعض الحنفية * . فواتح الرحموت : ٢ / ٢٤٢ ،

وانظر: جمع الجوامع : ٢ / ٢١٣ ، عطار ، تيسير التحرير : ٣ / ٢٦١ ، مختصر ابن الحاجب

٢ / ٤٤ ، المدخل الى مذهب أحمد ص : ١٣٣ ، المحصول : ٢ / ٢١٤ .

وقيل : ^(١) لا لأنه قطعى فلا يثبت بخبر الواحد .

و ((لا تشترط)) أنت فى انعقاد الاجماع ((فى الزمن)) الذى وقع فيه ((التماضى)) عليه ، بل لومات المجمعون عقبه كلهم ، بنحو هدم ، لم يؤثر فيه ^(٢) ، لصدق التعريف عليه مع انتفاء التماضى المذكور ^(٣) خلافاً للامام ^(٤) فى الاجماع الظنى ، ((ولا)) يشترط ((انقراضهم)) أى موتهم لصدق التعريف مع بقاء المجمعين ومعاصريهم ، فيلزمهم العمل بموجبه فى حياتهم ^(٥) ((فهذا)) هو ((الأرجح)) ^(٦) ، وشـ ^(٧) شرط

(١) وهو قول الغزالي وبعض الحنفية ، وقال الشوكانى : * وأما الآحاد فغير معسول به فى نقل الاجماع ، ثم قال بعد ذلك أنه قول الجمهور *
انظر: ارشاد الفحول ص ٧٣ ، ٧٩ ، ٨٩ ، انظر: المستصفى : ١ / ٢١٥ ،
تيسير التحرير : ٣ / ٢٦١ .

(٢) فى (ج) ، (د) : ساقط ، والمثبت من (أ) ، (ب) .

(٣) انظر: جمع الجوامع والمطى عليه : ٢ / ٢١٧ .

(٤) اطلاق الامام فى المصطلح الأصولى عند الشافعية هو الامام الرازى ، والظاهر أن المؤلف هنا إنما قصد بذلك امام الحرمين حيث قد بحثت فى المحصول فلم أجد هذا الاشتراط ، وهو موجود فى البرهان : ١ / ٦٩٤ ، وانظر جمع الجوامع : ٢ / ٢١٧ .

(٥) فى (أ) ، (ب) ، (ج) : * حيوتهم * والمثبت من (د) .

(٦) وهو مذهب الجمهور . انظر: جمع الجوامع : ٢ / ٢١٥ ، البرهان : ١ / ٦٩٢ ، وما بعدها ، المستصفى : ١ / ١٩٢ ، الأحكام للآمدى : ١ / ٢٣١ ، مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٣٨ ، شرح التنقيح ص ٣٣٠ ، شرح الكوكب المنير : ٢ / ٢٤٧ ، المدخل الى مذهب الامام أحمد ص ١٣١ .

(٧) ونسبه ابن النجار أيضاً الى أكثر الحنابلة . شرح الكوكب المنير : ٢ / ٢٤٦ .

وقال ابن بدران : * وحكى أصحابنا عن أحمد وأكثر أصحابه أنه يشترط انقراض العصر ، وحكى الطوفى القول الأول وما لى إليه ، وقال : وقول الامام أحمد الموافق للجمهور أولاً إليه ايماً انتهى .

قلت ومعتد مذهبهم عدم الاشتراط * أه انظر المدخل ص : ١٣١ . وانظر جمع الجوامع : ٢ / ٢١٥ ، تيسير التحرير : ٣ / ٢٣٠ ، مختصر ابن الحاجب :

أحمد^(١) وابن فورك^(٢)، وسليم بن أيوب الرازي^(٣) الانقراض ((اذ الرجوع)) من بعضهم اذا طرأ له ما يخالف اجتهاده الأول جائز ، بل واجب ، وأجيب بأن الرجوع المذكور ((بعده)) أى بعد انعقاده ((لا يقدح)) فيه بل هو غير جائز^(*) لخرقه الأول .

((و)) قيل :^(٥) يشترط ((فى)) الاجماع ((السكوتى)) الآتى حده لضعفه

بخلاف القولى .

وقيل :^(٦) يشترط ان كان فيه مهلة لا تقتل النفس ، واستباحة^(*) الفرج .

وقيل :^(٧) يشترط أن يبقى كثير منهم^(٨) .

وجميع ما مر محله الاجماع القولى .

(١) سبقت ترجمة الامام أحمد ص : ١٧٦ .

(٢) سبقت ترجمة ابن فورك : ص ٣٨٨ ، وانظر : نسبة القول اليه فى شرح الكوكب المنير

٢٤٦ / ٢ .

(٣) سبقت ترجمة سليم الرازي ص : وانظر : رأيه فى شرح الكوكب المنير : ٢٤٦ / ٢ .

(٤) فى (أ) : " طرى " وما أثبتناه من ب ، ج ، د .

(*) نهاية ورقة ٦٢ ب من أ .

(٥) وهو اختيار الآمدى والبند نيجى ونسبه امام الحرمين الى الاستاذ أبى اسحاق

وطائفة . انظر : الإحكام : ١ / ٢٣١ ، البرهان : ١ / ٦٩٣ ، شرح الكوكب

المنير : ٢ / ٢٤٧ ، جمع الجوامع : ٢ / ٢١٦ ، تيسير التحرير : ٣ / ٢٣١ ،

الابهاج : ٢ / ٣٩٣ .

(٦) انظر : جمع الجوامع والمطلى عليه : ٢ / ٢١٦ .

(*) نهاية صفحة ١٥٣ من (ج) .

(٧) وهناك أقوال أخرى فى اشتراط انقراض العصر وعده .

انظر : الابهاج : ٢ / ٣٩٣ ، شرح الكوكب المنير : ٢ / ٢٤٧ ، ٢٤٨ ،

(٨) فى (ب) : " منهم كثير " ، والمثبت من أ ، ج ، د .

- فصل -
فى

* الاجماع السكوتى وحجيته *

أما السكوتى ، وهو أن يقول بعض المجتهدين حكما ، ويسكت باقيهم عليه مع العلم به ، ففيه ((الخلاف)) بألف الاطلاق ، فقليل : اجماع^(١) وحجة^(٢) ، وقيل : لا ولا^(٣) ، (وقيل :^(٤) حجة لا اجماع ، وقيل :^(٥) ان كان فتيا^(٦) لا حكما ، وقيل :^(٧) عكسه^(٨) ، (وقيل :^(٩) ان وقع فيما يفوت استدراكه كإراقصة دم^(١٠)) ،

- (١) فى (ج) ، (د) زيادة : " وقيل " وساقط من أ ، ب .
- (٢) الاجماع السكوتى اجماع وحجه ، وقيد المؤلف بالتكرار ، وكونه حجة واجماع هو قول أكثر الحنفية ، وبعض أصحاب الشافعى ، وقول الامام أحمد وأصحابه ، انظر : الأحكام للأمدى : ٢٢٨/١ ، تيسير التحرير : ٢٤٦/٣ ، شرح الكوكب المنير : ٢٥٤/٢ ، القواعد والفوائد الأصولية : ٢٩٤ .
- (٣) أى لا حجة ولا اجماع ، وهو المختار عند الغزالى والامام وأتباعه ، ونسبه الامام للشافعى أخذنا من قوله : " لا ينسب لسأكت قول " ، انظر : جمع الجوامع : ٢٢٢/٢ ، المستصفى : ١٩١/١ ، المحصول : ٢١٥/١ ق/٢ ، الابهاج : ٣٨٠/٢ .
- (٤) ونسبه الأمدى الى أبى هاشم من المعتزلة ، ونسبه أيضا ابن السبكى فى الابهاج له ، وقال : " انه المشهور عند الشافعية " انظر : الأحكام : ٢٢٨/١ ، الابهاج : ٣٨٠/٢ .
- (٥) وهو قول أبى على بن أبى هريرة من أصحاب الشافعى أنه ان كان فتيا كان اجماعا ، وان كان حكما فليس باجماع . انظر : المصادر السابقة .
- (٦) فى (ب) : " نغيا " والمثبت من أ ، ج ، د .
- (٧) ونسبه ابن السبكى فى كتابيه جمع الجوامع : ٢٢٣/٢ ، والابهاج : ٣٨٠/٢ ، الى أبى اسحاق المروى .
- (٨) من قوله : (وقيل " حجة لا اجماع الى قوله : وقيل عكسه) ما بين القوسين ساقط من (أ) ، والمثبت من (ب) ، (ج) ، (د) .
- (٩) انظر : جمع الجوامع : ٢٢٣/٢ ، ونسبه صاحب التحرير للرويانى ، انظر : تيسير التحرير : ٤٧/٣ .
- (١٠) من قوله : " وأن قيل ان وقع الى قوله : كأراقصة دم ساقط من (ب) ، والمثبت من أ ، ج ، د .

وقيل : (١) ان وقع في عصر الصحابة ، وقيل (٢) : ان كان الساكتون أقل و ((أصح))
 أي الخلاف ((نعم)) يكون اجماعا وحجه (٣) ((اذا تكررا)) بألف الاطلاق (*) فسي
 وقائع كثيرة كما نقله ابن التلمساني (٤) عن الشافعي (٥) (رحمه الله تعالى) .
 فان لم يتكرر فالصحيح أنه حجة (٦) وفي تسميته اجماعا خلاف لفظي ، وفي كونه
 اجماعا حقيقة تردد (*) منشؤه (٨) أن السكوت اذا تجرد عن أمانة رضا وسخط عن
 مسألة اجتهادية تكليفية مع بلوغ كل المجتهدين الواقعة ، ومضى زمن النظر عادة
 قال فيها بعضهم (٩) بحكم ، وعلم بها الساكتون - وهي السكوتية - هل يغلب (١٠) (١١) على
 الظن (١٢) موافقة الساكتين للقاطنين ، فقول : نعم فيكون اجماعا ، وقيل : لا (١٤) فلا ،

-
- (١) انظر: جمع الجوامع والمحلّى عليه : ٢٢٣ / ٢ .
 (٢) نفس المصدر السابق ، وانظر غاية الوصول ص ١٠٨ ، ونسبه في تيسير التحرير :
 ٢٤٧ / ٣ للجصاص .
 (٣) تقدم في ص ٤٤٥ هامش (٢) .
 (*) نهاية صفحة ١٥١ من (ب) .
 (٤) ابن التلمساني سبقت ترجمته ص ١٤٣ ، وانظر نسبة القول اليه في نهاية السؤل
 مع حواشيه : ٢٩٦ / ٣ .
 (٥) الشافعي سبقت ترجمته ص ٩٧ .
 (٦) مابين القوسين ساقط من (أ) ، (ب) ، والمثبت من (ج) ، (د) .
 (٧) وتقدم في ص : ٤٤٥ ، هامش (٤) .
 (*) نهاية صفحة ١١٦ من (د) .
 (٨) في جميع النسخ : * مشاؤه * .
 (٩) في (ب) : * بعضهم فيها * والمثبت من (أ) ، (ج) ، (د) .
 (١٠) في (أ) ، (ب) : * تغلب * والمثبت من (ج) ، (د) .
 (١١) ساقط من (أ) ، والمثبت من ب ، ج ، د .
 (١٢) في (أ) : * ظن * ، وفي (ب) أيضا ، والمثبت من (ج) ، (د) .
 (١٣) وذلك بشرط التجرد عن أمانة الرضا والسخط ، أما اذا ظهرت على الساكتين
 أمارات الرضا ، فهو اجماع قطعاً بخلاف كما ذكر ذلك ابن السبكي ، وأما اذا
 ظهرت على الساكتين أمارات السخط ، فليس اجماعاً . انظر: جمع الجوامع والمحلّى
 عليه : ٢٢٥ / ٢ ، الابهاج : ٣٧٩ / ٢ ، ٣٨٠ .
 (١٤) في (أ) : ساقط ، وما أثبتناه من ب ، ج ، د .

وقيل السكوتى ما قيل فيه بقول ولم ينتشر^(١) بأن لم يبلغ الكل ، ولم يعرف فيه مخالف ،
والأكثر على أنه ليس بحجة^(٢) .

وقال الرازى :^(٣) حجة فيما تعم به البلوى كنقض الوضوء بس الذكر ، وقيل^(٤) حجة
مطلقا .

ومن فروع قاعدة الاجماع السكوتى : لو قام فاسق فى ملا فقال للقاضى : هذا شاهد
عدل ، ولم ينكر عليه ، لم تثبت عدالته بذلك عندنا خلافا لأبى حنيفة^(٥) قاله الرويانى^(٦) .
قال الأسنوى :^(٧) / وتقيده بالفاسق يشعر بأنه لو كان المتكلم عدلا ، كفى فى تعدله
سكوتهم ، والمتجه خلافه . انتهى .

والواستؤذنت البكر فسكت ، فانه يكفى على الصحيح^(٨) ، ما لم تظهر^(٩) منها

(١) يقيد به بعض الأصوليين بقول الصحابى وذكر ابن برهان ذلك فى حالة
انتشار القول ، وأكثر الأصوليين ذكروا ذلك فى حالة عدم انتشار القول .

انظر المحصول : ٢ / ق ١ / ٢٢٣ ، التبصرة ص ٣٩٥ ، الوصول الى الأصول :
٢ / ٢٧ ، المسودة ص ٢٩٩ .

(٢) وهو اختيار الآمدى ونسبه للأكثر . انظر الأحكام : ١ / ٢٣٠ ، وانظر أيضا
المحلى على جمع الجوامع : ٢ / ٢٢٧ ، الابهاج : ٢ / ٣٨٢ .

(٣) فى المحصول : ٢ / ق ١ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، أما اذا لم تعم به البلوى فلا حجة عند
الرازى ، فالمسألة اذا لها صورتان ، وكذلك^{عند} أبى الحسين البصرى فى المعتمد :
٢ / ٥٣٩ ، وانظر المحلى على جمع الجوامع : ٢ / ٢٢٧ ، والرازى سبقت ترجمته :
ص ٣٤ .

(٤) ونسبه الشيرازى فى التبصرة ص ٣٩٥ الى المذهب القديم للشافعى ومالك وأحمد
واسحاق وأبى على الجبائى .

(٥) أبو حنيفة تقدمت ترجمته ص : ٢٩ .

(٦) الرويانى تقدمت ترجمته ص : ٣٢ .

(٧) انظر التمهيد ص : ٥٣ ، والأسنوى تقدمت ترجمته ص ١١٧ .

(٨) وقيل : لا يكفى كالشيب . انظر التمهيد للأسنوى ص ٤٤٣ ، الأشباه والنظائر

للمسيوطى ص : ١٤٢ ، وخالف ابن حزم كما بالمحلى : ٩ / ٤٧١ ، مسألة (١٨٣٥)
فأبطل نكاح البكر اذا تكلمت وهو شذوذ .

(٩) فى (أ) ، (ب) : * يظهر * ، والمثبت من ج ، د .

أشارة عدم الرضا كضرب خد ، بخلاف ما لو عقد عليها بحضرتها وهي ساكنة ، فلا يكفى على الصحيح (١) .

ومالو دبت (٢) زوجته الصغيرة فارتضعت (٣) من نحو أم الزوج رضاعاً محرماً ، والأم ساكنة ، ففيه وجهان : أحدهما (٤) : أنه يحال على فعل الصغيرة ، فلا تستحق شيئاً لو كان ذلك قبل الدخول .

ولو كانت التي (٥) ارتضعت منها زوجته ، وجب مهرها في مال الصغيرة .
ومالو (٦) حلف لا يدخل الدار ، فحمل بغير إذنه ، وقد رعى الدفع ، ففي كونه كاختياره وجهان (٧) ، رجح الشيخان أنه لا يكون (٨) ، وهو خلاف ما نقله الإمام (٩) عن الأكثرين .
ومالو طعن جوف صائم مع القدرة على الدفع ، ففي فطره وجهان أقيسهما كما (١٠) في المجموع : لا يفطر .

ولو نزلت النخامة إلى حد الظاهر ، وترك مجها مع القدرة عليه ، فوجهان

- (١) وهو ما صححه الأسنوى في التمهيد ، والقول المقابل أنه يكفي . انظر التمهيد ص ٤٤٣ .
- (٢) في (ب) : " دنت " والمثبت من أ ، ج ، د .
- (٣) نهاية صفحة ١٥٤ من (ج) .
- (٤) وهو ما صححه النوى في الروضة : ٢٣ / ٩ ، والوجه الثاني يحال الرضاع على الكبيرة لرضاها به . انظر التمهيد ص ٤٤٣ .
- (٥) نهاية ورقة ٦٣ أ من أ .
- (٦) ساقط من (ب) ، والمثبت من أ ، ج ، د .
- (٧) أي كدخوله مختاراً .
- (٨) في (أ) ساقط ، والمثبت من ب ، ج ، د .
- (٩) انظر الروضة : ٧٩ / ١١ ، وانظر التمهيد للأسنوى ص ٤٤٣ .
- (١٠) يعني إمام الحرمين في كتابه النهاية وهو ما شرح به مختصر المزنبي ويبلغ نحواً من ٤ مجلدات كما سبق الإشارة إليه في ص ونسبه إليه تبعاً للأسنوى في التمهيد ص ٤٤٣ .
- (١١) في (أ) ، (ب) ، ساقط ، والمثبت من (ج) ، (د) .
- (١٢) انظر المجموع للنوى : ٣٨٢ / ٦ - مطبعي ، وفيه الفطر هو المرجح لا كما نقله الأشعر ، وانظر الروضة : ٣٥٨ / ٢ .

أو فقهما أنه يفطر (١)

ومالو خلق شعر محرم بغير إذنه مع القدرة على الدفع ، فالأصح (٢) وجوب الفدية عليه لوجوب الدفع عليه كالوديعة (٤)

ومالو عقد واحد من أهل الشوكة الهيعة لواحد ، والباقون سكوت ، انعقدت ولايته كما ذكره الهروي (٥) وقرره .

ومالو استدخلت المرأة ذكر الزوج المولى لم تنحل يمينه ، وهل تحصل الغيبة بذلك ؟ وجهان أصحهما : نعم (٦)

ومالو استحق كاملاً (٧) فسكت ، فلا يلحقه كما ذكره الشيخان (٨) في الإقرار (٩)

(١) يعني لتقصيره في ذلك ، وهو الأوفق لكلام الأئمة كما ذكر ذلك الرافعي .

انظر: التمهيد للأسنوى ص : ٤٤٤ ، الروضة : ٣٦٠ / ٢ .

(٢) في أ ، ب : " والأصح " ، وهي آخر صفحة ١٥٢ من (ب) .

(٣) إذا كان مكرهاً أو نائماً فالفدية على الحالق في أصح القولين . انظر: التمهيد ص ٤٤٤ ، القول الثاني على المخلوق .

(٤) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي : ص ١٤٣ .

(٥) نسبه إليه تبعاً للأسنوى في التمهيد ص : ٤٤٤ ، وهذا الفرع أمكن في الأصل المفرع عنه عن الذي قبله إذ هو في جمع والذي قبله في فرادى .

والهروي : هو أبو سعد محمد بن أحمد بن أبي يوسف الهروي تلميذ القاضي أبي عاصم قاضي همدان قتل شهيداً مع ابنه في جامع همدان سنة ٤٩٨ هـ ، توفي في حدود سنة ٥٠٠ .

انظر: طبقات الأسنوى : ٥١٩ / ٢ ، طبقات الشافعية لابن السبكي : ٣٦٥ / ٥ .

(٦) يقول الأسنوى : " وبه قطع كثيرون " ، انظر: التمهيد ص : ٤٤٤ ، والغيبة إشارة إلى قوله تعالى : " فان فاعوا فان الله غفور رحيم " البقرة آية ٢٢٦ .

(٧) أي بالغاً ليس بصبي .

(٨) وجزم الرافعي في كتاب الشهادة في الباب الثالث بأنه يكفي السكوت .

انظر: الروضة : ٢٦٨ / ١١ ، انظر: التمهيد ص : ٤٤٥ .

(٩) انظر: الروضة : ٤١٦ / ٤ ، ٢٦٨ / ١١ ، منهاج الطالبين وعليه شرح

المحلى هامش حاشيتي قليوبي وعميرة : ١٥ / ٣ .

ومالو بيع بالغ^(١) وهو ساكت ، فيجوز الاقدام على شرائه^(٢) ، لأن العبرة في العقول^(٣)
يقول أربابها^(٤) وغير ذلك .

(تذييل *)

علم ما سبق ، أن الاجماع قد يكون على أمر دنيوي^(٥) كتدبير الجيوش ، والحروب ،
وأمر الرعية ، ودينى^(٦) : كالصلاة ، والزكاة ، وعقلى^(٧) لا تتوقف^(٨) صحة

(١) ساقط من (ب) ، والمثبت من أ ، ج ، د .

(٢) لأن الظاهر أن الحر لا يسترق ، ذكر ذلك الرافعى فى كتاب الدعوى . انظر
الروضة : ١٨ / ١٢ ، وانظر : التمهيد للأسنوى ص : ٤٤٥ ، وانظر : الأشباه
والنظائر للسيوطى ص : ١٤٣ .

(٣) فى (أ) : " العقوبة " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٤) يشير المؤلف الى قاعدة فقهية واختلف عند التنازع فى البيع * هل العبرة يقول
البائع أبو يقول المشتري ؟ قولان فى مذهب أحمد وغيره . انظر منار السبيل :
٣٢١ / ١ .

(*) نهاية ورقة ١١٦ من (د) .

(٥) نقل عن القاضى عبد الجبار المعتزلى أنه قال : تارة بامتناع مخالفته ، وتسارة
أخرى بالجواز ، وتابعه على كل من القولين جماعة .

فالقول بامتناع مخالفته اختاره الجماهير ، وهو اختيار الآمدى ، انظر الأحكام :

٢٥٦ / ١ ، وانظر المعتمد : ٤٩٤ / ٢ ، جمع الجوامع والمحلّى عليه : ٢٢٧ / ٢ ،

تيسير التحرير : ٢٦٢ / ٣ ، ٢٦٣ ، فواتح الرحموت : ٢٤٦ / ٢ ، شرح تنقيح

الفصول ص ٣٤٤ ، مختصر ابن الحاجب : ٤٤ / ٢ ، شرح الكوكب المنير : ٢٧٩ / ٢

المدخل الى مذهب أحمد ص : ١٣٣ ، اللمع ص : ٢٠٥ .

(٦) وذلك بلا خلاف . انظر الأحكام للآمدى : ٢٥٦ / ١ ، شرح الكوكب المنير : ٢٧٨ / ٢ .

(٧) الاجماع فى العقلية والاحتجاج به هو مذهب الجمهور ، وخالف فى ذلك جماعة

من الحنفية . انظر : جمع الجوامع : ٢٢٧ / ٢ ، شرح التنقيح ص ٣٢٢ ، ٣٤٤ ،

تيسير التحرير : ٢٦٢ / ٣ ، فواتح الرحموت : ٢٤٦ / ٢ ، شرح الكوكب المنير :

٢٧٨ / ٢ ، المدخل الى مذهب أحمد ص ١٣٣ ، المعتمد : ٤٩٤ / ٢ .

(٨) فى (ب) : " يتوقف " والمثبت من أ ، ج ، د .

الاجماع عليه : كحدوث العالم ، ووحدۃ الصانع ، بخلاف ماتوقف^(١) : كثبوت البسارى والنبوۃ ، فلا يحتج فى ذلك بالاجماع ، والا لزم الدور .^(٢)

وأنة لا يشترط^(٣) فيه امام معصوم خلافا للرافضة .

وأنة لا بد له من مستند ، وهو الصحيح^(٤) ، لأن القول فى الدين بدونه خطأ^(٥) ((وقول بعض صحب خير البشر)) محمد صلى الله عليه وسلم ، ((ليس لدينا)) أى عندنا أيها الشافعية ((حجة))^(٦) على غيره ((فى)) الجديد ((الأظهر)) من قولى

(١) فى (ب) ، (د) : * يتوقف * والمثبت من أ ، ج .

(٢) يقول القرافى فى شرح التنقيح ص : ٣٤٣ : * كون الاجماع حجة فرع النبوة ، والنبوۃ فرع الربوبية ، وكون الاله سبحانه وتعالى عالما ، فان لم يعلم زيدا لا يرسله مريدا ، فان اختيار زيد دون الناس للرسالة فرع ثبوت الارادة والحياة ، لأن الحياه شرط فى العلم والارادة ، فهذه شرائط فى الرسالة ، فلو ثبتت بالاجماع الذى هو فرع الرسالة لزم الدور) .

انظر: الاحكام للآمدى : ٢٥٦ / ١ ، تيسير التحرير : ٢٦٣ / ٣ ، مختصر ابن الحاجب ٤٤ / ٢ ، شرح الكوكب المنير : ٢٧٧ / ٢ .

(٣) وبلا اشتراط قال أبو عبد الله البصرى من المعتزلة والامامية من الشيعة . انظر طلعة الشمس على الألفية : ٨٠ / ٢ ط سلطنة عمان ، وهذا يعقل الى غاية السؤل فى علم الأصول : ٩٧ / ١ وما بعد ها .

(٤) وهو ما عليه جمهور العلماء خلافا لبعض المتكلمين وعبر الآمدى بقوله : * انفق الكل . . . خلافا لطائفة شاذة * ، انظر جمع الجوامع والمحلّى عليه : ٢٢٩ / ٢ ، الاحكام للآمدى : ٢٣٦ / ١ ، تيسير التحرير : ٢٥٤ / ٣ ، شرح التنقيح ص ٣٣٩ ، شرح الكوكب المنير : ٢٥٩ / ٢ .

(٥) أى ان كان فيه مجال للاجتهاد ، أما الذى ليس فيه للاجتهاد مجال ، فهو حجة ، نص عليه الشافعى فى اختلاف الحديث كما قاله الأسنوى فى التمهيد ص : ٤٨٣ ، والغزالى فى المستصفى : ٢٧١ / ١ ، وهذه المسألة ذكرها جمع من الأصوليين فى باب الأدلة المختلف فيها ، ومنهم الغزالى وابن السبكى ، والأسنوى والرازى ، وذكرها بعضهم ببحث التقليد مثل امام الحرمين وابن برهان .

(٦) وهو اختيار امام الحرمين والغزالى والرازى وأتباعه والآمدى ، وهو مذاهب الامام أحمد فى احدى الروايتين عنه ، وهو قول الكرخى والدبوسى من الحنفية . =

الشافعي (*) رحمه الله تعالى ، بل يجب على المجتهد الاجتهاد في أقوال الصحابة التي ليست باجماع كغيرهم من العلماء ، اذ هو اجتهاد (١) عالم يجوز عليه الخطأ ، فلم يجب على المجتهد تقليده كسائر العلماء .

والقديم ، وحكى عن بعض أصحاب أبي حنيفة أنه (ج) (٢) لقوله صلى الله عليه وسلم : " أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم " (٣) أخرجه ابن رزين (٤) من حديث ابن عمر (٥) (رضي الله تعالى عنهما) ، وقوله : " اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر (٦) وعمر (٧) رضي الله عنهما " (٨) . أخرجه أحمد (٩)

= انظر: البرهان : ١٣٦١/٢ ، المستصفى : ٢٧٣/١ ، المحصول : ١٧٤/٣ ق/٢ ، المنحول ص ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، الابتهاج : ١٩٢/٣ ، الأحكام للآمدي : ١٣٠ / ٤ ، المدخل الى مذهب أحمد ص : ١٣٥ ، فواتح الرحموت : ١٨٦/٢ ، الوصول الى الأصول : ٣٧٠ / ٢ وما بعد ها . تأسيس النظر ص ١٠٣ .

(*) نهاية صفحة ١٥٥ من (ج) ، والشافعي تقدمت ترجمته ص : ٧٨ .

(١) في (ب) : " اذ اجتهاد " ، والمثبت من أ ، ج ، د .

(*) نهاية ورقة ٦٣ ب من أ .

(٢) وذلك بشرط أن لا يعلم له مخالف ، وأما ان علم له مخالف ، فليس بحجة ، والقول

بحجية قول الصحابي هو قول مالك مطلقا ، وهو قول أكثر الحنابلة ان لم ينتشر .

انظر: فواتح الرحموت : ١٨٥/٢ ، ١٨٦ ، شرح التنقيح ص ٤٤٥ ، المختصر

لابن اللحام ص ١٦١ ، التبصرة ص ٣٩٥ .

(٣) أخرجه ابن عبد البر في كتاب العلم : ٩١/٢ ، وهو في الضعيفة للألباني برقم ٥٨

وعبر عنه بـ " موضوع " ، ورواه ابن حزم في الأحكام : ٨٢/٦ وعلته سلام بن سليم .

(٤) ابن رزين : هو محمد بن عيسى بن ابراهيم بن رزين أبو عبد الله التيمي الاصبهاني

امام في القراءات وعالم بالعربية له الجامع في القراءات ، وكتاب رسم القرآن ،

توفي سنة ٢٤١ أختار أصبهان : ١٧٩ / ٢ .

(٥) تقدمت ترجمته رضي الله عنه ص ٢٩١ .

(٦) مابين القوسين ساقط من (أ) ، (ب) ، والمثبت من (ج) ، (د) .

(٧) أخرجه الترمذي ك المناقب رقم ٢٧١/٥ وحسنه ، وأخرجه ابن ماجه

رقم ٩٧ ، ٣٧/١ في المقدمة ، وأخرجه أحمد ٣٨٢/٥ ، ٣٨٥ ، ٣٩٩ ، ٤٠٢ ،

وابن أبي عاصم : ٥٤٥ / ٢ .

(٨) مابين القوسين ساقط من (أ) ، (ب) ، والمثبت من (ج) ، (د) .

(٩) في المسند : ٣٨٢/٥ ، ٣٨٥ ، ٣٩٩ ، ٤٠٢ .

والترمذى (١) وابن ماجه (٢) من حديث حذيفة (٣) (رضى الله تعالى عنه) (٤).

وقوله : * عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، عضوا عليها بالنواجذ (٥) ،
وغير ذلك .

وأجيب مع تسليم صحة الحديث الأول (٦) بأن المراد الاقتداء بهم في أصل الدين ،
(٧) وفيما نقلوه عنه صلى الله عليه وسلم ، وفيما أجمعوا عليه (٨) أو قاله بعضهم وانتشروا ،
ولم ينكروا (٩) الباقيون مع علمهم ، أما قول بعضهم عن (٩) اجتهد ، فلا يجب تقليده ،
فيه لأن جمعا من التابعين منهم الحسن (١٠) وسعيد بن المسيب (١١) كانوا يجتهدون
في زمن الصحابة ، ويفتون ، ولا ينكرون عليهم ، فلو وجب تقليد الصحابي لا تكروا (١٢) على
المجتهدين (١٣) من التابعين في زمنهم .

(١) في سننه ك المناقب رقم ٣٦٦٢ - ٥/٦٠٩ .

(٢) في سننه رقم ٩٧ - ١/٣٧٠ .

(٣) تقدمت ترجمته ص : ٥٤٢ .

(٤) مابين القوسين ساقط من أ ، ب ، والمثبت من ج ، د .

(٥) رواه أبو داود ك السنة ٥ / ١٤ رقم ٤٦٠٨ ، والترمذى كتاب العلم : ٤ / ٩٥٠ ،

رقم ٢٦٧٦ ، وأحمد : ٤ / ١٢٦ ، ١٢٧ ، وابن ماجه في المقدمة : ١ / ١٥ رقم ٤٢ .

(٦) ولا يصح ، ذكره السيوطي في الجامع الكبير : ١ / ١٠٣٥ ، وقال : رواه عبد بن

حميد من حديث ابن عمر رضي الله عنهما وغيره ، وذكر أن له روايات عدة

أسانيد لها كلها ضعيفة ، وحكم عليه الألباني بالوضع في الضعيفة برقم (٥٨) .

(*) نهاية صفحة ١٥٣ من (ب) .

(٧) في (أ) : * وقاله * ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(٨) وهو الا جماع السكوتى وتقدم في ص : ٥٤٥ .

(٩) في (ب) : * على * والمثبت من أ ، ج ، د .

(١٠) الحسن سبقت ترجمته ص : ٢٣١ .

(١١) سعيد بن المسيب سبقت ترجمته ص ٤٨٦ .

(١٢) في (ب) : * لا ينكرون * ، والمثبت من (أ) ، (ج) ، (د) .

(١٣) في (ب) ، (د) * المجتهد * ، والمثبت من (أ) ، (ج) .

خاتمة :

جاحد مجمع عليه معلوم من الدين ضرورة ، وهو ما يعرفه الخاص والعام من غير قبول للتشكيك ، كوجوب نحو الصلاة المكتوبة ، وحرمة نحو الخمر ،^(١) كافر قطعاً ،^(٢) لاستلزامه تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم .

ومثل المعلوم ضرورة المشهور بين الناس المنصوص عليه كحل^(٣) نحو البيع بخلاف^(٤) المجمع عليه الخفى كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب .

وكنكاح المعتمدة على ما قاله النووى ،^(٥) واعترضه البلقينى^(٦) بأنه مشهور ، وأجيب بأنه وإن اشتهر لكن شهرته لا تلحقه^(٧) بالضروريات .

والمعتمد أن من أنكر تحريمه من حيث هو ، كفر ، لأنه بهذا الاعتبار ضرورى بخلاف^(٨) من أنكره فى بعض جزئياته لوقوع الخلاف فيها مع أنها ما يخفى^(*) فى الجملة .

- (١) فى (ب) : " الخمر نحو " والمثبت من أ ، ج ، د .
- (٢) وهو ما أكدّه القرافى وابن السبكى وابن التّجار . انظر شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٧ ، جمع الجوامع والمحلى عليه : ٢ / ٢٣٨ ، تيسير التحرير : ٣ / ٢٥٩ ، شرح الكوكب المنير : ٢ / ٢٦٣ .
- (٣) والمختار عند الآمدي أنه لا يكفر جاحده . انظر الإحكام : ١ / ٢٥٥ .
- (٤) خلافا لبعض الفقهاء فى تكفيره لجاحده . انظر شرح الكوكب المنير : ٢ / ٢٦٣ ، المدخل الى مذهب أحمد ص ١٣٢ .
- (٥) انظر الروضة : ٢ / ١٤٦ للنووى .
- (٦) تقدمت ترجمته ص ٣٥٢ ، وانظر فتح الجواد بشرح الارشاد : ٢ / ٢٩٩ .
- (٧) فى (ب) : " يلحقه " والمثبت من أ ، ج ، د ، وانظر رد ابن حجر الهيتمى بالمصدر السابق .
- (٨) يقول امام الحرمين فى البرهان : ١ / ٢٢٥ : " والقول الضابط فيه أن من أنكر طريقاً فى ثبوت الشرع لم يكفر ، ومن اعترف بكون الشئ من الشرع ثم أنكره ، كان منكراً للشرع ، وانكار جزئه كانكار كله " .
- (*) نهاية صفحة ١٥٦ من (ج) .

مباحث

القياس

* مباحث القياس *

القياس لغة ^(١) : يطلق على التشبيه نحو : قس جدواك ^(٢) بالفم ، وعلى التقدير نحو : قست الثوب ، فكان سبعة أذرع ، والمساواة نحو : قس ^(٣) النعل بالنعل .
 ((و)) شرعاً ^(*) ((ردك الفرع)) الذى لم يشمله دليل حكم الأصل ((لأصل))
 أو فرع حيث ظهر للوسط فائدة على ماسياتى ، ((ثبتا)) بألف الاطلاق ذلك الأصل ، ولو بالاجماع ، وكان ثبوته ((بالاتفاق)) بينك وبين خصمك ان كان ^(*) .

(١) انظر: تعريفه لغة فى معجم مقاييس اللغة : ٩/٥ ، لسان العرب : ١٦٧/٦ ،
 الصحاح : ٣/ ٩٦٧ ، ٩٦٨ .

(٢) فى : (ب) : " قيس جدواك " ، والمثبت من أ ، ج ، د .

الجدوى : العطية . انظر مختار الصحاح ص : ٩٦ .

(٣) فى (ب) : " قيس " والمثبت من أ ، ج ، د .

(*) نهاية ورقة ١١٧ أ من (د) .

(٤) اختلف الأصوليون فى تعريفه اصطلاحاً تبعاً لاختلافهم فى أنه : هل هو دليل شرعى مثل الكتاب والسنة نظر المجتهد فيه أو لم ينظر أو أنه عمل من عمل المجتهد فلا يتحقق الا بوجوده ، فمن ذهب الى أنه دليل مثل الكتاب والسنة عرفه بأنه : " مساواة فرع لأصل فى علة حكمه " ، وذهب الى هذا الآمدى ، وابن الحاجب ، ومن ذهب الى أنه لا يتحقق الا بعمل المجتهد .

فعرفه بعضهم بأنه : " حمل معلوم فى اثبات حكم لهما ، أو نفيه عنهما بأمر جاسع بينهما " ، وهو تعريف القاضى أبى بكر الباقلانى ، وقد وافقه عليه أكثر الشافعية ، وعرفه البيضاوى بأنه : " اثبات مثل حكم معلوم فى معلوم آخر لاشتراكهما فى علة الحكم عند المثبت " ، وهناك تعاريف أخرى ، أورد هـ الآمدى واعترض عليها ،

انظر : الإحكام للآمدى : ٣/ ١٦٧ ، وما بعدها ، البرهان : ٢/ ٧٤٥ ، المستصفى :

٢/ ٢٢٨ ، المنحول ص : ٣٢٤ ، مختصر ابن الحاجب : ٢/ ٢٠٤ ، جمع الجوامع

مع المحلى : ٢/ ٢٣٩ وما بعدها ، الإبهاج : ٣/ ٣ ، المحصول : ٢/ ٩٣ ،

تيسير التحرير : ٣/ ٢٦٤ ، شرح تنقيح الفصول عن : ٣٨٣ ، نزهة الخاطر : ٢/ ٢٢٧ ،

المدخل الى مذهب أحمد ص : ١٤٠ ، المختصر لابن اللحام ص : ١٤٢ .

(*) نهاية صفحة ٦٤ أ من أ .

وقيل : يشترط اتفاق كل الأمة لثالث^(١) يتأتى المنع بوجه ((ما)) نافية تعبد فيه بالقطع ولا ((عليه)) أى الأصل المذكور ((قد أتى نسخ)) خلافا لمن جوز^(٢) مطلقا .

((ولم يعدل به)) أى بالأصل عن سنن القياس .

وكان الرد المذكور ((لعلة^(*))) أى لأجلها ((جامعة)) عند المثبت^(٣) للأصل

والفرع حكما أووصفا .

فخرج بقولنا : " الذى لم يشمله " دليل (حكم الأصل ، ماشمله^(٤)) لا ستفتناء

حينئذ عن القياس بذلك الدليل^(٥) على أن جعل بمعنى الصور التى شملها الأصل أصلا ليس بأولى من العكس .

مثال ذلك : ما لو استدل مستدل على روية " البر " بحديث مسلم : حر الطعام

بالطعام مثلا بمثل^(٦) . ثم قاس عليه " الذرة " بجامع " الطعم " ، فان تنـاول الطعام للذرة كالبر سوا .

وبقولنا : " الأصل الى آخره^(٧) " القياس على فرع لم يظهر للقياس عليه فائدة

كما لو قال قائل : السفر جل مطعوم ، فيكون رويـا قياسا على التفاح ، والتفاح روى قياسا على البر ، فذكر التفاح ساقط لعدم الفائدة ، كما مرفى الذرة^(٨) والبر .

فلو قال : التفاح روى قياسا على الزبيب بجامع الطعم^(٩) ، والزبيب روى قياسا

(١) فى (أ) ، (ب) : " كيلا " والمثبت من أ ، ج ، د .

(٢) أى جواز القياس على الحكم المنسوخ .

(*) نهاية صفحة ١٥٤ من (ب) .

(٣) فى (ب) " التثبت " وما أثبتناه من أ ، ج ، د .

(٤) فى (أ) : " مالو " ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(٥) ما بين القوسين ساقط من ب ، والمثبت من أ ، ج ، د .

(٦) سبق تخريج الحديث ص : ٢٠٠ .

(٧) فى (أ) ، (ج) ، (د) . الخ .

(٨) يعنى فى المسألة السابقة .

(٩) علة الرها عند الشافعية فى غير الذهب والفضة هى الطعم .

انظر المجموع : ٤٤٨ / ٩ .

على التمر بجامع الطعم مع الكيل^(١) ، والتمر رهوى قياسا على الأرز بجامع الطعم والكيل مع القوت^(٢) ، والأرز رهوى قياسا على البر بجامع الطعم والكيل والقوت الغالب^(٣) ، ثم أسقط الكيل والقوت عن الاعتبار بطريقه ، فثبت أن^(٤) العلة الطعم وحده ، وأن التفاح رهوى كالبر .

ولو قيس ابتداءً عليه بجامع الطعم^(*) لم يسلم من الاعتراض ، فقد ظهر للوسط بالتدرج^(٥) فائدة ، وهى السلامة من قول المعترض : كيف يقاس التفاح على البر ، وهو قوت ومكيل ، فتكون^(٦) تلك القياسات صحيحة ، وهذا أخذ ابن السبكي^(٧) من كلام الجويني^(٨) فى السلسلة ، قال المحلى^(٩) : وهو كلام لا طائل تحته ، فمن ثم لم يذكره الرازى^(١٠) والآمدى^(١١) وغيرهما .

وبقولنا : " ثبت بالاتفاق " : الأصل الذى يخالف فى ثبوته الخصم لأنه يحتاج عند منع الخصم له الى اثباته ، فينتقل الى مسألة أخرى ، فينتشر الكلام ، ويفوت المقصود ،

(١) علة الرها عند الحنابلة فى غير الذهب والفضة الكيل والجنس . انظر المغنى ،

الشرح الكبير : ١٢٥ / ٤ .

(٢) علة الرها عند المالكية فى غير الذهب والفضة القوت المدخر . انظر الشرح

الصغير : ٧٣ / ٣ ، الكافى : ٦٤٦ / ٢ ، وعند الأحناف الكيل والوزن ، انظر

حاشية ابن عايدى : ١٧٤ / ٥ . وانظر تفاصيل المسألة . لمجموع شرح المذهب

٤٥٥ / ٩ .

(٣) انظر الشرح الصغير : ٧٣ / ٣ ، والمجموع : ٤٥٥ / ٩ ، ٤٥٦ .

(٤) فى (أ) : ساقط ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(*) نهاية صفحة ١٥٧ من (ج) .

(٥) فى (أ) : " التدرج " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٦) فى (أ) : " فيكون " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٧) انظر المحلى على جمع الجوامع : ٢٥٩ / ٢ .

(٨) المصدر السابق ، والجوينى تقدمت ترجمته ص : ٢٠٠ .

(٩) انظر المحلى على جمع الجوامع : ٢٥٩ / ٢ ، والمحلى ترجمته ص : ٤٤ .

(١٠) سبقت ترجمته ص : ٣٤ .

(١١) سبقت ترجمته ص : ٤٣ .

ومتى اتفقا على أصل ، فالأصح عدم (*) اشتراط اختلاف الأمة ،

وقيل (١) يشترط ذلك كى يتأتى للخصم الباحث منعه ، فانه لا مذهب له .

ومتى اتفقا (*) على حكم ، واختلفا فى طئه كما فى قياس حلى البالغة على حلى

الصبية فى عدم وجوب الزكاة ، فان عدمه فى الأصل (٢) متفق عليه بيننا وبين الحنفية

والعلة فيه عندنا كونه (*) حليا مباحا ، وعندهم (٣) كونه مال صبية ، فالقياس مركسب

الأصل ، والأصح أنه مردود ، كتركيب (٤) الوصف ، وصورته أن يمنع الخصم وجود العلة

فى الأصل مع موافقته على الحكم كما فى قياس ان تزوجت فلانة ، فهى طالق (٥) على

فلانة التى أتزوجها (٦) طالق فى عدم وقوع الطلاق بعد التزوج ، فان عدمه فى الأصل

متفق عليه بيننا وبين الحنفية (٧) والعلة (٨) تعليق الطلاق قبل ملكه ، والحنفى يمنع

وجودها فى الأصل ، فيقول : قوله " فلانة التى أتزوجها طالق " ليس تعليقا بل تنجيذا .

ولو سلم الخصم العلة للمستدل ، فأثبت المستدل وجودها ، وقد اختلفا فيه (٩) ،

أو سلمه الخصم للمناظر ، انتهض الدليل عليه ، لتسليمه فى الثانى ، وقيام (١٠) الدليل

عليه فى الأول .

(*) نهاية ورقة ٦٤ ب من أ .

(١) انظر: المحلى على جمع الجوامع : ٢ / ٢٦٢ ،

(*) نهاية صفحة ١٥٥ من (ب) .

(٢) المراد بالأصل : هو حلى الصبية .

(*) نهاية ورقة ١١٧ ب من (د) .

(٣) انظر: مجمع الأنهار : ١ / ١٩٢ ، ١٠٦٠ حيث قال : وشرط وجوبها العقل والبلوغ ،

فلا تجب على مجنون وصبي خلافا للشافعى فيها ، وقال : وتجب فى تبرهما وحليهما

سواء كان للنساء أولا .

(٤) فى (أ) : " كترك " ، وفى (ب) : " كتركب " والمثبت من ج ، د .

(٥) فى (أ) : " قياسا على فلانة " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٦) فى (ب) " تزوجها " والمثبت من أ ، ج ، د .

(٧) انظر: رأى الحنفية فى تيسير التحرير : ٣ / ٢٩٢ .

(٨) انظر: المحلى على جمع الجوامع : ٢ / ٢٦٣ .

(٩) أى الفرع .

(١٠) فى (أ) : " وقياس " والمثبت من ب ، ج ، د .

ولولم يتفقا على الأصل^(١) حكما ولا طعة ، وطالب المستدل اثبات حكمه^(٢) بدليل ، ثم اثبات العلة بطريق له ، قبل في الأصح^(٤) ، لأن اثباته كاعتراف الخصم به .
والصحيح^(٥) : عدم اشتراط الاجماع على أن حكم الأصل معلل ، أو النص على العلة المستلزمة^(*) لتعليله .

ويقولنا : " ما يتعبد فيه بالقطع " أى اليقين العقائد لأن القياس لا يفيد اليقين كما ذكره الغزالي^(٦) ، واعترض^(٧) بأنه يفيد^(٨) إذا علم حكم الأصل ، وما هو العلة فيه ، وعلم وجودها في الفرع ، وعليه أكثر المتكلمين^(٩) ، ويسمونه : الحاق الغائب بالشاهد . ولا بد عندهم من جامع عقلي^(١٠) ، وهو العلة : كقولهم عالمية الغائب معللة بالعلم قياسا على الشاهد .

-
- (١) فى (ب) : " الأصح " ، والمثبت من أ ، ج ، د .
(٢) فى (ج) ، (د) : " الحكم " والمثبت من أ ، ب .
(٣) فى (ج) ، (د) : " وإثبات " والمثبت من أ ، ب .
(٤) انظر : جمع الجوامع : ٢ / ٢٦٤ ، وقيل : لا يقبل بل لا بد من اتفاق الخصمين على الأصل صونا للكلام عن الانتشار . انظر المحلى على جمع الجوامع : ٢ / ٢٦٤ .
(٥) انظر : جمع الجوامع : ٢ / ٢٦٤ ، الابهاج : ٣ / ١٥٢ .
(*) نهاية صفحة ١٥٨ من (ج) .
(٦) انظر : شفاء الغليل ص : ٦٠٢ .
(٧) انظر : المحلى على جمع الجوامع : ٢ / ٢٥٦ - ٢٥٧ - عطار .
(٨) الضمير ساقط من (ب) ، (ج) ، (د) والمثبت من أ .
(٩) يقول الامام فى المحصول : ٢ / ٢ ق ٤٤٩ : " اتفق أكثر المتكلمين على صحة القياس فى العقليات ، ومنه نوع يسمونه : الحاق الغائب بالشاهد " ، انظر الابهاج : ٣ / ٣١ ، تيسير التحرير : ٣ / ٨٦ ، والحنفية لا يقولون بالقياس فى العقليات . انظر تيسير التحرير : ٣ / ٢٨٥ .
(١٠) الجامع العقلي أربعة أقسام كما ذكرها المؤلف وغيره :
١- العلة . ٢- الحد . ٣- الشرط . ٤- الدليل .
انظر : المحصول : ٢ / ٢ ق ٤٤٩ ، الابهاج : ٣ / ٣١ .

والحد : كقول القائل : حد العالم غائبا من له العلم قياسا على الشاهد .
والشرط : كقولنا : العلم في الغائب مشروط بالحياة قياسا على الشاهد .
والدليل : كقولنا : اتقان ^(١) الأفعال ، وأحكامها يدلان على ارادة الفاعل وعلمه
في الغائب قياسا على الشاهد ^(*) .
ويقولنا : ما عليه قد أتى نسخ " المنسوخ " ، فلا يجوز القياس عليه لا تنقضاء اعتبار
الجاسع بالنسخ ، وقيل ^(٢) : يجوز لأن القياس مظهر ^(٣) للحكم ^(*) ^(٤) الفرع الكمين ^(٥) ،
ولا يلزم من نسخ الأصل ، نسخ الفرع ^(٦) .
ولا يكون النص على غلة لحكم ^(٧) أمرا بالقياس ، سواء كان في جانب الفعل نحو :
أكرم زيدا لعلمه ، أو الترك نحو : الخمر حرام لا سكارها على الصحيح ^(٨) .

- (١) في (أ) ، (ب) ، (ج) : " اتفاق " ، والمثبت من (د) .
(*) نهاية صفحة ١٥٦ من ب .
(٢) انظر: المحلى على جمع الجوامع : ٢ / ٢٥٢ ، غاية الوصول ص ١١١ .
(٣) في (ج) ، (د) : " يظهر " والمثبت من أ ، ب .
(*) نهاية ورقة ٦٥ من أ .
(٤) في (ب) : " الحكم الفرع " والمثبت من أ ، ج ، د .
(٥) الكمين هو من كمن أى اختفى وبابه دخل . انظر مختار الصحاح ص ٥٢٩ .
(٦) انظر: المحلى على جمع الجوامع : ٢ / ٢٥٢ ، غاية الوصول ص : ١١١ .
(٧) في (ب) : " الحكم " والمثبت من أ ، ج ، د .
(٨) يقول ابن السبكي في الابهاج : ٢١ / ٣ " واليه ذهب المحققون كالأسستاز
والغزالي والامام وأتباعه ومنهم المصنف وجماعة من أهل الظاهر ، وجماعة
من المعتزلة ، واختاره الآمدي ومن تبعه " ، وكذلك ذكره ابن قدامة ،
انظر: جمع الجوامع : ٢ / ٢٥٢ ، المستصفى : ٢ / ٢٦٦ وما بعده ها ،
المحصول : ٢ / ٢ / ١٦٤ ، الأحكام للآمدي : ٤ / ٤٨ ، التبصرة :
ص ٤٣٧ ، الأحكام لابن حزم : ٨ / ١٤٢٦ ، ونقله أبو الحسين في
المعتمد : ٢ / ٧٥٣ عن جعفر بن حرب ، وجعفر بن مبشر ، نزهة الخاطر
على روضة الناظر : ٢ / ٢٥٢ .

وقال أبو الحسين ^(١) البصرى : يكون أمراً ^(٢) بالقياس فى الجانبين ، ان لا فائدة
لذكر العلة سوى ذلك .

وأجيب ^(٣) بأن الفائدة : بيان مدرك الحكم ليكون أوقع فى النفس .

وقال أبو عبد الله البصرى : ^(٤) يكون مأموراً به فى جانب الترك فقط ، لأن العلة فى
الترك : المفسدة ، ولا يحصل الغرض الا اذا تقدمت بالامتناع عن كل فرد صدقت
العلة عليه ، بخلاف الفعل ، فان العلة فيه انما هى المصلحة ، والغرض حاصل من
حصولها بفرد .

وأجيب ^(٥) بمنع ما قاله فى الأول ، وأنه يكفى الكف عن كل فرد مما يصدق عليه
المعلل .

ويقولنا : * ولم يعدل به عن سنن القياس * ، ما عدل به لتعذر التعدية حينئذ
كشهادة خزيمة بن ثابت ^(٧) (رضى الله تعالى عنه) ، ^(٨) قال صلى الله عليه وسلم :

- (١) فى (ج) ، (د) * الحسن * ، والمثبت من أ ، ب .
- (٢) وكذا ذهب اليه الامام أحمد وهو قول الحنفية وأبو اسحاق الشيرازى من
الشافعية مخالفاً جمهور الشافعية فى ذلك ونقله الاكثرون عن النظام
وانظر: المعتمد : ٢ / ٧٥٣ ، وما بعدها ، المختصر لابن اللحام ص : ١٥١ ،
تيسير التحرير : ٤ / ١١١ ، التبصرة ص ٤٣٦ ، الابهاج : ٣ / ٢١ ، جمع
الجوامع والمطلى عليه : ٢ / ٢٥٢ ، وأبو الحسين ترجمته ص ١٥٩ .
- (٣) انظر: المطلى على جمع الجوامع : ٢ / ٢٥٢ - عطار .
- (٤) تقدمت ترجمته ص : ٢٦٩ ، وانظر المعتمد : ٢ / ٧٥٣ ، ٧٥٧ .
- (٥) انظر: المطلى على جمع الجوامع : ٢ / ٢٥٣ .
- (٦) فى (ب) : * التعذر * والمثبت من أ ، ج ، د .
- (٧) هو الصحابى الجليل : خزيمة بن ثابت الأنصارى الأوسى المعروف بسندى
الشهادتين يكنى بأبى عمار شهد بدرًا وما بعدها ، وقتل يوم صفين مع
على رضى الله عنه . انظر: أسد الغابة : ٢ / ١٣٣ ، الاصابة : ١ / ٤٢٥ ،
تهذيب الأسماء واللغات : ١ / ١٧٥ ، شذرات الذهب : ١ / ٤٨ .
- (٨) ساقط من (أ) ، (ب) ، والمثبت من ج ، د .

[من شهد له خزيمة أو عليه فحسبه (١) . أخرجه أبو داود (٢) وابن خزيمة (٣) فلا يثبت هذا الحكم لغيره ، وإن كان (*) أعلى رتبة منه للمعنى المناسب لذلك من التدبير (٤) والصدق كالصديق (٤) رضى الله تعالى عنه .

ويقولنا : "علة" جامعة* ، رد حكم الى حكم لدلالة (٦) نص ، أو اجماع ، فلا يسمى قياساً (٧) ويقولنا عند المثبت غيره ، فلا يشترط موافقته (٨) على وجود العلة فى الأصل ، نعم لا يكون حجة عليه كما مر (٩)

فكل رد اتصف بجميع ما مر ((فهو (١٠) القياس)) لكن (١١) ((جملة)) ، وسياق عقبه تفصيله .

-
- (١) أخرجه أبو داود : ٣٦/٤ ، والنسائي : ٢٦٦/٧ ، وأحمد : ١٨٩ ، ١٨٨/٥ ، البخارى بلفظ " خزيمة الذى جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادته شهادة رجلين " ، ٩٢/٢ ط العثمانية ، والبيهقى : ١٤٦/١٠ ، والحاكم ١٧/٢ .
- (٢) أبو داود سبقت ترجمته ص : ٣٧ .
- (٣) ابن خزيمة أبو بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة السلمى النيسابورى الفقيه الحافظ يلقب بامام الأئمة كثير الأطلاع له الصحيح والتوحيد صاحب سنة وأتباع ، توفى سنة ٣١١ هـ . انظر طبقات الشافعية لابن السبكي : ١٠٩/٣ ، البداية والنهاية ١٤٩/١١ ، تذكرة الحفاظ : ٢٠/٢ وما بعدها .
- (*) نهاية صفحة ١٥٩ من (ج) . (*) نهاية ورقة ١١٨ من (د) .
- (٤) تقدمت ترجمته فى ص : ٨٦ . (٥) فى (ب) : "علة" والمثبت من أ، د .
- (٦) فى (ب) : "الدلالة" والمثبت من أ، ج ، د .
- (٧) لأن القياس لا يعمل إلا عند فقد النص فى المسألة للقاعدة " لا قياس مع النص " الضمير عائد الى الشخص المنازع فى المسألة .
- (٨) فى ص : ٥٥٨ . (١٠) فى (ج) ، " وهو " والمثبت من أ ، ب ، د .
- (١١) تعريف المؤلف رحمه الله قد تضمن أركان القياس : ١- الأصل . ٢- الفرع . ٣- العلة . ٤- حكم الأصل ، وتضمن أيضا بعض شروط الفرع ، وهو وجود العلة التى فى الأصل فيه ، وبعض شروط الأصل ، وهو كونه متفق عليه وكونه غير منسوخ ، ولم يعدل به عن نظائره .
- (١٢) فى (ج) ، (د) : " جملة " وعلى هذا تكون مكررة فى النسختين .

(تنبيه) :

الصحيح : كما مر^(١) قبيل مباحث الكتاب ، أن القياس حجة مطلقا إلا في الأسور

العادية ، والخلقية ، كأقل نحو : الحيض ، والحمل ، وأكثره .

ومن فروع جواز القياس في الرخص : جواز التداوى بسائر النجاسات ماعدا^(٢) صرف

نحو الخمر^(*) ، قياسا على أبوال^(٣) الأبل التي أباحها صلى الله عليه وسلم للعربيين^(٤)

حين^(٥) استوخموا^(٦) المدينة .

وعدم بطلان الصلاة بنحو الضربات^(٧) المتوالية في شدة الخوف للحاجة قياسا

على المشى ، والركوب ، واستدبار القبلة فيها ، الثابتات بالنص^(٨) .

(١) في ص : ٩١ .

(٢) في جميع النسخ " ماعدى " .

(*) نهاية صفحة ١٥٢ من (ب) .

(٣) في (ج) ، (د) : " الأبوال " ، والمثبت من (أ) ، (ب) .

(٤) هذا ان ثبت أن أبوالها نجسة والقول الآخر أنها طاهرة وكذا بول ما يؤكل

لحمه لأن العربيين لما اشتكوا المرض أمرهم النبي أن يشربوا من ألبسان

الأبل وأبوالها فلما صحوا قتلوا الراعى وساقوا الأبل فبعث اليهم النسبي

صلى الله عليه وسلم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم . . . " الحديث

أخرجه البخارى : ١ / ٦٩ ، ومسلم : ٥ / ١٠١ ، وأبو داود (٤٣٦٤) ،

والنسائي : ١ / ٥٢ ، والترمذى : ١ / ١٦ ، وابن ماجه (٢٥٢٨) وأحمد ،

١٠٧ / ٣ ، قالوا : فالأمر بالشرب دل على طهارتها فانه لا يتداوى بمحرم

وانظر المجموع : ٢ / ٥٥٦ ، يقول في نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب

ص ٣٢٧-٣٢٨ " بنو عرينه " بطن من أنمار بن أراش من كهلان من القحطانية ،

وهم بنو عرينه بن ندير بن قيس بن عبقري بن أنمار ، . . . منهم الرهط الذين

قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجتوا المدينة .

(٥) في (أ) ، (ب) ، " حيث " ، والمثبت من ج ، د .

(٦) استوخمت البلد : اذا كانت غير موافقة في السكن ، المصباح المنير : ٢ / ٣٢٧ .

(٧) لأن الضربات المتتالية تبطل الصلاة لأنها عمل كثير متتابع وهو مبطل لها .

انظر المجموع : ٤ / ٢٨١ .

(٨) يشير الى قوله تعالى : [فان خفتهم فرجالا أو ركباناً] البقرة آية ٢٣٩ ، وعن

ابن عمر قال : فان كان الخوف أشد من ذلك صلوا رجلا ، قياما على أقدامهم ==

وجواز^(١) التحلل للمحرم بنحو الضلال عن الطريق وفراغ الزاد قياسا على المرض
الثابت به .^(٢)

وجواز قطع نبات الحرم للتداوى به قياسا على الانحراف الثابت به .^(٣)
ومضى^(٤) ثم ما يتفرع على كونه^(*) حجة في الحدود ، والكفارات والتقديرات .

== وربكنا مستقبل القبلة وغير مستقبلها ، رواه البخارى : ٣ / ٢٠٩ ، ومسلم :

٢ / ٢١٢ ، ٢١٣ .

(١) يعنى اذا اشترط المحرم عند احرامه . انظر التمهيد للأسنوى ص : ٤٥٠ .

(٢) أى بالنص . وذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم أُرخص لضباعة بنت الزبير

رضى الله عنها فى اشتراطها فى الاحرام بالحج أن تتحلل لعذر المرض . رواه

البخارى : ٣ / ٤١٧ ، ومسلم : ٤ / ٢٦ ، والترمذى : ١ / ١٧٧ ، والنسائى : ٢ / ٢١

وابن ماجه : ٢٩٣٧ ، وأحمد . انظر ترتيب المسند : ١١ / ١٣٤ .

(٣) أى بالنص حيث أن العباس رضى الله عنه لما سمع النبى صلى الله عليه وسلم

ينهى عن قطع نبات الحرم قال : * الا الانحر . . . * وذلك لعدة الاحتياج

له فى البيوت والقبور فرخص فيه النبى صلى الله عليه وسلم فكذا ما يحتاج فيه

للدواء ، والحديث أخرجه البخارى فى العلم : ١ / ٤٠١ ، والجنائز : ٣ / ١٤٧

ومسلم فى الحج : ٤ / ١٠٩ ، وأبو داود فى المناسك : ٢٠١٨ ، والنسائى

فى الحج : ٢ / ٣٠ ، ٣١ ، وأحمد : ١ / ٢٥٩ ، ٣١٥ ، ٣١٦ .

(٤) فى ص : ٩٣-٩٤ .

(*) نهاية ورقة ٦٥ ب من أ .

* أنواع القياس *

((و)) ان أردت تفصيله فقل ((هو)) أى القياس : ثلاثة ^(١) أنواع :-

(الأول) : ((قياس علة)) ^(٢) ، وهو عبارة عن الوصف الذى يعرف به الحكم ، وقد يعبر عنه ^(٣) بالعلاقة والأمانة ((أن توجب)) أى العلة ((ذلك)) أى الحكم ، بحيث لا يحسن تخلفه عنها عقلا ، ((نحو ضرب أم وأب)) قياسا ^(٤) على التأنيف المنهى عنه ^(٥) فى قوله تعالى : ٧ ولا تقل لهما أف ^(٦) ، بجامع الايذاء ، ان لا يحسن عقلا اباحة ضربهما مع تحريم قول أف لهما .

(١) فى (أ) ، (ب) * ثلاثة * والمثبت من ج ، د .

(٢) سعى كذلك لشدة ملازمتها له ، وهو المعبر عنه بالقياس الجلى فيما بعد ،

وتسمية المؤلف له بقياس العلة غير محررة ، والامام الغزالي فى المستصفى يقول

عن هذا القياس : ١٩١ / ٢ : * ان أردت بكونه قياسا أنه محتاج الى

تأمل واستنباط علة فهو خطأ * وانظر نزهة المشتاق ص ٦٥٣ وما بعدها .

(٣) فى أ ، ب : * عنها * والمثبت من ج ، د .

(٤) قال الغزالي فى شفاء الغليل ص ٥٣ - ٥٤ : * ولقد ثار بين الأصوليين

خلاف فى مستند هذا الفهم ، بأن تحريم الضرب بتحريم التأنيف قياس أم لا ؟

فقال قائلون : هو قياس ، وقال آخرون : لا ، بل هو مفهوم من نفس اللفظ ،

وقال قائلون : مفهوم من فحوى اللفظ ، وقال آخرون : مفهوم من سياق الآية ..

وهذه أقاويل محتملة ، والذى يتحصل منه أن يقال : تحريم الضرب معلوم

من تحريم التأنيف ، فيحتمل أن يحال به على نفس دلالة اللفظ ، ويحتمل أن

يحال على دلالة معنى اللفظ يعنى به علة تحريم التأنيف ، فان استند الى

دلالة نفس اللفظ ، فلا وجه لتسميته قياسا ، وان استند الى فهم علة المفوظ

ووقوع المشاركة بين الضرب والتأنيف فى علة تحريمه ، حسن تسميته قياسا ،

ولم يمنع كونه جليا سابقا الى الفهم مستغنيا عن الاستنباط والنظر . *

وانظر : المستصفى : ١٩٠ / ٢ ، والمعتمد : ٧٥٩ / ٢ ، والإحكام : ٣ / ٤ ،

البرهان : ٢ / ٢٨٦ .

(٥) فى (أ) ، (ب) : ساقط والمثبت من ج ، د .

(٦) سورة الاسراء ، آية ٢٣ .

وعد ذلك قياسا نظرا الى أنه لولا الأصل المنصوص عليه ، لما ثبت الحكم المطلوب في الفرع .

ومن هذا النوع قياس ^(١) العمياء على العوراء ^(٢) في عدم جواز التضحية بها ^(٣) .
 ((وان تدل)) العلة على الحكم ^(٤) ، ولم توجهه ^(*) ((فهو)) النوع الثاني ،
 ويسمى قياس ^(٥) ((دلالة)) وهو غالب أنواع القياس ((وذا)) مثاله ^(٦) ((كمال
 محجور)) نحو ((صبي فلتؤخذ)) ^(٧) بنون التوكيد الخفيفة ((زكاته)) قياسا ^(٨)
 على مال نحو البالغ بجامع أنه مال تام ، فقد دلت عليه العلة ، ولم توجهه ان يحسن
 أن يقال : لا يجب ، كما قال أبو حنيفة ^(٩) .
 ((و)) الثالث : قياس ((شبه)) ^(١٠) ، وصورته ((في المشبه أصليين))

-
- (١) انظر: المستصفى : ٢ / ٢٨١ .
 (٢) يعني أنه من ذهب احدى عينيه لا يضحى بها فمن الأولى من ذهب كلتا
 عينيه .
 (٣) وقد ثبت عدم جواز التضحية بالعوراء في حديث البراء بن عازب ، أربع لا تجوز
 في الأضاحي : العوراء البين عورها . . الحديث أخرجه أبو داود : ٢٨٠٢ ،
 والنسائي : ٢٠٣ / ٢ ، والترمذي : ٢٨٣ / ١ ، وابن ماجه : ٣١٤٤ .
 (٤) وعرف الشيخ أبو اسحاق الشيرازي قياس الدلالة * ان ترد الفرع الى الأصل
 بمعنى غير المعنى الذي علق عليه الحكم في الشرع الا أنه يدل على وجوب
 العلة في الفرع * اللعص : ٢٣٥ ، وعرفه ابن السبكي * ما جمع فيه يلزمهما
 فأثرهما فحكمهما * انظر: جمع الجوامع : ٢ / ٣٨١ .
 (*) نهاية صفحة ١٦٠ من (ج) ، وفي (ب) : " يوجهه " . والمثبت من أ ، ب ، د .
 (٥) في (ب) " ماس " : والمثبت من أ ، ج ، د .
 (٦) ومثله له المحلي على جمع الجوامع : ٢ / ٣٨١ بـ " النبيذ حرام كالخمر بجامع
 الرائحة المشتدة ، وهي لازمة للاسكار " وانظر الإحكام للآمدي : ٤ / ٢ .
 (٧) في (د) : " فتؤخذ " والمثبت من أ ، ب ، ج .
 (٨) في أ ، ب ، ج : " زكوته " والمثبت من د .
 (٩) فانه من شروط الزكاة عند الأحناف البلوغ ، فلا تجب على الصبي . انظر فتوح
 القدير : ١٥٣ / ٢ ، ط الحلبي ، نزهة المشتاق ص ٦٥٩ ، أبو حنيفة تقدمت
 ترجمته ص : ٢٩ .
 (١٠) قياس الشبه عام أريد به خاص ، ان الشبه يطلق على جميع أنواع القياس لأن كل =

بأن أخذ^(١) من كل منهما جزءاً من الشبيه ، ((ان)) كان قد ((ألحق بالأولى^(٢) به)) ، أى الأقرب به^(٣) شبيهاً ليخرج ما إذا لم يكن أحدهما كذلك كالسلت^(٤) ، يضم المهمة وسكون اللام ثم فوقية ، أشبه الحنطة صورة والشعير طبعاً ، فلم يلحق بواحد منهما فى اكمال^(٥) النصاب لعدم أولوية أحدهما به ، فكان جنساً مستقلاً^(*) بنفسه .
وانما ذلك كالرقيق متردد بين الانسان الحر من حيث كونه آدمياً^(٦) ، فمن ثم الحق به فى وجوب الكفارة بقتله^(٧) ، وبين البهيمة من حيث كونه مالا ، وهو بالمال أكثر شبيهاً بدليل انتقاله بالملك بنحو^(*) البيع والارث فيه ، وضمان ما نقص من أجزائه بقيمته ، ((فيلحق الرقيق)) لو أتلغ^(٨) ((بالبهيمة)) لأنه أقرب شبيهاً بها ، ((يضمته مئله)) اتلأفاً يوجب المال أصلاً ، وبدلاً ، ((بالقيمة)) له مطلقاً ، وان زادت على الدية عند الشافعى^(٩) .

== قياس لا بد فيه من كون الفرع شبيهاً بالأصل بجامع بينهما ، وتسمية هذا النوع بذلك اصطلاح بين العلماء . انظر: نزهة المشتاق ص: ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ويسمى قياس غلبة الأشباه .

- (١) فى (أ) : " يأخذ " ، والمثبت من ب ، ج ، د .
- (٢) فى (ب) : " الأذنى " ، والمثبت من أ ، ج ، د .
- (٣) ساقط من (أ) ، والمثبت من ب ، ج ، د .
- (٤) السلت : هو ضرب من الشعير ليس له قشر فهو كالحنطة فى ملاسته .
المصباح المنير: ٣٠٤ / ١ ، مشارق الأنوار: ٢١٧ / ٢ .
- (٥) فى (أ) : " كمال " ، والمثبت من ب ، ج ، د .
- (*) نهاية صفحة ١٥٨ من (ب) وهو الصحيح عند الأسنوى . انظر التمهيد ص ٤٦٦ .
- (٦) فى (ب) : " دامياً " ، والمثبت من أ ، ج ، د .
- (٧) وهو ما مشى عليه ابن عليه لأنه يعتبر الشبه فى الصورة . انظر نزهة المشتاق : ص ٦٦١ ، وانظر: المحصول : ٢ / ٢ ق / ٢٧٩ ، التمهيد ص ٤٦٥ .
- (*) نهاية ورقة ١١٨ ، (ب) من (د) .
- (٨) فى (ب) : " وظمته " ، والمثبت من أ ، ج ، د .
- (٩) الشافعى سبقت ترجمته ص : ٩٧ ، وانظر: الأم : ١٣٨ / ٧ ط الشعب .
وبعض الأصوليين يعتبرون شبه العبد بالحر فى الحكم والصفة أكثر لأنه يشابهه فى الصفات البدنية والنفسانية وفى أكثر الأحكام التكليفية . انظر: حاشية الجرجاني على شرح العضد : ٢ / ٢٤٥ .

(تنبيه) : كل من هذه الأنواع أقوى ما بعده كما قاله ابن الصلاح^(١) لأن العلة في النوع الثاني إنما هي دالة على الحكم ، وليست ظاهرة ظهوراً يشبه الإيجاب ، وفي^(*) الثالث^(٢) الجامع ، إنما هو : اشتراك بين الفرع والأصل في حكم أو وصف .

-
- (١) ابن الصلاح تقدمت ترجمته ص : ٥٤ .
 (*) نهاية ورقة ٦٦ من أ .
 (٢) يعنى قياس الشبه ، ليس بعلّة ، ولا بمسلك ، وهو قول الحنفية والقاضى الباقلانى وابن القيم . انظر تيسير التحرير : ٥٣ / ٤ ، مسلم الثبوت وشرحه فواتح الرحموت : ٣٠٢ / ٢ ، البرهان : ٨٦٥ / ٢ ، أعلام الموقعين : ١ / ١٤٨ .

— فصل —
فى

* مباحث العلة *

((وشرط فرع)) مقيس ((كونه مناسبا^(١) للأصل)) المقيس عليه فى الجامع بينهما ، والمناسبة التى هى أحد مسالك العلة لعلة^(٢) الملائم^(٣) لـ
لأفعال العقلية عادة ، كما يقال : هذه اللزوم مناسبة لهذه اللزوم ، بمعنى أن
جميعها معها فى سلك موافق لعادة العقلية فى فعل مثله .
وتسمى هنا^(٤) "إخالة"^(٥) لأن بها يخال أى يظن أن الوصف علة ، وقيل :
المناسب ما يجلب للانسان نفعا ، أو يدفع عنه ضررا^(٦) .
وهو كما قال فى^(*) المحصول^(٧) : قول من يعلل أحكام الله بالمصالح ، والأول^(٩) قول
من يأباه^(١٠) .

- (١) المناسب فى اللغة : القريب ، تقول : فلان يناسب فلانا ، فهو نسيبه أى قريبه ،
وتقول : ليس بينهما مناسبة أى مشاكلة ، وتستعمل بمعنى الملائمة أى الموافقة
تقول : هذا يلائمنى أى يوافقنى ويناسبنى . انظر لسان العرب : ١/٧٥٦ ،
١٢/٥٣١ ، الصحاح : ١/٢٢٤ ، المصباح المنير : ٢/٦٠٢ .
(٢) ساقط من ج ، د ، والمثبت من أ ، ب .
(٣) فى ب ، د ، "الملازمة" والمثبت من أ ، ج .
(٤) فى (ج) ، (د) "أيضا" والمثبت من أ ، ب .
(٥) انظر شفاء الغليل ص ١٤٣ ، مختصر ابن الحاجب : ٢/٢٣٨ ، ٢٣٩ .
(٦) فى (أ) : "ضرا" من ب ، ج ، د .
(*) نهاية صفحة ١٦١ من (ج) .
(٧) انظر المحصول : ٢/٢ ق ٢/٢١٩ .
(٨) وهم الحنفية والمالكية ، وكثير من الشافعية والحنابلة .
انظر مرآة الأصول وطبيها حاشية الأزميرى : ٢/٣٠٠ ، مفتاح الوصول للطمسانى
ص ١٤٩ ، المستصفى للغزالي : ٢/٢٩٧ ، المختصر فى أصول الفقه ص ١٤٨ .
(٩) وهو أن المناسب يلائم لأفعال العقلية فى العادات .
(١٠) وهم الأشاعرة . انظر شفاء الغليل لابن القيم فى إيراد أقوالهم والرد عليهم
ص ٩٢ ، وما بعد ها ، ص ٢٠٦ وما بعد ها .

وقيل (١) : هو مالو (٢) عرض على العقول لتلقته بالقبول .

وقيل (٣) : هو وصف ظاهر منضبط يحصل عقلا من ترتب الحكم عليه ما يصلح كونه

مقصودا (٤) للشارع (في شرعية ذلك الحكم من حصول مصلحة ، أو دفع مفسدة) (٥) .

(١) وهو قول أبي زيد الدبوسي . انظر التطويح : ١٤٥ / ٢ ، مفتاح الوصول

ص : ١٤٩ ، الإحكام للآمدي : ٢٤٨ / ٣ .

(٢) " لو " ساقط من (أ) ، والمثبت من (ب) ، (ج) ، (د) .

(٣) وهو تعريف ابن الحاجب مع مغايرة في بعض الألفاظ وزيادة في بعضها ،

وتعريف الآمدي قريب منه .

انظر مختصر ابن الحاجب : ٢٣٩ / ٢ ، الإحكام للآمدي : ٢٤٨ / ٣ .

(٤) في (ب) : " مقصود " ، والمثبت من أ ، ج ، د .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) ، والمثبت من أ ، ج ، د .

- فصل -

فى

* مقاصد التشريع *

(١) (وهو من حيث) شرح الحكم له أقسام : (٢)

(الأول) ضرورى : وهو ما تصل الحاجة اليه الى حد الضرورة ،

كحفظ الدين الذى شرع له قتال (٣) الكفار ،

وعقوبة الداعين الى البدع ،

ثم حفظ النفس الذى شرع له القصاص (٤) ،

ثم حفظ العقل الذى شرع لأجله حد السكر ،

ثم حفظ النسب الذى شرع له حد الزنا (٥) .

(١) تقسيم المناسب هنا باعتبار مراتب المقاصد فى شرع الأحكام الى ثلاثة أقسام :

١- المناسب الضرورى . ٢- المناسب الحاجى . ٣- المناسب التحسينى .

والقسم الأول يعبر عنه بالكليات الخمس التى روعيت فى كل ملّة ، وبعضهم

كالمؤلف يجعلها ستا بأن يفصل بين حفظ النفس وحفظ العرض ، والآخر

يجعلونها واحدا وسيأتى التنبيه عليه قريبا ص : ٥٧٢ هامش (٤) ،

انظر: الموافقات : ٢ / ٨ ، ٩ ، المحصول : ٢ / ٢ ق / ٢٢٠ وما بعد ها ، مختصر

ابن الحاجب : ٢ / ٢٤٠ ، الأحكام للآمدى : ٣ / ٢٤٩ ، فواتح الرحموت :

٢ / ٢٦٢ ، البحر المحيط : ٣ / ١٤٥ .

(٢) لقوله تعالى : [قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر] . التوبة

آية ٢٩ ، وقوله : [فقاتلوا المشركين كافة] التوبة : ٣٦ .

(٣) لقوله تعالى : [ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب] . البقرة آية ١٧٩ .

(٤) وقد نبه عليه سبحانه وتعالى بقوله : [أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء]

فى الخمر . . المائدة ، آية ٩١ ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : حيث

أتى برجل قد شرب الخمر فجلده بجريدتين نحو أربعين وفعله أبو بكر

فلما كان عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر

وللحديث طرق أخرجهما أحمد : ٣ / ١١٥ ، ١٧٦ ، ومسلم : ٥ / ١٢٥ ،

وأبو داود : ٤٤٧٩ ، والترمذى : ١١ / ٢٧٢ ، والبيهقى : ٨ / ٣١٩ .

(٥) لقوله تعالى : [الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة] . النور ، آية ٢ .

ثم حفظ المال الذي شرع له حد السرقة ^(١) ، وقطع الطريق ^(٢) ،

ثم ^(٣) حفظ العرض ^(٤) الذي شرع له حد ^(٥) القذف ^(*) .

ويلحق بالضرورة مكمله كالحد في قليل المسكر ، لأنه يدعو الى كثيره ^(٦) .

(الثاني) : حاجي : وهو ما يحتاج اليه ، ولا يصل على حد الضرورة ، كالبيع ^(٧)

والاجارة المشروعين ، للملك المحتاج اليه .

وقد يكون الحاجي ضروريا كتربية الطفل ^(٨) .

ومكمل الحاجي كخيار ^(٩) البيع .

(١) لقوله تعالى : **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا تَكْلَالًا**
من الله . . **المائدة** ، آية ٣٨ .

(٢) لقوله عز وجل : **إِنَّمَا جِزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ**
فسادا أَنْ يَقْتُلُوا . . **المائدة** آية ٣٣ .

(٣) في (أ) : " و " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٤) حفظ العرض جعله المؤلف قسما سادسا تبعاً لابن السبكي والطوفي من

الحنابلة ، وجسهور العلماء يعدونه من مكملات الضروري الذي هو حفظ النفس

وقد وضع وجهتهم صاحب مسلم الثبوت حيث قال : ٢٦٢ / ٢ : " / كحد

القذف / فانه مكمل لحفظ النفس ، فان جراحة اللسان ربما أفضت الى جراحة

اللسان فتؤدي الى المقاطعة . " وانظر : شرح تنقيح الفصول ص : ٣٩١ .

(٥) لقوله تعالى : **وَالَّذِينَ يَمُوتُونَ بِالْحَصَنِاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ**

فاجلدوهم ثمانين جلدة . . **النور** ، آية ٤ .

(*) نهاية صفحة ١٥٩ من (ب) .

(٦) انظر : المحلى على جمع الجوامع : ٣٢٣ / ٢ ، شرح مختصر ابن الحاجب : ٢٤٠ / ٢ .

(٧) يقول الامام الشاطبي رحمه الله : " وهي جارية في العبادات ، والعبادات ،

والمعاملات ، والجنائية " راجع تفصيل ذلك في الموافقات : ١١ / ٢ .

(٨) الذي لا أم له ، فالاجارة لتربية الطفل يغوت بغواتها لو لم تشرع الاجارة

لحفظ نفس الطفل ، انظر : مختصر ابن الحاجب : ٢٤١ / ٢ ، المحلى على

جمع الجوامع : ٣٢٣ / ٢ .

(٩) المشروع للتروى ليكمل البيع به وليسلم عن الغبن . انظر المحلى على جمع

الجوامع : ٣٢٣ / ٢ .

(الثالث) : تحسيني : وهو ما استحسن عادة من غير احتياج اليه .^(١)

وهو قسمان : غير معارض للقواعد^(٢) ، كسلب العبد أهلية^(٣) الشهادة ، فأنه

غير محتاج اليه ، ان لو ثبت له الأهلية لما ضرر ، لكنه^(٤) غير^(٥) مستحسن عبادة

لنقص^(٦) الرقيق عن هذا المنصب^(٧) الشريف الملزم^(٨) ، بخلاف الرواية^(٩) .

ثم معارض ، كالكتابة ، فأنها غير محتاج اليها ، ان لو منعت لما^(١٠) ضرر ، لكنهما

مستحسنه عادة^(١١) للتوسل بها الي فك الرقية من الرق ، مع خرمها لقاعدة^(١٢) امتناع بيع

الشخص بعض ماله ببعض .

(١) عرفه تبعاً للمحلى على جمع الجوامع : ٢ / ٢٢٤ وقال الشاطبي : " وأما التحسينات

فمعناها : الأخذ بما يليق من محاسن العادات ، وتجنب الأحوال المدنسات

التي تأنفها العقول الراجحات ، ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق " الموافقات :

٢ / ١١ ، وانظر أيضاً شرح مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٢٤١ .

(٢) يعني غير معارض لقواعد الفقه العامة وقواعد الأصول الخاصة .

(٣) فالعبد لا تقبل شهادته دون روايته . انظر هامش (٨) في نفس هذه الصفحة .

(٤) في (د) " لكونه " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٥) ساقط من (أ) والمثبت من ب ، ج ، د .

(٦) في ب : " النقص " والمثبت من أ ، ج ، د .

(٧) في (ب) : " النصب " والمثبت من أ ، ج ، د .

(٨) أي الذي هو سبب لالزام الحقوق لأهلها على المشهود عليه ، حاشية العطار

٢ / ٣٢٤ ، وقد اتفق الفقهاء على أن شهادة العبيد لا تصح في الحدود

والقصاص ، ثم ذهب جمهورهم إلى أنها لا تصح أيضاً فيما عدا ذلك ، وعن

الامام أحمد روايتان في ذلك أشهرهما الصحة ، راجع المذهب : ٢ / ٣٤٣ ،

الهداية : ٢ / ٨٩ ، الافصاح : ٢ / ٤٨٧ ، أحكام القرآن للشافعي : ٢ / ١٤١ -

١٤٢ .

(٩) يعني فلا الزام فيها فتعتبر روايته .

(١٠) في (ج) " لما " ساقطة ، والمثبت من أ ، ب ، د .

(١١) في (ج) ، (د) ساقطة ، والمثبت من أ ، ب .

(١٢) في (ب) " القاعدة " والمثبت من أ ، ج ، د .

- فصل -

في

* أنواع المناسبة *

ثم المناسبة تارة (*) (١) تكون بالذات كالسكر (*) للحرمة في قياس النبيذ على الخمر، لأن زوال العقل يناسب بالذات (٢) الحرمة، والمنع من شربه .
 وأخرى بالتبع كالطهارة المناسبة لاشتراط النية، إذ الطهارة من حيث هي (٣) هي لا تناسب اشتراط النية لحصولها (*) بدونها كما في الخبث، لكن تناسبها من حيث كونها عبادة، والعبادة مناسبة لاشتراط النية .
 وهي لا بد من وجودها في الفرع (٤) ((حتى لا يكون جانباً)) عن الأصل ذاتا وتبعاً،
 والا فهو قياس الطرد (٥) وهو مقارنة الحكم للوصف بغير مناسبة كقول

- (*) نهاية ورقة ٦٦ ب من أ .
 (١) في أ، ب : " تكون تارة " ، والمثبت من ج ، د .
 (*) نهاية صفحة ١١٩ أ من (د) .
 (٢) الذي أتى به المؤلف هنا مأخوذ من قول القاضي أبي بكر الباقلاني : يقول السنوي في نهاية السؤل : (وقال القاضي أبو بكر الباقلاني : الوصف المقارن للحكم ان ناسبه بالذات فهو المسمى بالمناسب كالسكر مع التحريم ، وان لم يناسبه بالذات بل بالتبع أي بالاستلزام فهو الشبه كتعليل وجوب النية في التيمم بكونه طهارة حتى يقاس عليه الوضوء . .)
 نهاية السؤل : ١٠٦/٤ ، البرهان لامام الحرمين : ٨٦٥ / ٢ ،
 البحر المحيط : ١٥٦ / ٣ ، الابهاج : ٦٦ / ٣ ، وقد ذكر هذا المبحث في الشبه .
 (٣) في (د) : " هي واحدة " والمكرر المثبت من أ ، ب ، ج .
 والمؤلف لم يستعرض تقسيمات المناسب ، قال الأسنوي في نهاية السؤل : ١٠٣ / ٤ ، (واعلم أن أقسام المناسب على ما تقتضيه القسمة العقلية تسعة . .)
 فذكرها فراجعها فهو منهم .
 (*) نهاية صفحة ١٦٢ من (ج) .
 (٤) في هذه المسألة الأصل : النية في التيمم ، والفرع : النية في الوضوء ، وانظر بداية المجتهد ونهاية المقتصد : ٦٨ / ١ .
 (٥) قال البدخشي : " والمردود اتفاقاً " انظر شرح البدخشي : ٦٢ / ٣ ، وقيل ==

بعضهم^(١) في الخل : " مائع " ^(٢) : لا تبني القنطرة^(٣) على جنسه ، فلا تزال به النجاسة كالدهن ، وقول بعضهم : المستعمل طهور قياسا على الماء بجامع أن كلا تبنى عليه القنطرة ، فبنا القنطرة وعدمه ، لا يناسب الحكم أصلا ، وإن كان مطردا ، لا نقض عليه ، فيلزم منه عدم مناسبة الفرع للأصل .

والأكثر^(٤) على رده لا تنفاه المناسبة عنه^(٥) ، وقد نهى عنه الغزالي في كتابه المنحول^(٦) ، وقال : إنه تصرف في الشرع بغير دليل ، ثم رجع في كتابه شفاء الغليل^(٧) ، وقال : لا بد منه ، وقد عمل به الصحابة ومن بعدهم من أهل العلم .

((و)) شرط^(٨) ((العلة)) مع مناسبتها ((أطرافها)) في المعلول ، حتى لا تنتقض^(٩) لفظا ، ولا معنى ، فمتى انتقضت^(*) لفظا بأن وجدت الأوصاف^(١٠) المعبر

== ابن السبكي في الابهاج : ٦٧/٣ : " أولا يناسبه مطلقا فهو الطرد ، وهو — حكم لا يعضده معنى ولا شبه . " .

(١) المراد بعض المالكية . انظر نهاية السؤل : ١٠٨/٤ - ١٠٩ وقال المطيعي في سلم الوصول : ١٠٩/٤ بل ذلك لغير المالكية ممن لا يعتد بهم) .

(٢) في جميع النسخ " مائع " بالياء .

(٣) يعني " المعبر " وهو قيد قيده لتمييز الموانع التي تزال بها النجاسة (المياه) عن غيرها .

(٤) وعبر البدخشي عن ذلك أنه مردود بالاتفاق ، وتقدمت المراجع في الصفحة السابقة ٥٨٤ هامس (٥) .

(٥) في (أ) : " عنده " ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(٦) انظر المنحول ص ٣٤٢ ، ٣٤٧ ، ٤٦٧ .

(٧) انظر : شفاء الغليل ص ٣٠٩ وما بعدها .

(٨) المؤلف رحمه الله يتحدث عن شروط أحد أركان القياس ، وهي العلة ، وبدأ بالشرط الأول ، وهو أطراف العلة في المعلول .

(٩) في (أ) ، (ب) ، (ج) : " ينتقض " والمثبت من (د) .

(*) نهاية صفحة ١٦٠ من (ب) .

(١٠) يقول الامام الغزالي في شفاء الغليل ص ٤٦١ وما بعدها " حكم العلة مع

وجود وصف العلة يتصور انعدامه في ثلاثة أطراف على ثلاثة أوجه . . .

الوجه الثاني : أن ينعدم حكم العلة لخلل في ركن العلة ، وذاتها ، ولكن

لعدم مصادفتها محلها أو شرطها أو أهلها ، كقولنا : ان السرقة علة القطع ، ==

عنها في صورة ، ولم يوجد الحكم أو معنى بأن وجد المعنى المعلن به في صورة ولم
يوجد الحكم ، فالقياس فاسد كما لو قيل في الضرب بالمثل : أنه قتل^(١) عد عدوان
فيجب به قصاص كالقتل بالحدود ، فينتقض ذلك بقتل نحو الوالد لولده ،^(٢) فانه لا يجب^(٣)
به قصاص .

والثاني : كما لو قيل : تجب^(٤) الزكاة^(٥) في المواشي لدفع حاجة الفقير ، فينتقض
ذلك بوجوده في الجواهر ، ولا زكاة^(٦) فيها ، وأجاب السيوطي^(٧) في واجد لبعض^(٨)
الماء ، بأنه يعدد^(٩) التيمم لما بقي^(١٠) من أعضائه كالمرضى المستعمل للماء بجامع
تعميف^(١١) الطهارة ، قال : فان قيل : العلة هنا^(١٢) المرض ، قلنا : موجودة^(١٣) فيمن
عت الجراحة أعضائه ، ولا تعدد . انتهى .

== وينتقض ذلك بسرقة ما دون النصاب وكقولنا : ان القتل العمد علة القصاص ،
وينتقض ذلك بقتل الأب ، وقتل الصبي ، والقتل الذي يصادف مهادرا من حربي
أو مرتد ، فقد صدقت الأوصاف المعبر بها عن العلة ، وهي القتل والعمد
والعدوان بدون الحكم وهو القصاص .

- (١) في (ب) : " قيل " والمثبت من أ ، ج ، د .
- (٢) في (أ) ، (ب) : " ولده " والمثبت من ج ، د .
- (٣) انظر الكافي لابن عبد البر : ٣٨٤ / ٢ ط . حسان - مصر وورد فيها حديث
عن عرين الخطاب مرفوعا (لا يقاد الوالد بالولد) ، رواه أحمد والترمذي وقال
مضطرب .
- (٤) في أ ، ب : " يجب " والمثبت من ج ، د .
- (٥) في (أ) ، " الزكاة " والمثبت من ب ، ج ، د .
- (٦) في أ : زكاة ، والمثبت من ب ، ج ، د .
- (٧) سبقت ترجمة السيوطي ص : ٤٧٤ .
- (٨) في أ ، ب : " بعض " والمثبت من ج ، د .
- (٩) في أ : " تعدد " والمثبت من ب ، ج ، د .
- (١٠) في أ : " بقا " والصحيح المثبت من ب ، ج ، د .
- (١١) في (ب) : " لبعض " والمثبت من أ ، ج ، د .
- (١٢) في أ ، ب : " هناك " ، والمثبت من ج ، د .
- (١٣) في أ ، ب : " موجود " والمثبت من ج ، د .

وان تشتمل^(١) على حكمة تبعث المكلف على امتثال الأمر الذي هو ايجاب القصاص ،
وتصلح شاهد^(٢) لإثبات وجوب القصاص بعلمته^(٣) ، فحينئذ يلحق القتل بمثقل ، بالقتل
بمحدد في وجوب^(*) القصاص لاشتراكهما في العلة المشتتة على الحكمة المذكورة ،
وأن لا تكون^(٤) عدماً^(٥) في الثبوتى وفاقاً للآمدى^(٦) ، وخلافاً للرازى^(٧) ، وأما صحة
قولك : يجب قتل المرتد لعدم اسلامه ، فان معناه لكفره ، فيكون ثبوتياً^(٨) ، ويجوز اغنافاً^(٩)

(١) واشتمال العلة على الحكمة هو الشرط الثانى ، قال ابن السبكي فى الابيهاج
١٤٠ / ٣ : * جوز قوم التعلييل بالحكمة ، واختاره المصنف تبعاً للامام ، ومنع
منه آخرون ، وفصل قوم فقالوا : ان كانت الحكمة ظاهرة منضبطة بنفسها ،
جاز التعلييل بها والا فلا .

واختاره الآمدى وصفى الدين الهندى ، وأطبق الكل على جواز التعلييل
بالوصف المشتت عليها ما حاد عن ذلك قياس كالقتل والزنا والسرقة وغير ذلك
وانظر : شفاء الغليل ص : ٦١٣ وما بعدها ، الإحكام للآمدى : ١٨٦ / ٣ ،
المحصول : ٢ / ٢ ق ٣٨٩ .

(٢) فى (ب) : * شاهد الاناطة * ، والمثبت من أ ، ج ، د .

(٣) فى (ب) : * بعلية * ، والمثبت من أ ، ج ، د .

(*) نهاية ورقة ٦٧ من أ .

(٤) فى (ب) : * يكون * ، والمثبت من أ ، ج ، د .

(٥) هذا هو الشرط الثالث من شروط العلة .

(٦) وابن الحاجب وبعض الفقهاء كما ذكر ذلك الرازى فى المحصول . انظر

الإحكام : ١٨٩ / ٣ ، مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٢١٤ ، وانظر ترجمة الآمدى

ص ٤٣ ، وانظر مفتاح الوصول ص : ١٣٨ .

(*) نهاية صفحة ١٦٣ من (ج) .

(٧) فى المحصول : ٢ / ٢ ق ٤٠٠ ، وكذلك أتباعه .

انظر : الابيهاج : ٣ / ١٤١ - ١٤٢ .

(٨) فى (أ) : * ثبوتاً * والمثبت من ب ، ج ، د .

(٩) فى (أ) : * باتفاقاً * والمثبت من ب ، ج ، د .

تعلييل العدسي^(١) بعدمى^(٢) كتعلييل عدم صحة التصرف بعدم العقل^(٣) ، أو بوجودى كتعلييله بالاسراف .

كما يجوز قطعاً تعلييل الوجودى بمثله كتعلييل حرمة^(*) الخمر بالاسكار .

واطلاق العلة يشمل^(٥) ما يطلع على حكمته ، كما فى تعلييل الرويات بالطعم أو غيره ، وبأن قطعاً بقاء الحكمة فى بعض الصور دون بعض كاستبراء الصغيرة^(٧) ، وجواز القصر لمن قطع المسافة فى البحر فى ساعة ، وكراهة^(٩) غمس اليدين فى الماء لمن قام من النوم ، مع تيقن طهراتها .
فقال الغزالي^(١٠) وصاحبه محمد بن يحيى^(١١) : يثبت^(١٢) الحكم فيها للمظننة ،

-
- (١) انظر: مفتاح الوصول للنظمسانى ص ١٣٨ ، شرح مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٢١٤ .
(٢) ساقط من (ب) ، والمثبت من أ ، ج ، د .
(٣) فى (أ) : " القتل " والمثبت من ب ، ج ، د .
(٤) انظر: شرح مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٢١٤ .
(٥) نهاية صفحة ١١٩ ب من (ن) .
(٦) فى (ب) : " تشمل " والمثبت من أ ، ج ، د .
(٧) فى (ج) ، " فان " والمثبت من أ ، ب ، د .
(٨) الحكمة من الاستبراء هو التأكد من عدم وجود حمل وهو متحقق فى الصغيرة .
(٩) الحكمة من جواز القصر هى المشقة الحاصلة أثناء السفر . فمن قطع مسافة القصر فى البحر بأسرع من البر يقصر أيضاً ومثله من يركب الآن الطائرات وان قطع المسافة فى دقائق ان اعتبرنا المسافة كما هو مصحح عند جمع وان اختلفوا فى تحديد مسافة القصر . انظر مذاهب العلماء ومناقشة أدلتهم بالمجموع : ١٩١ / ٤ ، ١٩٢ ، ١٩٣ .
(١٠) يعنى لأن الأمر عند من يقول بهذا للتعبد واستظهره الصنعانى . انظر سبل السلام : ١ / ٤٦ ط ، المكتبة التجارية - مصر .
(١١) ونسبه اليه تبعاً لابن السبكي فى جمع الجوامع : ٢ / ٢٤١ - بنانى وهو الأصح عند الشيخ زكريا فى غاية الوصول ص ١١٥ .
(١٢) محمد بن يحيى بن منصور أبو سعيد النيسابورى تلميذ الغزالي ولد سنة ٤٧٦ وتفق على الغزالي وبه عرف وله المحيط فى شرح الوسيط والانصاف ، وتوفى سنة ٥٤٨ . انظر ترجمته فى طبقات الشافعية لابن السبكي : ٢٥ / ٧ ، وابن خلكان : ٣ / ٣٥٩ ، شذرات الذهب : ٤ / ١٥١ .
(١٣) فى (ب) : " ثبت " والمثبت من أ ، ج ، د .

وان تيقنت براءة الرحم في الأولى ، وعدم المشقة في الثانية ، وطهارة اليد في الثالثة .
وقال الجدليون : (١) لا عبرة بالمظنة عند تحقق المئنة (٢) ، والعمل على الأول ، ويشمله
العلة القاصرة أيضا (٣) ، وهي التي لا تتعدى محل النص ، كتعليل الربوى فسى
النقدين بجوهريتهما (٤) .

والصحيح فيها : الجواز مطلقا (٥) ، وقيل : لا مطلقا ، وقالت الحنفية : ان لم تكن
ثابتة بنص (٦) أو اجماع ، وبسط ذلك وفوائده مذكورة في الكتب المطولة .

(١) انظر: رأيهم في جمع الجوامع : ٢ / ٢٤١ ، بناني ، وغاية الوصول ص : ١١٥ .

(٢) المقصود بالمئنة : العلامة . يقال : انه لمئنة أن يكون كذا أى خليق وعلامة ،

تاج العروس : ١٢٧ / ٩٠ .

(٣) نهاية صفحة ١٦١ من (ب) .

(٤) أى يكونهما ذهابا وفضة ، أو يكونهما جوهرى الثمن . انظر المجموع : ٩ / ٣٩٤ .

(٥) أى سواء كانت العلة منصوذة أو مستنبطة ، وهو قول أكثر المتكلمين كما ذكر

ذلك الامام في المحصول ، وذكر في تيسير التحرير أنه مذهب جمهور الفقهاء ،

ونسبه أيضا الأزيميرى في حاشيته ومن الحنفية علماء سمرقند .

انظر: تفصيل ذلك في المحصول : ٢ / ٢٢٣ ، تيسير التحرير : ٤ / ٥ ،

حاشية الأزيميرى : ٢ / ٣١١-٣١٢ ، الابهاج : ٣ / ١٤٣ ، ١٤٤ ، المستصفي :

٢ / ٣٤٥ ، شفاء الغليل ص ٥٣٧ ، وما بعدها ، شرح الأسنوى بتعليقات

بخيت : ٤ / ٢٧٦ ، مفتاح الوصول ص : ١٤٣ .

(٥) يقول ابن السبكي في الابهاج : ٣ / ١٤٤ * وأغرب القاضي عبد الوهاب فسى

المخلص ، فحكى مذهبها ثالثا أنها لا تصح على الإطلاق سواء كانت منصوذة

أو مستنبطة ، وقال : هو قول أكثر فقهاء العراق ، وهذا أيضا ما نقلناه من

وقوع الاتفاق في المنصوذة ، ولم أر هذا القول في شيء وقف عليه من كتب

الأصول سوى هذا * .

(٦) وهو قول بعض الشافعية وقول أبي عبد الله البصرى . انظر: حاشية الأزيميرى :

٢ / ٣١١-٣١٢ ، تيسير التحرير : ٤ / ٥ ، الابهاج : ٣ / ١٤٣ .

(٧) يقول ابن السبكي : * اطبق الناس كافة على صحة العلة القاصرة ، وهي المقصورة

على محل النص المنحصرة فيه التي لا تتعداه اذا كانت منصوذة أو مجمعا

عليها . . .) ونقل الاجماع على ذلك ابن همام الدين في التحرير . انظر: تيسير

التحرير : ٤ / ٢٥ ، حاشية الأزيميرى على المرقاة : ٢ / ٣١٣ ، الابهاج : ٣ / ١٤٣ .

ويصح التعلييل بمجرد اسم^(١) اللقب ، كتعلييل الشافعي رضي الله تعالى عنه^(٢)
 بنجاسة^(٣) بول مايؤكل لحمه ، بأنه كبول الآدمي خلافا للرازي^(٤) .
 أما الاسم^(٥) المشتق كالسارق ، والقاتل ، فيصح التعلييل به وفاقا^(٦) .
 (فرع) يجوز الجمهور التعلييل للحكم^(٧) الواحد بعلمتين فأكثر مطلقا^(٨) ، كما لو
 قتل وزني محصن وارتد ، فنفسه مستوفاة بالمعاني .
 ولا يشكل بما اذا اشترى زوجته ، فليس له وطؤها^(٩) في مدة الخيار لعدم^(١٠)
 إمكان اجتماع المعنيين^(١١) .

- (١) وهو مختار السرخسي والبيزدي . انظر أصول السرخسي : ١٧٤ / ٢ ، وعند
 الامام أحمد يجوز التعلييل بالاسم مطلقا سواء كان علما أو مشتقا أو لقبا ،
 وفرق بعض العلماء بين المشتق وغيره ولعلها مبنيّة على ثبوت اللغسية
 بالقياس .
 انظر : اللمع : ص ٢٥٢ ، نهاية السؤل بتعلييلات بخيت : ٢٥٤ / ٤ ،
 ٢٥٥ .
- (٢) في (أ) ، (ب) : ساقط ، والمثبت من ج ، د .
- (٣) في (ب) : " نجاسة " والمثبت من أ ، ج ، د .
- (٤) في المحصول : ٢ / ق ٢٢٢ / ٢ ، ووفقا للشيرازي . انظر جمـع
 الجوامع : ٢ / ٢٨٤ ، ونجاسة بول مايؤكل لحمه فيها اختلاف مشهور ، راجع
 فيها المجموع : ٢ / ٥٥٦ ، والرازي تقدمت ترجمته ص ٣٤ .
- (٥) ساقط من (ج) ، (د) ، والمثبت من أ ، ب .
- (٦) انظر : جمع الجوامع : ٢ / ٢٨٥ .
- (٧) في (ب) : " المحكم " ، والمثبت من أ ، ج ، د .
- (٨) وهو اختيار الشيرازي في اللمع : ص ٢٤٨ ، وابن الحاجب : ٢ / ٢٢٣ .
- (٩) في (أ) ، (ج) : " وطئها " ، والمثبت من ب ، د .
- (١٠) في (ب) : " بعده بمكان " ، والمثبت من أ ، ج ، د .
- (١١) في (ب) : " المتعيين والمثبت " من أ ، ج ، د .

وقيل (١) لا مطلقا ، وقيل (٢) لا شرعا مطلقا ، وقيل (٣) لا إن لم تتعاقب (٤).

قال ابن السبكي (٥) : " والصحيح : القطع باستناعه عقلا مطلقا للزوم المحال من وقوعه كجمع النقيضين " ، وأجيب بأن الامتناع المذكور إنما يلزم (*) في العسل العقلية (٦) المفيدة لوجود المعلول (٧) ، أما الشرعية (*) التي هي معارف مفيدة للعلم به ، فلا .

وعلى القول بالمنع يقال فيما يذكره المجيز (٨) من التعدد : العلة مجموع الأمرين أو أحدهما (٩) لا بعينه ، أو بتعدد الحكم كما قاله (١٠) الإمام .

(١) وهو اختيار الآمدي ، ونسبه للباقلاني وإمام الحرمين . انظر الأحكام : ٢١٨/٣ ، والذي ذكره إمام الحرمين عن الباقلاني أنه يمنع التعليل بعليته مستنطتين ، وقال : أنه اختيار ابن فورك .

انظر البرهان : ٢/ ٨٢٠ ، ٨٣٢ ، وفيهم من ذلك جواز التعليل بعليتين منصوصتين ، وهو مذهب الإمام وأتباعه . انظر المحصول : ٢/ ٢٦٧-٢٧٥ . قال في مسلم الثبوت وعليه فواتح الرحموت : ٢/ ٢٨٢ : " والإمام " قال " يجوز " التعدد " عقلا ويمتنع شرعا . " ونسبه ابن السبكي لإمام الحرمين ، انظر : جمع الجوامع : ٢/ ٢٨٦ .

(٢) يقول ابن السبكي في جمع الجوامع والمحلى عليه : ٢/ ٢٨٦ : " وقيل يجوز في التعاقب " دون المعية للزوم المحال الآتي لها بخلاف التعاقب الذي يوجد في النافية مثلا مثل الأول لا عينه .

(٤) في (ب) ، (د) " يتعاقب " والمثبت من أ، ج .

(٥) في جمع الجوامع : ٢/ ٢٨٦ وابن السبكي تقدمت ترجمته ص : ٣٤ .

(*) نهاية صفحة ١٦٤ من (ج) .

(٦) في (ب) : " القطعية المفيدة " والمثبت من أ، ج ، د .

(٧) وهذا الجواب ذكره المحلى في شرحه على جمع الجوامع : ٢/ ٢٨٨ .

(*) نهاية ورقة ٦٧ ب من (أ) .

(٨) في (أ) : " المخبر " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٩) في (ب) : " أو أحدهما " ، والمثبت من أ، ج ، د .

(١٠) نسبه في شرح المحلى على جمع الجوامع : ٢/ ٢٨٩ ، كما تقدم عن إمام

الحرمين " ، وانظر البرهان : ٢/ ٨٢١ .

ومن فروع^(١) المسألة : ما لو صادف نذران زمانا واحدا ، كما لو قال : ان قدم زيد فله عليّ أن أصوم التالي^(٢) ليوم قدومه ، وان قدم عمرو فله عليّ صوم أول خميس ، فقدم معا يوم الأربعاء ، فلا يجزئ صيامه عنهما معا ، بل عليه أن يصوم الخميس عن أول النذرين ، ويقضى للثاني يوما آخر ، قاله المتولي^(٣) ، قال : ويحتمل^(٤) أن يقال : لا ينعقد نذره ، الثاني : نقله عنه الشيخان^(٥) .

ثم نقل النووي^(٦) قبيل^(٧) البيوع عن القاضي حسين^(٨) أنه لو نذر صوم سنة معينة ثم قال : ان شفى الله مريضى ، فله عليّ صوم الاثنين من هذه السنة ، عدم انعقاد^(٩) النذر الثاني ، وعن العبادى^(١٠) الانعقاد ، فيلزمه القضاء ، ف قيل له : لو كان عبدا ، فقال : ان شفى الله مريضى^(*) ، فله عليّ عتقه ، ثم قال : ان قدم زيد ، فعلى عتقه ، فقال : ينعقدان^(١١) ، فان وقعا معا ، أقرع بينهما ، ويقرب من ذلك ما لو صام نحو عاشوراء عن نحو قضاء ، فيجزئ عنهما لجواز التعليل بالمعنيين^(١٢) ، كما أفتى به البارزى^(*) .

-
- (١) فى (ب) : " فرع " والمثبت من أ ، ج ، د .
 (٢) فى (أ) ، (ب) : " الثانى " ، والمثبت من ج ، د .
 (٣) نسبه تبعاً للأسنوى فى التمهيد ص ٤٦٨ ، الروضة : ٣ / ٣١٧ .
 (٤) فى (ب) : " ويحمل " ، والمثبت من أ ، ج ، د .
 (٥) انظر الروضة : ٣ / ٣١٧ ، ٣١٨ .
 (٦) فى (ج) : " قال التوى " ، والمثبت من أ ، ب ، د ، والنوى ترجمته ص ٢٧ .
 (٧) انظر الروضة : ٣ / ٣٣٤ .
 (٨) القاضي حسين تقدمت ترجمته ص ٥٢ .
 (٩) لأن الزمان مستحق لخيره ، وانظر التمهيد للأسنوى ص ٤٦٨ ، الروضة : ٣ / ٣٣٤ .
 (١٠) نقله عنه تبعاً للأسنوى فى التمهيد ص ٤٦٨ ، وانظر الروضة : ٣ / ٣٣٤ ،
 والعبادى ترجمته ص ٣٢ .
 (*) نهاية صفحة ١٦٢ من (ب) .
 (١١) فى (أ) ، (ب) " ينعقد " ، وفى (ج) : " لا ينعقد " والمثبت من (د) .
 (١٢) فى (ب) " المعنيين " والمثبت من أ ، ج ، د .
 (*) نهاية ورقة ١٢٠ / (أ) من (د) ، والبارزى هو : هبة الله بن عبد الرحيم بن ابراهيم بن هبة الله بن المسلم الجهنى القاضي شرف الدين بن البارزى أجازته العز بن عبد السلام وانتهت اليه مشيخة الشام له التمييز وشرح الحاوى ==

بناءً على أن صومه من باب تحية الأوقات ، فيحصل كما تحصل ^(١) تحية المسجــــــــــــــــد
بغيرها ، وردة الأسنوى ^(٢) بما هو مردود .

والمالوكان له امرأتان ، زينب وفاطمة ، فحلف أن لا يغتسل من جنبه ———
زينب ، ثم وطئها بعد أن وطئ فاطمة فاغتسل ، لم يحث ، كما ذكره الرافعي ^(٣) .
ولو حلفت لا تغتسل ^(٤) من جنبه فحاضت مجنبه ، ثم طهرت فاغتسلت ، ونسوت
عنهما ، أو نوت الطهارة لنحو الصلاة ، حثت ، وإن نوت عن الحيض فقط لم تحث ^(٥) ،
وإن أجزأها عنهما .

وتقدم ^(٦) في مباحث الشرط الخلاف في أن العلة : هل تتقدم ^(٧) المعلول أو تقارنه ؟ !

(فرع) :

المختار : وقوع ^(٨) (*) حكمين فأكثر ^(٩) لعلة ^(١٠) سواء أكان اثباتاً كالسرقة للقطع

== وغيرهما ، وله خبرة بستون الأحاديث ، توفي سنة ٧٣٨ هـ . انظر طبقات

الشافعية لابن السبكي : ٣٨٧ / ١٠ ، وذكر العديد من مسائله وليست منها

هذه المسألة وله أيضاً ترجمة ^{في} الدرر الكامنة : ١٧٤ / ٥ ، والبداية والنهاية :

١٨٢ / ١٤ ، وطبقات الأسنوى : ٢٨٢ / ١ وما بعدها .

(١) في (ب) : " يحصل " والمثبت من أ ، ج ، د .

(٢) انظر التمهيد ص ٤٦٨ ، والأسنوى سبقت ترجمته ص ١١٧ .

(٣) الرافعي تقدمت ترجمته ص ٢٢ ، وانظر رأيه في التمهيد ص ٤٦٩ .

(٤) في (ب) : " حلف لا يغتسل " وهو تصحيف ظاهر ، والمثبت من أ ، ج ، د ،

والأصل أنه لا يجوز الحلف على ترك واجب أو فعل حرام ويجب الحنث ،

انظر الروضة : ٢٠ / ١١ .

(٥) لأن العبرة بالنية ، وانظر الروضة في أبواب الغسل في النية : ٨٧ / ١ .

(٦) في ص ٤٦ وما بعدها .

(٧) في (ب) : " يتقدم " والمثبت من أ ، ج ، د .

(٨) اختاره تبعاً لابن السبكي ، وهو المختار عند الآمدي ، انظر جمع الجوامع

والمحلى عليه : ٢٨٩ / ٢ ، الأحكام : ٢٢٠ / ٣ ، المحصول : ٢ / ٢ ق / ٢٤٣٤ .

(*) نهاية صفحة ١٦٥ من (ج) .

(٩) في (ب) : " وأكثر " ، والمثبت من أ ، ج ، د .

(١٠) يقول الامام في المحصول : ٢ / ٢ ق / ٢٤٣٤ : " العلة قد يكون لها حكم واحد ،

وهو ظاهر ، وقد يكون حكمها أكثر من واحد ، وتلك الأحكام ، أما أن تكون ==

والغرم ، أم نفيًا كالحيض للصلاة والصوم والطواف وقراءة القرآن .

وقيل : (١) يمتنع (٢) بناءً على اشتراط المناسبة فيها لأن مناسبتها لحكم يحصل المقصود منها بترتيب الحكم عليها ، فلو ناسبت آخر ، لزم تحصيل الحاصل ، (*) وأجيب (٣) بأن سنده إنما هو جواز تعدد المقصود كما في السرقة المرتب عليها القطع زجرًا (٤) عنها ، والغرم جبرًا لما تلف من المال .

(تنمة) : من شروط اللاحاق بالعلة : أن لا يكون ثبوتها (٥) متأخرًا عن ثبوت حكم الأصل ، وأن لا تعود على الأصل الذي استنبطت منه بالابطال (٦) وأن لا تكون

== متماثلة أو مختلفة غير متضادة ، ومختلفة متضادة ، فالأول : أما أن يكون في ذات واحدة أو في ذاتين ، والأول محال لا متناع اجتماع المثليين ، والثاني جائز وهو كالقتل الذي حصل بفعل زيد وعمره ، فانه يوجب القصاص على كل واحد منهما ، وأما الثاني وهو أن توجب أحكامًا مختلفة غير متضادة فهو جائز كتحریم الاحرام ومس المصحف والصوم والصلاة بالحيض . . .

(١) انظر: الأحكام : ٢٢١/٣ ، المحلى على جمع الجوامع : ٢٨٩/٢ .

(٢) في (ب) : " يمنع " والمثبت من أ ، ج ، د .

(*) نهاية ورقة ٦٨ من أ .

(٣) انظر: المحلى على جمع الجوامع : ٢٨٩/٢ .

(٤) في (ج) : " جزاء " والمثبت من أ ، ب ، د .

(٥) ومن اشترط هذا الشرط الآمدى ، وابن السبكي ، وابن الحاجب ، وابن

عبد الشكور ، وابن الهمام إلا أنه إذا قدرت العلة أمانة مجردة عن الباعثية فلا يشترط .

انظر: التحرير : ٣٠ / ٤ ، وانظر: الأحكام للآمدى : ٢٢٣/٣ ، جمع الجوامع : ٢٨٩/٢ ،

مختصر ابن الحاجب : ٢٢٨/٢ ، مسلم الثبوت : ٢٨٩/٢ .

(٦) وقد نص الآمدى على الاتفاق على هذا الشرط .

انظر: الأحكام للآمدى : ٢٢٦/٣ ، تيسير التحرير : ٣١ / ٤ ، مختصر ابن الحاجب :

٢٢٨/٢ ، جمع الجوامع : ٢٩٠ / ٢ ، شرح زوائد الأصول مخطوط ورقة (١٩٣)

وقوله بالابطال احتراز به عما إذا رجعت اليه بالتخصيص ، فانه جائز لتخصيص

ذوات المحارم من قوله تعالى : ﴿ أولاستم النساء ﴾ سورة المائدة آية ٦ ،

النساء آية ٣ .

المستتبطة منها معارضة بمعارض مناف لمقتضاها موجود في الأصل^(١)، كقول الحنفية
في نفى التبييت في صوم رمضان : صوم عمن فيتأدى بالنية قبل الزوال كالنفل^(٢)، فيعارضهم
الشافعي^(٣) فيقول : صوم فرض فيحتاج له ولا يبنى على السهولة^(٤).
وأن لا تخالف نصا ولا جماعا^(٥).

مثال الأول : قول الحنفى : المرأة مالكة لبضعها ، فيصح نكاحها بغير إذن وليها
قياسا على بيع سلعتها^(٦)، فانه مخالف^(٧) لقوله صلى الله عليه وسلم : "أيما امرأة نكحت
نفسها بغير إذن وليها ، فنكاحها باطل"^(٨) أخرجه أبو داود^(*).

(١) وقيد ابن الهمام المعارض بعدم ثبوته في الفرع ، وذلك بخلاف ما قيد به المؤلف
هنا من كون المعارض منافيا لمقتضى العلة.

انظر: التحرير: ٣٢/٤ ، جمع الجوامع: ٢٩١/٢ ، الأحكام: ٢٢٦/٣ ، ارشاد
الفحول ص ٢٠٨ ، شرح زوائد الأصول ورقة ١٩٤ .

(٢) لأن صوم النفل والفرض عند الأحناف لا يشترط فيه تبييت النية .

انظر: حاشية ابن عابدين : ٣٧٧ / ٢ ، ط . البابي .

(٣) الظاهر أن المقصود (شافعي المذهب) لا الامام محمد بن ادريس الشافعي

والتفريق بين الفرض والنفل في وجوب تبييت النية هو مذهب الشافعي وغيره
انظر: المجموع: ٣٢٠ / ٦ ط زكريا على يوسف .

(٤) يقول المحلى على جمع الجوامع : ٢٩٢/٢ : " وهذا مثال للمعارض في الجملة ،

وليس منافيا ولا موجودا في الأصل " وانظر غاية الوصول ص : ١١٧ .

(٥) لتقدمهما على القياس ، وهذا الشرط من المتفق عليه كما ذكر ذلك الآمدي ،

انظر: الأحكام : ٢٢٦ / ٣ ، وانظر أيضا جمع الجوامع : ٢٩٣ / ٢ ، تيسير
التحرير: ٣٢ / ٤ ، غاية الوصول ص ١١٧ .

(٦) مذهب عامة الأحناف عدم اشتراط الولي في النكاح لليكر أو الشيب مطلقا .

انظر: حاشية ابن عابدين : ٥٦ ، ٥٥ / ٣ ، وقال في الدر المختار: والأصل
أن كل من تصرف في ماله تصرف في نفسه وما لا فلا .

انظر: الحاشية على الدر : ٥٦ / ٣ .

(٧) في (أ) : " تخالف " ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(٨) تقدم تخريجه في ص ٣٤٢ .

(*) نهاية صفحة ١٦٣ من (ب) ، وأبو داود تقدمت ترجمته ص ٣٧ .

ومثال الثاني : قياس صلاة^(١) المسافر على صومه في عدم الوجوب بجامع السفر المشق ، فانه مخالف للاجماع على وجوب أدائها عليه .

وأن لا تكون وصفا مقدرا كالملك معني مقدر شرعي في المحل أثره اطلاق التصرفات على ما قاله الرازي^(٢) .

((وهي)) أي العلة الصحيحة هي ((التي توجب حكما)) مرتباً^(٣) عليها ، كجواز دفع الزكاة الى الفقير مرتباً على وجود حاجته ((وانتفاء العلة))^(٤) لا يتصور بقاء الحكم معه بل : ((يوجب أن ينتفي^(٥) الحكم)) تبعاً لها ((كما وجودها)) أي العلة ((يوجب أن لا يعدمها)) بألف الاطلاق أي الحكم .

(تنبيه) : تقدم^(٦) أن الأصح مقارنة المعلوم علته ، وللاصحاب خلاف ففى الألفاظ كالعتق والطلاق ، هل يثبت حكمها مع الجزء الأخير من اللفظ^(*) أو عقب تمام أجزائه والاكثرون^(٧) على الثاني ، كما نقله^(*) الرافعي في آخر كتاب الظهار^(٨) .

- (١) في (أ) ، (ب) : " صلاة " والمثبت من ج ، د .
- (٢) وتبعه ابن السبكي . انظر: المحصول : ٢ / ٢ ق / ٣١ / ٤ ، انظر: جمع الجوامع : ٢ / ٢٩٥ أي لا يجوز التعليق بالوصف المقدر ، وعند الشيخ زكريا لا يشترط تعليق جواز التصرف بالملك .
- انظر: غاية الوصول ص ١١٧ ، والرازي سبقت ترجمته ص ٣٤ ، وهناك شروط أخرى لللاحاق بالعلة أوصلها الشوكاني الى أربعة وعشرين شرطاً .
- انظر: ارشاد الفحول : ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .
- (٣) في (أ) : " مرتب " ، وفي (ب) : " مترتب " والمثبت من ج ، د .
- (٤) لأن الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدمها .
- (٥) في (ب) : " انتفى " ، والمثبت من أ ، ج ، د .
- (٦) في ص باب الخصوص في الشرط مع المشروط .
- (*) نهاية صفحة ١٦٦ من (ج) .
- (٧) ونص على الأكثرية الاسنوي في التمهيد ص ٤٧٠ .
- (*) نهاية ورقة ١٢٠ ب من (د) .
- (٨) نسبه تبعاً للأسنوي في التمهيد ص ٤٧٠ .

وينوا عليه مالمو قال لغيره اعتق عبدك عني ، فأعتقه عنه ، فانه يدخل فسي ملك
 المسائل ، ويعتق عليه ، وهل ^(١) يدخل في ملكه آخر اللفظ ، أو بعده على مامر. ^(٢)
 ومالمو ارتضع الصبي رضاعا محرما يحصل به انفساخ النكاح ، فيحصل مع الرضعية
 الخامسة أو عقبتها على مامر أيضا. ^(٣)
 (٤)
 (فرع) :

* مسالك العلة *

((مسالك العلة)) ^(٥) أي طرقها الدالة على علتها ((قالوا)) هي ((عشر)) ^(٦)
 أولها ((نعي)) أما ^(*) صريح بأن لا يحتل غير العلية ، نحو : لعلة كذا ، فلسبب ^(٧)
 فمن أجل كذا نحو قوله تعالى : **﴿ من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل ﴾** ^(٨) .

- (١) في (ب) و (د) " هل " ساقط ، والمثبت من أ ، ج .
- (٢) يقول الأسنوي في التمهيد ص ٤٧٠ " فعلى ما سبق أنه الصحيح إذا تم اللفظ حصل الملك ثم العتق " .
- (٣) انظر: ص
- (٤) في (ب) : " فروع " ، والمثبت من أ ، ج ، د .
- (٥) يقول البتاني في حاشيته : ٢٦٢ / ٢ : " سميت مسالك لأنها توصل الشيء المعنى المطلوب استعمار المسالك الحسية للمعنوية بجامع التوصل الشيء المطلوب ، ففيه استعارة تصريحية " ، وإضافة مسالك الى العلة من قبيل إضافة الدال الى المدلول .
- (٦) اختلفت وجهات نظر الأصوليين في عد المسالك ، وحصرها في عدد معين ، فبعض المسالك يراها بعض العلماء مسلكا ، والبعض الآخر من العلماء لا يراها مسلكا .
- والامام الرازي بعد هذه للمسالك وأوصلها الى عشرة مسالك قال : " وأمسور أخرى اعتبرها قوم ، وهي عندنا ضعيفة " ، انظر المحصول : ٢ / ٢ ق / ١٩١ ، وانظر المستصفي : ٢ / ٢٨٨ ، المعتمد : ٢ / ٧٧٥ ، شفاء الغليل ص ٢٣ وما بعدها تيسير التحرير : ٤ / ٣٩ وما بعدها ، فواتح الرحموت : ٢ / ٢٩٥ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٨٩ ، شرح مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٢٣٣ وما بعدها ، المختصر في أصول الفقه لابن اللحام ص ١٤٥ وما بعدها .
- (*) نهاية ورقة ٦٨ ب من (أ) . (٧) في ج ، د : " فبسبب " والمثبت من أ ، د .
- (٨) سورة المائدة ، آية ٣٢ .

- فـنـحـو " كـى " ، نـحـو قـولـه تـعـالـى : ٢ كـى لـا يـكـون دـولـة بـيـن الـأغـنـيـاء مـنـكـم (١) .
- فـإـذا نـحـو (٢) : ٢ إـذا لـا تـقـنـاك ضـعـف الحـيـاة ، وضـعـف المـات (٣) .
- أـو ظـاهـر (٤) بـأن يـحـتـمـل غـيـر العـلـيـة اـحـتـمـالـا مـرجـوحـا كـالـلام ظـاهـرة نـحـسـو :
- ٢ كـتـاب أنـزـلـنـا الـيـك لـتـخـرج النـاس مـن الظـلـمـات الـى النـور (٥) .
- ثم مـقـدـرة نـحـو : ٢ أن كـان ذـا مـال وبيـن (٦) .
- فـالـبـاء نـحـو : ٢ فـيـظـلـم مـن الـذـيـن هـا دـوا (٧) .
- فـالـغـاء فـى كـلام الشـارع ، وتـكـون فـيـه فـى الحـكـم نـحـو : ٢ والسـارق والسـارقـة فـاقـطـعـوا
- أيدـيـهـما جـزاء (٨) .

-
- (١) سورة الحشر، آية ٧ .
- (٢) لم يذكرها الامام ولا البيضاوى من قسم الصريح .
- انظر: المحصول : ٢/٢ ق/ ١٩٣ ، الابهاج : ٢/٣ : ٤٢ .
- (٣) سورة الاسراء ، آية ٧٥ .
- وذكر الزركشى فى البحر المحيط نوعا آخر ، وهو التصريح بلفظ الحكمة ،
- وعده أعلى المراتب حيث قال : " أهله الأصوليون وهو أعلاها رتبة ،
- ومثاله قوله عز وجل : ٢ حكمة بالفة فما تغنى النذر ٢ سورة القمر آية ٥ .
- وذكر أيضا نوعا آخر ، وهو ذكر المفعول لأجله ، فانه علة للفعل المعلن به
- كقوله جل ذكره ٢ ونزلنا اليك الكتاب تبيان لكل شيء ٢ ، سورة النحل ،
- آية ٨٩ ،
- انظر: البحر المحيط : ٣/ ١٣٤ ، وما بعدها .
- (٤) فى (أ) : " أو ظاهرة " والمثبت من ب ، ج ، د .
- (٥) سورة ابراهيم ، آية ١ .
- (٦) سورة القلم ، آية ١٤ ، وتقدير اللام (لأن) .
- (٧) سورة النساء ، آية (١٦٠) .
- (٨) سورة المائدة ، آية ٣٨ ، وهذه الآية جعلها الغزالي فى شفاء الغليل ،
- ص ٢٧ تحت مسلك من مسالك التعليل عنده ، وهو اثبات العلة بالتنبيهات
- من جهة الشرع وهو أنواع : النوع الأول : أن يرتب الحكم على الفعل بفساء
- التعقيب والتسبيب واستشهد بالآية ٢ والسارق والسارقة ٢ . وانظر: المحصول
- ٢/٢ ق/ ١٩٩ ، الأحكام للآمدى : ٣/ ١٣٥ .

وفي الوصف نحو: حديث الصحيحين في المحرم^(١) الذي وقصته ناقتة: ﴿لَا تَسْجُدْ طَبِيبًا وَلَا تَخْمُرُوا رَأْسَهُ﴾، فإنه يبعث يوم القيامة ملبيًا^(٢).
 ثم في كلام الراوى الفقيه^(٣) ثم غيره^(٤)، ولا يكون ذلك الا في الحكم فقط، كقول
 عمران ابن حصين رضى الله تعالى عنهما: ﴿سَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فَسَجَدَ﴾^(٥) رواه أبو داود^(٦) وغيره.
 ومن الظاهر: "إن" المكسورة المشددة نحو: ﴿لَا تَذْرَعُلِي الْأَرْضَ مِنَ الْكَافِرِينَ
 دِيَارًا﴾، أنك إن تذرهم^(٧).
 و"إن" نحو: ضربت العبد إن أساء.

-
- (١) في (ب): "المحراب"، وهو تصحيف ظاهر، والمثبت من أ، ج، د.
 (*) نهاية صفحة ١٦٤ من (ب).
 (٢) أخرجه البخارى في صحيحه كتاب جزاء الصيد: ٢/ ٩٦، وأخرجه مسلم فى
 كتاب الحج: ٢/ ٨٦٥، وهذا الحديث يدل على التعليل من جهتين:
 ١- ترتيب الحكم على الوصف.
 ٢- أن المكسورة المشددة، وانظر الابهاج: ٣/ ٤٤.
 (٣) في (ج)، (د) "بدل ثم" (و) والمثبت من أ، ب.
 (٤) أى دخول الفاء فى كلامه.
 (٥) أى غير الفقيه.
 (٦) كذا بجميع النسخ، والصواب بحذف ألف ابن.
 وعمران هو: عمران بن حصين بن عبيد بن خلف الخزاعى الكعبى أبو نجيد
 أسلم عام خيبر ولى قضاء البصرة يسيرا كان من فضلاء الصحابة وفقائهم
 روى عن الرسول الكثير، وتوفى بالبصرة سنة ٥٢ فى خلافة معاوية رضى الله عنه
 انظر الاستيعاب: ٣/ ٢٢، الاصابة: ٣/ ٢٦، أسد الغابة: ٤/ ٢٨١.
 (٧) روى هذا الحديث من طرق متعددة وبألفاظ متقاربة.
 انظر سنن أبى داود كتاب الصلاة، باب السهو فى السجدين: ١/ ٦٣٠،
 سنن الترمذى باب ما جاء فى التشهد فى سجدتى السهو: ١/ ٢٤٥، النسائى:
 ٣/ ٢٦١، ابن ماجه، باب السهو فى الصلاة: ١/ ٣٨٠، مسند الامام أحمد:
 ٢/ ٤٤٧.
 (٨) تقدمت ترجمة أبى داود ص ٣٧. (٩) سورة نوح، آية ٢٦.
 (١٠) فى (ب): (وإن) نحو ضربت العبد إن أساء أى لا ساءته) والمثبت من أ، ج، د.

و " بيد " نحو ^(١) [بيد أنى من قرش] ^(٢)

و " حتى " ، و " على " و " فى " و " من " .

((فاجماع)) هو الثانى من المسالك ^(٣) كالا جماع ، على أن العلة فى حديث

الصحيحين : [لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان] : ^(٤) تشويش ^(٥) الغضب للفكر .

وقدمت النص تبعاً للبيضاوى ^(٦) وغيره لأنه أصل ، وأخبره ^(*) ابن السبكي ^(٧) عن الاجماع

تبعاً لابن الحاجب ^(٨) لتقدمه عليه عند التعارض .

(١) فى (ب) : ساقط ، والمثبت من أ ، ج ، د .

(٢) فى (ب) زيادة " أى الذين هم أفصح من نطق بها وأنا أفصحهم ، والمعنى

أنا أفصح العرب (بررت نحو) " وما بين القوسين معناه غير واضح .

(٣) انظر كلام الأصوليين عن هذا المسلك فى شفاء الغليل ص ١١ ، المستصفى :

٢ / ٢٩٣ ، الأحكام للآمدى : ٣ / ٢٣٣ ، المحصول : ٢ / ٢٠٩١ ، جمع

الجوامع : ٢ / ٣٠٥ ، تيسير التحرير : ٤ / ٣٩ ، شرح مسلم الثبوت : ٢ / ٢٩٥ ،

مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٢٣٣ ، نشر البنود : ٢ / ١٥٤ ، المختصر لابن اللحام

ص ١٤٥ ، ونقل الزركشى فى البحر المحيط : ٣ / ١٣٣ عن القاضى أبى بكر

الباقلانى القول بأن الاجماع ليس من مسالك العلة ،

وقال الشوكانى مؤيداً لكلام القاضى : " وهذا الذى قاله صحيح فان المخالفين

فى القياس كلا أو بعضاً هم بعض الأمة فلا تتم دعوى الاجماع بدونهم " ،

انظر : ارشاد الفحول ص ٢١٠ ، وراجع رد امام الحرمين على القاضى فى البرهان :

(٤) انظر : صحيح البخارى بحاشية السندى : ج ٤ / ٢٣٦ ، ومسلم فى كتاب الاقضية

باب قضاء القاضى وهو غضبان : ٣ / ١٣٤٣ .

(٥) تشويش : أى التخليط . قال فى المصباح المنير : ١ / ٣٥١ : " شوش عليه

الأمر تشويشاً : خلطته عليه . ط البابى .

(٦) والبيضاوى تابع للإمام . انظر المحصول : ٢ / ٢٠٩١ ، والابهاج : ٣ / ٤٢ ،

وشرح التنقيح ص ٣٨٩ ، ونهاية السؤل : ٤ / ٥٩ - مطيعى ، والبيضاوى ترجمته ص ٣٩ .

(*) نهاية صفحة ١٦٧ من ج .

(٧) انظر : جمع الجوامع : ٢ / ٣٠٥ ، وابن السبكي ترجمته ص ٣٤ .

(٨) انظر : مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٢٣٣ ، وعلى هذا المتوال مشى الآمدى فى الأحكام

٣ / ٢٣٣ وصاحب مسلم الثبوت والشوكانى . انظر فواتح الرحموت : ٢ / ٢٩٥ ،

ارشاد الفحول ص ٢١٠ ، وابن الحاجب تقدمت ترجمته ص

((فالأيماء ^(١))) بوصل الهمزة مع القصر لضرورة الشعر هو الثالث ، وهو اقتران الوصف الملفوظ ^(٢) ، قيل أو المستنبط ، بحكم .
ولو كان مستنبطاً ^(٣) لو لم يكن للتعليل أو نظيره ^(٤) كان بعيداً من الشارع لا يليق بفصاحته ، واتيانه باللفظ في محله كحكمه بعد سماع وصف كحديث الأعرابي (واقعت أهلى في نهار رمضان فقال : اعتق رقبة . الخ) رواه ابن ماجه ^(٥) وأصله فسسى الصحيحين ^(٦) وغيرهما ^(٧) فأمره بالاعتناق عند ذكر الوقائع الـ على أنه علة له ^(٨) والا لـ ^(٩) السؤال عن الجواب ، وذلك بعيد ، فيقدر السؤال في الجواب فكأنه قال : " واقعت فأعتق " ^(١٠) .

-
- (١) الأيماء لغة : الإشارة الخفية ، وتكون بالأعضاء كالرأس واليد والعين والحاجب يقال أومأت إليه أوماً أيماءً وومأت لغة فيه . انظر لسان العرب : ١٥ / ٤١٥ .
(٢) عرفه تبعاً للمحلى على جمع الجوامع مع زيادة في بعض الألفاظ ، وعرفه التفتازاني بتعريف قريب من هذا .
انظر المحلى على جمع الجوامع : ٣٠٩ / ٢ ، حاشية التفتازاني : ٢٣٤ / ٢ ، وانظر أيضاً نهاية السؤل : ٦٣ / ٤ - مطيعي .
(٣) في (ب) : " مستنبط " والمثبت من أ ، ج ، د .
(٤) أو يظهره في (ب) ، والصواب ما أثبتناه من نسخ أ ، ج ، د .
(٥) انظر سنن ابن ماجه كتاب الصوم : ١ / ٥٣٤ ، باب ماجاء في كفارة من أفطر يوماً في رمضان .
(٦) انظر : صحيح البخاري ، كتاب الصوم : ٣ / ٤٦ ، وصحيح مسلم كتاب الصيام : ٢ / ٧٨١ .
(٧) انظر : سنن أبي داود : ٢ / ٧٨٣ ، والترمذي : ٦ / ١١٣ ، والدارمي : ٢ / ١١ .
(٨) في (د) : " له ساقط " ، والمثبت من أ ، ج ، ب .
(٩) في (أ) : " خلى " والمثبت من ب ، ج ، د .
(١٠) اختلف العلماء فيمن جامع في نهار رمضان ماذا يجب عليه وسيشير المؤلف الى اختلاف العلماء فيه عند التكلم على تنقيح المناط .
فعند الشافعية وظاهر مذهب أحمد أن الكفارة لا تلزم الا بالفطر بالجماع ،
وزهد الامام مالك الى أن الكفارة تجب بكل ما كان هتكا لشهر الصوم الا الردة ،
وزهد أبو حنيفة الى أن الكفارة تكون أيضاً بالاكل والشرب .
وانظر : نهاية المحتاج : ٣ / ١٩٩ ، شرح منتهى الارادات : ١ / ٤٥١ ، الاقناع :
١ / ٣١٢ ، بدائع الصنائع : ٢ / ٩٠ ، بداية المجتهد : ١ / ٣٩٢ ، حاشية الدسوقي :
١ / ٤٨٣ - ٤٨٥ .

أو غاية نحو: Γ ولا تقرهون حتى يطهرن $\Gamma^{(١)}$ أي فإذا تطهرن ، فلا منع من قربانهن ، كما صرح به في قوله عقبه : Γ فإذا تطهرن فأطوهن $\Gamma^{(٢)}$.

وكترتيب الحكم على الوصف ، نحو: أكرم العلماء ، واقطع يد السارق ، سوء أناسب كهذا أم لا كأكرم الجاهل ، وأهن العالم وفاقا للبيضاوي (٣) والجسهور (٤) وخلافا للآمدى (٥) وابن الحاجب (٦) لأن قبح ذلك ليس لمجرد الأمر فيه ، لأنه قد يحسن ، وأما (٧) الجاهل فلما فيه من المكارم (٨) وأما في العالم ، فلقبح سيرته ، وخبث سريره ، بل لسبق التعليل الى الفهم بأن جعل علة للاكرام ، وأن العلم علة للاهانة ، وسبق ذلك السى الفهم $(*)$ يدل على أن الترتيب (٩) حقيقة في التعليل ، وهو المقصود ، فثبت أن ترتب (١٠) الحكم على الوصف مقتضى للعلة مطلقا ، سواء أناسب أم لا .

== وانظر: المحلى على جمع الجوامع: ٣١١/٢ ، غاية الوصول ص. ١٢ ، المحصول :

٢/ق/٢ ، ٢١١/٢ ، الأحكام : ٢٣٩/٣ ، مختصر ابن الحاجب : ٢٣٥/٢ .

(١) سورة البقرة ، آية ٢٢٢ .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٢٢ ، وهناك تفريق بين حكيمين باستثناء أو استدراك ، انظر

الأحكام للآمدى : ٢٣٩/٣ ، المحصول : ٢/ق/٢ ، ٢١١-٢١٢ ، المحلى على جمع

الجوامع: ٣١١/٢ ، شرح مختصر ابن الحاجب : ٢/٢٣٥ ، ٢٣٦ ، شفاء الغليل : ص ٤٨ .

(٣) انظر: الابهاج : ٤٧/٣ ، والبيضاوي تقدمت ترجمته ص ٣٩ .

(٤) يقول ابن السبكي : (اختلفوا في اشتراط المناسبة في الوصف الموصى اليه ،

فذهب الأكثرون الى عدم اشتراطه ، المصدر السابق ص ٤٨ ، ونسبه أيضا فسى جمع الجوامع الى الأكثر .

انظر: الابهاج : ٤٧/٣ ، جمع الجوامع : ٣١٣/٢ ، المحصول : ٢/ق/٢ ، ٢٠٠ .

(٥) في الأحكام : ٢٤١/٣ ، والآمدى تقدمت ترجمته ص ٤٣ .

(٦) في مختصره : ٢٣٦/٢ - عضد ، وابن الحاجب تقدمت ترجمته ص ٤٣ .

(٧) في أ، ج ، بزيادة (و) أي : (وأما) والمثبت من ب ، د .

(٨) مثل شجاعته ووفائه للمهود أو نسبه .

(*) نهاية صفحة ١٦٨ من (ج) .

(٩) في (ب) ، (د) : " الترتيب " والمثبت من أ ، ج .

(١٠) في (ب) : " ترتيب " والمثبت من أ ، ج ، د .

وكنتمه ما قد يفوت المطلوب^(١) نحو: [فاسمعوا الى ذكر الله ، وذكروا البيع^(٢)]
يعلم منه أن العلة تفويت الواجب .

الرابع : ((سبر)) : يفتح المبهمة ، وسكون الموحدة ، فالراء ، فهو لفظة :
الاختبار^(٤) ، واصطلاحاً^(٥) : حصر الأوصاف الموجودة في الأصل المقيس عليه وإبطال
مالا يصلح منها للعلية حتى يتعين الباقي لها ، كأن يحصر أوصاف البر في قياس
الذرة مثلاً عليه في الطعم وغيره^(٦) ، ويبطل ما عدا الطعم^(٧) .

- (١) راجع المحصول : ٢/٢ ق/٢١٣ ، جمع الجوامع : ٢/٣١٢ ، نهاية السؤل مع
تعليقات المطيعي : ٧٠/٤ .
- (٢) سورة الجمعة ، آية ٩ .
- (٣) في (ج) : " السبر " ، والمؤلف هنا لم يذكر التقسيم كما هي عادة الأصوليين
لأن التقسيم وسيلة للاختبار فتركه المؤلف اكتفاء بالمقصد الأهم الذي هو
السبر .
- (٤) ومنه سعى ما يختبر به عمق الجرح وجمعه مسبار : انظر لسان العرب : ٤/٣٤٠
المصباح المنير : ١/٢٦٣ .
- (٥) انظر : المعنى الاصطلاحي للسبر عند الأصوليين في البرهان : ٢/٨١٥ ، المستصفى
٢/٢٩٥ وما بعدها ، شفاء الغليل ص ٤٥١ ، المحصول : ٢/٢ ق/٢٩٩ ، جمع
الجوامع : ٢/٣١٣ ، غاية الوصول ص ١٢١ ، تيسير التحرير : ٤/٤٦ ، مختصر
ابن الحاجب : ٢/٢٣٦ ، المختصر لابن اللحام ص ١٤٨ ، فواتح الرحموت : ٢/٢٩٧ .
- (٦) مثل الكيل أو القوت ونحو ذلك .
- وهذا المسلك ينقسم الى قسمين : منحصر وغير منحصر ، وذلك لأن التقسيم
اما أن يكون دائراً بين النفي والاثبات أو لا يكون كذلك ، فان كان الأول فهو
التقسيم المنحصر ، وان كان الثاني فهو التقسيم المنتشر ، والمؤلف هنا أتى
بمثال من القسم الثاني .
- وأما مثال القسم الأول التقسيم المنحصر ما ذكره الأصوليون مثل البيض - اوى
والزركشى وغيرهما حيث قالوا : " ان ولاية الاجبار على النكاح اما أن لا تعلل
بالبكاة أو الصغر أو غيرهما أو تعلل بما تقدم . انظر البحر المحيط : ٣/١٥١ ،
الابهاج : ٣/٧٧ ، ارشاد الفحول ص ٢١٣ ، المحصول : ٢/٢ ق/٢٩٩ وما بعدها
نهاية السؤل : ٤/١٢٨ - مع تعليقات بخيت المطيعي .
- (٧) لأنه مشتق من الطعم الوارد في الحديث : / الطعام بالطعام / ، والحكم المعلل
بالاسم المشتق معلل بما منه الاشتقاق ، وهذا يكون دليلاً على أن غير الطعم =

ويكفى قول المستدل في المناظرة في حصر الأوصاف، بحثت فلم أجد غيرها، والأصل عدم غيرها، ويرجع المجتهد في حصرها الى ظنه فيأخذ به، فان كان الحصر والإبطال^(١) قطعياً، فقطعياً، والا فظني، وهو^(٢) حجة للمناظر لنفسه، وكذا للمناظر غيره عند الأكثرين (*).

الخامس ((تناسب)) أي مناسبة كما مر،^(٣) ويسمى استخراج المناسبة : (تخريج المناط^(٤)) لأنه ابداء ما نيط الحكم به، وهو تعيين العلة بأبداء مناسبة^(٥) بين المعنى والحكم مع اقترانهما، وسلامة المعنى عن القوادح في العلية كالاسكار في حديث مسلم : [كل مسكر حرام]^(٦) فانه لازالته العقل المطلوب حفظه مناسب للحرمة في (*).

== ليس بعبارة، والحديث صالح بأن يكون دليلاً مستقلاً من غير نظر الى طريقة السبر والتقسيم. انظر الابهاج : ٢٨/٣.

- (١) في (ب) : " في الإبطال " والمثبت من أ، ج، د .
 (٢) أي الظن، وقد اختلف الأصوليون في حجتيه على أقوال :
 أ- ما ذكره المؤلف هنا، ونسبه للأكثر وذلك لوجوب العمل بالظن .
 ب- أنه ليس بحجة مطلقاً لجواز بطلان الباقي وهذا مذهب الحنفية ما عسدا الجصاص والمرغيناني .
 ج- أنه حجة لهما وإن أجمع على تعليل ذلك الحكم في الأصل، وهو قول امام الحرمين .

د- أنه حجة للمناظر دون المناظر، وهو قول الآمدي .

انظر في ذلك البرهان : ٨١٨/٢، ٨١٩، جمع الجوامع : ٣١٤/٢، غاية الوصول ص ١٢١، تيسير التحرير : ٤٨/٤، فواتح الرحموت : ٣٠٠/٢، الأحكام للآمدي ٢٤٦/٣، نشر البنود : ١٦٧/٢ .

(*) نهاية ورقة ٦٩ ب من (أ) .

(٣) في ص ٥٧٤ .

(٤) انظر جمع الجوامع : ٣١٧/٢، غاية الوصول ص ١٢٢، نشر البنود : ١٧١/٢ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ب)، والمثبت من أ، ج، د .

(٦) انظر صحيح مسلم كتاب الأشربة : ١٥٨٦/٣، وأخرجه أحمد : ٤١٠، ٤١٥،

٤١٧، وأخرجه عن ابن عمر بلفظ كل مسكر خمر وكل خمر حرام، أبو داود : ٣٦٧٩،

والترمذي : ١٩٣/٣، والنسائي : ٣٢٥/٢ وابن ماجه عن أبي سلمة (٣٣٩٠) .

(*) نهاية صفحة ١٦٦ من (ب) .

العلية ، وقد اقترن^(١) بها وسلم عن القوادح .

ويعرف استقلال الوصف المناسب في العلية بعدم ماسواه بالسبر لا بقول المستدل ؛ بحث^(٢) فلم أجد غيره ، بخلاف^(٣) مامر في السبر^(٤) لأن المقصود هنا الاثبات ، وهناك النفي .

ثم المناسب^(٥) ان كان الوصف فيه ظاهرا منضبطا^(٦) اعتبر^(٧) والا اعتبر ملازمة^(٨) الظاهر المنضبط^(٩) وهو المظنة^(١٠) فيكون هو العلة^(١١) كالسفر مظنة المشقة المترتب عليها الترخص في الأصل ، نيط به الحكم لعدم انضباطها لاختلافها بحسب الأشخاص والأحوال والأزمان .

(١) في (ب) : " اقترب " والمثبت من أ ، ج ، د .

(٢) في (ب) : " بحث " والمثبت من أ ، ج ، د .

(٣) في (أ) : " بخلاف مامر " مكرر ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(٤) في ص ٥٩٤ .

(٥) المؤلف هنا يتكلم عن أقسام المناسب باعتبار المقصود من شرع الحكم .

(٦) في (ب) : " منضبط " ، والمثبت من أ ، ج ، د .

(٧) في (ب) : ساقط ، والمثبت من أ ، ج ، د .

(٨) تعتبر الملازمة عندما يكون الوصف خفيا أو غير منضبط ،

انظر : جمع الجوامع : ٢ / ٣١٩ ، غاية الوصول : ص ١٢٣ ، المختصر لابن

اللحام ص ١٤٩ .

(*) نهاية ورقة ١٢١ ب من (د) .

(٩) في (د) : " مظنة " والمثبت من أ ، ج ، ب .

(١٠) في (ب) : " العل " والمثبت من أ ، ج ، د .

* حصول المقصود من الحكم ومراتبه *

وقد يحصل المقصود ^(١) من شرع الحكم اما يقينا كالبيع لحصول ^(٢) الملك ، أو ظنا ^(٣) كالقصاص للأنزجار عن القتل ، وقد يكون محتملا سواء كحد الخمر ^(٤) ، أو يكون نفيـه أرجح من حصوله ^(*) كمنكاح الآيسة للتوالد ، والأصح ^(٥) جواز التعليل بالمقصود المتساوي ^(٦) الحصول والانتفاء .

والمرجوح الحصول نظرا ^(٧) الى حصولها جملة كجواز القصر للمترفة ^(٨) ، فان كان المقصود من شرع الحكم فائتا قطعاً في بعض الصور لم يعتبر على الأصح ^(٩) ، خلافاً

- (١) انظر: جمع الجوامع: ٣٢٠ / ٢ ، مختصر ابن الحاجب: ٢٤٠ / ٢ - ضد ، وهذا من المتفق على صحة التعليل به . انظر الأحكام للآمدى: ٢٥١ / ٣ .
- (٢) في (ب): "الحصول" والمثبت من أ، ج ، د .
- (٣) في (ب): "وظنا" والمثبت من أ، ج ، د .
- (٤) يقول المحلى في شرحه على جمع الجوامع: ٣٢٠ / ٢: "فان حصول المقصود من شرعه ، وهو الأنزجار عن شربها ، وانتفاؤه متساويان يتساوى الممتنعين عن شربها والمقدمين عليه فيما يظهر ."
- ويقول الأمدى عن هذا القسم: "فقلما يتفق له في الشرع مثال على التحقيق ، بل عن طريق التقريب ، وذلك كشرع الحد على شرب الخمر . " الأحكام: ٢٥٠ / ٣ وهذا القسم من المتفق على صحة التعليل به .
- (*) نهاية صفحة ١٦٩ من (ج) .
- (٥) انظر: جمع الجوامع: ٣٢٠ / ٢ ، غاية الوصول ص ١٢٣ ، وقيل: لا يجوز التعليل بهما لأن المتساوى مشكوك الحصول ، والثاني مرجوحه . انظر نفس المصدرين .
- (٦) في (أ): "المساوى" ، والمثبت من ب ، ج ، د .
- (٧) في (ب): "نظر" والمثبت من أ، ج ، د .
- (٨) انظر: الموافقات: ٣٧ / ٢ ، نشر البنود: ١٧٦ / ٢ ، ومختصر ابن الحاجب: ٢٤٠ / ٢ .
- (٩) وهو ما عليه الجمهور . انظر: جمع الجوامع: ٣٢١ / ٢ ، غاية الوصول ص ١٢٣ ، مختصر ابن الحاجب: ٢٤٠ / ٢ ، فواتح الرحموت: ٢٦٣ / ٢ ، التقرير والتحير: ١٤٦ / ٣ .

للحنفية^(١)، سواء ما لا تعبد فيه كالحقوق^(٢) نسب المشرقي بالمغربية، فلا يلحق عندنا^(٣) خلافا لهم .

وما فيه تعبد كاستبراء جارية اشتراها بائعها لرجل منه في مجلس^(٤) البيع، وقد مر قريبا^(٥) أن المناسب أقسام : ثم ان اعتبر^(٦) بنص أو اجماع عين الوصف في عين الحكم، فهو المؤثر،^(٧) كنقض الوضوء^(٨) بمن^(٩) الذكر، وولاية^(٩) المال على الصغير بالصفر وان لم يعتبر بهما بل يترتب الحكم على وفقه، ولو باعتبار جنس الوصف في جنس^(١٠)

- (١) ونسبه في فواتح الرحموت لأبي حنيفة : ٢ / ٢٦٣، وانظر التقرير والتحبير : ٣ / ١٤٧.
- (٢) والمسألة هذه كانت في الزمن السابق بعيدة للقطع بانتفاء اللقاء، أما فسي عصرنا هذا وما توفر فيه من وسائل الاتصال، فالمسألة تحتاج الى نظر.
- (٣) ساقط من (ج)، والمثبت من أ، ب، د.
- (٤) وذلك مع القطع بأن رحمها غير مشغول بنطفة المشتري، والاستبراء سببه هو احتمال شغل الرحم بنطفة السابق بالشراء . انظر فواتح الرحموت ٢ / ٢٦٣.
- (٥) في ص ٥٩٥.
- (٦) المؤلف هنا يذكر أقسام المناسب من حيث اعتباره وجودا وعدما، وهو كما يظهر أربعة أقسام .
- (٧) لظهور تأثيره بما اعتبر به . انظر جمع الجوامع مع المحلى عليه : ٢ / ٣٢٤، غاية الوصول ص ١٢٤، الأحكام للآمدي : ٣ / ٢٥٩، شفاء الغليل : ص ١٥٨.
- (٨) هذا مثال الاعتبار بالنص، والنص هو حديث : / من من ذكره فليتوضأ /، رواه أحمد : ٢ / ٢٢٣، عن عبد الله بن عمرو وابن ماجه (٤٨) عن أم حبيبة، واختلف العلماء رحمهم الله في من الذكر، هل ينقض الوضوء أم لا ؟ فذهب الحنفية والمالكية الى أن من من الذكر لا ينقض الوضوء، وذهب الشافعية والحنابلة الى أنه ينقض الوضوء بمن الذكر، وفي المسألة تفصيل عندهم . انظر: تبیین الحقائق : ١ / ١٢، المدونة : ١ / ٨، المهذب : ١ / ٢٤، الاقناع : ١ / ٣٨.
- (٩) هذا مثال للمجمع عليه . انظر: المحلى على جمع الجوامع : ٢ / ٣٢٤، غاية الوصول ص ١٢٤، مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٢٤٢.
- (١٠) في (ج)، (د) : "الوقوف" والمثبت من أ، ب.

الحكم ، فالملائم^(١) كتعليل ولاية النكاح بالصغير ، حيث ثبت معه .
وان اختلف في أنها له^(٢) أو للبكارة أولهما^(٣) ، وقد اعتبر في جنس الولاية حيث
اعتبر في ولاية المال بالاجماع^(٤) .
وكتعليل جواز الجمع في الحضر بالمطر بالخرج^(*) ، وقد اعتبر جنسه في الجـواز
في السفر بالاجماع^(٥) .

(١) يقول في شرح مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٣ : ٢٤٣ : * أما أقسام الملائم الثلاثة :
فمثال الأول : وهو تأثير عين الوصف الملائم في جنس الحكم ما يقال : يثبت
للأب ولاية النكاح على الصغيرة كما يثبت له عليها ولاية المال بجامع
الصغير ، فالوصف الصغير ، وهو أمر واحد ، والحكم للولاية وهو جنس
يجمع ولاية النكاح وولاية المال ، وهما نوعان من التصرف ، وعين الصغير
معتبر في جنس الولاية بالاجماع .

مثال الثاني : وهو اعتبار جنس الوصف في عين الحكم أن يقال : * الجمع
جائز في الحضر مع المطر * قياسا على السفر بجامع الحرج ، فالحكم رخصته
الجمع وهو واحد ، والوصف الحرج وهو جنس يجمع الحاصل بالسفر ، وهو
خوف الضلال والا تقطاع ، وبالمطر وهو التأذي به وهما نوعان مختلفات وقد
اعتبر جنس الحرج في عين رخصة الجمع .

مثال الثالث : وهو اعتبار جنس الوصف في جنس الحكم أن يقال : يجب
القصاص في القتل بالمثل قياسا على القتل بالمحدد بجامع كونهما جنائية
عند عدوان ، فالحكم مطلق القصاص ، وهو جنس يجمع القصاص في النفس
وفي الأطراف وغيرهما من القوى والوصف جنائية العمد والعدوان وأنه
جنس يجمع الجنائية في النفس * .

(٢) الضمير عائد الى الصغير .

(٣) (لهما) أي للصغير وللبكارة .

(٤) انظر: المحلى على جمع الجوامع : ٢ / ٣٢٦ ، مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٢٤٢ .

(*) نهاية ورقة ١٧٠ من (١) .

(٥) نقل الاجماع فيه نظر ، والمبارة في غاية الوصول ص ١٢٤ ، وقد اعتبر جنسه
في جوازه في السفر بالنص * ويقول العضد في شرحه على مختصر ابن الحاجب :
٢ / ٢٤٣ قوله : وقد اعتبر جنس الحرج في عين رخصة الجمع * للنص والاجماع
على اعتبار حرج السفر ولو في الحج .

وكتعليل القصاص في القتل بمثل بالقتل العمد^(*) العدوان حيث ثبت معه ، وقد اعتبر جنسه في جنس القصاص حيث اعتبر في القتل بمحدد^(١) بالاجماع^(٢) .
وان لم يعتبر المناسب ، فان دل الدليل على الغائه ، فلا تعليل به كما في واقعة الملك ، فان حاله يناسب التكفير بالصوم ابتداء^١ ليرتدع به دون الاعتاق لسهولة بسذل المال عليه في شهوة الفرج ، وقد أفتى يحيى بن يحيى المغربي^(٣) ملكا^(٤) جامع في نهار رمضان بصوم شهرين متتابعين نظرا الى ذلك^(٥) ، لكن الشارع ألغاه حيث أوجب العتق ابتداء^١ ، ولم يفرق بين الملك وغيره ، ويسمى هذا القسم غريبا لبعده عن الاعتبار .
وان لم يدل الدليل^(٦) على الغائه ، كما لو لم يدل الدليل على اعتباره فهو المرسل ، ويعبر عنه بالمصالح المرسله ، وبالاستصلاح^(٧) .

- (*) نهاية صفحة ١٦٢ من (ب) .
(١) في (ب) : " المحدد " والمثبت من أ ، ج ، د .
(٢) انظر: المحصول : ٢ / ق ٢ / ٢٣١ ، المحلي على جمع الجوامع : ٢ / ٣٢٦ ،
الابهاج : ٣ / ٦٤ ، غاية الوصول ص ١٢٤ .
(٣) هو يحيى بن يحيى بن كثير الليثي المغمري المالكي ارتحل الى الامام مالك وأخذ عنه وكان امام عصره وناشر مذهب مالك في الأندلس ، توفي بقرطبة سنة ٢٣٤ ،
انظر: الديباج المذهب ص ٥١ ، نفح الطيب : ٢ / ٢١٧ ، شذرات الذهب ٢ / ٨٢ .
(٤) الملك المقصود هو عبد الرحمن بن الحكم بن هشام رابع أربعة من ملوك بني أمية بالأندلس ، توفي سنة ٢٣٨ هـ .
انظر: ترجمته في جذوة المقتبس ص ١٠ ، نفح الطيب : ١ / ١١١ ، شذرات الذهب : ٢ / ٩٠ .
(٥) الاشارة ترجع الى ما تقدم آنفا ، وهو الارتداع بالصوم لسهولة بسذل المال على الملك ، والمطيعي في تعليقاته على الأسنوى ذكر أن مذهب الامام مالك التخيير بين الاعتقال والصوم والا طعام ، فعلى هذا تكون فتوى العالم المغربي متشعبة مع المذهب المالكي حيث أنه أفتى بأحد الواجبات على وفق مذهب " ،
انظر: نهاية السؤل : ٤ / ٩٣ ، وانظر نشر البنود : ٢ / ١٨٨ .
(٦) في (ب) ، (د) : ساقط والمثبت من أ ، ج .
(٧) انظر: المحلي على جمع الجوامع : ٢ / ٣٢٧ ، غاية الوصول ص ١٢٥ ، نشر البنود : ٢ / ١٨٩ ، الابهاج : ٣ / ١٢٨ .

... وهو مردود (*) عند الأكثرين (١) مطلقا ، وقبله مالك (٢) رعاية للمصلحة ، حتى
(٣) جوز ضرب المتهم بالسرقة ليقر، وعرض (٤) بأنه ربما كان بريئا ، وترك ضرب المذنب
أهون من ضرب البري .

((فشبه)) هو السادس منها ، وهو (٥) ذو منزلة بين المناسب والطرد ، لشبهه
المناسب بالذات من حيث التفات الشرع اليه جملة ، والطرد من حيث عدم مناسبه
بالذات .

- (*) نهاية صفحة ١٧٠ من (ج) .
- (١) انظر: جمع الجوامع : ٣٢٩/٢ ، غاية الوصول ص ١٢٥ ، الابهاج : ١٧٨ / ٣ ،
نشر البنود : ١٨٩/٢ ، مختصر ابن الحاجب : ٢٤٢/٢ .
- (٢) ونسب الفزالي القول به للامام الشافعي . انظر مختصر ابن الحاجب ٢٣٢/٢
نشر البنود : ١٨٩/٢ ، والمنحول ص ٣٥٤ ، وتقدمت ترجمة الامام مالك
ص ٣٢٢ . وعند البيضاوي يعمل به بشرط أن يكون هناك مصلحة ضرورية
قطعية كلية والا فلا ،
- انظر الابهاج : ١٧٨ / ٣ ، وبهذا الشرط نسب ابن الحاجب للفزالي ، انظر
مختصر ابن الحاجب : ٢٤٢ / ٢
- وقال ابن السبكي في جمع الجوامع : ٣٢٩/٢ : " وليس منه مصلحة ضرورية
كلية قطعية لأنها ما دل الدليل على اعتبارها قطعا فهي حق قطعيا ،
واشترطها الفزالي للقطع بالقول بما لا أصل القول به " .
- (٣) يقول الشنقيطي في نشر البنود : ١٨٩/٢ : " فجواز المتهم هو الحكم ، وتوقع
الاقرار هو المصلحة المرسله " .
- (٤) نسب هذا الجواب للأكثر صاحب نشر البنود . انظر نشر البنود : ١٨٩/٢ .
- (٥) عرف الشبه تبعا لابن السبكي في جمع الجوامع : ٣٣٢ / ٢ .
- واختلف العلماء في حقيقة قياس الشبه حتى قال امام الحرمين في البرهان :
٨٥٩/٢ " ولا يتحرر في ذلك عبارة خدبة في صناعة الحدود " ، ونقل
الشوكاني عن ابن الأثير أنه قال : " لست أرى في مسائل الأصول مسألة
أغض منه " ارشاد الفحول ص ٢١٩ هذا اضافة الى ما نقله المؤلف هنا
عن ابن السبكي .

انظر: تعريفاتهم في المعتمد : ٨٤٢/٢ ، المحصول : ٢/٢ ق ٢٧٧ ، الأحكام
٢٧١/٣ ، وما بعدها ، المستصفى : ٣١٠/٢ ، الابهاج : ٦٦ / ٣ ، مختصر ==

قال ابن السبكي: (١) " وقد تكاثرت التشاكر في تعريف هذه المنزلة ، ولم أجـد لأحد تعريفا صحيحا فيها .

وقال الباقلاني: (٢) هو المناسب بالتبع كالطهارة ، لاشتراط النية ، فانها انما تناسبه بواسطة (٣) أنها عبادة بخلاف المناسب بالذات .

ولا يصار الى قياسه مع امكان قياس العلة (*) اجماعا ، (٤) فان تعذر ، فهو حجة (٥) عند الشافعي لشبهه بالمناسب ، وعليه فأعلاه " قياس " غلبة " الاشتباه " حكما وصفة ، وهو الحاق فرع متردد بين أصليين بأحدهما الغالب شبهه به كما مر (٦) في قياس الرقيق على البهيمة .

ثم " القياس الصوري " ، كقياس الخيل على البغال والحمير في عدم وجوب الزكاة

= ابن الحاجب : ٢ / ٢٤٤ ، نشر البنود : ٢ / ١٩٣ ، شرح تنقيح الفصول ص ٣٩٤ ،

تيسير التحرير : ٤ / ٥٣ ، فواتح الرحموت : ٢ / ٣٠١ ، المختصر في أصول الفقه لابن اللحام ص ١٤٩ ، المدخل الى مذهب أحمد ص ١٦٠ .

(١) في جمع الجوامع : ٢ / ٣٣٢ ، وابن السبكي تقدمت ترجمته ص ٣٤ .

(٢) انظر: رأيه في جمع الجوامع : ٢ / ٣٣٢ ، المحصول : ٢ / ٢٧٧ ، الإحكام

٢ / ٢٧٢ ، شرح التنقيح ص ٣٩٤ ، نشر البنود : ٢ / ١٩٣ ، والباقلاني تقدمت ترجمته ص ٥٢ .

(٣) في (ب) ، " بواسطة " والمثبت من أ، ج ، د .

(*) نهاية ورقة ١٢٢ أ من (د) .

(٤) انظر: جمع الجوامع : ٢ / ٣٣٣ ، المدخل الى مذهب الامام أحمد ص ١٩١ ،

وقال في مراقبي السعود :

وحيثا أمكن قياس العسلة فتركه بالاتفاق أثبت .

نشر البنود : ٢ / ١٩٦ .

(٥) تقدمت آراء العلماء في الاحتجاج به ص ٦٠١ ، ورده الحنفية والباقلاني

وأبو اسحاق الشيرازي وأبو اسحاق المروزي ، وأبو بكر الصيرفي ، ورواية عن الامام

أحمد . انظر: الابهاج : ٣ / ٦٨ ، جمع الجوامع : ٢ / ٣٣٣ ، شرح مسلم

الثبوت : ٢ / ٣٠٢ ، تيسير التحرير : ٤ / ٥٣ ، نزهة المشتاق ص ٦٦٥ ، نشر

البنود : ٢ / ١٩٦ ، المختصر لابن اللحام ص ١٤٩ ، المدخل الى مذهب أحمد

ص ١٦٠ (٦) في ص ٥٦٧ .

للشبه^(١) الصوري بينهما .

وقال الرازي :^(٢) المعتبر في قياس الشبه حصول المشابهة فيما يظن كونه علة للحكم أو مستلزما لها ، سواء كان ذلك في الصورة^(*) أم في الحكم^(٣) .

و ((له يلي)) أى الشبه ((الدوران)) وهو السابع منها ، وهو^(٤) أن يوجد الحكم عند وجود وصف ، ويتعدم عند عدمه ،^(٥) كرائحة المسكر المخصوصة ، فانها دائرة معه وجودا وعندما بأن يصير خلا ، والمختار^(٦) : أنه يفيد العلة ظنا لا قطعاً ، وقيل : لا ،

(١) وعند ابن عليه بضم العين وفتح اللام وتشديد الياء من الشافعية يرى الجسواز في الشبه الصوري .

انظر: رأيه في المحصول : ٢/٢ ق/٢٧٩ ، ونشر البنود : ١٩٩/٢ ، والابهاج : ٦٨/٣ .

(٢) في المحصول : ٢/٢ ق/٢٧٩ ، والرازي تقدمت ترجمته ص ٣٤ .

(*) نهاية صفحة ١٦٨ من (ب) .

(٣) نهاية صفحة ٧٠ ب من (أ) .

(٤) لم يذكر المؤلف التعريف اللغوي للدوران ، وتعريفه لغة مصدر دار يقال : دار حول البيت يدور دورا ، ودورانا ، أى طاف به ، ودوران الفلك ، تواتر حركاته بعضها اثر بعض من غير ثبوت ولا استقرار .

انظر: المصباح المنير : ١/٢٠٢ ، لسان العرب : ٤/٢٩٥ .

(٥) هذا تعريف ابن السبكي في جمع الجوامع : ٢/٣٣٤ ، وانظر تعريف المحصول :

٢/٢ ق/٢٨٥ ، والبرهان : ٢/٨٣٥ ، والمستقصى : ٢/٣٠٧ ، وشيئا

الغليل ص ٢٦٦ ، والابهاج : ٣/٧٢ ، وتيسير التحرير : ٤/٤٩ ، والمختصر

لابن اللحام ص ١٤٩ ، وارشاد الفحول ص ٢٢١ .

ويسميه بعض العلماء بالطرد والعكس .

انظر: البرهان : ٢/٨٣٥ ، الوصول الى الأصول : ٢/٢٩٩ ، المستقصى :

٢/٣٠٧ .

(٦) ونسبه ابن السبكي للأكثر ، وهو قول امام الحرمين والبيضاوى ، ونسبه ابن

اللحام في المختصر وابن بدران في المدخل الى أكثر الحنابلة ، ونسبه

في نشر البنود الى الأكثر .

انظر: جمع الجوامع : ٢/٣٣٥ ، البرهان : ٢/٨٣٨ ، الابهاج : ٣/٧٢ ،

المختصر ص ١٤٩ ، المدخل ص ١٥٨ ، تيسير التحرير : ٤/٤٩ ، فواتح

الرحموت : ٢/٣١٢ ، كشف الأسرار : ٣/٣٦٥ .

ولا^(١)، وقيل^(٢) : قطعاً ، وحمل على وجود مناسبة الوصف كالإسكار لحرمة الخمر .

ويليه ((الطرد)) بفتح الطاء ، وسكون الراء ، وهو الثامن منها ، وهـ^(٣) ومقارنة الحكم للوصف من غير مناسبة كما مر^(٤) ، وهو ((لما يقبل)) ، أى : لم يقبل عند الأكثرين لانتفاء المناسبة عنه^(٥) ، حتى قالوا : قياس الطرد تحكماً^(٦) فلا يفيد ، وقد سر عن الغزالي ما فيه^(٧) .

و((يليه تنقيح^(٨) المناط^(*))) أى تبين ما أنط الشارح الحكم به ، أى ربطه وعلقه عليه ، وهو العلة ، والمناط : اسم مكان الاناطة ، وهو التعليق والالصاق ، وهو نص ظاهر على التعليل^(٩) (١٠) .

(١) أى لا يفيد قطعاً ولا ظناً ، وهو اختيار الآمدى وابن الحاجب وأبى إسحاق الشيرازى ونسب ابن برهان هذا القول للقاضى الباقلانى وإمام الحرمين ونسب إليه التردد ، ونفاها الحنفية .

انظر : الإحكام للآمدى : ٢٧٥/٣ ، ومختصر ابن الحاجب : ٢٤٥/٢ ، ونزهة المشتاق ص ٧١٢ ، والوصول إلى الأصول : ٢٩٩/٢ ، والبرهان : ٨٣٥/٢ ، فواتح الرحموت : ٣٠٢/٢ ، تيسير التحرير : ٤٩/٢ ، كشف الأسرار : ٣٦٥/٣ .

(٢) وبه قال بعض المعتزلة ، ومنهم القاضى عبد الجبار ، وأبو الحسين البصرى . انظر : المعتمد : ٧٨٤/٢ ، الإحكام للآمدى : ٢٧٥/٣ .

(٣) انظر : تعريف الطرد فى جمع الجوامع : ٣٣٦/٢ ، البرهان : ٧٨٨/٢ ، المحصول : ٢/٢ ق ٣٠٥ ، شرح التنقيح ص : ٣٩٨ ، نشر البنود : ٢٠٢/٢ ، الابتهاج : ٧٨/٣ .

(٤) فى ص

(٥) نفس المصاحف المذكورة فى نفس هذه الصفحة هامش (٣) وهناك أقوال أخرى ضعيفة راجعها فى البرهان : ٧٨٨/٢ ، التبصرة ص ٤٦٠ ، الابتهاج : ٧٨/٣ .

(٦) فى (ب) : " بحكم " والمثبت من أ ، ج ، د .

(٧) مر فى ص ٥٧٥ ، والغزالي سبقت ترجمته ص ٢٠ ، وانظر المنحول ص ٣٤٢ ، ٤٦٧ .

(٨) التنقيح فى اللغة : التهذيب والتصفية ، يقال : كلام منقح أى لا حشو فيه ، انظر : لسان العرب : ٤١٨/٧ ، المصباح المنير : ٦٦٠/٢ .

(*) نهاية صفحة ١٧١ من (ج) .

(٩) راجع لسان العرب : ٤١٨/٧ ، والمصباح المنير : ٦٦٠/٢ .

(١٠) هذا التعريف لابن السبكي فى جمع الجوامع مع المحلى عليه : ٣٣٧/٢ ، وعرفه

الآمدى بقوله : " هو النظر والاجتهاد فى تعيين ما دل النص على كونه علة من =

بوصف ، فيحذف خصوصه عن الاعتبار بالا جتهاد ويناط الحكم بالأعم ، أو تكون أوصاف
فيحذف بعضها ، ويناط الحكم بباقيها ، كالجماع في نهار رمضان ، فإن أبا حنيفة ^(١) ومالك ^(٢)
حذفا خصوصه ^(٣) عن الاعتبار ، وأناط الكفارة بمطلق الافطار ^(٤) ، كما حذف الشافعي ^(٥) وغيره
من أوصاف المحل المذكور ككون الواطي ^(٦) أعرابيا ، وكون الموطوءة زوجة ، وكون السوط
في القبل ، عن الاعتبار ، وأناط الكفارة به ^(٨) مطلقا .

تحقيق المناط : أما تحقيق المناط ، ^(٩) فهو ^(١٠) اثبات العلة في آحاد صورها

== غير تعيين بحذف ما لا مدخل له في الاعتبار عما اقترن به من الأوصاف كل واحد
بطريقه * انظر الأحكام : ٢٧٩/٣ . وعرفه البيضاوي تبعاً للإمام * بأن بين
المستدل الغاء الفارق بين الأصل والفرع فيلزم من ذلك اشتراكهما في الحكم ،
انظر: المحصول : ٢/٢ ق/٣١٦ ، والابهاج : ٨٠/٣ . وعرفه الفزالي فسي
المستقصى : ٢/٢٣١ ، ٢٣٢ : " هو أن يضيف الشارع الحكم الى سبب " ،
وينوطه به ويقترن به أوصاف " لا مدخل لها في الاضافة ، فيجب حذفها عن
درجة الاعتبار حتى يقسع الحكم " .

- (١) تقدمت ترجمة أبي حنيفة ص ٢٩ .
- (٢) تقدمت ترجمة الامام مالك : ص ٣٢٢ .
- (٣) أي الجماع في نهار رمضان .
- (٤) تقدم اختلاف العلماء في ذلك في هامش (١) ص (٥٩١) أما بالنسبة للمرأة
التي جوعت في نهار رمضان فهل يفسد صومها وعليها الكفارة أم لا : محل
خلاف بين العلماء ، راجع المسألة في فتح الباري : ٥/٧٢ ط . البابي ،
وشفاء الغليل ص ٤١٦ بالهامش .

- (٥) تقدمت ترجمته ص ٩٧ .
- (٦) في (أ) : الواو ساكنة والمثبت من ب ، ج ، د . والمراد بغيره هو الاسم
أحمد رحمه الله .

- (٧) في (ب) : " الوطي " والمثبت من أ ، ج ، د .
- (٨) ساقط من (ج) ، (د) ، والمثبت من أ ، ب ، وراجع أقسام تنقيح المناط في
شفاء الغليل ص ٤١٢ وما بعدها .

- (٩) تحقيق المناط في اللغة هو تنقيته . انظر المصباح المنير : ١/٤٤٤ .

- (١٠) عرفه تبعاً لجمع الجوامع : ٢/٣٣٨ - عطار ، وعرفه الآمدي بقوله : " أما تحقيق

المناط ، فهو النظر في معرفة وجود العلة في آحاد الصور ، بعد معرفتها

في نفسها سواء كانت معروفة بنص أو اجماع أو استنباط . انظر الأحكام : ٢٧٩/٣ =

كتحقيق^(١) أن نباح القبور آخذ الأكفان سارق بأنه وجد منه أخذ المال خفية ، (وهو السرقة)^(٢) ، فيقطع^(٣) خلافا لأبي حنيفة^(٤) ، وهو أى تنقيح المناط .
((التاسع)) من المسالك .^(٥)

والعاشر : ((الغاء فارق)) بأن يبين^(٦) عدم تأثيره ، فيثبت^(٧) الحكم لما اشتركا فيه ، كالحاق الأمة بالعبد فى السراية الثابتة بقوله صلى الله عليه وسلم :
[من أعتق شركا له فى عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد ،^(*) قوم عليه قيمة عدل ، فأعطى شركاءه^(٨) حصصهم ، وعتق عليه العبد ، والا فقد عتق منه ماعتق] أخرجه الشيخان .^(٩)
فالفارق بين العبد^(١٠) والأمة الأنوثة ، ولا تأثير لها فى منع السراية (فتثبت السراية)^(١١)
فيها لما شاركت فيه العبد .

== وعرفه الشاطبي بقوله : " هو أن يثبت الحكم بمدركه الشرعى لكن يبقى النظر فى

تعيين محله " الموافقات : ٥٧/٤ .

(١) فى (أ) : " لتحقق " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٢) فى (أ) : ساقط ما بين القوسين ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(٣) وهو مذ هب الجمهور ، يقول ابن هبيرة فى الافصاح ص ٤١٧ : " واختلفوا فى

النباح فقال أبو حنيفة وحده : لا قطع عليه ، وقال مالك والشافعى وأحمد

عليه القطع " ، وانظر بداية المجتهد : ١ / ٨٣ ، المذهب : ٢ / ٢٩٦ ، شرح

منتهى الارادات : ٣ / ٣٦٩ .

(٤) وكذلك هو قول محمد بن الحسن صاحب . انظر فتح القدير : ٥ / ٣٧٤ ،

وتقدمت ترجمة أبى حنيفة ص ٢٩ .

(٥) فى (أ) : " المناسك " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٦) فى (ب) : " تبين " والمثبت من أ ، ج ، د .

(٧) فى (ب) " ثبت " والمثبت من أ ، ج ، د .

(*) نهاية صفحة ١٦٩ من (ب) .

(٨) فى (ب) : " بشركاه " والمثبت من أ ، ج ، د .

(٩) رواه البخارى فى كتاب العتق : ٣ / ١٨٩ ، ورواه مسلم فى كتاب الايمان ٣ / ٢٨٦

باب من أعتق شركا له فى عبد ، وأخرجه أبوداود برقم (٣٩٤٠) ، (٣٩٤١) ،

وأخرجه النسائي فى البيوع (٤٧٠٣) ، وابن ماجه فى العتق (٢٥٢٨) وينحوه

الترمذى فى الأحكام (٤٠٠ / ٢) عن ابن عمر مرفوعا .

(١٠) فى (أ) : " بين الأمة والعبد " والمثبت من ب ، ج ، د .

(١١) ما بين القوسين ساقط من (أ) ، والمثبت من ب ، ج ، د .

وهو ((لهذا)) أى لتنقيح^(١) المناط ((تابع)) أى تال له^(٢) عدا كما قاله^(٣) فسى
جمع الجوامع^(٤) ، وفسر به^(*) البيضاوى^(٥) تنقيح المناط حيث قال^(٦) : وتنقيح المناط بأن
يبين الغاء الفارق .

(تنبيه) : كل من الغاء الفارق ، والدوران ، والطرد على القول به ، راجع السى
ضرب شبه^(٧) ان يحصل الظن^(*) فى الجملة ، وليس فيها تعيين لجهة^(٨) المصلحة
المقصودة من شرع الحكم^(٩) لعدم ادراكها بواحد من الثلاثة بخلاف المناسبة^(*) .
(تنم) : قياس العكس حجة على الصحيح^(١٠) ، وهو^(١١) اثبات عكس حكم بين لمثله

(١) هناك أقسام لتنقيح المناط راجعها فى الموافقات : ٦١ / ٤ ، وشفاء الغليل
ص ٤١٢ .

(٢) ساقط من (أ) والمثبت من ب ، ج ، د .

(٣) ساقط من (أ) ، (ب) والمثبت من ج ، د .

(٤) انظر : جمع الجوامع : ٢ / ٣٣٨ .

(*) نهاية ورقة ٧١ / أ من (أ) .

(٥) البيضاوى تقدمت ترجمته ص ٣٩ .

(٦) انظر : الابهاج : ٣ / ٨٠ .

(٧) أى أنها تفيد شبهها للعلة لاعلة حقيقية وتقدم أن مسلك الشبه منزلة بينين
المناسبة والطرد ، فكيف يمكن أن يرجع الطرد الى الشبه الذى هو منزلة بينه
وبين المناسب ، ولعل المراد من ذلك أنها اذا اجتمعت الثلاثة ترجع السى
نوع الشبه . " يتصرف من حاشية العطار على جمع الجوامع : ٢ / ٣٣٩ . "

(*) نهاية ورقة ١٢٢ ب من (د) .

(٨) فى (ب) : " المصلحة لجهة المقصود " والمثبت من أ ، ج ، د .

(٩) فى (أ) : ساقط والمثبت من ب ، ج ، د .

(*) نهاية صفحة ١٧٢ من (ج) ، والمراد بقوله : بخلاف المناسبة أى بخلاف بقية

المسالك . انظر حاشية العطار : ٢ / ٣٣٩ على جمع الجوامع .

(١٠) انظر : جمع الجوامع : ٢ / ٣٨٣ ، الإحكام للآمدى : ٣ / ١٦٧ .

(١١) عرفه تبعاً للمحلى على جمع الجوامع : ٢ / ٣٨٣ مع تغاير فى بعض الألفاظ ،

وعرفه الآمدى فى الإحكام : ٣ / ١٦٧ ، بأنه " عبارة عن تحصيل نقيض حكم معلوم
تتافى غيره لا فتراقبهما فى علة الحكم " .

لتناسبهما^(١) علة ، مثاله قولك : اهانة الكافر^(٢) مطلوبة قياسا على اكرام المؤمن ، وشاهده حديث مسلم :^(٣) [رأيتني أحذنا شهوته وله فيها أجر ، قال : رأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر ، فكذلك إذا وضعها في حلال كان له أجر]^(٤) ، فاستنتج من ثبوت الوزر في الوطء^(٥) الحرام انتفاؤه في الوطء^(٥) الحلال الصادق بحصول الأجر حيث عدل بوضع الشهوة عن الحرام الى الحلال ، فان وجد الحكم بدون العلة كان قد حاز^(٦) في العلة ان منعنا التعليل بعلمتين والا فلا .

(خاتمة)

ليس تأتي القياس بعلية وصف ، ولا العجز عن اعتباره^(٧) دليل^(٨) عليته على الأصح^(٩) فيهما .

وقيل :^(١٠) نعم فيهما ، أما^(١١) الأول ، فلأمر بالقياس بقوله تعالى : [فاعتبروا يا أولي الأبصار]^(١٢) ، وعلى تقدير علية الوصف ، يخرج بقياسه عن عهدة الأمر ، فيكون الوصف

- (١) في جميع النسخ هكذا ، والظاهر : " لتعاكسهما " كما عبر بذلك المحلى على جمع الجوامع : ٣٨٣ / ٢ حيث قال : " وهو اثبات عكس حكم شيء لمثله لتعاكسهما في العلة " .
- (٢) في (ج) ، (د) : " الكفر " والمثبت من أ ، ب .
- (٣) تقدمت ترجمة مسلم ص ٢٨٤ .
- (٤) انظر : صحيح مسلم ، كتاب الزكاة : ٦٩٧ / ٢ ، وأخرجه أبو داود بنحوه برقم (٥٢٤٣) وأحمد في مسنده : ١٦١ / ٥ ، ١٦٧ ، ١٦٨ من رواية أبي نر رضي الله عنه .
- (٥) في أ ، ب ، ج : " الوطء " والمثبت من و (د) .
- (٦) انظر : المستصفى : ٣٤٢ / ٢ .
- (٧) في (ج) " أفساده " والمثبت من أ ، ب ، د .
- (٨) في (أ) ، (ب) : " دليلا عليه " والمثبت من ج ، د .
- (٩) انظر : جمع الجوامع : ٣٣٩ / ٢ ، غاية الوصول ص ١٢٧ .
- (١٠) المصدرين السابقين .
- (١١) ساقط من (أ) ، والمثبت من ب ، ج ، د .
- (١٢) سورة الحشر ، آية ٢ .

علة ، وأجيب ^(١) بأنه انما يتعين عليه أن لم ^(٢) تخرج عن عهدة الأمر الا بقياسه ،
وليس كذلك ، وأجاب البيضاوى ^(٣) بأن ذلك دور ، ^(٤) أى لأن تأتى القياس انما ^(٥) يتوقف
على ثبوت علية الوصف ، فلو أثبتنا ^(*) طية الوصف بالقياس لنزم ^(٦) الدور .

وأما الثانى : فكما فى المعجزة فانها انما دلت على صدق الرسول (صلى الله عليه
وسلم) ^(٧) للعجز عن معارضتها ، وأجيب بالفرق ، فان العجز فى المعجزة من الخلق
^(٨) كلهم والعجز هنا من الخصم ^(*) .

- (١) انظر: المحلى على جمع الجوامع : ٢/٢٣٩ ، غاية الوصول ص ١٢٧ .
(٢) فى ج ، د " ان لولم " والمثبت من أ ، ب .
(٣) انظر: نهاية السؤل : ٤/١٤٣ ، ١٤٤ ، ويقول الأسنوى : " وهذا الجواب
لم يذكره الامام ولا مختصر وكلامه " واعترض كذلك الاسنوى على تقرير البيضاوى
انظر: المصدر السابق .
(٤) فى (ب) : " دول " والمثبت من أ ، ج ، د .
(٥) ساقط من أ ، ب ، والمثبت من ج ، د .
(*) نهاية صفحة ١٧٠ من (ب) .
(٦) فى (ب) : " لزوم " والمثبت من أ ، ج ، د .
(٧) فى ب ، ج ، د ساقط ما بين القوسين والمثبت من أ .
(٨) ساقط من أ ، ب ، ج ، والمثبت من د .
(*) نهاية ورقة ٧١ ب من (أ) .

- فصل -

أذكر فيه : ^(١) قواعد العلة على سبيل الاختصار ^(٢)

فمنها : " النقص " ^(٣) ، وهو تخلف الحكم عن العلة ، كما لو قال شافعي : من لم يبيت الصوم عرى أول صومه عن النية ^(٤) ، فلا يصح قياسا على الصلاة إذا عرى أولها عن النية بجامع خلو العبادة عن النية ، فينتقض القياس بصوم التطوع لصحة ^(٥) نيته قبل الزوال وفاقا ^(٦) مع خلو أوله عن النية ، وهو قادح في العلة مطلقا ^(٧) كما ذهب إليه

- (١) في (ب) : " إذا ذكر " والمثبت من أ ، ج ، د .
 (٢) اختلفت أنظار علماء الأصول في عدد هذه القواعد ، فمنهم من عدّها خمسة ، ومنهم من جعلها ستة كالبيضاوي وتبعه المؤلف في العدد ، وسماها الشوكاني تبعا للآمدى اعتراضات وعدّها (١٨) بينما عدّها الآمدى (٢٥) ، وقال الشوكاني : " وقد أطنب الجدليون في هذه الاعتراضات ووسّعوا دائرة الأبحاث فيها ، حتى ذكر بعضهم منها ثلاثين اعتراضا " .
 وقد ذكرها جمهور أهل الأصول في أصول الفقه ، وخالف في ذلك الغزالي ، فأعرض عن ذكرها في أصول الفقه ، وقال : إنها كالعلاوة عليه ، وإن موضع ذكرها علم الجدل " ، ارشاد الفحول ص ٢٢٤ ، انظر المحصول : ٢ / ٢ / ٣٢١ ، الإبهاج : ٨٤ / ٣ ، جمع الجوامع : ٣٤٠ / ٢ ، وما بعد ها ، الأحكام ٦٠ / ٤ وما بعد ها .

- (٣) سماه ابن السبكي ، وتبعه الشيخ زكريا ، تخلف الحكم عن العلة كما عرفه المؤلف بذلك ، وسماه الأحناف المناقضة ، انظر المحصول : ٢ / ٢ / ٣٢١ ، الإبهاج : ٨٤ / ٣ ، جمع الجوامع : ٣٤٠ / ٢ ، غاية الوصول ص ١٢٧ ، أصول السرخسي : ٢ / ٢٣٢ ، مسلم الثبوت : ٢ / ٣٤١ ، شرح التنقيح ص ٣٩٩ ، المختصر لابن اللحام ص ١٥٤ .

- (٤) من قوله : " فصل : إلى قوله عن النية مكررفي نسخة أ .

- (٥) في (أ) : " لصحته بنيه " والمثبت من ب ، ج ، د .

- (٦) وذلك في صوم النفل ، ويقول ابن هبيرة في الإفصاح ص ١٥٧ ، وانتفخوا على أن صوم النفل كله يجوز بنية من النهار قبل الزوال إلا مالكا فإنه قال : " لا يصح إلا بنية من الليل " . وأشار الآمدى في الأحكام : ٧٧ / ٤ إلى الوفاق أيضا .

- (٧) أي سواء كانت العلة منصوطة أو مستتبهة ، وسواء تخلف الحكم عن الوصف لما منع أولا ، انظر أقوال اصحاب هذا الرأي في المحصول : ٢ / ٢ / ٣٢٣ ، الإبهاج : ٨٥ / ٣ ، شرح التنقيح ص ٣٩٩ ، نشر البنود : ٢ / ٢١٠ ، ارشاد الفحول ص ٢٢٤ ، المعتمد : ٢ / ٨٣٥ ، وقال بهذا من الأحناف علماء ماوراء النهر ما عدا الامام أبا زيد الدبوسي . انظر نزهة المشتاق ص ٣٢٧ .

الشافعي وأكثر الأصحاب ، واختاره (*) أبو الحسن البصري (١) ، وصاحب المحصول ، وفيه خلاف (٢) تركناه اختصارا .

ومنها : * عدم العكس (٤) ، بأن يثبت (٥) الحكم في صورة (٦) بعلة أخرى ، كقول (٧)

(*) نهاية صفحة ١٧٣ من (ج) .

(١) في جميع النسخ هكذا والظاهر أنه أبو الحسين البصري ونسبه إليه ابن السبكي

في الأبهاج : ٨٥ / ٣ يعني لأبي الحسين ، وانظر المعتمد : ٨٣٥ / ٢ .

(٢) في (ب) : * النصري* والمثبت من أ، ج ، د .

(٣) يعني على مذاهب ثلاثة غير ما ذكره المؤلف :

الأول : لا يقدح مطلقا وعليه أكثر المالكية والحنابلة ، ويقول القرافي عن هذا :

* وهذا هو المذهب المشهور .

الثاني : لا يقدح في المنصوصة مطلقا ، ويقدح في المستنبطة مطلقا .

الثالث : لا يقدح حيث وجد مانع مطلقا ، فإن لم يكن مانع ، قدح مطلقا ،

وهذا اختيار البيضاوي ، ومن الأحناف علماء العراق . انظر تفصيل ذلك في

نزهة المشتاق ص ٧٢٧ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، نشر البنود :

٢ / ٢١١ ، المختصر لابن اللحام ص ١٥٤ ، المدخل لمذهب أحمد ص ١٧٠ .

(٤) وقد سماه الامام (العكس) ، وتبعه ابن السبكي ، والصواب : هو عدم

العكس كما عبر به المؤلف تبعا لغيره من الأصوليين . انظر المحصول :

٢ / ٣٥٥ ، جمع الجوامع : ٢ / ٣٥٠ ، نهاية السؤل : ١٨٣ / ٤ وما بعدها

وابن اللحام في المختصر سماه بعدم التأثير . انظر ص ١٥٨ .

(٥) في (ب) : * ثبت* والمثبت من أ، ج ، د .

(٦) أي في صورة أخرى .

(٧) نسبه للأحناف تبعا للأسنوي في نهاية السؤل : ١٨٦ / ٤ ويقول المطيعي

في تعليقاته على نهاية السؤل : ١٨٧ / ٤ ، واستدلال الحنفية انما هو

مثال للقسم الأول من عدم التأثير .

وانظر: رأي الأحناف في مسلم الثبوت : ٢ / ٣٣٨ ، تيسير التحرير : ٤ / ١٣٤ ،

وهذا المثال جعله ابن السبكي في جمع الجوامع : ٢ / ٣٥٣ — من

أقسام عدم التأثير .

الحنفية في الصباح ، صلاة لا تقصر ، فلا يقدم أذا نها كالغرب ، ومنع التقديم ثابت فيما قصر ، فيكون منع التقديم معللا بعللة أخرى غير عدم القصر فتبين أن الوصف المذكور غير منعكس .^(١)

ومنها : " عدم التأثير^(٢) : بأن يبقى الحكم بعد زوال الوصف الذي فرض أنه عللة كما لو قبل في بيع الغائب : مبيع لم^(٣) ير ، فلا^(٤) يصح كالطير في الهباء " ، فيقول المعترض^(٥) : لا أثر لكونه غير مرئي في الأصل ، فان العجز عن التسليم كاف في عدم الصحة ، وعدمها موجود مع الرؤية .

(١) يقول الأسنوي في نهاية السؤل : ١٨٧ / ٤ : " والجامع بينهما هو عدم القصر فيقول الشافعي : هذا الوصف غير منعكس لأن هذا الحكم وهو منع التقديم ثابت بعد زوال هذا الوصف في صورة أخرى غير محل النزاع كالظهر مثلا . . "

(٢) يقول الشوكاني في ارشاد الفحول ص ٢٢٧ : " وقد ذكر جماعة من أهل الأصول أن هذا الاعتراض قوى حتى قال ابن الصباغ : انه من أصح ما يعترض به " ، وقسمه ابن السبكي وغيره من الأصوليين أربعة أقسام : الأول : ما ذكره المؤلف في عدم العكس . والثاني : هو ما ذكره المؤلف هنا وعبر عنه ابن السبكي وغيره بعدم التأثير في الأصل .

والثالث : عدم التأثير في الحكم وقسمه ابن السبكي الى ثلاثة أضرب الرابع : عدم التأثير في الفرع ، راجع تفصيل المسألة وأمثلتها في جمع الجوامع : ٣٥٢ / ٢ وما بعدها ، مسلم الثبوت : ٣٣٨ / ٢ ، تيسير التحرير : ١٣٤ / ٤ ، نشر البنود : ٢١٩ / ٢ ، ارشاد الفحول ص ١٢٧ .

(٣) في (ج) : " فلم يروا " والمثبت من أ ، ب ، د .

(٤) وهو مذهب الشافعية . انظر المجموع : ٣١٥ / ٩ .

(٥) وهم الأحناف ، وانظر قولهم في فواتح الرحموت : ٣٣٨ / ٢ ، تيسير التحرير : ١٣٤ / ٤ ، والتقريب والتحجير : ٢٦١ / ٣ ، أما المالكية والحنابلة بالنسبة لبيع الغائب فيصح البيع عندهم اذا ذكر البائع للمشتري الصفات التي تكفي في صحة السلم .

انظر بداية المجتهد : ١٣٥ / ٢ ، المغني لابن قدامة : ٥٨٠ / ٣ .

وهذا والذي قبله قاده^(١) ان قلنا : لا يجوز التعليل بعلمتين .

ومنها : "الكسر" وهو عدم تأثير أحد الجزئين^(*) للوصف الذي ظن كونه علة للحكم ، ونقض الجزء الآخر فيكون مركبا^(٢) من جزأين : أحدهما : ملغى ، والآخـر : منقوض ، كما لو قيل : صلاة الخوف صلاة يجب قضاؤها ، فيجب أدائها قياسا على صلاة الأمن ،^(٤) فيقال :^(٥) خصوصية الصلاة ملغى ان الحج كذلك فيبقى كونه عبادة يجب قضاؤها ، وهو منقوض بصوم^(*) الحائض لأنه عبادة يجب قضاؤها (دون أدائها)^(٦) لا متناع صدوره^(٧) منها^(٨) شرعا ، وهو قاده عند الآمدى^(٩) وتبعه البيضاوى^(١٠) والأكثرون^(١١) على عدم قدحه في علية الوصف .

(١) يقول الأستاذى فى نهاية السؤل : ١٩١/٤ وما بعدها : " فعند من ذهب الى امتناعه يكون قاده ، لأنه اذا عدم الوصف المفروض علة مع بقاء الحكم كما كان من غير أن يكون ثابتا بعلة أخرى يحصل العلم بأن ذلك الوصف غير علة ، وعند من جوزه لا يكون قاده لجواز أن يكون فى بقاء الحكم لوصف آخر غير ذلك الوصف المفروض علة " .

(*) نهاية ورقة ١٢٣ أ من (د) .

(٢) عرفه تبعاً للبيضاوى مع زيادة فى بعض الألفاظ ، وعرفه الآمدى وتبعه ابن الحاجب بأنه نقض المعنى ، وبهذا التعريف عرفه الامام .

انظر : الابهاج : ٢٥/٣ ، الأحكام : ٨٠/٤ ، مختصر ابن الحاجب : ٢٦٩/٢ ، المحصول : ٢/٢ ق ٣٥٣ .

(٣) وذلك على لسان الشافعية . انظر الابهاج : ١٢٦/٣ ، نهاية السؤل : ٢٠٥/٤ .

(٤) فى (أ) : " الأمر " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٥) ونسبه الاسنوى للأحناف ، انظر نهاية السؤل : ٢٠٥/٤ .

(*) نهاية صفحة ١٧١ من (ب) .

(٦) قوله : (دون أدائها) فى (أ) مقدمة بعد قوله : (يجب قضاؤها) السابقة ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(٧) الضمير يعود الى الصوم .

(٨) فى (ب) : " عنها " والمثبت من أ ، ج ، د .

(٩) فى الأحكام : ٨٠/٤ ، والآمدى سبقت ترجمته ص : ٤٣ .

(١٠) انظر : نهاية السؤل : ٢٠٦/٤ ، والبيضاوى سبقت ترجمته ص ٣٩ .

(١١) وهو الصحيح عند الحنابلة . انظر : المدخل الى مذهب أحمد ص ١٧٢ ،

ونهاية السؤل : ٢٠٧/٤ ، وارشاد الفحول ص ٢٢٦ .

ومنها : " القلب " ، وهو دعوى ^(١) المعترض أن ما استدل به في المسألة على ذلك الوجه على المستدل ^(*) لا له أن صح ^(٢) .

أما صريحا ^(٣) كقول الحنفية : ^(٤) المسح ركن في الوضوء ، فلا يكفي أقل ما يطلق ^(٥) عليه الاسم كالوجه ، فيقول الشافعي : المسح ركن فلا يقدر بالربع كالوجه ^(٦) .

وأما ضمنا كقول الحنفية : بيع الغائب عقد معاوضة ^(٧) ، فيصح قياسا على نكاح المرأة الغائبة بالجامع المذكور ، فيقول الشافعي : فلا يثبت خيار الرؤية في بيع الغائب قياسا على النكاح بالجامع المذكور .

(١) عرفه تبعاً لابن السبكي في جمع الجوامع : ٣٥٦ / ٢ ، وعرفه الإمام في المحصول : ٢ / ٢ ق / ٣٥٧ بقوله : " حقيقته : أن يعلق على العلة نقيض الحكم المذكور فيه ، ويرد إلى ذلك الأصل بعينه " وقريبا من هذا التعريف عرفه القرافي في التنقيح ص ٤٠١ ، وعرفه البيضاوي بقوله هو أن يربط خلاف قول المستدل على عطته الحاقا بأصله " الإبهاج : ١٢٧ / ٣ ، وانظر تعريفه في فصول البدائع : ٣٦٢ / ٢ ، وعرفه ابن اللحام بتعريف الإمام . انظر المختصر ص ١٥٦ .
(*) نهاية ورقة ٧٢ من (أ) .

(٢) أي ذلك المستدل به ، وقيل هو تسليم للصحة مطلقا سواء كان صحيحا أم لا ، وقيل : هو فساد له مطلقا . انظر جمع الجوامع والمحلّى عليه : ٣٥٧ / ٢ ، غاية الوصول ص ١٣٠ .

(٣) قسم ابن السبكي في جمع الجوامع : ٣٥٨ / ٢ ، ٣٥٩ ، القلب إلى قسمين ، وجعل كل قسم منهما قسمين : فالأول والثاني من القسم الأول هو تصحيح مذهب المعترض أما مع إبطال مذهب المستدل صريحا أو التزاما ، والمؤلف لم يأت بهذين القسمين لذكرهما ولا تمثيلا ، وأتى بالقسم الثاني من أقسام القلب ، وهو إبطال مذهب المستدل أما صريحا وأما ضمنا .

راجع الأقسام في جمع الجوامع : ٣٥٨ / ٢ ، ٣٥٩ ، غاية الوصول ص ١٣٠ ، نهاية السؤل : ٢١٢ / ٤ ، وما بعدها ، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ١٧٢ .

(٤) انظر قولهم في المسألتين في كشف الأسرار : ٥٧ / ٤ حيث نسبها إليهم ، وانظر أيضا فصول البدائع : ٣٦٢ / ٢ ، وصاحب كشف الأسرار ينفي نسبة هذه الأقوال للحنفية .

(٥) في (أ) " ينطلق " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٦) وعند الشافعي يجزئ مسح أقل جزء من الرأس ولو شعرات . انظر المجموع ٤٤٠ / ١ .

(٧) لا يصح بيع الغائب عند الشافعية كذلك . انظر المجموع : ٢٧٧ / ٩ وما بعدها .

ومنها : " القول بالموجب " (*) ، بفتح الجيم ، وهو : تسليم الدليل مع بقاء النزاع ،
 وشاهده قوله تعالى : [ولله العزة ، ولسوله وللمؤمنين] (٣) في جواب [ليخرجن
 الأعر منها الأذل] (٤) المحكى عن المنافقين ، أى صحيح ذلك ، لكن هم الأذل ، والله
 ورسوله الأعز ، (٥) وقد أخرجاهم . (٦)

ويكون (٧) فى جانب النفى ، كما لو قيل : التفاوت فى الوسيلة من آلات القتل وغيره لا يمنع
 القصاص كالتوسل اليه ، فيقول المعترض : (٨) مسلم ، (٩) ولكن : لم لم يمنع غير التفاوت ،

(*) نهاية صفحة ١٧٤ من (ج) .

وقوله (بفتح الجيم) أى ما يقتضيه الدليل ، وأما بكسرها فهو الدليل نفسه
 أى اسم فاعل .

(١) وهذا التعريف هو عبارة عامة الأصوليين .

انظر : جمع الجوامع : ٣٦١ / ٢ ، الإحكام للآدمي : ٩٧ / ٤ ، نهاية السؤل : ٢٢٢ / ٤ ،
 وما بعد ها ، الابهاج : ١٣١ / ٣ ، كشف الأسرار : ١٠٤ / ٤ ، فصول البدائع :
 ٣٦٢ / ٢ ، مختصر ابن الحاجب : ٢٧٩ / ٢ ، شرح التنقيح ص ٤٠٢ ، نشر
 البنود : ٢٢٥ / ٢ ، المختصر لابن اللحام ص ١٥٩ ، المدخل الى مذهب
 أحمد ص ١٧٧ ، وابن السبكي لم يعد من مبطلات العلة ، وهو تابع لامام
 الحرمين ، انظر الابهاج : ١٣٢ / ٣ ، جمع الجوامع والمجلى عليه : ٣٦٢ / ٢ ،
 البرهان : ٩٧٣ / ٢ ، وانظر التعريفات للجرجاني ص ١٨٩ - ط . لبنان .

(٢) وانما كان هذا شاهدا لا دليلا لأن الواقع من المنافقين ليس استدلالا ، وانما
 هو مجرد اخبار ، فلا يكون فى الآية تسليم دليل مع بقاء محل النزاع ، بل هو
 تسليم للخبر وهناك فرق بين الشاهد والدليل ، وانما القول فيه بالموجب على
 اصطلاح أهل المعاني .

وانظر تعليقات المطيعي : ٢٢٤ / ٤ ، نزهة المشتاق ص ٧٣٩ .

(٣) سورة المنافقون ، آية ٨ .

(٤) سورة المنافقون ، آية ٨ .

(٥) قال تعالى : / ولله العزة ولسوله . . / المنافقون ، آية ٨ .

(٦) الضمير لله وللرسول كما لا يخفى .

(٧) أى القول بالموجب له حالتان : الأولى : فى جانب النفى ، والثاني فى جانب

الاثبات .
 (٨) وهم الأحناف ، انظر تيسير التحرير : ١٢٤ / ٤ ، فصول البدائع : ٣٦٣ / ٢ .

(٩) أى بعدم المناقاة بين القتل بمثقل والقصاص .

فانه لا يلزم من ابطال هذا المانع المعين ابطال جميع الموانع ، لأن انتفاء القصاص متوقف على انتفاء جميع الموانع ، ^(١) ووجود جميع الشرائط ، ووجود المقتضى أيضا .
 وفي جانب الاثبات : كما لو قال حنفى : ^(٢) الخيل حيوان يسابق عليه ، فيجب ^(٣)
 فيه الزكاة كالابل ، فنقول : ^(٤) مسلم ، لكن في زكاة التجارة ، والنزاع انما هو في زكاة العين ^(٥) لا في مطلق وجوب الزكاة .
 ومنها : * الفرق ^(٦) بين الأصل والفرع * ، كقول شافعى : ^(٨) النية في الوضوء

- (١) المراد بالموانع هو أن ينتفى ما يمنع القصاص فلا يقتل الوالد بولده مثلا ولا المسلم بالكافر ونحو ذلك .
- (٢) النسبة هنا غير محررة فلم أجد ذلك في كتب الأحناف والمؤلف تابع للأسنوى ، وغيره من الأصوليين في هذه النسبة وأنكرها أيضا المطيعي في تطبيقه على نهاية السؤل : ٢٣٠ / ٤ .
- (٣) في (أ) : * فتجب * والمثبت من ب ، ج ، د .
- (٤) في ب ، ج ، د ، * فيقول * ، والمثبت من أ .
- (٥) والمطيعي في تعليقاته على نهاية السؤل : ٢٣٠ / ٤ ، يقول : / والمثال الذى مثل له الأسنوى وغيره فرضي ، لأن الصحيح عدم وجوب الزكاة فى عين الخيل عند الحنفية /
- وقد ذكر ابن هبيرة فى الافصاح أن أبا حنيفة يوجب الزكاة فى الخيل السائمة ذكورا أو اناثا ، وعند الأئمة الثلاثة لا تجب الزكاة فى الخيل التى لم تكن للتجارة أما اذا كانت مفردة فلا زكاة فيها * الافصاح : ١٣٥ / ١ .
- (٦) فى (ب) : زيادة : * وجوب * والمثبت من أ ، ج ، د .
- (٧) اختلفت عبارات الأصوليين فى تعريف الفرق ، كما اختلفوا فى كونه قادحا أو غير قادح ، والذى عليه جمهورهم أنه قادح فى العلية ، وذهب البعض الى أنه ليس بقادح ، وهو نوعان :
- أحدهما : اعتبار تعيين الأصل جزءا من العلة . وثانيهما جعل خصوص الفرع مانعا من ثبوت الحكم فيه . انظر البرهان : ١٠٦٠ / ٢ ، جمع الجوامع : ٣٦٣ / ٢ وما بعدها ، الابهاج : ١٣٤ / ٣ ، نهاية السؤل : ٢٣١ / ٤ وما بعدها ، المحصول : ٢ / ٢ ق ٣٦٧ / ٢ ، الإحكام للآمدي : ٩٠ / ٤ ، فصول البدائع : ٣٦١ / ٢ نشر البنود : ٢٢٩ / ٢ ، ارشاد الفحول ص ٢٢٩ .
- (٨) فى (أ) : * الشافعى * والمثبت من ب ، ج ، د .

واجبة كالتييم بجامع الطهارة عن حدث ، فيعترض^(١) بأن العلة في الأصل الطهارة بالتراب ، وكقول حنفى :^(٢) يقاد المسلم بالذمي كغير المسلم بجامع القتل العمـد العدوان ، فيعترض بأن الاسلام في الفرع^(*) مانع من القود^(٣) . ومنها :^(٤) غير ذلك ما هو مذكور في المطولات .

وقد علمت مما مر^(٥) قبيل مباحث الكتاب أن القياس من أصول الفقه ، وخالف امام الحرمين فقال : ليس منها ، وانما يذكر في كتبه لتوقف غرض الأصولي على بيانه . ((وهو)) أى القياس ، قيل^(٧) لا يطلق عليه أنه ((من الدين)) لأن اسم الدين^(*) لا يقع الا على ما هو ثابت مستمر ، والقياس ليس كذلك لأنه قد لا يحتاج اليه .

وقيل :^(٨) بل^(٩) يطلق عليه ذلك ((اذا تعينا)) بألف الاطلاق ، بأن لم يوجد للمسألة دليل^(١٠) سواء ، بخلاف ما اذا لم يتعين لعدم الحاجة اليه .

-
- (١) يعني من جهة الحنفى ، وانظر: المحلى على جمع الجوامع : ٣٦٤ / ٢ ، غاية الوصول ص ١٣٢ .
- (٢) انظر: مذهب أبى حنيفة وأصحابه فى الهداية وفتح القدير : ٢١٧ / ١٠ وما بعد ها .
- (*) نهاية صفحة ١٧٢ من (ب) .
- (٣) وهو مذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة . انظر الأم : ٣٨ / ٦ ، المغنى : ٦٥٣ / ٧ ، الكافى : ٣٨٢ / ٢ ط . حسان ، القاهرة .
- (٤) وقد تقدم اختلاف العلماء فى عدها فى هامش (٢) ص ٦١٠ .
- (٥) فى ص ٨٩ .
- (٦) انظر: البرهان : ٨٦ ، ٨٥ / ١ ، وامام الحرمين تقدمت ترجمته ص ٢٠٠ .
- (٧) انظر: غاية الوصول ص ١٣٦ ، نشر البنود : ٢٤٧ / ٢ .
- (*) نهاية ورقة ٧٢ / ب من (أ) ، وفى (د) : " الذان بدل كلمة الدين " ، والمثبت من أ ، ب ، ج .
- وقوله ثابت مستمر يعنى أنه على الدوام لا يتغير بتغير الأحوال .
- (٨) انظر: جمع الجوامع : ٣٧٩ / ٢ ، غاية الوصول ص ١٣٦ ، نشر البنود : ٢٤٨ / ٢ .
- (٩) (بل) ساقط من (أ) وهى للاضراب الا بطلالى لا الانتقالى ، والمثبت من ب ، ج ، د .
- (١٠) فى (ج) ساقط ، والمثبت من أ ، ب ، د .

وقيل ، وهو الصحيح : (١) ((بل)) يطلق عليه ذلك ((مطلقا)) للأمر به في قوله تعالى : **فاعتبروا** (*) **يا أولى الأبصار** (٢) .

((ثم المقيس)) حكمه ((عندنا)) (*) كما نقله ابن السبكي (٣) عن ابن السمعاني (٤) وأقره يقال فيه أنه : ((من دين ربنا العلى)) بتخفيف الياء وسكونها لضرورة الشعر ((و)) من ((شرعه)) أى الله ((و)) أما ((نحو قال الله)) كقال رسوله ((قل)) (٥) أنت ((بمنعه)) لأن المقيس مستنبط لا منصوص ، كذا نقله فى الجمع (٦) عن السمعاني (٧) وأقره ، ويظهر أن محله إذا أراد نص الخطاب لأنه حينئذ كذب ، أما إذا أراد عموم الخطاب له من حيثية قوله تعالى : **ما فرطنا فى الكتاب من شيء** (٨) فلا مانع . (٩)

ومن فروع ذلك ، ما لو حلف شخص مثلا أن الله قال : إن الذرة رموية فيحدث أن أراد الأول (١٠) دون الثانى (١١) . وكذا إن أطلق . (١٢)
((و)) هو : أى القياس ((واجب)) أى فرض كفاية (١٣) على المجتهدين ويفرض ((عينا على المجتهد)) احتاج إليه ((فى الحكم)) فى واقعة (١٤) لا مطلقا .

- (١) يقول الشيخ زكريا : **الأصح أن القياس من الدين .. غاية الوصول** ص ٣٦ ، وانظر جمع الجوامع ٣٧٩ / ٢ ، نشر البنود ٢٤٧ / ٢ ، وقال فى نشر البنود ٢٤٨ / ٢ : **وهذه الأقوال الثلاثة للمعتزلة لكن لما كان كونه من الدين ظاهرا موافقا لقواعد أهل الحق صححه ابن السبكي وآياه تبعنا ..** وانظر المعتمد ٧٦٦ / ٢ ، وحاشية البنانى ٣٣٧ / ٢ ، وحاشية العطار : ٣٧٩ / ٢ .
- (*) نهاية ورقة ٢٣ ب من د . (٢) سورة الحشر ، آية (٢) .
- (*) نهاية صفحة ١٧٥ من (ج) .
- (٣) فى جمع الجوامع : ٣٧٩ / ٢ - عطار ، وتقدمت ترجمته ص ٣٤ .
- (٤) فى أ ، ب ، (ابن) ساقط ، والمثبت من ج ، د ، وتقدمت ترجمة ابن السمعاني ص ٣٧٩ .
- (٥) فى أ ساقط والمثبت من ب ، ج ، د . (٦) انظر جمع الجوامع : ٣٧٩ / ٢ - عطار .
- (٧) تقدمت ترجمته ص ٥٥٩ . (٨) سورة الأنعام ، آية ٣٨ .
- (٩) ساقط من ج ، د ، والمثبت من أ ، ب . (١٠) أى نص الخطاب إذ لم ترد فى النص .
- (١١) أى أراد عموم الخطاب يعنى فلا يحدث بذلك لورودها بالقياس الصحيح .
- (١٢) أى إذا لم يرد نص الخطاب ولا عموم .
- (١٣) انظر جمع الجوامع : ٣٨٠ / ٢ ، غاية الوصول ص ٣٦ ، نشر البنود : ٢٤٥ / ٢ .
- (١٤) نفس المصادر السابقة .
- (١٥) قال تعالى : **ولو ردوه الى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم** [النساء ، ٨٣] .

بل ^(١) ((حيث غيره)) من نص أو اجماع ((لم يجد)) فان وجدته ^(٢) عول في الحكم عليه، ^(٣) وكان القياس فرض كفاية كما مر ^(٤).

ثم القياس ((منه الجلي)) : أى الواضح ، وهو ^(٥) الذى ((الفرق فيه متفني)) أى لاغ ((بنحو قطع)) ، أى ^(٦) بأن يقطع بنفى الفارق ، أو يثبت ^(٧) ، وكان تأثيره فسى الفرق احتلالاً ضعيفاً ^(٨) ، مثال الأول ^(٩) : قياس الأمة على العبد فى تقويم حصة الشريك على شريكه ^(*) المعتقد ، وعقبتها عليه ، ومثال الثانى ^(١٠) : قياس العمياء على العوراء فى المنع من التضحية ^(١١).

- (١) (بل) ساقط من (ج) ، (د) ، والمثبت من أ ، ب.
- (٢) للقاعدة : " لا قياس مع النص " وتقدم الكلام فى هذا فى مبحث " فساد الاعتبار " من الأسئلة الواردة على القياس ، وانظر أيضاً المختصر لابن الحاجب : ٢٥٩ / ٢ .
- (٣) قال بعضهم : " اذا وجدت نصوص من الصحاح طارت المقاييس مع الرياح " انظر هامش نسخة " د " ص ١٢٤ .
- (٤) فى ص ٦١٨ .
- (٥) انظر : تعريف القياس الجلى فى جمع الجوامع : ٣٨٠ / ٢ ، غاية الوصول ص ١٣٦ ، نشر البنود : ٢٤٩ / ٢ ، المختصر لابن اللحام ص ١٥٠ ، وتعريف الجلى عند الأحناف ، وهو ما يتبادر اليه الذهن لأول الأمر . انظر فواتح الرحموت : ٣٢١ / ٢ .
- (٦) فى (أ) : ساقط ، والمثبت من ب ، ج ، د .
- (٧) فى ب ، ج ، د : " ثبت " والمثبت من أ .
- (٨) انظر : فى حاشية العطار : ٣٨٠ / ٢ ، حاشية البناني : ٣٤٠ / ٢ .
- (٩) أى للقطع بنفى الفارق ، وهذه المسألة تقدمت مع الاستشهاد بحديث الصحيحين ص ٦٠٦ ، وذلك فى مسلك " الغاء الفارق " .
- (*) نهاية صفحة ١٧٣ من (ب) .
- (١٠) وهو ثبوت الفارق أى تأثيره فيه .
- (١١) للحديث الثابت فى السنن : / أربع لا تجوز فى الأضاحى : العوراء البين عورها . . / الحديث رواه أبو داود فى باب ما يكره من الضحايا : ٢٣٦ / ٣ ، والترمذى (١٤٩٧) ، والنسائى (٤٣٧٤) " ووجه احتمال الفرق بينهما هو أن العمياء ترشد الى المرعى الجيد فترعى ، أو يعتنى بعلفها أكثر فتسمن ، والعوراء يوكل أمرها الى نفسها ، وهى ناقصة البصر ، فلا ترعى حق المرعى فيكون العور مظنة الهزل " انظر نشر البنود : ٢٤٩ / ٢ ، حاشية العطار : ٣٨٠ / ٢ ، حاشية البناني : ٣٤٠ / ٢ .

- ((وخلافه)) وهو ما كان احتمال تأثير الفارق فيه قويا ، هو القياس ^(١) ((الخفى))
 وذلك كقياس القتل بمثقل ^(٢) على القتل بمحدد فى وجوب القصاص ^(٣) ، وقد ^(٤) قال أبو حنيفة
 بعدم وجوبه ^(٥) .
 وقيل : ^(٦) الجلى : القياس الأولى ، كقياس ^(٧) الضرب على التأفيف فى التحريم .
 والواضح ^(*) المساوى (كقياس احراق مال اليتيم على أكله فى التحريم)
 (والخفى ^(٨) الأذن كقياس التفاح على البر فى باب الربا ، والجلى على الأول كالمساوى) ^(٩) .
 (خاتمة) يستعمل القياس على وجه التلازم ^(١٠) كما هو فى ^(١١) المصطلح فى عرف الفقهاء .

- (١) مثل العصا الكبير والحجر الكبير وما شابه ذلك .
 (٢) انظر: تعريف القياس الخفى فى المحلى على جمع الجوامع : ٣٨٠ / ٢ - عطار ،
 وزاد الشيخ زكريا فى غاية الوصول ص ١٣٦ : " واحتمال نفى الفارق أقسوى
 منه واما ضعيفا ، وليس بعيدا كل البعد كقياس القتل بمثقل . . " ، نشر
 البنود : ٢ / ٢٤٩ ، وعرفه الأحناف : بأنه الذى لا يتبادر اليه الذهن
 الا بعد التأمل ، ويسمى بالاستحسان ، انظر فواتح الرحموت : ٣٢٠ / ٢ ،
 كشف الأسرار : ٤ / ٤ .
 (٣) وهو مذهب الجمهور . انظر الافصاح / ٣٧٥ .
 (٤) " قد " ساقط من ب ، د ، والمثبت من أ ، ج .
 (٥) أى القصاص بالمثقل حيث جعله كشيء العمد ، انظر مجمع الأنهر : ٢ / ٦١٦ ،
 أما اذا كانت آلة المثل من شجر وحجر ونحوهما ذات حد فلا يكون شبه عمد
 ويلحق بالقتل العمد ، وانظر ترجمة أبى حنيفة ص ٢٩ .
 (٦) انظر: جمع الجوامع : ٣٨٠ / ٢ ، غاية الوصول ص ١٣٧ ، نشر البنود : ٢ / ٢٥٠ .
 (٧) ساقط من (أ) ، والمثبت من ب ، ج ، د .
 (٨) نهاية ورقة ٧٣ من (أ) .
 (٩) انظر: جمع الجوامع : ٣٨٠ / ٢ - عطار ، غاية الوصول : ١٣٧ .
 (١٠) ما بين القوسين ساقط من (أ) ، والمثبت من ب ، ج ، د .
 (١١) وهو القياس المنطقى : وهو قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزوم عنه لذاته قول
 آخر ، انظر: شرح الخنيسى ص : ٢٢٠ ، ٢٤٧ .
 (١٢) فى (أ) : ساقط ، والمثبت من ب ، ج ، د .

ففي الثبوت ، يجعل حكم الأصل ملزوما بحكم الفرع ، مثاله : قولنا : " لما وجبت الزكاة في مال البالغ (*) المشترك بينه وبين مال الصبي لملك النصاب ، ودفع حاجة الفقير ، وجبت (١) في مال الصبي (٢) .

وفي النفي يجعل نقيض الحكم لازما ، مثاله : قولنا : " لو وجبت الزكاة في الحلبي المباح (٣) لوجبت في اللاكئ قياسا عليه بجامع الزينة ، واللازم ، وهو وجوب الزكاة في اللاكئ منتفى ، فالملزوم ، وهو وجوبها في الحلبي المباح مثله .

(*) نهاية صفحة ١٧٦ من ج .

(١) في ج ، د ، : " وجب " والمثبت من أ ، ب .

(٢) وذلك على مذهب الجمهور أما أبو حنيفة فلا تجب الزكاة عنده في مال الصبي انظر الافصاح ص ١٣٢ ، الاقتناع : ٢٤٢ / ١ ، فتح القدير : ١٥٣ / ٢ ، الموطأ : ١٩٢ / ١ .

(٣) اختلف العلماء في الزكاة في الحلبي المباح فذهب الشافعية الى أنه لا زكاة فيه وهو مذهب ابن عمر وجابر وأنس وعائشة وجمع .

وزهب أبو حنيفة والثوري وسفيان الى أنه يجب فيه الزكاة ، وانظر المجسوع : ٣ / ٦ ط . زكريا على يوسف ، اختلاف العلماء للمروزي ص ٣٠٣ ، فتح القدير : ١٥٠ / ٢ ، مجمع الأنهر : ٢٠٦ / ١ ، حطية العلماء : ٨٣ / ٣ ، المدونة : ٢٤٥ / ٢ المغني لابن قدامة : ١١ / ٣ .

(١)

مبحث الاستصحاب

وهو^(٢) ((ثبوت أمر في الزمان اللاحق لكون ذاك)) الأمر ((ثابتا في)) الزمان ((السابق)) بأن علمنا وجوده فيه ، ولم نعلم عدمه ((مع فقد ما يصلح أن يفسيرا)) لذلك الأمر بعد البحث التام .

((بذلك)) التعريف ((الاستصحاب فليفسرا)) بنون التوكيد الخفيفة . ((وهو)) حجة^(٣) جزما ان كان للمعدم الأصل ، وهو مانعاه العقل ، ولم يثبت الشرع ، كوجوب صوم رجب .

وكذا استصحاب العموم^(٥) أو النص الى ورود مغير من مخصص أو ناسخ .

(١) الاستصحاب لغة : استفعال من الصحبة ، وهي الملازمة ، قال ابن فارس في

مجل اللغة : ٥٥١ / ٢ : " وكل شيء لا ثم شيئا فقد استصحبه " .

(٢) هذا التعريف عرفه المؤلف تبعاً للأسنوى مع تفاير في بعض الألفاظ ، انظر

نهاية السؤل : ٣٥٨ / ٤ ، وعرفه في مسلم الثبوت : ٣٥٩ / ٢ ، " بأنه " .

استدلال بالتحقق في الماضي على الوقوع في الحال " . وعرفه ابن القيم

في أعلام الموقعين : ٣٣٩ / ١ بأنه عبارة عن استدامة اثبات ما كان ثابتاً

أو نفي ما كان منغياً ، حتى يقوم دليل على تغيير الحالة . وعرفه

الزنجاني في تخريج الفروع على الأصول ص ١٢٢ ، بقوله : " الاستدلال

بعدم الدليل على نفي الحكم ، أو بقاء ما هو ثابت بالدليل وهو الملقب

بالاستصحاب .

(٣) انظر المحلى على جمع الجوامع : ٣٨٨ / ٢ ، وهذا هو النوع الأول من أنواع

خمسة .

قال ابن السبكي في الابهاج : ١٦٨ / ٣ : " وادعى بعضهم فيه الاتفاق " .

(٤) ساقط من (أ) ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(٥) هذا هو النوع الثاني من أنواع الاستصحاب . انظر الابهاج : ١٦٩ / ٣ ،

جمع الجوامع : ٣٨٨ / ٢ ، ويقول في نشر البنود : " وأما استصحاب العموم ،

والنص الى أن يوجد مخصص أو ناسخ ، فليسا من الاستصحاب بحسب المال ،

لأن الحكم مستند الى الدليل لا الى الاستصحاب ، قاله الابياري منا وامام

الحرمين ، قال الامام الرازي : وان سمي هذا اسم استصحابا ، بم يناقش ؟ !

وانما الخلاف^(١) في استصحاب ما دل الشرع على ثبوته لوجود^(*) سببه كثبوت الملك بالشراء .

و ((لدينا))^(٢) أي عندنا أي الشافعية هو ((حجة معمول به)) مطلقاً^(٥) .
 وقيل :^(٦) حجة في الدفع به عما ثبت دون^(*) الرفع كاستصحاب حياة المفقود قبل أن يحكم^(٧) بموته ، فانه دافع للارث له^(٨) منه ، وليس يرفع : لعدم^(٩) ارثه من غيره ، فلا يثبت استصحاب الحياة له ملكاً جديداً .
 وقيل : هو حجة بشرط^(١٠) أن لا يعارضه ظاهر ، وهو المرجوح^(١١) من قولي الشافعي^(١٢)

(١) وذكر ابن القيم في الاعلام الموقعين : ٣٤١ / ١ - ٣٤٤ . أنه لا خلاف في ذلك .

(*) نهاية ورقة ١٢٤ / أ من (د) .

(٢) في (ب) : " فلدينا " والمثبت من أ ، ج ، د .

(٣) في أ ، ب : " أيها الشافعية " والمثبت من ج ، د .

(٤) وهو حجة عند المالكية والحنابلة وطائفة من الحنفية ، ونسبه ابن الحاجب في

منتهى الوصول والأمل . . . ص ٢٠٣ الى أكثر المحققين .

انظر: فواتح الرحموت : ٣٥٩ / ٢ ، نشر البنود : ٢٦٠ / ٢ ، مفتاح الوصول :

ص ١٢٦ وما بعدها ، المختصر في أصول الفقه ص ١٦٠ ، المدخل الى مذهب

أحمد ص ١٦٣ ، ١٦٤ .

(٥) أي في حال الدفع والرفع .

(٦) وهو قول أبي زيد الديبوسي والامام شمس الأئمة وفخر الاسلام من الأحناف .

انظر: فواتح الرحموت : ٣٥٩ / ٢ ، أصول السرخسي : ٢٢٥ / ٢ ، كشف الأسرار

٣٢٧ / ٢ - ٣٢٨ .

(*) نهاية صفحة ١٧٤ من (ب) .

(٧) في (ب) : " أن الحكم " والمثبت من أ ، ج ، د .

(٨) في أ ، ب : ساقط ، والمثبت من ج ، د .

(٩) في ب : " العدم " : والمثبت من أ ، ج ، د .

(١٠) في ب : " شرط " والمثبت من أ ، ج ، د .

(١١) انظر: المحلى على جمع الجوامع : ٣٨٩ / ٢ .

(١٢) في أ ، ب : " قول " والمثبت من ج ، د .

في تعارض^(١) الأصل والظاهر .

وقالت الخنفيه^(٢) : ليس بحجة حتى أوجبوا الزكاة في عشرين ديناراً ناقصة^(٣) حال

عليها الحول ، وهي تروج رواج الكاملة ، وعندنا^(٤) : لا : لاستصحاب .

وانذا أجمع على حكم في حال ، واختلف فيه في حال أخرى ، لم يحتج^(٥) باستصحاب

ذلك^(٦) الحال خلافاً للمزني^(٧) والصيرفي^(٨) وابن سريج^(٩) والآمدي^(١٠) ، مثال ذلك : قولنا :

الخارج النجس^(*) من غير السبيلين لا ينقض^(١١) الوضوء^(*) عندنا^(*) استصحاباً لما قبل

(١) في ب : " معارض " والمثبت من أ ، ج ، د .

(٢) أي أكثرهم وهو قول أبي الحسين البصري ، وجماعة من المتكلمين . انظر فواتح

الرحموت : ٣٥٩ / ٢ ، المعتمد : ٨٨٤ / ٢ وما بعدها ، كشف الأسرار : ٣٧٢ / ٣

وما بعدها ، اعلام الموقعين : ٣٤١ / ١ .

(٣) وهو قول المالكية حيث أوجبوها . انظر بداية المجتهد : ٢١٦ / ١ .

(٤) في أ ، ب : " ساقطة " والمثبت من ج ، د .

(٥) وهو رأي جمهور الشافعية ، ومن وافقهم ونسبه ابن السبكي في الابهـاج :

١٦٩ / ٣ لكافة المحققين ، ويقول الامام الفزالي في المستصفي : ٢٢٤ / ١ :

" لا حجة في استصحاب الاجماع في محل الخلاف خلافاً لبعض الفقهاء " انظر

التبصرة ص ٥٢٦ ، جمع الجوامع : ٣٩٠ / ٢ ، ٣٩١ ، اللمع ص ٢٨٣ ، المختصر

لابن اللحام ص ١٦٠ ، المدخل ص ١٣٤ .

(٦) في (أ) : " ذلك " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٧) المزني تقدمت ترجمته ص ٣٢ .

(٨) الصيرفي تقدمت ترجمته ص ٤٤٩ (٩) ابن سريج تقدمت ترجمته ص ٢١ .

(١٠) الآمدي تقدمت ترجمته ص ٤٣ ، وانظر الأحكام : ١١٩ / ٤ ، وهو اختيار ابن

الحاجب ، ونسبه الزنجاني في تخريج الفروع على الأصول ص ٧٩ ، للامام

الشافعي . وانظر التبصرة ص ٥٢٦ ، جمع الجوامع : ٣٩١ / ٢ ، منتهى الوصول

والأمل . ص ٢٠٤ .

(*) نهاية ورقة ٧٣ ب من (أ) .

(١١) عند الشافعية كما ذكر المؤلف ، ولا ينقض عند المالكية أيضاً ، وعند الأحناف ،

ينقض اذا جاوز مكانه وعند الحنابلة اذا فحش الخارج . انظر المذهب : ٢٢ / ١ ،

المجموع : ٥٨ / ٢ ، فتح القدير : ٣٨ / ١ وما بعدها ، مواهب الجليل : ٢٩٠ / ١ ،

الاقتناع : ٣٧ / ١ ، الافصاح ص ٦١ .

(*) نهاية صفحة ١٧٧ من ج .

الخروج من بقائه المجمع عليه ، وانما يعمل به ^(١) ((اذا لم يوجد ^(٢) الدليل)) على
الحكم بخلافه .

ومن فروعه : ^(٣) عدم بطلان صلاة المتيمم ^(٤) بمحل يسقط بالتيمم قضاء فرض الصلاة
برؤية الماء فيها استصحابا للصحة ^(٥) .

وعدم بطلان الجمعة لو أحرم بأكثر من أربعين ، وفيهم خنثى ، فانفضوا ، وبقي معه ^(٦)
ثمانية وثلاثون والخنثى ، فلا تبطل الجمعة لانعقادها صحيحة وشككتنا في المبطل ، وهو
نقص العدد كما ذكره السلمي ^(٧) في أحكام الخنثى ، وهو مقيد بما اذا لم يكن ^(٨) أنثى ^(٩) .
ومثله لو ستر الخنثى ماعدا وجهه وكفيه ^(١٠) ، فدخل في الصلاة ، ثم انكشف شيء
من بدنه ليس ما بين السرة والركبة ، فلا تبطل صلاته لذلك ^(١١) .

(وعدم بطلان صلاة الخنثى لو استتر كالمرأة فأحرم بالصلاة ثم انكشف شيء من بدنه
وليس في محل عورة الرجل لذلك أيضا) ^(١٢) .

(١) الضمير هنا عائد للاستصحاب .

(٢) يشير المؤلف الى تحديد محل النزاع وهو من فوائد هذا الكتاب .

(٣) في (أ) : " ومن فروع " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٤) في ب : " التيمم " والمثبت من أ ، ج ، د .

(٥) وأما قبل الصلاة ورأى شيئا لا يدرى أسراب هو أم ماء بطل تيممه وان كان سرايا ،
الأشباه للسيوطي ص ٨٠ ، وذكر ابن رجب فيها روايتين . انظر القواعد
لابن رجب ص ١٠ .

(٦) في ج ، د " منهم " والمثبت من أ ، ب .

(٧) السلمي هو علي بن المسلم بن محمد أبو الحسن السلمي جمال الدين الشافعي
أخذ عن ابن أبي الحديد والكتاني والمصيصي وغيرهم وروى عنه ابن عساكر
والسلفي وغيرهم درس بالغزالية والأمنية وكان عالما بالذهب والفرائض ، توفي
ساجدا في صلاة الفجر سنة ٥٣٣ هـ ، الطبقات : ٢ / ٢٣٥ ، شذرات الذهب : ٤ / ١٠٢ .
(٨) في (أ) " بين " والمثبت من ب ، ج ، د ، والصحيح عند الشافعية أنه اذا أحرم
بالعدد ثم انفضوا تبطل الجمعة . انظر المجموع : ٤ / ٣٣٤ .

(٩) انظر تحفة المحتاج : ٢ / ٤٣٤ ، وانظر حواشيه : ٢ / ٤٣٤ . ط التجارية ، مصر .

(١٠) في ب : " كيفه " والمثبت من أ ، ج ، د .

(١١) لو دخل في الصلاة ابتداء وهو كذلك صحت للشك . انظر المجموع : ٢ / ٥٥ ، ٥٩ / ٣ مطبعي .

(١٢) ما بين القوسين ساقط من أ ، والذي يظهر أنه مكرر مع ما قبله وهو في ب ، ج .

وسا ينخرط^(١) فى هذا السلك ، ماأفتى به بعضهم فيمن عاش بعد موته من تبين بقاء ملكه لتركته عملا بالاستصحاب ، ويظهر أن محل ذلك إذا لم تكن حياته الثانية معجزة لنبي ، والا فزوال ملكه حينئذ محقق ، وعود الملك مشكوك^(*) فيه ، ويقاس عليه عود عصمة نكاحه .

((وعكسه)) أى عكس مامر^(٢) فى التعريف (السابق)^(٣) للاستصحاب^(٤) .

((المقلوب فى التفسير)) فيقال فيه : هو^(٥) ثبوت أمر فى الزمان السابق لثبوت نفسه فى الملاحق ، كأن يقال فى المكيال الموجود الآن كان على عهد صلى الله عليه وسلم باستصحاب الحال فى الماضى^(٦) .

قال ابن السبكي^(٧) : " وقد يقال فيه ، (أى فى الاستصحاب^(٨) المقلوب ليظهر الاستدلال^(٩)) لو لم يكن الثابت اليوم ثابتا^(١٠) أمس لكان غير ثابت ، فيقتضى استصحاب أمس بأنه الآن غير^(١١) ثابت ، وليس كذلك ، فدل على أنه ثابت أمس " انتهى^(١٢) .

- (١) فى (أ) : " ينحط " والمثبت من ب ، ج ، د .
- (*) نهاية صفحة ١٧٥ من (ب) .
- (٢) فى ص ٦٢٢ .
- (٣) فى (أ) : " القياس " والمثبت من ب ، ج ، د .
- (٤) ساقط من (أ) ، والمثبت من ب ، ج ، د .
- (٥) انظر : هذا التعريف فى جمع الجوامع : ٢ / ٣٩١ ، غاية الوصول ص ١٣٨ .
- (٦) يقول الشيخ زكريا فى غاية الوصول ص ١٣٨ : " إذ الأصل موافقة الماضى للحال والاستدلال به خفى " .
- (٧) انظر : قوله فى جمع الجوامع ٢ / ٣٩١ ، ٣٩٢ ، والذي أتى به المؤلف بعضه لابن السبكي وبعضه للشارح المحلى ، وانظر ترجمة ابن السبكي ص ٣٠ .
- (٨) فى (د) " استصحاب " والمثبت من ج فقط .
- (٩) ما بين القوسين ساقط من أ ، ب ، والمثبت من ج ، د .
- (١٠) فى (أ) " وما أثبتناه من ب ، ج ، د هو الموافق لقواعد اللغة العربية " .
- (١١) ساقط من أ ، ب ، والمثبت من ج ، د .
- (١٢) أى انتهى كلام السبكي من قوله : " لو لم يكن الثابت " . ولفظة انتهى ساقطة من (أ) ومثبتة من ب ، ج ، د .

((و)) هو ((قد أتى)) فى الفروع ((لكن على تدور)) حتى قال السبكي^(١) :
 " لم يقل به الأصحاب الا فى مسألة واحدة فىمن اشترى شيئا وادعاه مدع وأخذ به
 بحجة^(*) مطلقة ، فقالوا : يثبت له الرجوع على البائع ، وهو استصحاب الحال فى الماضى ،
 فان البينة لا تثبت الملك^(*) ، ولكن تظهره ، فيجب كون الملك سابقا على اقامتها ،
 ويقدر له لحظة لطيفة ، ومن المحتمل انتقال الملك من المشتري سابقا^(٢) الى المدعى ،
 ولكنهم استصحبوا مقلوبا ، وهو عدم الانتقال منه^(*) . انتهى^(٣) ، على أن البلقيني^(٤) وجماعة
 رجحوا^(٥) الوجه القائل^(٦) فى هذه المسألة بعدم الرجوع .
 ولا يبعد تشييل الاستصحاب المقلوب بالانعطاف^(٧) ، ان هو انعطاف الحكم على
 ما قبله إن كان فى حكم خصلة واحدة ، كما فى صوم الفل بنية قبل الزوال ، فانه يكون
 صائغا من أول النهار حتى يقال ثواب الجميع فى الأصح^(٨) .
 وكما لو سمي الله^(٩) فى أثناء نحو الوضوء^(١٠) .

- (١) انظر قول السبكي فى غاية الوصول ص ١٣٨ ، ١٣٩ ، والأشباه والنظائر : ص ٨٤ ،
 وكذلك انظر الابهاج : ١٧٠ / ٣ ، وتقدمت ترجمته ص ٢٨٠ .
- (*) نهاية صفحة ١٢٨ من ج .
- (*) نهاية ورقة ١٢٤ ب من د .
- (٢) لفظة " سابقا " ساقطة من ب ، ج ، د ، والمثبت من أ .
- (*) نهاية ورقة ٧٤ أ من (أ) .
- (٣) ساقط من (ج) ، (د) .
- (٤) البلقيني تقدمت ترجمته ص : ٣٥٢ .
- (٥) انظر : نسبة هذا القول للبلقيني ومن وافقه فى غاية الوصول ص ١٣٩ .
- (٦) فى (أ) : " المقابل " ، وفى (ب) : " القابل " والمثبت من ج ، د .
- (٧) الانعطاف لغة : الميل مصدر عطف يقال عطف يعطف عطفًا اذا مال اليه
 وانعطف نحوه . لسان العرب ٩ / ٢٥٠ د ا ر ص ا ر .
- (٨) انظر : المجموع للنووى : ٢٤٨ / ٦ ، وذكر أنه أصح القولين فى المسألة .
- (٩) فى (أ) : لفظ الجلالة غير موجود والمثبت من ب ، ج ، د .
- (١٠) انظر : المجموع : ٣٦٠ / ٦ - مطيعي ، وقد فرق النووى قبل هذا بين الانعطاف
 فى نيقالصوم حيث أنه خصلة واحدة وبين الانعطاف فى الوضوء حيث أنه أركان
 متغايرة ثم أنه لا ارتباط لصحة الوضوء بالمضمضة (ومثلها التسمية) بأنه يصح
 بدونها (على الأرجح) بخلاف الامساك بقية النهار . انظر : المجموع : ٣٣٨ / ٦ .

وكما لو أحرم الصبي أو الرقيق ^(١) بالحج ثم وقف كاملاً ، أو بالعمرة ثم طاف كاملاً ،
فانه يقع الكل فرضاً ، ويكفى عن نسك الاسلام ^(٢) .
وكذا لو بلغ الصبي أثناء الصلاة أو الصوم أو غير ذلك ^(٣) ما يصدق عليه التعريف
المذكور .

(١) في ب ، ج ، د : * والرقيق * والمثبت من أ .

(٢) انظر: الأشباه والنظائر ص ٢٢٥ .

(٣) انظر: الأشباه والنظائر ص ٢٢٥ .

- فصل -

* فيما يدخله الاستصحاب *

(مسألة) :

استصحاب الحال حجة على الصحيح^(١)، وهو المعبر عنه بأن الأصل في كل حادث
تقديره بأقرب زمن^(٢).

ومن فروع ذلك^(٣) ما لو رأى في ثوبه منياً، ولم يذكر احتلاماً لزمه الغسل
واعادة كل صلاة صلاها من آخر نوم^(*) نامة فيه على المنصوص في الأم^(٤).

وما لو توضأ من بثر أيا ما، وصلى ثم وجد في البثر حيواناً^(٥) ميتاً، وماؤها قليل،
فانه يقدّر وقوعه بعد آخر وضوء توضأ^(٦) منها، ولا يقضى^(٧) شيئاً.

وما لو ضرب بطن حامل، وانفصل الولد حياً، وبقي زمناً غير متألم، ثم مات، فلا ضمان
على الضارب^(٨) لأن الظاهر موته بسبب آخر، بخلاف ما لو مات عند ضربه، أو بقي متألماً
حتى مات، فيلزمه الدية لتيقن الجنائية.

وما لو فتح قفصاً عن طائر فطار حالاً ضمنه^(٩)، والا فلا إحالة على اختيار الطائر^(١٠).

(١) وتقدم الخلاف في ذلك ص ٦٢٣.

(٢) يشير المؤلف هنا إلى قاعدة فقهية. انظر الأشباه والنظائر ص ٥٩.

(٣) لفظة (ما) ساقطة من أ، والمثبت من ب، ج، د.

(*) نهاية صفحة ١٧٦ من (ب).

(٤) يقول السيوطي في الأشباه والنظائر ص ٥٩ "قال في الأم: وتجب إعادة كل صلاة

صلاها من آخر نومة نامها فيه" وانظر الأم: ٣٧/١، والكلام فيـــــــــــــــــه
بنحوه.

(٥) في (أ): "حيوان ميت" ووجهه على أنه نائب فاعل، والمثبت من ب، ج، د.

(٦) في (د)، (ج): "توضأ" والمثبت من أ، ب.

(٧) يقول السيوطي: "توضأ من بثر أيا ما وصلى ثم وجد فيها فأرة لم يلزمه قضاء"

الا ما يتيقن أنه صلاها بالنجاسة". الأشباه والنظائر ص ٥٩.

(٨) انظر: الأشباه والنظائر ص ٥٩.

(٩) يعني لأنه تسبب في ذلك. انظر الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٥٩.

(١٠) يقول السيوطي في الأشباه والنظائر ص ٥٩: "وان وقف ثم طار فلا إحالة على اختيار
الطائر".

وغير ذلك (١).

ويستثنى من هذه القاعدة صور منها مالمو كان المرضى (*) مخوفا فتبرع ثم قتل مشلا ، حسب تبرعه من الثلث كما نقله النووي في الروضة (٢) عن البغوي (٣) وأقره ، ومالمو ضرب يده فتورمت فسقطت بعد أيام ، فيجب القصاص كما حكاه الرافعي (٤) عن البغوي .

((وقبل بعثة النبي المصطفى)) محمد صلى الله عليه وسلم ((الشرع حرمة وحلا)) وغيرهما من الأحكام ((انتفى)) لا نفاء لازمه حينئذ من ترتب الثواب والعقاب . (*)
قال الله تعالى : ٧ وما كنا معذبين [(٧) أى ولا مشيين] حتى تبعث رسولا [(٨) بل الأمر موقوف] (٩) الى ورود الشرع خلافا للمعتزلة في تحكيمهم حينئذ العقل (١٠) ، فان لم يقض شيئا (١١) فثالثها لهم الوقف عن الحظر والاباحة . (١٢)

- (١) هناك فروع أخرى راجعها في الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٥٩ .
- (*) نهاية صفحة ١٧٩ من (ج) .
- (٢) انظر: الروضة : ٦ / ١٣٠ ، والنووي سبقت ترجمته ص ٢٧ ، والمسألة بالأشباه والنظائر ص ٦٦ ، ط . البابي .
- (٣) البغوي سبقت ترجمته ص ٢٠٤ .
- (٤) انظر الروضة : ٩ / ٢٥٤ ، والرافعي تقدمت ترجمته ص ٢٢ .
- يقول السيوطي في الأشباه والنظائر ص ٥٩ ، " قلت : هذه لا تستثنى لأن باب القصاص كله كذلك ، لو ضربه أو جرحه وتألم الى الموت وحسب القصاص " .
- (٥) أى لا حكم الا لله عز وجل ، وحكم الله معلق بوجود الرسول ، وهو مذ هب أكثر أهل العلم . انظر الأحكام : ١ / ٧٦ ، ٨٦ .
- (*) نهاية ورقة ٧٤ / ب من (أ) .
- (٦) لفظ الجلالة ساقط من (أ) ، وما أثبتناه من ب ، ج ، د .
- (٧ ، ٨) سورة الاسراء ، آية (١٥) .
- (٩) وهو قول امام الحرمين والغزالي والآمدي وابن الشبكي والأسنوي وكذا قسول القاضي عبد الجبار وأبو هاشم . انظر البرهان : ١ / ٨٧ ، المستصفى : ١ / ٢٤٦ ، الأحكام للآمدي : ١ / ٨٩ ، جمع الجوامع : ٢ / ٣٩٤ ، التمهيد ص ٤٧١ ، المعتمد ٩٠٠ .
- (١٠) بناه على مذ هبهم في التحسين والتقيح .
- (١١) في أ : " بشئ والمثبت من ب ، ج ، د .
- (١٢) يقول أبو الحسين البصري في المعتمد : ٢ / ٩٠٠ : " فأما كون نبينا صلى الله عليه وسلم متعبدا قبل البعثة بشريعة من تقدمه ، فقد منع قوم منه ، وقال به قوم ، وتوقف فيه آخرون " .

ومن الفروع المخرجة على ذلك مالو وجد^(١) شعرا ، وشك هل هو من مأكول أم لا ؟
وجهان ، صحح النووي الطهارة^(٢) .

وما لو رأى شخصا ، ولم يدر هل هو ممن يحرم النظر اليه أم لا ، كأن شك هل هو
ذكر أو أنثى ، أو أنه محرم أو أجنبي ، فيتجه كما قال الأسنوى^(٣) تخريجه^(٤) على هذه
القاعدة^(٥) .

ومالو شك في نهر ، هل^(*) هو مملوك ؟ أم مباح ؟ ، وفيه وجهان ذكرهما الماوردي^(٥)
والرويانى^(٦) مفرعان عليها^(٧) .

ومالو شك في فأرة المسك هل انفصلت في حياة الطيبة أو بعد موتها ،
قال الأسنوى^(٨) : فيتجه أن يقال : ان تيقن وقت انفصالها^(*) ، وشك هل موتها قبل
الانفصال أو بعده ، كانت طاهرة ، وان تيقن وقت موتها ، وشك هل الانفصال قبله

(١) فى (ب) : " رأى شخصا " والظاهر أن ما أثبتناه من يقية النسخ هو الصواب .

(٢) فى الروضة : ٤٤ / ٢ والوجهان مبنيان على أن الأصل فى المنافع الاباحة أو هو

التحريم " انظر فى ذلك التمهيد ص : ٤٧٢ ، والنووى تقدمت ترجمته ص ٢٧ .

(٣) انظر : التمهيد ص ٤٧٢ حيث قال الأسنوى : " أو شك فى أن الأنثى محرم

أو أجنبية أو أن الأجنبية حرة أو أمة ونحوه ، فيتجه جوازه على هذه القاعدة " .

والأسنوى سبقت ترجمته ص ١١٧ .

الا أن القول بالجواز يفتح بابا واسعا للفتنة سيما فى هذه الأعصار ان النظر

فى نحو هذه الصورة ليس من المنافع غالبا فينبغى التقييد بأمن الفتنة ،

والله أعلم .

(٤) يعنى الأصل فى المنافع الاباحة أو التحريم ، وسبقت قريبا الاشارة اليها .

(*) نهاية ورقة ١٢٥ من (د) .

(٥) انظر : ترجمة الماوردي ص ٤٠ ، وانظر نسبة القول اليه فى الأشباه والنظائر :

ص ٦٠ .

(٦) انظر : ترجمة الرويانى ص ٣٢ .

(٧) أى القاعدة وهى : هل الأصل فى الأشباه الاباحة أو الخطر ؟ ، وانظر التمهيد

ص ٤٧٣ ، الأشباه ص ٦٠ .

(٨) فى التمهيد ص : ٤٧٢ .

(*) نهاية صفحة ١٧٧ من (ب) .

أو بعده ، فبالعكس ، وإن لم يتيقن وقت واحد منهما يخرج على أن الأصل الاباحية أم لا ، ومقتضى ذلك ، الحكم بالطهارة عملاً بالأصل^(١) .

وشمل ما مر^(٢) من انتفاء الشرع ، النبي صلى الله عليه وسلم ، فحكمه كغيره .

وقيل :^(٣) كان قبل البعثة متعبدا بشرع ، وعليه اختلف ، فقيل بشرع نوح ، وقيل :

إبراهيم ، وقيل موسى ، وقيل : عيسى ، وقيل : ما ثبت أنه شرع بغير تعيين ، وقيل^(٤) :

بالوقف تأصيلاً على^(٥) النفي والاثبات وتفريعاً^(*) على الاثبات .

وأما بعد البعثة ، فالمختار^(٦) : عدم تعبد به بشرع من قبله لأن له شرعاً يختص به ، وقيل^(٧) :

(١) قال الأسنوى بعد كلامه أنه يتخرج على أن الأصل الاباحية أم لا : قال " ويؤيده

أنها كانت في حال الحياة محكوما عليها بالطهارة ، والأصل بقاء ذلك الحكم ، لأننا شككنا في النجس ، وهو الموت السابق على الانفصال والأصل عدمه " أهـ ،

التمهيد ص ٤٢٣ .

في ص ٦٣٠ .

(٢) انظر هذه الأقوال في المستصفى : ٢٤٦ / ١ ، وفي جمع الجوامع : ٣٩٣ / ٢ ، ٣٩٤ ،

وغاية الوصول ص ١٣٩ .

(٣) أي الوقف عن التعمين ونسبه المحلى الى الأكثر ، وهو اختيار ابن السبكي والشيخ

زكريا الأنصاري ، انظر جمع الجوامع : ٣٩٤ / ٢ ، غاية الوصول ص ١٣٩ .

(٤) في أ ، ب ، ج " عن " والمثبت من (د) .

(*) نهاية صفحة ١٨٠ من (ج) .

(٦) اختار ذلك تبعاً لابن السبكي والمحلى وهو المختار عند الفزالي . انظر جمع

الجوامع : ٣٩٤ / ٢ ، المستصفى : ٢٥١ / ١ .

(٧) وهو قول الحنفية والمالكية ورواية للامام أحمد .

قال السرخسي في أصوله : ٩٩ / ٢ ، " وأصح الأقاويل عندنا أن ما ثبت

بكتاب الله أنه كان شريعة من قبلنا أوبيان من رسول الله صلى الله عليه وسلم

فإن علينا العمل به على أنه شريعة لنبينا عليه السلام ما لم يظهر ناسخه ، فأما

ما علم بنقل أهل الكتاب أو بفهم المسلمين من كتبهم ، فإنه لا يجب اتباعه لقيام

دليل موجب للمعلم على أنهم حرفوا الكتب ، فلا يعتبر نقلهم في ذلك ، لتوهم

أن المنقول من جملة ما حرفوا ولا يعتبر فهم المسلمين ما في أيديهم من الكتب لجواز

أن يكون ذلك من جملة ما غيروا ويدلوا " أهـ ، وانظر أيضاً تيسير التحرير : ٣ / ١٣١ ،

مسلم الثبوت : ١٨٤ / ٢ ، المختصر لابن اللحام ص ١٦١ ، المدخل الى مذهب أحمد :

ص ١٣٤ ، ١٣٥ .

انه تعبد بما لم ينسخ من شرع من قبله استصحابا لتعبد به ^(١) قبل النبوة .

* حكم الأشياء النافعة والضارة *

((و)) حكم ^(٣) المضار والمنافع ((بعد ها)) أى البعثة ^(٤) فيقال : ((الأصل حل))
 الشئ ((النافع وحظر)) أى تحريم ((ما)) أى الذى ((ضر)) لاعلا بقاعسدة ^(٥)
 التحسين التقيح العقليين الذى ليس القول به من شأن أهل السنة بل ((لقول الشارع))
 وهو الله تعالى ، فى الأول ^(٦) هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا ^(٧) ، واللام فى
 " لكم " تفيد الاختصاص للمخاطبين بجهة الانتفاع ، فيكون الانتفاع بجميع ما على الأرض
 مباحا الا ما خرج بدليل خاص ، وذلك لأنه عز وجل ذكره فى معرض الامتنان ، ولا يستثنى
 الا بالجائز .

ولقوله تعالى : ^(٨) قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده ^(٩) ، وان نظرا لسنوى ^(١٠)
 فى الاستدلال بها بأن انتفاء الحرمة لا يوجب الاباحة لصلاحيتها لذلك بانضمامها
 الى غيرها .

ولقوله : ^(١١) قل لكم الطيبات ^(١٢) ، ان ليس المراد من الطيب هنا الحلال ،

-
- (١) فى (أ) : " ما " والمثبت من ب ، ج ، د .
 - (٢) (به) ساقط من ج ، د ، والمثبت من أ ، ب .
 - (٣) الأصل فى المنافع الاباحة للأدلة التى ذكرها المؤلف ، والأصل فى المضار التحريم للأدلة التى ساقها المؤلف . انظر هذه المسألة مع أدلتها فى الابهاج : ١٦٥ / ٣ وما بعد ها ، جمع الجوامع : ٣٩٤ / ٢ ، غاية الوصول ص ١٣٩ .
 - (٤) أما قبل البعثة فقد تقدم تقرير ذلك فى ص ٦٣٠ .
 - (٥) وهى معمول بها عند المعتزلة . انظر المعتمد : ٩٠١ / ٢ .
 - (٦) يقصد الاستدلال على أن الأصل فى المنافع الاباحة .
 - (٧) سورة البقرة ، آية ٢٩ . (*) نهاية ورقة ٧٥ أ من أ .
 - (٨) فى (أ) ساقط والمثبت من ب ، ج ، د .
 - (٩) سورة الأعراف ، آية ٣٢ .
 - (١٠) انظر : نهاية السؤل مع شرح البدخشى : ١٢٨ / ٣ .
 - (١١) سورة المائدة ، آية ٤ ، ٥ .

والا لزم التكرار، بل المراد : الطاهرات ، والمستطابات ^(١) طبعاً ، فاقضى اباحة المنافع .
 وقوله ^(٢) صلى الله عليه وسلم في الثاني ^(٣) : / لا ضرر ولا ضرار في الاسلام / أخرجه
 أحمد ^(٤) وابن ماجه ^(٥) عن ابن عباس ^(٦) (رضى الله تعالى عنهما) ^(٧) بسند حسن ^(٨) ،
 وأخرجه ابن ماجه ^(٩) عن عيسى ^(١٠) (رضى الله تعالى عنه) ^(١١) ، أى لا يجوز ذلك في الاسلام .
 واستثنى التقى ^(١٢) السبكي ^(١٣) الأموال ، فهى من المنافع ، والظاهر أن الأصل
 فيها التحريم لقوله صلى الله عليه وسلم ان دمائكم وأموالكم عليكم حرام / أخرجه
 الشيخان ^(١٤) ، ولم يستثن غيره لأن تحريم الأموال لأمر خارج ، وهو غير مراد .

-
- (١) انظر: الابهاج : ١٦٦ / ٣ ، المحصول : ١٣٩ / ٣ / ٢ .
 (٢) فى (أ) : " ورسوله " والمثبت من ب ، ج ، د .
 (٣) يريد المؤلف بذلك هو ما ذكره بأن الأصل فى الأشياء الضارة التحريم .
 (٤) انظر: المسند : ٣٢٧ / ٥ ، والامام أحمد تقدمت ترجمته ص ١٢٦ .
 (٥) فى سننه فى كتاب الأحكام : ٢٨٤ / ٢ ، وابن ماجه ترجمته فى ص ٥ ، وأخرجه
 أيضاً مالك فى الموطأ ص ٣١ .
 (٦) تقدمت ترجمة ابن عباس رضى الله عنه ص ٢٣٨ .
 (٧) مابين القوسين ساقط من (أ) ، والمثبت من ب ، ج ، د .
 (٨) حسنه النووي فى الأربعين النووية ص ١٤٠ ، حديث ٣٢ ، يشرح عبد الله
 الأنصارى ، ونقله ابن السبكي فى الابهاج : ١٦٦ / ٣ ، وانظر: الأشباه والنظائر
 للسيوطى : ص ٩٢ .
 (٩) انظر: السنن : ٢٨٤ / ٢ برقم (٢٣٤٠) .
 (*) نهاية صفحة ١٧٨ من ب .
 (١٠) عبادة بن الصامت : هو الصحابى الجليل عبادة بن الصامت بن قيس بن حزم الخزرجى
 الأنصارى أبو الوليد أحد النقباء بالعقبة وشهد المشاهد كلها بعد بدر
 وروى كثيراً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، توفي بالرملة سنة ٣٤ . الاصابة
 ٢ / ٢٦٠ (رقم ٤٤٧٩) ، الاستيعاب : ٤١ / ٢ ط ٤ ، دار الكتاب العربى .
 (١١) مابين القوسين ساقط من أ ، ب ، والمثبت من ج ، د .
 (١٢) (التقى) ساقط من ج ، د ، والمثبت من أ ، ب .
 (١٣) انظر: رأى السبكي فى جمع الجوامع : ٢ / ٣٩٤ .
 (١٤) هذا جزء من حديث جابر الطويل فى حجة النبى صلى الله عليه وسلم أخرجه مسلم
 ٨٨٩ / ٢ . وأخرجه البخارى فى باب حجة الوداع ٨٤ / ٣ سنن ،
 وأخرجه أيضاً فى مواضع كثيرة منها فى كتاب العلم ، والمغازى ، والأضاحى ، والفتن
 والتوحيد . انظر: المعجم المفهرس : ١٤٨ / ٢ .

وقيل : ان الأصل في الأشياء مطلق^(١) التحريم^(٢).

وقيل :^(٣) الاباحة ، وخرج النووي^(٤) على ذلك النبات المجهول تسميته ، فقال^(٥) بحله مخالفا للمتولى^(٦) ، قال الزركشى :^(٧) " ومن أطلق من الأصحاب الخلاف ، فينبغي حمله على أنه هل^(٨) يجوز الهجوم ابتداءً ، أم يجب التوقف الى الوقوف على الأدلة الخاصة ، فان لم يجد ما يدل على التحريم ، فهو حلال بعد الشرع^(*) ، وبخلاف ، ونقل الرافعي^(٩) في الأطعمة : في الحيوان المجهول : أن ميل الشافعي الى الحل ، وأبى حنيفة الى التحريم لأن الحلال عند الشافعي ما لم يدل الدليل على تحريمه^(١٠) ، وعند أبي حنيفة ما دل الدليل على حله^(١١) .

وأخرجه النسائي
× مختصراً رقم ٤٦ حديث ٢٧١٣ وفي مواضع أخرى ، وابن ماجه في المناسك (٣٠٧٤)
وأبو داود (١٩٠٧) .

- (١) في (أ) : " مطلقاً " والمثبت من ب ، ج ، د .
- (٢) ونسبه ابن نجيم لبعض أصحاب الحديث وعند بعض الحنفية الأصل فيها التوقف انظر : الأشباه والنظائر ص ٧٣ .
- (٣) وهو مذاهب الشافعية . انظر الأشباه والنظائر ص ٦ ، وهو رأى بعض الحنفية انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٧٣ .
- (٤) النووي تقدمت ترجمته ص ٢٧ ، ونسبه اليه السيوطي في الأشباه والنظائر ص ٦ يقول الزركشى في قواعد : ٧١ / ٢ " ومنها النبات المجهول تسميته ، قال المتولى : يحرم أكله وخالفه النووي وهو الأقرب الموافق للمحكي عن الشافعي رحمه الله .. ٤ .
- (٥) في (أ) : " سماه " والمثبت من ب ، ج ، د .
- (٦) المتولى سبقت ترجمته ص ١٨٤ ، ونسبه له في الأشباه ص ٦ ، والمنثور في القواعد للزركشى : ٧١ / ٢ .
- (٧) الزركشى سبقت ترجمته ص ٧٤ ، وانظر قوله هذا في كتابه " المنثور في القواعد : ١٧٦ / ١ .
- (*) نهاية صفحة ١٨١ من (ج) .
- (٨) لفظة " هل " ساقطة من (ج) ، (د) والمثبت من أ ، ب .
- (*) نهاية ورقة ١٢٥ (ب) من (د) .
- (٩) الرافعي تقدمت ترجمته ص ٢٢ ، وانظر الروضة : ٢٧٧ / ٣ .
- (١٠) وهذا بمعنى القاعدة التي تقدمت ، وانظر الأشباه والنظائر ص ٦٠ . المنثور في القواعد للزركشى : ٧٠ / ٢ .
- (١١) وذلك بمعنى القاعدة السابقة .

وبعضد قول الشافعى قوله تعالى : *قل لا أجد فيما أوحى الىّ محرماً* (١) وقوله صلى الله عليه وسلم : *وسكت عن أشياء رحمة لكم فلا تبحثوا عنها* (٢) .
قال الزركشى (٣) : *وبه يظهر وهم من خرج ذلك على أن الأصل فى الأشياء الحمل أو الاباحة .*

مسائل :

(الأولى) : الاستقراء الناقص يفيد الظن (٤) والعمل به مطلقاً (٥) .
خلاف لما فى المحصول (٦) ، وصورته : اثبات حكم كلي فى ماهية لثبوته فى بعض
أفرادها ، كالتوثر تؤدى على الراحة ، فلا يكون واجباً لاستقراء الواجبات ، أما الكامل ، وهو
اثبات حكم كلي (*) فى ماهية لثبوته فى كل أفرادها سوى صورة النزاع (٧) ، فيفيد القطع (٨) .

-
- (١) سورة الأنعام ، آية ١٤٥ .
(٢) هذا جزء من حديث ذكره الامام النووى فى الأربعين ، وهو الحديث الثلاثون ، وقال عنه انه حديث حسن رواه الدارقطنى : ٢٩٨ / ٤ ، وهو آخر حديث فى سنته ، ورواه غيره . وذكر ابن رجب رواية أخرى وهى : *وساكت عنه فهو غفو فاقبلوا من الله عاقبته* . وقال الحاكم عن هذه الرواية انها صحيحة الاسناد ، وقال البزار عن سند هذه الرواية ، " اسناده صالح " ، وانظر جامع العلوم والحكم لابن رجب : ٢٦١ .
(٣) تقدمت ترجمة الزركشى فى ص ٧٤ ، وانظر قوله فى قواعده : ٧١ / ٢ .
(٤) وسماه فى المحصول : ٢ / ٣ ق / ٢١٧ ، " الاستقراء المظنون " ، ويسمى عند الفقهاء الحاق الفرد بالأغلب ، ويقول ابن السبكي فى الابهاج : ٣ / ١٧٣ بعد تعريفه للاستقراء الناقص قال : " وهذا هو المشهور بالحقاق الفرد بالأغلب والأغلب " ، وانظر : المحلى على جمع الجوامع : ٣٨٦ / ٢ .
(٥) لفظة (مطلقاً) ساقطة من ب ، ج ، د . والمثبت من أ .
(٦) انظر : المحصول : ٢ / ٣ ق / ٢١٨ . (*) نهاية صفحة ٧٥ / ب من أ .
(٧) يقول الشيخ زكريا فى غاية الوصول ص ١٣٧ : " فتبقى هى " أى صورة النزاع " (على الأصل الذى اقتضاه الدليل ، كأن يقال : الدليل يقتضى امتناع تزويج المرأة مطلقاً ، وهو ما فيه من ان لا لها بالوطء وغيره الذى تأباه الانسانية لشرفها ، خولف هذا الدليل فى تزويج الولي لها ، فجاز لكامل عقله ، وهذا المعنى مفعول فيها ، فيبقى تزويج نفسها الذى هو محل النزاع على ما اقتضاه الدليل من الامتناع " .
(٨) وذلك عند الأكثر . انظر جمع الجوامع : ٣٨٥ / ٢ .

(الثانية) : مر^(١) في مباحث^(٢) مسالك العلة عدم اعتبار الأكثرين للمناسب المرسل مطلقا ، قال البيضاوي^(٣) : " ومحلّه ان لم تكن المصلحة ضرورية قطعية " ، بأن يكون فيها حفظ دين أو نفس أو عقل أو مال^(*) أو نسب كلية ، وهو ما جزم بحصول المصلحة فيها ، والا اعتبرت ، فمن ثم جاز ارسال نحو^(٥) النار على الكفار ولو كان فيهم مسلم واحد^(٦) أو جمع^(٧) .

(الثالثة) : فقد الدليل بعد الفحص البليغ بحيث يغلب على الظن أن لا دليل ، وعدمه يستلزم عدم الحكم ، وفاقا لبعض الفقهاء كما نقله عنهم في المحصول^(٩) وخلافا للأكثر^(١٠) ، ان يلزم من قولهم تكليف الغافل ، وقولهم يستلزم عدم الحكم المراد - كما قال الأسنوي^(١١) - تعلقه ، لا عدم ذاته ، لأن الأحكام عندنا قديمة كما مر أول الكتاب^(١٢) .

- (١) في ص ٦٠١ .
- (٢) في أ : " مبحث " والمثبت من ب ، ج ، د .
- (٣) في المنهاج . انظر الابهاج : ٣ / ١٧٧ وتقدمت ترجمته ص ٣٩ .
- (٤) ساقط من (أ) ، والمثبت من ب ، ج ، د .
- (*) نهاية صفحة ١٧٩ من (ب) .
- (٥) ساقط من (ب) ، والمثبت من أ ، ج ، د .
- (٦) لفظ (واحد) ساقط من ج ، د ، والمثبت من أ ، ب .
- (٧) يقول ابن السبكي في الابهاج : ٣ / ١٧٨ : بعد كلامه على المناسب : " ومثل ذلك بما اذا تترس الكفار حال التحام الحرب بأسارى من المسلمين ، وقطعنا بأننا لو امتنعنا عن التترس لعدمونا واستولوا على ديارنا وقتلوا كافة المسلمين ، ولسو رمينا الترس لقتلنا مسلما من دون جريمة صدرت منه ، فيجوز والحالة هذه رديه . " وانظر : نهاية السؤل مع حواشيه : ٤ / ٣٩٠ وما بعدها .
- (٨) ساقط من أ ، ب ، والمثبت من ج ، د .
- (٩) انظر : المحصول : ٢ / ٣ / ٢٢٥ ، نهاية السؤل : ٤ / ٣٩٨ .
- (١٠) في (د) : " للأكثرين " والمثبت من أ ، ب ، ج ، د ، وانظر المحلى على جمسع الجوامع : ٢ / ٣٤٤ - بناني .
- (١١) والعبارة في نهاية السؤل : ٤ / ٣٩٨ " والمراد بعدم الحكم هنا عدم تعلقه لا عدم ذاته " .
- (١٢) مر في مبحث الحكم ص ٢٤ .

(الرابعة) الاستحسان مردود عند الشافعى (١) وقال : " من استحسَن (٢) فقد شرع " أى وضع شرعا (٣) جديدا ، وقال به أبو حنيفة وفسره بأنه دليل ينقدح فسى نفس المجتهد ، أى فيظهر تارة ، ويخفى أخرى ، وتقتصر عبارته عن إظهاره ، ورد بشأن هذا التفسير لا يكون حجة لأنه ان تحقق (عند المجتهد) (٣) فمعتبر قطعا ، والا فردود قطعا (٤) وفسره الكرخى (٥) بأنه قطع المسألة عن نظائرها لما هو أقوى ، كتخصيص

(١) الشافعى سبقت ترجمته ص ٩٧ .

انظر: الرسالة ص ٥٠٣ ، وما بعدها ، ابطال الاستحسان فى كتاب الأم ٢٩٨/٧ ، المستصفى : ٢٧٤/١ ، المحصول : ٢/٣/١٦٩ ، الابهاج : ١٨٨/٣ ، نهاية السؤل مع حواشيه : ٣٩٨/٤ ، التبصرة : ٤٩٢ .

(٢) الاستحسان فى اللغة : استفعال من الحسن ، وهو عد الشيء واعتقاده حسنا انظر: لسان العرب مادة حسن . وترتيب القاموس : ٦٤٣/١ ، وأما فى اصطلاح الأصوليين فالتعريف الأول للغزالي فى المستصفى : ٢٧٤/١ : " هو ما يستحسنه المجتهد بعقله " وقال عن هذا التعريف انه هو الذى يسبق الى الفهم ، وعرفه ابن اللحام فى مختصره ص ١٦٢ بأنه العدول بحكم المسألة عن نظائرها لدليل خاص " . وعرفه الشاطبى فى الموافقات : ٢٠٥/٤ حيث قال : وهو فى مذهب مالك : الأخذ بمصلحة جزئية فى مقابلة دليل كلى . وللحنفية تعاريف كثيرة أفضلها وأحسنها ما ذكره المؤلف هنا ونسبه للكرخى . انظر هذه التعريفات فى كشف الأسرار : ٣/٤ وما بعدها ، شروح المنار ص ٨١١ .

(*) نهاية صفحة ١٨٢ من ج .

(٣) ما بين القوسين ساقط من أ ، ب والمثبت من ج ، د .

(٤) قال فى شرح مختصر ابن الحاجب : ٢٨٨/٢ : ان نقول : ما المعنى بقوله ينقدح ان كان بمعنى أنه يتحقق ثبوته ، فيجب العمل به اتفاقا ، ولا أشعر لعجزه عن التعبير . . . وان كان بمعنى أنه شاك فيه فهو مردود اتفاقا ، ان لا تثبت الأحكام بمجرد الاحتمال والشك " .

(٥) انظر: رأى الكرخى فى كشف الأسرار : ٣/٤ ، أصول السرخسى : ٢٠٠/٢ ، وعلى

رأى متأخرى الأحناف يظهر من ذلك أن العمل بالاستحسان محل اتفاق عند جميع الأئمة وان اختلفوا فى التسمية ، يقول سعد الدين التفتازانى فسى حاشيته على العضد : ٢٨٩/٢ : " اعلم أن الذى استقر عليه رأى المتأخرين هو أن الاستحسان عبارة عن دليل يقابل القياس الجلى الذى تسبق اليه الأفهام ، وهو حجة لأن ثبوته بالدلائل التى هى حجة اجماعا ، لأنه اما بالأثر كالسلم ، =

أبى حنيفة قول القائل : " مالى صدقة " ، بالزكوى^(١) لقوله تعالى : **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ**
صَدَقَةً تَطْهَرُ بِهِمُ [^(٢)] ، وليس من^(٣) الاستحسان ، استحسان الشافعى التحليف
 على المصحف ، والحط فى الكتابة ، وثلاثين درهما فى المتعة ونحوها .
 (الخامسة) : **الالهام** : **إيقاع شئ فى القلب** ^(*) يطمئن له الصدر ، يخص الله
 تعالى به من يشاء من أصفياه ، وليس بحجة^(٥) لعدم أمن غير المعصوم من دسائس

== واما بالاجماع كالاستصناع ، واما بالضرورة . . . الخ .

(١) فى ب ، ج ، د " الزكاة " والمثبت من أ .

(٢) سورة التوبة ، آية ١٠٣ .

(٣) قال ابن السبكي فى رفع الحاجب : ٢ / ق ٣٧٤ أ بعد كلامه على الاستحسان

" (فائدة) : عرفت أن الخلاف لفظى ، راجع الى نفس التسمية وأن المنكر
 عندنا هو جعل الاستحسان أصلا من أصول الشريعة مغاير لسائر الأدلة ،
 وأما استعمال الاستحسان فلسنا ننكره فقد قال الشافعى رضى الله عنه : مراسيل
 ابن المسيب حسنة ، وقال استحسنى فى المتعة أن تكون ثلاثين درهما وأستحسن
 أن اثبت الشفعة للشفيع الى ثلاثة أيام ، واستحسن أن يترك للمكاتب شئ
 من نجوم الكتابة " .

وقال الفزالى : **أستحسن الشافعى التحليف على المصحف** . انظر غاية الوصول ص ١٤٠ .

(٤) انظر معنى الالهام فى جمع الجوامع : ٢ / ٣٩٨ ، غاية الوصول ص ١٤٠ ، مدارج

السالكين : ١ / ٤٤ وما بعدها ، تيسير التحرير : ٤ / ١٨٤ ، ارشاد الفحول :

ص ٢٤٨ ، نشر البنود : ٢ / ٢٦٧ .

(*) نهاية ورقة ١٢٦ أ من د .

(٥) يعنى مطلقا لا على الملهم ولا على غيره وهو مذهب جمهور العلماء .

انظر جمع الجوامع : ٢ / ٣٩٨ ، غاية الوصول ص ١٤٠ ، تيسير التحرير : ٤ / ١٨٤ ،

١٨٥ ، مسلم الثبوت : ٢ / ٣٧١ ، ارشاد الفحول ص ٢٤٨ ، نشر البنود : ٢ / ٢٦٧ ،

وما بعدها .

ويقول فى مراقى السعود :-

وينبذ الالهام بالعـراء . . . أعني به الهام الأولياء

وقد رآه بعض من تصـوفـا . . . وعصمة النبى توجب اقتفا

لا يحكم الولى بلا دليـل . . . من القصوص وعلى التأويل

فى غيره الظن وفيه القطـسـع . . . لأجل كشف ما عليه نفع

==

الشیطان فی خواطره ، خلافا لقول بعض الصوفية : " یكون حجة فی حقه " (١) .

ومن فروعه : عدم صحة صومه ، (٢) لو وقع فی قلبه هلال رمضان .

وعدم صحة صلاته علی من وقع فی قلبه موته .

(خاتمة) :

توقف الشافعی فی جواز (٣) وقوع (٤) تفویض (*) الحكم من الباری تعالی الی رأى النبی

== والظن یختص بخمس الغیب لنفی علمها بدون ریب .

انظر: المصدر الأخير من المصادر الآتفة .

(١) یعنی فی حقه فقط، وهو ثانى الأقوال فی المسألة ، یقول فی شرح التحرير:

١٨٥ / ٤ : " وعزاه فی المیزان الی عامة العلماء " ، وثالث الأقوال : انه حجة

فی حق الأحكام بالنسبة الی الملهم وغيره ، وقال فی شرح التحرير: ١٨٥ / ٤ :

وهذا فی المیزان معزو الی قوم من الصوفية ، بل عزى الی صنف من الرافضة

لقبوا بالجعفرية : أنه لا حجة سواء " والصواب ما رجحه المؤلف لعدم الأمن من

دسائس الشیطان كما ذکر .

(٢) هذا التفريع مبني علی رأى الجمهور .

(٣) واختار ابن السبکی الجواز ، وتبعه الشیخ زکریا فی غاية الوصول ، وقال فی نزهة

المشتاق : " والمختار عن أكثر الشافعية والمالكية ، وبعض الحنفية الجواز عقلا " .

ص ٨٢٥ ، والابهاج : ١٩٦ / ٣ ، وقید البیضاوی وابن السبکی بالنهی أو العالم ،

وقید ابن الحاجب التفویض بالمجتهد ، جمع الجوامع : ٤٣١ / ٢ ، غاية الوصول :

ص ١٥٠ ، مختصر ابن الحاجب : ٣٠١ / ٢ ، وقال ابن السبکی فی الابهاج :

١٩٦ / ٣ : " أول ما تقدمه تحریر محل الخلاف فی المسألة فنقول : الحكم المستفاد

من العباد علی أمور :

أحدها : ما جاء عن طریق التبلیغ عن الله تعالی ، وهذا مختص بالرسل علیهم

السلام ، وهم فیہ مبلغون فقط .

الثانى : المستفاد من اجتهاد اتهم وبذلهم الوسع فی المسألة ، وهذا من وظائف

المجتهدین من علماء الأمة .

والثالث : ما استفاد بطریق تفویض الی نبی أو عالم بمعنی أن یجعل له أن یحكم

بما شاء فی مثله ، ویكون ما یجیب به هو حکم الله الأزلی فی نفس الأمر ، لا بمعنی

أن یجعل له أن ینشئ الحكم ، فهذا لیس صورة المسألة ، ولیس هو لأحد غیر

رب العالمین ، قال الله تعالی : إن الحكم الا لله یسورة یوسف آية . ٤ ، أى لا ینشئ

الحکم غیره " ساقط والمثبت من ب ، ج ، د . (*) نهاية ورقة ٢٦ أ من أ . (٤)

صلى الله عليه وسلم ، أو ^(١) منه صلى الله عليه وسلم الى رأى عالم من أمته ، وهو المختار ^(٢)
 كما فى المحصول ^(٣) ، ومنعت المعتزلة ^(٤) ذلك بناء على أضلهم أن ^(٥) الحكم يتبع
 المصلحة ، وليس بمصلحة لا يصير بجعله صلى الله عليه وسلم مصلحة ^(*) لاستحالة انقلاب
 الحقائق ، وأجيب ^(٦) بأن الأصل ممنوع ، وإن سلم فلم لا يجوز أن يكون اختياره أمارة
 لمصلحة ، وجزم يوسف بن عمران منهم بوقوعه ^(٧) لقوله صلى الله عليه وسلم — حين
 أشدت قتيلة بنت الحارث ^(٩) أخت النضر ^(١٠) الأبيات يوم بدر ، " لو سمعت لماقتل

- (١) فى أ ، " أن بدل " أو وما أثبتناه من ب ، ج ، د هو المناسب للسياق .
 (٢) ونسبه نزهة المشتاق الى امام الحرمين ص ٨٢٥ .
 (٣) انظر: المحصول : ٢ / ق ٣ / ١٨٥ .
 (٤) انظر: المعتمد : ٢ / ٨٩٠ ، وقيل : يجوز للنبي دون العالم وهو أحد قولى أبى
 على الجبائى - المصدر السابق .
 قال ابن السبكي فى الابهاج : ٣ / ١٩٧ ، وهذا هو الذى اختاره ابن السمعاني
 وذكر الشافعى فى الرسالة ما يدل عليه " ، انظر جمع الجوامع : ٢ / ٤٣١ .
 (٥) فى (أ) : " لفظة (أن) ساقطة والمثبت من ب ، ج ، د .
 (٦) نهاية صفحة ١٨٠ من ب . وانظر تفصيل المسألة فى ارشاد الفحول ص ٢٥٥ ،
 انظر: الابهاج : ٣ / ١٩٧ ، والمستقصى ص ٤٨٥ ، والمحصل : ٢ / ق ٣ / ١٨٤ ، والمسودة ص ٥٠٦ ، واللمع :
 ص ٧٦ ، وشرح التنقيح ص ٤٣٦ ، وروضة الناظر ص ٣٥٦ .
 (٧) فى جميع النسخ " يوسف " ، وأكثر كتب الأصول سمته موسى ، وفى المعتمد ٢ / ٨٩٠
 اسمه موسى ، وذكر الزبيدى فى تاج العروس قال : ومويس كأويس كأنه تصغير
 موسى هو ابن عمران متكلم ، والذى يظهر أنه مويس : ٥ / ٢٥٢ مادة مويس
 وانظر: رأيه فى المحصول : ح ٢ ق ٣ ص ١٨٤ .
 (٨) انظر: رأيه فى المعتمد : ٢ / ٨٩٠ ، واختاره ابن السبكي بعد جوازه أنه لم يقع
 انظر: جمع الجوامع : ٢ / ٤٣١ ، الوصول الى الأصول : ٢ / ٢٠٩ .
 (٩) هى قتيلة بنت النضر بن الحارث ، رثت مفقودها بمرثية بلغت فى الروض الأنف :
 ٥ / ٣٤٦ عشر أبيات مطلعها :
 ياراكبا ان الأثيل مظنة . . من صبح خامسة وأنت موفق .
 قال الحافظ ولم أر التصريح بأسلامها وقد نسبها الحافظ فى الاصابة وأبو عمر
 ابن عبد البر فى الاستيعاب أنها بنت الحارث وذكر السهيلي تبعاً لابن هشام
 وكذا ذكره ابن كثير أنها أخته ، وانظر الاصابة : ٨ / ٨٠ . ط . دار النهضة .
 (١٠) هو النضر بن الحارث بن كلفة بن علقمة بن عبد مناف بن عبد الدار ويقال : النضر =

النضمر . (١) (٢)

وقوله للأقرع بن حابس^(٣) لو قلت نعم لوجبت ، ولما استطعتم^(٤) ، وقوله للعباس^(٥)

(رضى الله تعالى عنه) : " إلا الاذخر^(٦) " ، ونحو ذلك .

وأجيب بأنها^(*) : " لعلها ثبتت بنصوص تحتل^(٨) الاستثناء وعدمه ، ولا يصح الاستدلال مع وجود الاحتمال^(٩) .

== ابن الحارث بن علقمة بن كلدة بن عبد مناف ، قتله علي بن أبي طالب يوم بدر صبرا بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصفراء . انظر الروض الأنف : ٣٤٥ / ٥ .

(١) النضمر في الموضعين بالظاء .

(٢) انظر: الروض الأنف : ٣٤٦ / ٥ ، ابن كثير ، البداية والنهاية : ٣ / ٣٠٦ ، بلفظ " لو بلغني هذا قبل قتله لمننت عليه " وهو من البلاغات ، واسم الإشارة يعود للمرثية وفيها : أ .

أحمد يا خير صن كريمة . في قومها والفحل فحل معرق

ما كان ضرك لو مننت وربما . من الفتى وهو المغيظ المحنق

واللفظ المذكور من رواية الزبير بن بكار ، وقال الزبير : سمعت بعض أهل العلم

يغمز هذه الأبيات ويقول انها مصنوعة . الاصابة : ٣٧٨ / ٤ ، الاستيعاب : ٣٧٨ / ٤ .

(٣) هو الأقرع بن حابس بن عقال التميمي المجاشعي شهد فتح مكة وحنيناً ، والطائف وهو من المؤلفة قلوبهم وقد حسن اسلامه ، وكان حكماً في الجاهلية ، شريفاً في الجاهلية والاسلام ، وقيل قتل باليرموك في عشرة من بنيهِ . الاصابة : ٧٣ / ١ ، الاستيعاب : ٧٨ / ١ .

(٤) هذا جزء من حديث في شأن الحج وهو عند مسلم : ٩٧٥ / ٢ من رواية أبي هريرة

قال : خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أيها الناس قد فرض الله

عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل كل عام يارسول الله ؟ فسكت حتى قالها

ثلاثاً فقال لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ، أخرجه النسائي : ٢ / ٢ ،

وأحمد : ٥٠٨ / ٢ ، والبيهقي : ٣٢٦ / ٤ ، وأصله في البخاري : ٤٢٢ / ٤ .

(٥) تقدمت ترجمة العباس ص ٢٩٧ .

(٦) ساقطة من (أ) ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(٧) تقدم تخريج الحديث في ص ٥٦٤ . (*) نهاية صفحة ١٨٣ / من (ج) .

(٨) في (أ) : " ثبتت نصوص محتملة " وفي (ب) : النصوص محتملة . والمثبت من ج ، د .

(٩) انظر: أيضاً الوصول إلى الأصول : ٢١٦ / ٢ .

يشير هنا إلى قول الشافعي : إذا وجد الاحتمال ، بطل الاستدلال ، وتقدم في ص

* مبحث الاستدلال *

وهو نوعان : التعادل ^(١) والترجيح ^(٢) ، فالأول تعارض دليلين شرعيين لمزية لأحدهما على الآخر ، والثاني : مع مزية لأحدهما ، ويقدم ^(٣) على ذلك بيان امتناع تعارض دليلين قطعيين ، والا لا اجتماع المتنافيان ، وذلك كدال على حدوث العالم ، ودال على قدمه ، وكذا تعارض الأمرتين ^(٤) في نفس الأمر ، حذرا من التعارض في كلام الشارح وفاقا للكرخي ^(٥) ، وخلافا للجمهور ^(٦) .

(١) التعادل : التكافؤ والتساوى بين الأدلة . انظر: نشر البنود : ٢٧٣ / ٢ ، وانظر

تاج العروس ولسان العرب مادة عدل .

وقدم المؤلف هذا البحث على الاجتهاد والتقليد تبعاً لبعض الأصوليين مثل امام الحرمين والبيضاوى وابن السبكي وكذا جمهور الحنفية لأن التعادل والترجيح وثيق الصلة بالأدلة ، بينما جمهور الشافعية والمالكية والحنابلة ذكروه بعد مبحث الاجتهاد والتقليد لأن الذى يدرك التعارض بين الأدلة ويرجح أحدهما على الآخر هو المجتهد . انظر البرهان : ١١٤٢ / ٢ ، الابهاج : ١٩٩ / ٣ ، جمع الجوامع : ٤٠٠ / ٢ ، مسلم الثبوت : ١٨٩ / ٢ ، المستصفى : ٣٩٢ / ٢ ، مختصر ابن الحاجب : ٣٠٩ / ٢ ، المختصر لابن اللحام ص ١٦٨ ، المدخل الى مذهب أحمد ص ١٩٦ .

واستعمل جمهور الأصوليين لفظة التعادل في نفس المعنى الذى يستعمل فيه لفظة التعارض لأنه لا تعارض الا بعد التعادل .

(٢) فى (أ) : " التراجيح " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٣) فى (ج) ، (د) " تقدم " والمثبت من أ ، ب .

(٤) أى الدليلين الظنيين .

(٥) وقد نسبته فى نشر البنود والابهاج الى الامام أحمد وهو قول امام الحرمين

ونسبته ابن السبكي فى الابهاج الى جمع من فقهاء الشافعية ، وذكر أن التعادل بين الأمرتين فى الأذهان صحيح .

انظر: البرهان : ١١٨٣ / ٢ ، الابهاج : ١٩٩ / ٣ ، نشر البنود : ٢٧٤ / ٢ ، والكرخي تقدمت ترجمته ص ٢٨٧ .

(٦) انظر: رأى الجمهور فى الابهاج : ١٩٩ / ٣ ، المحلى على جمع الجوامع ٢ / ٤٠١ ،

تيسير التحرير : ١٣٦ / ٣ ، شرح التنقيح ص ٤١٧ ، نشر البنود : ٢٧٣ / ٢ ،

ارشاد الفحول ص ٢٧٥ ، وقال القرافي بعد كلامه على تساوى الأمرتين ، =

فان وقع في نفس المجتهد التعارض ، خير ^(١) بينهما أو تساقط ^(٢) ، ويرجع الى غيرها أو يتوقف ^(٣) عن العمل بواحد منهما ، أو يخير ^(٤) في الواجبات ، ويتساقطان ^(٥) فسي غيرها ، أفواها ^(٦) : التساقط مطلقا كما في ^(*) تعارض البينتين ، وظاهر أنه متى تقابلا ^(٧) قطعي وطني ، قدم القطعي لقوته ^(٨) ، وذلك ^(٩) لا يكون الا في نقلين ، أما غيرهما ^(١٠) كما لو ظن أن زيدا في الدار لكون نحو خادمه ^(١١) ببابها ، ثم شوهد خارجها فلا تعارض أصلا ، لعدم دلالة العلامة على كونه في الدار وقت مشاهدته ^(١٢) ، وإذا نقل عمن مجتهد قولان في موضع واحد ، لم يكن مع أحدهما ما يشمر بتقويته ، دل على توقفه ، فيحتمل أن يكونا ^(١٣) احتمالين لتعارض الدليلين ، وفقد المرجح ، كما لو سأل عن العبد الضائع في اعتاقه عن الكفارة ، فقال : فيه قولان ^(١٤) ، أى يحتمل أن يكون مجزيا لأن الأصل

== والمجوزون اختفوا فقال القاضي أبو بكر مناو أبو علي وأبو هاشم من المعتزلة

يتخير * شرح التنقيح ص ٤١٧ ، المعتمد : ٨٥٣ / ٢ .

(١) وهو ما تقدم نقله في هامش (٦) ص ٦٤٣ ، عن القاضي أبي بكر وأبي علي وأبي هاشم .

(٢) ونسبه القرافي لبعض الفقهاء . انظر شرح التنقيح ص ٤١٧ ، وجمع الجوامع :

٤٠١ / ٢ .

(٣) انظر جمع الجوامع : ٤٠٢ / ٢ .

(٤) انظر المصدر السابق .

(٥) في أ ، ب : " وتساقطا " والمثبت من ج ، د .

(٦) في أ ، " أقربهما " والمثبت من ب ، ج ، د .

(*) نهاية صفحة ٧٦ / ب من أ .

(٧) التقابل معناه أن ينفي أحد الدليلين ما يشبه الآخر .

(٨) وعند ابن الحاجب لا تعارض بين قطعي وطني لا انتفاء الظن عند القطع بالنقيض

انظر مختصر ابن الحاجب : ٣١٠ / ٢ - عضد .

(٩) في (أ) : " وأن ذلك " والمثبت من ب ، ج ، د .

(١٠) لا تعارض بين العقليين . انظر المحلى على جمع الجوامع : ٤٠٢ / ٢ .

(١١) الضمير في الخادم عائد الى زيد .

(١٢) أى زيد .

(١٣) في أ ، ب ، ج : " يكون " والمثبت من د .

(١٤) في ج ، د " قولين " والمثبت من أ ، ب .

بقاء حياته وأن لا يكون لأن الأصل بقاء الكفارة في الذمة ، أو مذهبيين^(*) لمجتهد بين
كما في مسألة الخياط ، فيها قولان ، أحدهما : القول في^(*) اللفظ قول الخياط ، والثاني :
قول المالك ، فالأول : مذهب مالك^(١) ، والثاني : مذهب أبي حنيفة^(٢) ، وأن نقل^(٣) أنه
قاله في مجلسين كأن قال في أحدهما : هذا حرام ، وفي الآخر : حلال ، فمذهبه
المتأخران علم لأن الظاهر رجوعه اليه ، والا حكي القولان^(٤) ، وأقوال الشافعي رحمه الله
تعالى^(٥) كذلك ، وقد تردد في ستة عشر أو سبعة عشر^(٦) مكانا ، قالوا : وهو —

-
- (*) نهاية صفحة ١٨١ من (ب) .
 (*) نهاية ورقة ١٢٦ ب من د .
 (١) قال في الشرح الكبير : ٥٥ / ٤ ، ٥٦ ، والقول للأجير الصانع فيما بيده أنه
استصنع . . . ط الحلبي .
 (٢) قال في البداية : ٢١٩ / ٧ ، وان قال صاحب الثوب : عملته لي بغير أجر
وقال الصانع : بأجر فالقول قول صاحب الثوب .
 (*) نهاية صفحة ١٨٤ / من ج .
 (٣) في (د) : " يقل " والمثبت من أ ، ب ، ج .
 (٤) يقول القرافي في شرح التنقيح ص ٤١٨ ، ٤١٩ : " وإذا نقل عن مجتهد قولان :
فان كان في موضعين وعلم التاريخ عن الثاني رجوعا عن الأول ، فان لم يعلم
حكي عنه القولان ، ولا يحكم عليه برجوع ، وان كانا في موضع واحد بأن يقول في
المسألة قولان ، فان أشار الى تقوية أحدهما فهو قوله ، وان لم يعلم فقول :
يتخير السامع بينهما . " وانظر المحصول : ٢ / ٢ / ٥٢٢ .
 (٥) ساقط من (أ) ، والمثبت من ب ، ج ، د .
 (٦) ويعبر عنها بالمسائل التي يفتى فيها على القديم ، وهي بضع عشرة ، وعددها
في شرح المذهب أربع عشرة وذكرها السيوطي في الأشباه والنظائر تبعاً للامام
النووي وهي ما يلي :-
 ١- مسألة التثويب في أذان الصبح ، القديم استحبابه .
 ٢- مسألة التباعد عن النجاسة في الماء الكثير ، القديم أنه لا يشترط .
 ٣- مسألة قراءة السورة في الركعتين الأخيرتين . القديم لا يستحب .
 ٤- مسألة الاستنجاء بالحجر فيما جاوز المخرج ، القديم جوازه .
 ٥- مسألة لمس المحارم ، القديم لا ينتقض .
 ٦- مسألة تعجيل العشاء ، القديم أنه أفضل .
 ==

دليل^(١) على علو شأنه علما ودينا، أما العلم فلا يحاط به بجميع الأصول والفروع، وقوة فكره
وشدة ذكائه، وعظم تمسكه بالدين، وأما الدين، فلعدم استكفافه عن الخطأ في القول الأول،
واعترافه بالعجز والتقصير، وأنه متى لاح له^(٢) الفلاح أخذ به.

((واعمل)) أنت وجوبا^(٣) على الأصح ((بأمرين)) خاصين أو عامين حيث ((تعارضا))
في ظنك^(*)، ولو كان أحدهما سنة قابلها قرآن، ولا يقدم الكتاب على السنة، ولا عكسه
على الصحيح^(٤) فيهما.

هذا ((اذا أمكن)) ولو من وجه لأن العمل بهما كذلك أولى من الغناء أحدهما
بترجيح الآخر عليه، وذلك^(٥) كحديث مسلم^(٦) : « ألا أخبركم بخير الشهاداء ؟ السدي

-
- == ٧- مسألة : وقت المغرب : القديم امتداد به الى غروب الشفق .
- ٨- مسألة المنفرد اذا نوى الاقتداء في أثناء الصلاة، القديم جوازه .
- ٩- مسألة أكل الجلد المدبوغ، القديم تحريمه .
- ١٠- تقليص أظفار الميت، القديم كراهيته .
- ١١- مسألة شرط التحلل من الاحرام بمعرض ونحوه : القديم جوازه .
- ١٢- مسألة الجهر بالتأمين للمأموم في صلاة جمهرية : القديم استحبابه .
- ١٣- مسألة من مات وعليه صوم : القديم يصوم عنه وليه .
- ١٤- مسألة الخط بين يدي المصلي اذا لم يكن معه عصا : القديم استحبابه .
- انظر: الأشباه والنظائر ص ٥٤، وذكر المحلى أن المسائل ستة عشر أو سبعة
عشر والمؤلف تبعه في ذلك وذكر تردد القاضي أبي حامد العروزي فيهما .
- انظر: المحلى على جمع الجوامع : ٤٠٢/٢، وانظر المجموع : ١١٢/١، ١١٣ .
- انظر: جمع الجوامع : ٤٠٢/٢، المحصول : ٢/٢ ق ٢٤٤ وما بعدهما ،
- (١) الابهاج : ٢٠٣/٣ .
- (٢) لفظة (له) ساقطة من ج، د، والمثبت من أ، ب .
- (٣) أى الجمع واجب بين الدليلين المتعارضين اذا أمكن الجمع . انظر تشيـر
البنود : ٢٧٩/٢ .
- (*) نهاية ورقة ٧٧ من أ .
- (٤) انظر جمع الجوامع : ٤٠٥/٢، غاية الوصول ص ١٤١ ،
- وقيل تقدم السنة وهى رواية عن الامام أحمد . انظر المسودة ص ٣١١ .
- (٥) وهذا مثال للخاصين المتعارضين .
- (٦) تقدمت ترجمته ص ٢٨٤ .

يأتى بشهادته قبل أن يسألها (١)، وحديث البخارى: (٢) خيركم قرنى . . . الذى
 قوله : ثم يجيئ قوم يشهدون ولا يستشهدون . . . (٣)، فحمل الأول على ما اذا لم
 يكن صاحب الحق عالما بالشهادة (٤)، والثانى على ما اذا كان عالما أو الأول على
 حقوق الله تعالى ، والثانى على حقوق العباد (٥).
 وكحديث الترمذى (٦) وغيره : (٧) [أيما اهاب دبح فقد طهر] مسع

- (١) أخرجه مسلم فى باب بيان خير الشهود : ٣/ ١٣٤٤ حديث (١٧١٩) ،
 والترمذى فى الشهادات ا حديث رقم (٣٧٣/٣) باب الشهداء أيهم خير ؟
 وابن ماجه فى الأحكام رقم (٢٣٦٤) باب الرجل عنده الشهادة .
 تقدمت ترجمته ص ٢٢٩ .
 (٢) انظر: صحيح البخارى : ١٠١ / ٢ - سنده باب لا يشهد على شهادة جور،
 وفى فضائل الصحابة ، وفى الرقاق ومسلم فى فضائل الصحابة برقم (٢٥٣٥) ،
 والنسائى فى النذور حديث (٣٨٤٠) باب الوفاء بالنذر ، وأبو داود : ٤١ / ٤
 قوله بالشهادة : ساقط من ج ، د . والمثبت من أ ، ب .
 (٣) انظر: نشر البتود : ٢ / ٢٨٠ ، وهذا الجمع للشافعية والمالكية ، وهناك رأى يقول :
 الجمع بينهما بحمل الحديث الأول على شهادة الحسبة ، وذلك فى غيير
 حقول الأدمين المختصة بهم مثل الطلاق والوصية ونحوهما ، فتكون الشهادة
 فيها قبل الطلب خيرا ، ويحمل الحديث الثانى على غير ذلك . انظر شرح
 المنهج مع الباجورى : ٤ / ٣٧٩ ، تحفة المحتاج : ١٠ / ٢٣٧ ، شرح النووى
 على مسلم : ٧ / ٢٧٣ .
 وهناك رأى ثالث فى المسألة وهو ما نقله المناوى عن الطحاوى والزركشى وذكره
 النووى وضعفه وذلك بحمل حديث شر الشهود على الشهادة على المغيب من
 أحوال الناس مثل الشهادة لبعض الناس أنهم من أهل الجنة بغير دليل كما يفعله
 أهل الأهواء ، ويحمل الحديث الآخر على خلاف ذلك . انظر فيض القديسر
 للمناوى : ٢ / ٤٧٢ ، شرح صحيح مسلم : ٧ / ٢٧٤ .
 وهناك رأى رابع لبعض العلماء وهو الجمع بينهما بحمل الحديث الأول على
 المجاز والمبالغة فى أداء الشهادة بعد طلبها لا قبله ، والحديث الآخر
 محمول على خلافه . انظر شرح مسلم : ٧ / ٢٧٤ .
 (٤) تقدمت ترجمته ص ٢٩١ ، وانظر سنن الترمذى كتاب اللباس ، باب ما جاء فى جلود
 الميتة اذا دبغت : ٣ / ١٢٥ .
 (٥) أخرجه أبو داود : ٤ / ٣٦٧ ، فى اللباس ، والنسائى : ٧ / ١٧٣ ، وابن ماجه :
 ٢ / ١٩٣ ، والدارمى : ٢ / ٨٥ ، ومالك فى الصيد : ٢ / ٤٩٨ .

حديث (١) أبي داود (٢) وغيره (٣) : " لا تنتفعوا من الميتة باهاب ولا عصب " الشامل للمدبوغ وغيره فحملناه على غيره جمعا بين الدليلين .

ومن فروعه مالو قامت بيئة بعين أنها لزيد ، وأخرى أنها لعمرو ، وكانت بيد هـما أو بيد غيرهما فتقسم (٤) بينهما وغير ذلك (٥) .

((واطلب)) أنت وجوبا أيضا ((حيث لا يمكن ذا)) أى العمل بمقتضاها . بأن تساويا من كل وجه من حيث العمل ((مرجحا)) (٦) غيرهما ، كقوله تعالى : [أو ما ملكت أيمانكم] (٧) وقوله [وأن تجمعوا بين الأختين] (٨) فالأول (*) ظاهره تجويز جمعهما بملك اليمين ، والثاني : تحريمه ، فرجح التحريم (٩) احتياطا . (١٠)

- (١) ما بين القوسين ساقط من (ب) ، والمثبت من أ ، ج ، د .
- (٢) أخرجه أبو داود فى سننه كتاب اللباس باب من روى أن لا ينتفع باهاب الميتة : ٣٧١ / ٤ ، وانظر ترجمته أبي داود ص ٣٧ .
- (٣) انظر: سنن ابن ماجه : ١٩٤ / ٢ ، باب من قال لا ينتفع من الميتة باهاب ولا عصب .
- (٤) فى أ ، ب : " فيقسم " والمثبت من ج ، د .
- (٥) انظر: هذه المسألة وغيرها فى التمهيد للأسنوى ص ٤٨٨ ، ٤٨٩ .
- (٦) مشى المؤلف على مذهب الجمهور عند تعارض الأدلة ، ومذهبهم أولا : الجمع بين الأدلة وثانيا : الترجيح وثالثا : الحكم بنسخ أحد المتعارضين ، ورابعا : الحكم بسقوط المتعارضين عند العلم بتساوى الدليلين أو عدم العلم بالتاريخ ومع عدم امكان الجمع والترجيح .
- انظر: الابهاج : ٢١٠ / ٣ ، وما بعد ها ، شرح التنقيح ص ١٧٧ وما بعد هـا ، جمع الجوامع : ٤٠٥ / ٢ ، وانظر رأى جمهور الأحناف فى التعارض . أصـمـول السرخسى : ١٣ / ٢ وما بعد ها .
- (٧) سورة النساء ، آية ٣ . (٨) سورة النساء ، آية ٢٣ .
- (٨) آخر ص ١٨٥ من (ج) ، وآخر ص ١٨٢ من (ب) .
- (*) نهاية صفحة ١٨٥ من ج .
- (٩) يروى عن عثمان رضى الله عنه أنه قال : " أحلتها آية وحرمتها آية ، ذكر هذا الأثر الرازى فى تفسيره : ٣٦ / ١٠ بزيادة والتحليل أولى ، وذكره الألوسى فى تفسيره : ٢٦٠ / ٤ ، ونسبه للامام على رضى الله عنه ثم قال : وحكى مثله عن عثمان .
- وانظر: أيضا فتح القدير : ٤٤٧ / ١ - ٤٤٨ ، تفسير ابن كثير : ٤٧٢ / ١ - ٤٧٣ ، والقرطبى : ١١٧ / ٦ ، وراجع نيل الأوطار : ٣٠٣ / ٦ .
- (١٠) ذكر الجصاص فى أحكام القرآن أن الخلاف فى جواز الجمع بين الأختين بملك اليمين قد انتهى بحصول الاجماع على تحريم الجمع بينهما بذلك ، وراجع جمع المسألة فى نيل الأوطار : ٣٠٣ / ٦ .

ومتى وجد المرجح ، وجب ^(١) العمل به ولو ظنيا خلافا للباقلاني ^(٢) هذا ان لم يعلم الأخير منهما ((فان أخيسوا يعلم)) بما سبق في مبحث النسخ ((فناسخا يكون)) ذلك الأخير ((للمقدم)) ^(٣) ، سواء أكان آيتين أم خبرين أم آية وخبراً ^(*) .

وان نقل المتأخر بالآحاد لأن الأول ، وان تواتر فدوام حكمه مظنون ((و)) تكون ((أنت بالخيار)) بينهما في العمل ((أن يقتربا)) في ورودهما من الشارع ((ففى الجمع)) بينهما ((والترجيح)) لأحدهما ((لما)) أى لم ((يمكن)) بألف التثنية بأن تساويا من جميع الوجوه ، ويقدم الجمع على الترجيح اذا أمكننا على الأصح كما مر ^(٤) .

وان جهل التاريخ ، وأمكن النسخ ، رجع الى غيرهما ^(*) ، والا تخير الناظران تعذر الجمع والترجيح ، هذا كله ان تساويا عموما وخصوصا ^(٥) ((فان يخص واحد)) منهما نحو: " ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة " ^(٦) ((وعسا)) بألف الاطلاق ((آخر)) نحو: " فيما سقت السماء العشر " ^(٧) ((فاخصه)) أى الآخر العام ، ((كما تقدما)) بألف الاطلاق في مبحث التخصيص فراجع ^(٨) .

((و)) من ثم ((حيث كل)) منهما ((عم من وجه ومن)) وجه ((آخر خص)) كحديث

-
- (١) انظر: جمع الجوامع : ٢ / ٤٠٤ .
- (٢) رأى الباقلاني أنه لا يعمل بالراجح الظنى . انظر جمع الجوامع : ٢ / ٤٠٤ ، وعند أبى عبد الله البصرى ان رجح أحد الدليلين بالظن فالتخير . نفس المصدر السابق .
- (٣) فى (أ) : " المتقدم " والمثبت من ب ، ج ، د .
- (٤) نهاية ورقة ٧٧ / ب من أ .
- (٥) تقدم فى هامش ص ٦٤٦ ، وانظر المحلى على جمع الجوامع : ٢ / ٤٠٥ .
- (٦) نهاية صفحة ١٢٧ / أ من (د) .
- (٧) يعنى التساوى بين العموميين أو الأمرين أو الخصوصيين شرط ^{من} شروط التعارض .
- (٨) تقدم تخريج الحديث ص ٢٨٣ .
- (٩) تقدم تخريج الحديث ص ٢٨٤ .
- (١٠) فى ص ٢٣٥ .

أبي داود^(١) وغيره^(٢) : " اذا بلغ الماء قلتين فإنه لا ينجس " ، وحديث ابن ماجه^(٣)
 / الماء لا ينجسه شيء الا ما غلب على طعمه أو لونه أو ريحه^(٤) ، فالأول خاص بالقلتين
 عام في المتغير وغيره ، والثاني خاص بالمتغير عام في القلتين ودونهما ((ف)) حينئذ
 ((كلاهما قن)) بالقاف وكسر الميم وفتحها ، ويقال فيه : قمين ، لكنه في النظم
 مكسورة فقط ، ومعناه : حقيق^(٥) ((بأن يخص)) عموم ((بالذي في الآخر))
 من الخصوص ((فينجس)) الماء ((الكثير)) الذي ظاهر الحديث الأول أنه لا ينجس
 مطلقا ((بالتغير)) المفهوم من " الا ما غلب على طعمه . . . الخ " في الحديث
 الثاني ((و)) ينجس ((دون)) أي دون الكثير^(*) الذي ظاهر الحديث الثاني
 أنه لا ينجس الا بالتفسير ((بدونه)) ، أي التغير^(*) المفهوم من اذا بلغ الماء قلتين
 فإنه لا ينجس في الحديث الأول .

-
- (١) أبو داود تقدمت ترجمته ص ٣٧ ، وأخرجه في سننه في كتاب الطهارة ، باب
 ما ينجس الماء : ٥ / ١ .
- (٢) انظر الترمذي باب أن الماء لا ينجس : ٢٠٤ / ١ ، والنسائي في الطهارة : ٤٦ / ١
 وابن ماجه في الطهارة : ١٧٢ / ١ .
- (٣) ابن ماجه تقدمت ترجمته ص ٥ ، وأخرجه في سننه في كتاب الطهارة : ١٧٤ / ١ .
- (٤) هذا الحديث تتوقف صحة التمثيل به على صحة سنده والحديث ضعيف ، وقد
 ضعفه الشافعي والدارقطني ، وقال النووي : اتفق المحدثون على تضعيفه ،
 لكن أجمع على العمل بمنطوقه . انظر فتح العلام : ٨ / ١ ، واختلاف الحديث
 للشافعي ص ١٠٧ ، ونيل الأوطار : ٤٠ / ١ .
- والحديث الأول أعم من الثاني حيث أنه يشمل الحكم بطهارة القلتين سواء تغير ،
 أحد الأوصاف الثلاثة للماء أم لا ، وأخص منه لأنه لا يشمل ما دون القلتين .
 والحديث الثاني أعم من الأول لأن ما تغير أحد أوصاف الثلاثة يشمل ما بلغ
 قلتين فأقل ، وأخص منه من وجه ، لأنه لا يتناول بمنطوقه حكم ما لم يتغير أحد
 أوقافه اذا لاقي نجسا .

- (٥) قن بمعنى خليق وجد يروحي وحقيق وكلها متقاربة ، وانظر لسان العرب :
 ط . دار صادر : ١٣ / ٣٤٧ .
- (*) نهاية صفحة ١٨٦ من (ج) . (*) نهاية ورقة ٧٨ من أ .
- (*) نهاية صفحة ١٨٣ من ب .

((وربما)) اذا لم يمكن تخصيص عموم كل منهما بخصوص الآخر كالحيوان ، والأبيض ،
 ((يعمل بالراجح أيضا منهما)) فيما تعارضا^(١) فيه ، ان ليس تقديم خصوص أحد هما
 على عموم الآخر بأولى من عكسه^(٢) لاقتضاء الخصوص الرجحان وقد يثبت لكل منهما
 بالنسبة الى الآخر ، فيكون لكل منهما رجحان على الآخر كما نقله الأسنوى^(٣) عن جزم
 المحصول^(٤) وغيره .

ومن فروعه : تفضيل فعل النافلة في البيت على المسجد الحرام لاقتضاء قوله
 صلى الله عليه وسلم : 7 صلاة في مسجدي هذا تعدل ألف صلاة فيما سواه من
 المساجد الا المسجد الحرام [٥] ، تفضيل^(٦) فعلها فيه على البيت لعموم قوله :
 " فيما سواه " ، واقتضى قوله : " أفضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة " تفضيل^(٧)
 فعلها فيه^(٨) على المسجد الحرام ، ومسجد المدينة ، لكن اختيار البيت للنفل سببه
 البعد عن الرياء^(٩) المؤدى الى احباط العمل بالكلية ، واختيار المسجد ينسب^(١٠)
 اليه

-
- (١) في (أ) : " اذا تعارضا " .
 (٢) انظر: التمهيد ص ٤٨٩ .
 (٣) في التمهيد ص ٤٨٩ ، وتقدمت ترجمته ص ١١٧ .
 (٤) انظر: المحصول : ٢ / ٢ ق / ٥٤٨ .
 (٥) أخرجه البخاري : ٢٠٦ / ١ - سندی ولفظه (خير من ألف صلاة) وأخرجه
 مسلم بعشرة أسانيد بالفاظ متعددة : ١٠١٢ / ٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، نشر
 وتوزيع دار البحوث العلمية . شرح النووي كتاب الحج .
 (٦) في أ ، ب : " تفضل " والمثبت من ج ، د .
 (٧) انظر صحيح البخاري : ١٣٤ / ١ سندی ، صحيح مسلم : ٦٠ / ٧ ط المصرية .
 (٨) في أ ، ب : " تفضل " والمثبت من ج ، د .
 (٩) (فيه) أى في البيت ، وهذه المسألة تندرج تحت قاعدة الفضيلة المتعلقة بنفس
 العبادة أولى من المتعلقة بمكانها . انظر أيضا الأشباه والنظائر ص ١٤٧ .
 (١٠) يعنى حتى لا يقع في قلبه أن يفعلها أو يطيلها لرؤية الناس له .
 انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٤٧ .
 (١١) في (أ) : ساقط ، والمثبت من ب ، ج ، د .

الشرف المقتضى لزيادة الفضيلة على ما عداها ، والاعتناء بدفع المفسدة أولى من جلب المصلحة . (١)

نعم يستثنى راتبة الجمعة القبلية ، (٢) وركعتا الطواف ، (٣) والا حرام ، (٤) ان كان بالميقات مسجد ، وصلاة الضحى (٥) والاستخارة (٦) وصلاة منشيء الصغر (٧) والقادم منه (٨) ، والخائف فوات الراتبة (٩) والمالك في المسجد لنحو اعتكاف (١٠) ففعلها في المسجد أفضل

- (١) وهي قاعدة فقهية ذكرها العز بن عبد السلام وبنى عليها كتابه قواعد الأحكام انظر: مثلاً ص ٥ وما بعدها .
- (٢) انظر: أدلة المثبتين لها والنافين ومناقشة أدلتهم في فتح الباري : ٩٥ / ٥ - ٩٦ ، مكتبة الكليات الأزهرية ، كتاب تأييد تذكرة متبعي السنة في الرد على القائل بسنية ركعتين قبل الجمعة ، تأليف محمد طاهر . . المنكباوى ، زاد المعاد : ٣٧٨ / ١ ، وما بعدها ٤٣٢ وما بعدها .
- (٣) لكونهما تقعان بعد الطواف مباشرة والمستحب خلف المقام لقوله تعالى : / واتخذوا من مقام إبراهيم مصلًى / ، وفعل النبي كما بحديث جابر في وصف حجه صلى الله عليه وسلم رواه مسلم : ٢٩ / ٤ ، وتقدم .
- (٤) لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلاها في مسجده بذي الحليفة بعد الاحرام في رواية ابن عباس بأبي داود رقم (١٧٧٠) ورواه أحمد (٢٣٥٨) وصححه الشيخ أحمد شاكر .
- (٥) لأنه ورد أنه صلى الله عليه وسلم صلاها بالمسجد ، وانظر هديه صلى الله عليه وسلم في زاد المعاد : ٣٤١ / ١ ، وما بعدها .
- (٦) الوارد في الاستخارة مطلق غير مقيد فعله بالمسجد فليتنظر أين تقيمه .
- (٧) لما ثبت أن الرجل اذا أراد أن يهاجر .
- (٨) لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه اذا قدم من سفر بدأ بالمسجد رواه البخاري في الجهاد : ٩٤ / ٤ ، ومسلم في التوبة حديثه ٢٧٦٩ ، والنسائي : ٢٣٢ ، وأبو داود (٢٧٨١) ، رياض الصالحين باب استحباب ابتداء القادم بالمسجد ص ٤٦٣ ، وانظر زاد المعاد : ٣٥٥ / ١ .
- (٩) لأن وقته ضيق بحيث لو ذهب الى البيت انشغل عنها أو لم يدركها .
- (١٠) لأن المعتكف لا يخرج من المسجد الا لحاجة أو ضرورة قالت عائشة رضي الله عنها : السنة للمعتكف ألا يخرج الا لما لا بد له منه . رواه أبو داود برقم (٢٤٧٣) ، والدارقطني (٢٤٧ - ٢٤٨) .

بل قال القاضي أبو الطيب ^(١) بتفضيل النافلة في المسجد حيث خفيت مطلقا ، وجرى عليه المزجد ^(٢) في عابه ^(٣) ، ويلتحق به ^(*) ما يسن فيه الجماعة ^(*) .

(١) تقدمت ترجمة القاضي ص ٥٢ .

وقول القاضي أبي الطيب يفهم نحوه من قول الشيرازي في مذهبهِ حيث قال :
 " وأفضل التطوع النهار ما كان في البيت " وتعجب من ذلك النووي في مجموعهِ :
 ٤٩٨ / ٣ في تخصيصهِ بتطوع النهار ولعله أشار إلى أن تطوع الليل بعيد عن الظهور فيكون تطوع المسجد أفضل .
 وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الراتبة في المنزل فعن جابر مرفوعا
 " إذا قضى أحدكم صلاته في مسجده فليجعل لبيته من صلاته نصيبا فان الله جاعل في بيته من صلاته خيرا " رواه مسلم .
 وإن كان صلى الله عليه وسلم صلاها أحيانا في المسجد كما في حديث ابن عمر
 في الصحيحين ، وانظر: الحديث والتعليق عليه في المجموع : ٤٣٥ / ٣ .

(٢) تقدمت ترجمة المزجد وعابه في ص ٢٤٨ .

(٣) في أ، ب : " العباب " والمثبت من ج ، د .

(*) نهاية ورقة ٢٨ / ب من أ .

(*) نهاية ورقة ١٢٧ / ب من د .

ولعل مقصوده بما يسن فيه الجماعة كصلاة التراويح في رمضان لأن أصل فعلها ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وأحياءها أمر رضى الله عنه لما اختفى المحظور من دوام فعلها في عهدهِ صلى الله عليه وسلم وهو خشية أن تفرض عليهم وأيضا نحو صلاة العيد لمن ذهب أنها نافلة أو تصلى في المسجد وكذا الكسوف لمن ذهب إلى أنها نافلة ، والاستسقاء كونه نافلة ونحو ذلك .
 وانظر: الروضة : ٣٢٧ / ١ ، ٣٢٢ .

وقال النووي : والنفل في البيت أفضل من المسجد . الروضة : ٣٣٨ / ١ .

— فصل —

فى

(١)

الترجيح

=====

ويحصل بكثرة الأدلة والرواة (٢) .

وبعلو الاسناد (٣) .

وفقه الراوى وعربيته (٤) وفضيلته (٥) بنحو ورع وضبط

- (١) جاء هذا الفصل خاليا من الفروع الا ماند ر على عكس عادة المصنف .
- (٢) الترجيح بكثرة الأدلة والرواة هو مذهب جمهور العلماء ، وذلك اذا تعارض دليلان متساويان فى الحجية ، فيرجح الأكثر عددا على الأقل لأن قول الأكثر أقوى فى الظن وخالف فى ذلك الحنفية ما لم تبلغ حد الشهرة .
- انظر: الرسالة للشافعى ص ٢٨١ ، الكفاية للخطيب البغدادي ص ١١٠ ، البرهان : ١١٦٢ / ٢ ، المحصول : ٥٣٤ / ٢ ق / ٢ ، مختصر ابن الحاجب : ٣١٠ / ٢ - عضد ، شرح التنقيح ص ٤٢٠ ، المختصر لابن اللحام ص ١٦٩ ، الابهاج : ٢١٦ / ٣ ، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت : ٢١٠ / ٢ ، كشف الأسرار : ١٠٢ / ٣ ، مفتاح الوصول ص ٢٠ ، تيسير التحرير : ١٦٩ / ٣ ، التقرير والتحبير : ٣٣ / ٣ .
- (٣) اذا تعارض دليلان أحدهما كان اسناده غالبا بمعنى أنه قلت الوسائط بين الراوى للحدث وبين النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف الآخر الذى يكون اسناده نازلا ، بمعنى أن الوسائط كثرت بين الراوى وبين النبي صلى الله عليه وسلم ، فيرجح من كان اسناده غالبا لأنه كلما قلت الرواة كان أبعد عن احتمال الغلط والكذب ، وهذا مذهب جمهور العلماء ، وخالف الحنفية فى ذلك ورجحوا الاسناد النازل . انظر المحصول : ٥٥٣ / ٢ ق / ٢ ، الابهاج : ٢١٨ / ٣ ، جمع الجوامع : ٤٠٦ / ٢ ، نشر الينود : ٢٨٣ / ٢ ، المختصر لابن اللحام ص ١٦٩ ، مسلم الثبوت : ٢٠٧ / ٢ ، التقرير والتحبير : ٢٧ / ٣ .
- (٤) انظر: المحصول : ٥٥٤ / ٢ ق / ٢ ، الابهاج : ٢١٨ / ٣ ، مختصر ابن الحاجب : ٢١٠ / ٢ ، مفتاح الوصول ص ١١٨ ، مسلم الثبوت : ٢٠٦ / ٢ ، وقيل : ان روى باللفظ فلا يرجح بذلك . قال ابن السبكي : والحق أن يرجح رواية الفقيه مطلقا . انظر الابهاج : ٢٢٠ / ٣ .
- (٥) المقصود بها علم العربية ، فأما أن يكون عالما أو أعلم فكلها يقدم على غيره انظر: المحصول : ٥٥٥ / ٢ ق / ٢ ، الابهاج : ٢١٨ / ٣ ، ٢٢٠ .
- (٦) الراوى قد يكون حاويا لصفة أو صفات ، فالترجيح بتلك الصفات يكون أدعى =

وشهرة^(١) وعدالة وقوة حفظ وذكر السبب^(٢) .

والتعويل على الحفظ^(٣) دون الكتابة .

وظهور^(٤) طريق روايته ، كالسمع^(٥) بالنسبة الى الاجازة .

وكونه^(*) من أكابر الصحابة^(٦) .

== للقبول ، ويكون الوثوق بمن اتصف بذلك أتم ممن ليس كذلك ، ويكون الظن أقوى .

انظر: في ذلك : الأحكام للآمدى : ٢٠٩ ، ٢١٠ / ٤ ، والمحصل ٢ / ٢ ق ٥٠٧ / ٥ ، وما بعدها ، الابهاج : ٢١٨ / ٣ وما بعدها ، جمع الجوامع : ٤٠٦ / ٢ ، مسلم الثبوت : ٢٠٦ / ٢ ، مختصر ابن الحاجب : ٣١٠ / ٢ ، المختصر لابن اللجام ص ١٦٩ ، نشر البنود : ٢٨٣ / ٢ .

(١) يقول المحلى على جمع الجوامع : ٤٠٦ / ٢ : * والشهرة زيادة في المعرفة ، والأصح لا ترجيح بها * .

(٢) اذا تعارض حديثان متساويان في الحجة ، وأحدهما ذكرا السبب ، والعماد به ، وما لأجله ذكر المتن ، لاعلة الحكم . انظر حاشية العطار : ٤٠٧ / ٢ ، والآخري لم يذكر السبب ، فيقدم الخبر المشتتل على السبب لاهتمام الراوى فى ذلك ، وانظر جمع الجوامع : ٤٠٧ / ٢ ، المحصول : ٢ / ٢ ق ٥٦٣ ، فواتح الرحموت : ٢٠٦ / ٢ .

(٣) يقول الآمدى فى الأحكام : ٢١١ / ٤ : * فالراوى عن الحفظ أولى لكثرة ضبطه * . انظر جمع الجوامع : ٤٠٧ / ٢ .

(٤) فى أ ، ب : * ظهر * والمثبت من ج ، د .

(٥) أى فيقدم السموع على المجاز .

انظر: المحلى على جمع الجوامع : ٤٠٧ / ٢ ، غاية الوصول ص ١٤٢ .

(*) نهاية صفحة ١٨٤ من (ب) .

(٦) تدخل هذه الفقرة تحت الشهرة وتقدمت فى هامش (١) ، وحاصله

أنه اذا كان أحد الراويين من كبار الصحابة والآخري من صغارهم ، فرواية الأكبر أرجح ، لأن الغالب أن يكون أقرب الى النبي صلى الله عليه وسلم .

الإحكام للآمدى : ٢١١ / ٤ .

ونذكرنا (*) وحرراً (١) ومتأخر الاسلام (٢) ومتمحلاً (٣) بعد التكليف لأنه أضيف.
وغير مدلس (٤) ونرى اسمين، (٥) ومباشراً لمرويه ، صاحب الواقعة (٦) ،

- (*) نهاية صفحة ١٨٧ ب من (ج) .
- (١) قال في المحصول : ٢ / ق ٦٧ / ٥ : " رجح قوم بالحرية والذكورية قياساً على الشهادة وفيه احتمال ."
- وفي المسألة أقوال ثلاثة : الثاني منها : لا ترجيح بالذكورية ولا بالحرية ، وصوبه الزركشي ، وثالثها : يرجح خبر الذكر في غير أحكام النساء لأنهن أضيف في أحكامهن .
- انظر: جمع الجوامع : ٢ / ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، غاية الوصول ص ١٤٣ ، البحر المحييط : ٢٨٠ / ٣ .
- (٢) وبه قال أكثر العلماء . انظر جمع الجوامع : ٢ / ٤٠٩ ، غاية الوصول ص ١٤٣ ، الابهاج : ٣ / ٢٢٤ ، مفتاح الوصول ص ١٢١ ، نشر البنود : ٢ / ٢٨٨ ، ارشاد الفحول ص ٢٧٧ .
- وعكس الآمدى وقال برجحان متقدم الاسلام وتبعه ابن الحاجب . انظر الأحكام : ٤ / ٢١١ ، مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٣١٠ ، وقال ابن اللحام في مختصره : هما سيات عند أكثر العلماء . انظر المختصر ص ١٦٩ .
- (٣) يعنى لأنه أضيف عن المتحمل قبل التكليف . انظر جمع الجوامع : ٢ / ٤٠٩ ، غاية الوصول ص ١٤٣ ، الأحكام للآمدى : ٤ / ٢١١ ، سلم الثبوت : ٢ / ٢٠٨ ، ارشاد الفحول ص ٢٧٦ .
- (٤) لأن الراوى الذى لا يتصف بالتدليس يكون الوثوق به أقوى وأحرى من اتصف بذلك . انظر جمع الجوامع : ٢ / ٤٠٩ ، غاية الأصول ص ١٤٣ .
- (٥) فى جمع الجوامع : " وغيرنى اسمين " ، وهو المناسب ، ومن كان له اسمان ، صاحبهما يتطرق اليه الخلل بأن يشاركه ضعيف فى أحدهما .
- انظر المصدين السابقين ، وفى المحصول ٢ / ق ٦١ / ٥ : " صاحب الاسمين مرجوح بالنسبة الى صاحب الاسم الواحد " .
- (٦) صاحب الواقعة : اما أن يكون مباشراً لها ، أو سفيراً فيها ، فتقدم تلك الرواية على غيرها ، لأن الراوى المباشر أو السفير فيها أعرف بالموضوع وأعلم بالملاسات الواقعة بالقضية من غيره ، فمن ثم قدم حديث أم المؤمنين ميمونة فى قصة زواج النبي صلى الله عليه وسلم بها وهو حلال على حديث ابن عباس (أنه تزوجها وهو محرم) ، وانظر الفتح : ٤ / ٥٥ ، مسلم : ٤ / ١٣٧ - ١٣٨ ، وأحمد : ٦ / ٣٣٢ ، ٣٣٥ ، جمع الجوامع : ٢ / ٤٠٩ ، غاية الوصول ص ١٤٣ ، الأحكام : ٤ / ٢٢٠ ، الابهاج : ٣ / ٢٢١ ، ومثال المباشر تقدم حديث أبى رافع فى زواج ميمونة لكونه السفير فيها على حديث ابن عباس وانظر المصداق السابقة ، وشرح مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٣١٠ ، ارشاد الفحول ص ٢٧٧ .

ورأى باللفظ (١) .

وكونه لم ينكره الراوى الأصل (٢) .

وكونه فى الصحيحين (٣) .

وناقل القول (٤) ثم الفعل ثم التقرير .

والفصيح (٥) لا الأفصح فى الأصح (٦) .

وما اشتمل على زياده (٧) .

(١) رواية اللفظ تقدم على رواية المعنى لسلامة الرواية باللفظ من تطرق الخلل اليها ،

انظر: جمع الجوامع : ٢ / ٤٠٩ ، غاية الوصول ص ١٤٣ ، الأحكام للآمدى ٤ / ٢١٥
ارشاد الفحول ص ٢٧٧ .

(٢) أى رواية الفرع الذى لم ينكره أصله راجحة على رواية الفرع أو انكرها الأصل .

انظر: جمع الجوامع : ٢ / ٤٠٩ ، ٤١٠ ، وغاية الوصول ص : ١٤٣ ، الأحكام :
٤ / ٢١٦ .

(٣) اذا وجد الحديث فى الصحيحين أو فى أحدهما وتعارض معه حديث صحيح

فى غيرهما ، فيقدم الحديث الموجود فى الصحيحين أو فى أحدهما لتلقى الأمة
لهما بالقبول . انظر جمع الجوامع : ٢ / ٤١٠ ، وغاية الوصول ص : ١٤٣ ،
ارشاد الفحول ص ٢٧٨ .

(٤) يقدم الخبر الناقل لقول النبى صلى الله عليه وسلم على الناقل لفعله ، والناقل

لتقريره لأن القول أقوى فى الدلالة على التشريع من الفعل ، وهو أقوى من
التقرير .

انظر: جمع الجوامع : ٢ / ٤١٠ ، وغاية الوصول ص ١٤٣ ، الأحكام : ٤ / ٢٢٣ .

(٥) مشى المؤلف هنا تبعا للبيضاوى فى منهاجه .

انظر: الابتهاج : ٣ / ٢٢٩ ، وقال بعضهم : يقدم الأفصح على الفصيح ،

قال الرازى فى المحصول : ٢ / ٢ ق ٥٧٢ : " وهو ضعيف ، لأن الفصيح
لا يجب فى كل كلامه " .

وانظر: جمع الجوامع : ٢ / ٤١٠ ، غاية الوصول ص ١٤٣ .

(٦) فى ج ، د : ساقط ، والمثبت من أ ، ب .

(٧) وذلك لما فيه من زيادة العلم .

انظر: المحلى على جمع الجوامع : ٢ / ٤١٠ ، وقيل يؤخذ بالأقل ونسبه للحنفية

الشيخ زكريا فى غاية الوصول ص ١٤٣ ، وانظر الأحكام : ٤ / ٢٢٩ .

- وما ورد بلغة قريش^(١) والمدني^(٢) لتأخره .
 وما أشعر^(٣) بعلو شأنه صلى الله عليه وسلم .
 وما ذكر فيه الحكم^(٤) مع عنته ، وما تقدم فيه ذكر العلة على الصحيح^(٥) .
 وما فيه تهديد أو تأكيد^(٦) .
 وما كان عموماً^(٧) مطلقاً^(٨) على ذى السبب الا فى السبب فهو أقوى .
 والعام الشرطى^(٩) كمن وما على نكرة منفية .

- (١) قال المحلى : ٢ / ٤١٠ ، لأن الوارد بغير لغتهم يحتمل أن يكون مروياً بالمعنى
 فيتطرق اليه الخلل ، وانظر غاية الوصول ص ١٤٣ .
- (٢) المدني يقدم على المكي لتأخره عنه ، والمدني ما نزل بعد الهجرة ، والمكي
 ما نزل قبلها . انظر المصدرين السابقين . وانظر المحصول ٢ / ق ٢ / ٥٦٧ ،
 ونشر البنود : ٢ / ٢٩٢ .
- (٣) انظر : جمع الجوامع : ٢ / ٤١٠ ، غاية الوصول ص ١٤٣ ، نشر البنود : ٢ / ٢٩١ .
- (٤) انظر : المحصول : ٢ / ق ٢ / ٥٧٥ ، جمع الجوامع : ٢ / ٤١٠ ، غاية الوصول :
 ص ١٤٣ ، نشر البنود : ٢ / ٢٩٣ .
- (٥) لأنه أدل على ارتباط الحكم بالعلة من عكسه .
 انظر : المصادر السابقة غير المحصول ، وقيل عكس ذلك ونسبه ابن السبكي
 للنقشوانى . انظر جمع الجوامع : ٢ / ٤١١ .
- (٦) انظر : جمع الجوامع : ٢ / ٤١١ ، غاية الوصول ص ١٤٤ ، نشر البنود : ٢ / ٢٩٤ ،
 المحصول : ٢ / ق ٢ / ٥٧٧ .
- (٧) بمعنى : " أن العام المطلق مقدم على العام ذى السبب ، لأن الثانى
 باحتمال ارادة قصره على السبب كما قيل ذلك دون المطلق فى القسوة
 الا فى صورة السبب ، فهو فيها أقوى ، لأنها قطعية الدخول فى العموم
 عند الأكثر . "
- انظر : نشر البنود : ٢ / ٢٩٥ ، جمع الجوامع : ٢ / ٤١١ ، غاية الوصول ص ١٤٤ ،
 الأحكام للآمدى : ٤ / ٢٢٢ .
- (٨) كلمة (مطلقاً) : ساقطة من ب ، ج ، د ، والمثبت من أ .
- (٩) لأن العام الشرطى يفيد التعليل غالباً مثل : من جامع فى نهار رمضان فعليه
 كفارة . انظر : المصادر السابقة ، وقيل : بالعكس لبعد التخصيص فيها بقسوة
 عمومها دونه . انظر نفس المصادر السابقة فى هامش ٧ .

- والنكرة^(١) على باقى صيغ العموم .
والجمع المعرف^(٢) باللام أو الاضافة على من وما غير الشرطيين .
والكل^(٣) على الجنس المعرف لاحتمال العهد .
ومالم^(٤) يخص ، وعكس^(٥) الصفى الهندى^(٦) وتبعه ابن السبكي^(٧) .
والأقل تخصيصاً^(٨) والاقتضاء^(٩) على الاشارة^(*) .

- (١) يعنى أن العام * المنكر * مقدم على صيغ العموم الباقية ، لأنها أقوى منه ففى العموم ان دلالتها عليه بالوضع ، وباقى صيغ العموم غير كل ، انما يدل عليه بالقرينة . نفس المصادر .
- (٢) لأنه أقوى فى العموم من * ما * و * من * الاستفهاميتين لامتناع أن يخص الى الواحد دونهما على الراجع . انظر: المحلى على جمع الجوامع: ٢ / ٤١١ ، غاية الوصول ص ١٤٤ ، نشر البنود : ٢ / ٢٩٦ ، ٢٩٧ .
- (٣) المراد بالكل هنا هو الجمع المعرف باللام أو الاضافة ، و * من * و * ما * الاستفهاميتين نفس المصادر السابقة .
- (٤) يعنى أن العام الذى لم يدخله تخصيص على العام الذى دخله تخصيص ، وهو رأى جمهور الأصوليين ، لأن المخصص ضعف بالخلاف بحجيته ، وأنه مجاز ففى الباقي عند الأكثر ، والعام الذى لم يدخله تخصيص حقيقة فى الاطلاق والتناول ، والحقيقة مقدمة على المجاز . انظر: المصادر السابقة ، وانظر: الأحكام للآمدى : ٤ / ١٢٢ ، مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٣١٤ .
- (٥) واختاره صاحب مراقى السعود حيث يقول :
تقديم ما خص على ما لم يخص . . . وعكسه كل أتى عليه نص
انظر: نشر البنود : ٢ / ٢٩٧ ، المحلى على جمع الجوامع: ٢ / ٤١٢ ، واختاره الرازى فى محصوله : ٢ / ٢ ق / ٥٧٢ .
- (٦) تقدمت ترجمته ص ٣٧٧ .
- (٧) تقدمت ترجمته ص ٣٤ ، وانظر جمع الجوامع : ٢ / ٤١٢ .
- (٨) أى تقديم الأقل تخصيصاً على الأكثر ، لأن تطرق الضعف فى الأقل دونه فى الأكثر ، انظر: جمع الجوامع والمحلى عليه : ٢ / ٤١٢ ، غاية الوصول ص ١٤٤ .
- (٩) أى دلالة الاقتضاء تقدم على دلالة الاشارة ، لأن دلالة الاقتضاء مقصودة تتوقف عليها الصدق أو الصحة ، ودلالة الاشارة غير مقصودة بالأصالة ، بل بالتبمع ، انظر: نفس المصدرين السابقين ، ونشر البنود : ٢ / ٢٩٨ .
- (*) نهاية ورقة ٧٩ / أ من (أ) .

وترجيح^(١) الإشارة والايماء على مفهومي^(٢) الموافقة والمخالفة^(٣).
والموافقة على المخالفة^(٤)، وقيل عكسه^(٥).

والناقل عن الأصل وهي البراءة الأصلية على المقرر له عند الجمهور^(٦).
((ومثبتا)) على^(٧) ناف لأن معه زيادة علم وقيل عكسه^(٨).

- (١) في أ ، ب : " ترجح " والمثبت من ج ، د .
- (٢) في أ ، ب : " مفهوم " والمثبت من ج ، د .
- (٣) أي ترجح دلالة الإشارة والايماء على مفهومي الموافقة والمخالفة ، لأن دلالة الأولين في محل النطق غير الصريح بخلاف المفهومين . انظر: المصادرات السابقة .
- (٤) وهو مذهب جمهور العلماء . انظر: جمع الجوامع : ١٢ / ٢ ، غاية الوصول : ص ١٤٤ ، نشر البنود : ٢ / ٢٩٨ ، مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٣١٤ ، المختصر لابن اللحام ص ١٧٠ ، الإحكام للآمدي : ٤ / ٢٢١ .
- (٥) لأن مفهوم المخالفة يفيد التأسيس ، ومفهوم الموافقة يفيد التأكيد ، والتأسيس أولى من التأكيد ، واختار هذا الآمدي ، والصفى الهندي . انظر: الإحكام للآمدي : ٤ / ٢٢١ .
- (٦) انظر: المحصول : ٢ / ٢ ق ٥٧٩ ، جمع الجوامع : ١٢ / ٢ ، الابهاج : ٣ / ٢٣٣ ، نشر البنود : ٢ / ٢٩٩ ، المختصر لابن اللحام ص ١٧١ ، وذهب بعض العلماء واختاره الامام الرازي وتبعه البيضاوي الى أنه يجب ترجيح المقرر . انظر: المحصول : ٢ / ٢ ق ٥٧٩ ، الابهاج : ٣ / ٢٣٣ .
- (٧) ونقله امام الحرمين عن جمهور الفقهاء . انظر البرهان : ٢ / ١٢٠٠ . وانظر جمع الجوامع : ٢ / ١٣ ، غاية الوصول ص ١٤٤ ، تيسير التحرير : ٣ / ١٦١ ، مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٣١٥ ، نشر البنود : ٢ / ٢٩٩ .
- (٨) أي يقدم النافي لاعتضاده بموافقة الأصل ، واختاره الآمدي ، وقيل : هما سواء واختاره الامام الغزالي ، وذلك عند تعارض خبرين من فعل النبي صلى الله عليه وسلم .
وقيل : يرجح المثبت الا في الطلاق والمعتاق . انظر: تفصيل ذلك في جمع الجوامع والمحلى عليه : ٢ / ١٣٤ ، غاية الوصول ص ١٤٤ ، المستصفى : ٢ / ٣٩٨ ، نشر البنود : ٢ / ٢٩٩ ، مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٣١٥ ، الإحكام : ٤ / ٢٢٨ .

((ونافى العقاب))^(١) على الموجب له لما فى الأول من اليسر وعدم الحرج الموافق لقوله تعالى : [يريد الله بكم اليسر]^(٢) [وما جعل عليكم فى الدين من حرج]^(٣) ف((رجح)) أنت ذلك كله^(٤) مخالفا للمتكلمين^(٥) فى ترجيحهم^(٦) الموجب لاقاد تــــه التأسيس وأمر على اباحة^(٧) ، وخبرا متضنا للتكليف على الأمر والنهى^(٨) .
((وحظرا))^(٩) أى منعاً (من الفعل)^(١٠) على اباحتها احتياطاً^(١١) .
ومن فروعه : ماله تولد حيوان بين مأكول وغيره حرم أكله ، وإذا قتله المحرم وجب الجزاء ، وغير ذلك^(١٢) .
((و)) رجح ((على الايجاب نهياً)) على الأصح^(١٣) كما سيأتى لأن الأول لجلب المصلحة والثانى لدفع المفسدة ، والاعتناء بدفعها أشد .

-
- (١) وهو مذ هب الجمهور واختاره أبو عبد الله البصرى .
انظر: المعتمد : ٨٤٩ / ٢ ، المحصول : ٢ / ٢ ق / ٢٦١ ، الأحكام للآمدى ٢٢٩ / ٤ ،
الابهاج : ٢٣٣ / ٣ ، جمع الجوامع : ٤١٣ / ٢ ، مسلم الثبوت : ٢٠٦ / ٢ .
(٢) سورنالبقرة ، آية ١٨٥ . (٣) سورة الحج ، آية ٧٨ .
(٤) ساقط من أ ، ب ، والمثبت من ج ، د .
(٥) وقال به القاضى عبد الجبار ، والفسزالى ، وابن اللحام .
انظر: المعتمد : ٨٤٩ / ٢ ، المستصفى : ٣٩٨ / ٢ ، المختصر لابن اللحام ص ١٧١ .
(٦) فى (أ) : " ترجيحهم " والمثبت من ب ، ج ، د .
(٧) فى أ : " الاباحة " والمثبت من ب ، ج ، د .
(٨) انظر: جمع الجوامع : ٤١٣ / ٢ ، غاية الوصول ص ١٤٤ .
(٩) فى الأصل بالضاد لا بالظاء .
(١٠) ساقط ما بين القوسين من (أ) ، والمثبت من ب ، ج ، د .
(١١) وقيل يقدم الاباحة لاعتضادها بالأصل وهو نفى الحرج . انظر جمع الجوامع
والمحلى عليه : ٤١٣ / ٢ .
(١٢) قال فى الروضة : ٢٧١ / ٣ : " وتحرم البغال وسائر ما يتولد من مأكول
وغيره " وقال فى الحج : ١٤٦ / ٣ بوجوب جزاء الصيد فى صيد مأخوذ
أصليه مأكول .
(١٣) واختاره الآمدى فى الأحكام : ٢٢٧ / ٤ ، وابن الحاجب فى المختصر : ٣١٤ / ٢ ،
والبيضاوى فى المنهاج ، انظر: الابهاج : ٢٣٣ / ٣ .

- وايجابا وكراهة على ندب^(١) ، وندبا على مباح في الأصح^(٢) .
وما عقل معناه^(٣) ، ووضعيا على تكليف في الأصح^(٤) .
وموافقا دليلا آخر^(٥) ، أو مرسل^(*) مثلا في الأصح^(٦) .
((واجمعا))^(٧) على نص لأنه يؤمن فيه النسخ بخلاف النص .
((و)) اجمعا ((سابقا على غير))^(*) أى غير سابق كاجماع الصحابة^(٨) على اجماع
التابعين لشرف السابق على غيره .

- (١) وذلك للاحتياط في الأول ، ورفع اللوم في الثاني .
انظر: جمع الجوامع والمحلى عليه : ٤١٣ / ٢ ، غاية الوصول ص ١٤٥ .
(٢) وقيل تقدم الاباحة لا اعتضادها بالأصل وقيل هما سيان . انظر نفس المصدرين
السابقين .
(٣) أى يقدم ما عقل معناه ، لأن ما عقل معناه أدعى للانتقياد ، وأولى بالقياس
عليه . انظر الأحكام للآمدى : ٢٢٩ / ٤ ، جمع الجوامع : ٤١٤ / ٢ ، غاية
الوصول ص ١٤٥ ، نشر البنود : ٣٠٣ / ٢ .
(٤) وعند الأحناف : يرجح التكليف لأهميته .
انظر: جمع الجوامع : ٤١٤ / ٢ ، غاية الوصول ص ١٤٥ ، نشر البنود : ٣٠٣ / ٢ ،
مسلم الثبوت : ٢٠٥ / ٢ .
(٥) ساقط من ج ، والمثبت من أ ، ب ، د .
(*) نهاية صفحة ١٨٨ من (ج) .
(٦) انظر: المحصول : ٢ / ٢ ق ٥٦٤ ، جمع الجوامع : ٤١٤ / ٢ ، غاية
الوصول ص ١٤٥ .
(٧) وهو مذاهب جمهور العلماء . انظر الأحكام للآمدى : ٢٢٤ / ٤ ، جمع
الجوامع : ٤١٤ / ٢ ، غاية الوصول ص ١٤٥ ، مسلم الثبوت : ٢٠٤ / ٢ ، مختصر
ابن الحاجب : ٣١٢ / ٢ ، نشر البنود : ٣٠٤ / ٢ ، ارشاد الفحول : ص ٢٨٢ .
وخالف البيضاوى ، فقدم النص على الاجماع لأن الاجماع فرع عن النص .
انظر: المنهاج وعليه الابهاج : ٢٤٤ / ٣ .
(*) نهاية صفحة ١٨٥ من (ب) .
(٨) انظر: تفصيل المسألة في جمع الجوامع : ٤١٥ / ٢ ، غاية الوصول ص ١٤٥ ، الأحكام
للآمدى : ٢٢٤ / ٤ ، نشر البنود : ٣٠٤ / ٢ .

((وما)) أى واجماع^(١) ((من الجميع)) الشامل^(٢) للعوام ((حصلا)) بألف الإطلاق على ماخالف فيه العوام لضعف الثاني^(*) بالخلاف^(٣) فى حجيته على ما حكاه الآمدى^(٤) وان كان غير مسلم .

و((كذلك)) رجع الاجماع ((المنقرض)^(٥) العصور وما)) أى والاجماع الذى ((لم يك فيه الخلف)) أى الخلاف ((قد تقدما))^(٦) بألف الإطلاق ، على مقابلتهما لضعفه بالخلاف فى حجيته .

((و)) رجع أيضا ((موجب العلم)) كالمتواتر ((وظاهرا)) فى الدلالة ((على)) موجب ((ظن)) وهو مقابل موجب العلم ((و)) على ((محتاج لأن يؤولا)) بألف الإطلاق^(٧) ، وهو مقابل الظاهر ، فى الكلام لف ، ونشر مرتب .

((و)) رجع ((ما)) كان ((عليه فعل جل)) أى معظم ((السلف)) من الصحابة .

(١) فى أ ، ب : " واجماعا " والمثبت من ج ، د .

(٢) انظر: جمع الجوامع : ٤١٥ / ٢ ، غاية الوصول ص ١٤٥ ، نشر البنود : ٣٠٦ / ٢ .

(*) نهاية ورقة ١٢٨ أ من د .

(*) نهاية ورقة ٧٩ ب من أ .

(٣) فى أ : " ما بخلاف " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٤) يقول الآمدى فى الأحكام : ٢٢٤ / ٤ : " أن يكون أحدهما قد دخل فيه مع أهل الحل والعقد الفقهاء الذين ليسوا أصوليين ، والأصوليون الذين ليسوا فقهاء ، وخرج عنه العوام ، والآخر بالعكس ، فالأول أولى لقبهم من المعرفة ، والاحاطة بأحكام الشرع واستنباطها من مداركها " .

(٥) يقدم الاجماع المنقرض عصره على الاجماع الذى لم ينقرض ، لأن تقدم الأول يكون أولى لاستقراره وبعده عن الخلاف .

انظر: الأحكام للآمدى : ٢٢٥ / ٤ ، جمع الجوامع : ٤١٦ / ٢ ، غاية الوصول ص ١٤٥ ، نشر البنود : ٣٠٦ / ٢ .

(٦) انظر: نفس المصاير السابقة .

وقيل يقدم ما كان فيه سبق خلاف لزيادة اطلاع المجمعين فى الثانى على التآخذ وقيل : هما سريان .

انظر: جمع الجوامع والمحل على : ٤١٦ / ٢ ، غاية الوصول ص ١٤٥ .

(٧) ما بين القوسين ساقط من أ ، والمثبت من ج ، ب ، د .

والتابعين على غيره كما جرى عليه أكثر الأصوليين ^(١)، واختاره البيضاوى ^(٢).

((٩)) رجح ((النطق)) أى المنطوق، كتابا كان أو سنة حال كونه ((نصا)) على قياس ^(٣) بأنواعه، إذ لا رأى مع قول الله عز وجل، أو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وخرج "نصا" وهو ما لا يحتمل إلا ^(٤) معنى غيره، كالعام يجوز أن يخص بالقياس كما مر ^(٥) فى مبحث التخصيص.

((٩)) رجح ((قياسا ما)) نافية ((خفى)) على غيره، فيقدم قياس العلة ^(٦) على قياس الشبه ^(٧) لأنه أجلى منه، والدال على مصلحة دينية على غيره، كما جزم به الرازى ^(٨)، وحكى ابن الحاجب ^(٩) قولا بالعكس لبناء حق آدمى على المضايقة. ومن فروعه تقديم نحو الزكاة على دين آدمى إن ضاقت التركة عنهما ^(١٠).

ومالو تلبس بالصلاة الفرض فى دار مفصوية، فيتعارض فى حقه ^(١١) وجوب الخروج منهم فوراً، وحرمة الخروج من الصلاة، قال الأسنوى: ^(١٢) فيتجه تخريجه على هذه

(١) انظر المحصول: ٢/٢ق/٥٩٢، الابهاج: ٣/٢٣٧.

ومنع تقدم الترجيح بقول الأكثر لأنه لا حجة فيه. انظر الابهاج: ٣/٢٣٧.

(٢) فى منهاجه. انظر الابهاج على المنهاج: ٣/٢٣٧، والبيضاوى تقدمت

ترجمته ص ٣٩.

(٣) للقاعدة المشهورة: لا قياس مع النص، وتقدم البحث فيه.

(٤) فى جميع النسخ هكذا ولعلها ما لا يحتمل معنى غيره وهو الصواب.

(٥) فى ص

(٦) تقدم تعريفه فى ص ٥٦٥.

(٧) تقدم تعريفه فى ص ٥٦٦.

(٨) فى المحصول: ٢/٢ق/٥٩٦، وانظر ترجمته ص ٣٤، وانظر التمهيد للأسنوى

ص ٤٩٧، وقد علل ذلك بقوله: "لأن الثمرة الدينية هى السعادة الأبدية التى لا يعادلها شئ".

(٩) فى مختصره: ٣١٧/٢، وتقدمت ترجمته ص ٤٣.

(١٠) ويصرف الباقي بين الفرما. انظر التمهيد للأسنوى ص ٤٩٧، وقيل: يقدم الدين

على الزكاة، وقيل يستويان. المصدر السابق. ساقط من ج، د، والمثبت من أ، ب. وانظر آراء العلماء فى تحقيق المراد فى أن النهي يقتضى الفساد ص ٣٦٢.

(١٢) فى التمهيد ص ٤٩٨، وجملة (قال الأسنوى) ساقطة من (ب) والمثبت من أ، ج، د، والأسنوى ترجمته ص ١١٧.

القاعدة^(١)، ولا يخفى وجوب الأجرة إذا أمرناه بالاستمرار^{*} انتهى ، ومقاله هو الصواب ، وإن^(*) نظرفيه الأزرق^(٢) بقوله :^(*) ان الدار لا أجرة لها فيما دون اليوم ، ذكره الماوردي^(٣) ونقله عنه في المهمات ، لأنه كلام واضح الضعف ، وأول عمل دون اليوم كان لأجرة له في عرفهم^(٤) آنذاك^(٥) ثم اعلم أن المرجحات لا تنحصر^(٦) لكثرتها ، فمن ثم اقتضت في النظم على طرق منها ، ومشارها^(*) غلبة الظن كما قال^(٧) ابن السبكي^(٨) .
(تنبيه) : ما جزم به تبعاً لجمع الجوامع^(٩) من تقديم النهي المقتضى للتحريم على الإيجاب هو ما جزم به الأمدى^(١٠) وابن الحاجب^(١١) ، وقال في المحصول : يتعارضان حتى لا يعمل بأحدهما إلا بمرجح .

وكلام الفقهاء يدل على ترجيح الواجب حيث قالوا^(١٢) : لو اختلط موتي المسلمين^(١٤)

- (١) القاعدة هي : إذا اجتمعت مصلحة دينية ودنيوية أيتها تقدم ، فتقدم الدينية وقيل الدنيوية ونسبه الأسنوى لابن الحاجب . انظر التمهيد ص ٤٩٧ .
(*) نهاية صفحة ١٨٩ من (ج) . (٢) تقدمت ترجمة الأزرق ص ٢٤١ .
(*) نهاية ورقة ٨٠ / أ من أ . (٣) تقدمت ترجمته ص ٢٤٥ .
(٤) وهو أحسن تخريج لما قاله الأزرق من رده مطلقاً .
(٥) في الأصل " ان ذاك " ولعل الصواب ما أثبتناه .
(٦) وإذا أردت المزيد فراجعها في الأحكام للأمدى : ٢٠٩ / ٤ - ٢٥٣ ، والمحصول : ٢ / ٢ - ٤٢٨ - ٦٢٩ ، والابهاج : ٢٠٨ / ٣ - ٢٤٥ ، ومختصر ابن الحاجب : ٢ / ٣٠٩ الى آخر الكتاب ، ونشر البنود : ٢ / ٢٨٢ - ٣١٤ ، جمع الجوامع : ٢ / ٤٠٣ - ٤٢٠ ، ارشاد الفحول ص ٢٧٥ - ٢٨٤ .
(*) نهاية صفحة ١٨٦ من (ب) .
(٧) في (أ) " قاله " والمثبت من ب ، ج ، د .
(٨) في جمع الجوامع : ٢ / ٤١٩ .
(٩) لم أجد هذه النسبة في باب الترجيحات من جمع الجوامع وعليه المحلى ، حاشية العطار وهي موجودة في متن جمع الجوامع - مجموع مهمات المتون ص ١٩٠ .
(١٠) في الأحكام : ٢٢٧ / ٤ . وانظر ترجمته ص ٤٣ .
(١١) في مختصره : ٢ / ٣١٤ ، وتقدمت المسألة في ص ٦٦١ ، وانظر ترجمته ص ٤٣ .
(١٢) انظر المحصول : ٢ / ٢ - ٥٨٤ .
(١٣) انظر هذه التفريعات في التمهيد للأسنوى ص ٤٩٣ .
(١٤) في (أ) : " مسلمين " والمثبت من ب ، ج ، د .

بموتى الكفار^(١) أو شهداء ، وجب غسل الجميع ، والصلاة عليهم ، لكن ينوى فى الصلاة أهلها منها .

الهجرة

وقالوا : يجب على المرأة من دار الكفر ولو وحدها ، وسفرها وحدها حرام^(٢) .
وقالوا يعذر المصلى فى التنحنح عند تعذر القراءة^(٣) الواجبة ، وغير ذلك من الفروع^(٤) .
ومثل ذلك كما قال الأسنوى :^(٥) " لو دار الأمر بين ترك^(٦) المستحب ، وفعل المكروه^(*) .

ومن فروعه : مالم يتوضأ فاحتجم مثلاً ، فيسن له الوضوء خروجاً من خلاف^(٧) أبي حنيفة ، فان لم يكن قد صلى بالأول كره^(٨) له التجديد ، لأنه كفسة رابعة ، حينئذ : هل يكسره له الوضوء نظراً إلى الثانى ؟ ، أم يسن نظراً إلى الأول ؟ احتمالان : أقربهما عندى : الثانى ، لأن الاعادة حينئذ ليست للتجديد ، بل هى للاحتياط^(*) لشبهه بمن تيقن الوضوء ، وشك فى الحدث بعده ، وقد صرحوا بندب وضوء الاحتياط ، فظهر ضعف جواب من قال هنا : مراعاة الخلاف المذهبى^(٩) أولى من الخلاف الأجنبى ، ويدل على أنه شبهه بوضوء الاحتياط على ما نقله القاضى حسين وابن سريج أنه كان فى مثل^(*) هذه الحالة يمس ذكره ثم يتوضأ ، فاخترنا نقض الوضوء فى مذهبهم^(١١) أيضاً مراعاة لخلاف أبي حنيفة^(١٢) .

-
- (١) فى أ : " كفار " والمثبت من ب ، ج ، د .
(٢) لحديث : " لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفراً فوق ثلاثة أيام ، إلا ومعها ذو محرم " ، أخرجه مسلم : ١٣٤٠ ، والترمذى (١١٦٩) ، وأبو داود (١٧٢٦) وابن ماجه (٢٨٩٨) .
(٣) فى أ : " القرة " والمثبت من ب ، ج ، د .
(٤) وذكرها الأسنوى فى التمهيد ص ٩٣ وما بعدها .
(٥) انظر التمهيد ص ٩٣ وتقدمت ترجمة الأسنوى ص ١١٧ .
(٦) ساقط من (د) والمثبت من أ ، ب ، ج . (*) نهاية ورقة ١٢٨ ب من د .
(٧) لأن خروج الدم من الجسد المتجاوز موضعه ناقض للوضوء عند أبي حنيفة .
انظر فتح القدير : ١ / ٣٨ .
(٨) انظر التمهيد ص ٩٤ . (*) نهاية ورقة ٨٠ ب من أ .
(٩) فى أ : " المذهب والمثبت من ب ، ج ، د .
(١٠) فى ب ، ج ، د ساقط والمثبت من أ . (١١) انظر التمهيد للأسنوى ص ٩٤ .
(*) نهاية صفحة ١٩٠ من (ج) .
(١٢) من الفرج عنده غير ناقض للوضوء . انظر تحفة الفقهاء للسمرقندى : ٢ / ٢٢ .

ويرشحه قولهم فيمن شك في الوضوء هل غسل ثلاثا أو اثنتين .
 الأصح : (١) أنه يفصل ، لأن الزيادة على الثلاث لا تكره (٢) إلا إذا أتى بها مع العلم ،
 فكذلك يقال هنا : (٣) تجديد الوضوء بغير صلاة (٤) لا يكره إلا إذا لم يقتض إعادة الوضوء
 أمر آخر كالا احتياط .

ومالو غسل اليسرى ثم اليمنى ، فلا يستحب له إعادة اليسرى للنهي عن الزيادة (٥) ،
 والتيامن إنما هو سنة كما صرح به ابن دقيق العيد (٦) ، فإن غسل اليسرى دون ثلاث (٧) ثم
 اليمنى ثلاثا ، استحب له إتمام (٨) غسل اليسرى على المعتمد لا انتفاء المحذور .
 ومالو أحرم بنسك في عشر ذي الحجة ، فقد دار الأمر بين استحباب التقليم ونحوه
 للإحرام ، وكراهة (٩) ذلك لمريد التضحية ، فيأخذ بالكراهة ، وكذلك (٩) استعمال الطيب

- (١) وقيل يأخذ بالأكثر . انظر التمهيد للأسنوى ص ٤٩٥ .
 (٢) في أ ، " يكره " والمثبت من ب ، ج ، د .
 (٣) ساقط من ج ، د ، والمثبت من أ ، ب .
 (٤) في أ ، " الصلاة " والمثبت من ب ، ج ، د .
 (٥) للحديث الذي أخرجه أبو داود في باب الطهارة : باب الوضوء ثلاثا ثلاثا وفيه
 هكذا الوضوء فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم أو ظلم وأساء ،
 سنن أبي داود : ٦٩ / ١ .
 (٦) نسبه إليه تبعاً للأسنوى في التمهيد ص ٤٩٥ .
 وابن دقيق العيد هو الحافظ الإمام أحمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري
 أبو الفتح تقي الدين إمام فاضل أخذ عن والده والمتذري وجماعة وتفقه على العز
 ابن عبد السلام له الإمام وشرح العمدة والإمام وتوفي سنة ٧٠٢ هـ ، انظر طبقات
 الشافعية لابن السبكي : ٢٠٧ / ٩ ، البداية والنهاية : ٢٧ / ١٤ ، واليدر الطالع :
 ٢٢٩ / ٢ ، تذكرة الحفاظ : ١٤٨١ ، والدرر الكامنة : ٢١٠ / ٤ .
 (٧) في أ : " الثلاث " والمثبت من ب ، ج ، د . (*) نهاية صفحة ١٨٧ من ب .
 (٨) لحديث مسلم عن أم سلمة مرفوعاً " إذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن
 يضحي فليمسك عن شعره وأظافره " أخرجه مسلم ٨٣ / ٦ ، وتقدمت المسألة في ص
 والعلة من النهي قالوا هي حصول مغفرة الذنوب وتطهير جميع أجزائه . انظر
 التمهيد ص ٤٩٥ .
 (٩) إن كان ينفذ الدهن خلال مسام الجلد للقول المحكي بالكراهة والصحيح عدم
 الفطر . انظر الروضة : ٣٥٨ / ٢ .

يوم الجمعة في رمضان مثلاً^(١) ، وغير ذلك .

نعم يستثنى من ذلك ندب احياء ليلتي^(٢) العيد ، ولو كان ليلة جمعة ، مع كراهة

افرادها بالقيام على ما شمله^(٣) اطلاقهم ، ويوجه بأن ذات القيام غير مكروه ليلة الجمعة ،

وانما المكروه التخصيص لخصوصية^(٤) الجمعة ، ولم يوجد هنا .

(١) في (ب) : " مثله " والمثبت من أ ، ج ، د .

(٢) في أ ، ب : " ليلتي نحو العيد " والمثبت من ج ، د .

(٣) في أ : " يشمله " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٤) في أ : " الخصوصية " والمثبت من ب ، ج ، د .

حَالُ الْمُسْتَدَلِّ (*)

- ((و)) هو فقيه ((ذو اجتهاد)) مطلق ((وحده))^(١) بعد اعتبار كونه بالغا عاقلا ((ان عرفا)) بألف الاطلاق ((أصلا))^(٢) للفقهاء، ليقوى^(٣) على معرفة الأدلة وكيفية الاستنباط، بل هو أهم العلوم للمجتهد كما في المحصول^(٤).
- ((و)) ان عرف ((فرعا)) أى فروعاً فقهية، وهو ما استنبطه المجتهدون في الوقائع، نعم ان كان فقيه النفس، وهو من له قوة فهم، يمكنه به الاستنباط، لم يشترط في تعريفه ذلك لأنه نتيجة الاجتهاد فيلزم الدور، والأول: محل^(٥) قول الغزالي: "انما يحصل الاجتهاد في زماننا^(٦) بممارسة الفقه^(٧)".
- وقال الاستاذ أبو اسحق^(٩): "كل موصوف بالبلادة والعجز عن التصرف ليس من أهل الاجتهاد^(*)".
- وقال الغزالي: "اذا لم يتكلم الفقيه في مسألة لم يسمعها ككلامه في^(*) مسألة سمعها، فليس بفقيه".

-
- (*) نهاية ورقة ٨١ وهو مدخل مباحث الاجتهاد والتقليد.
- (١) في العبارة تقديم وتأخير، وتصحيح العبارة هو: "وحده ذو اجتهاد مطلق".
- (٢) من شروط المجتهد أن يكون بالغاً عاقلاً عارفاً لأصول الفقه.
- انظر هذه الشروط في جمع الجوامع: ٢ / ٤٢١-٤٢٢، غاية الوصول ص ١٤٧، المحصول: ٢ / ٣ / ٣٦، ارشاد الفحول: ص ٢٥٢، كتاب الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض للسيوطي، والمستصفي: ٢ / ٣٥٠.
- (٣) في ج، د: "ليقوى" والمثبت من أ، ب.
- (٤) انظر: المحصول: ٢ / ٣ / ٣٦.
- (٥) في أ: "محال" والمثبت من ب، ج، د.
- (٦) الغزالي تقدمت ترجمته ص ٢٠.
- (٧) في ج لفظة (في زماننا) ساقطة والمثبت من أ، ب، د.
- (٨) انظر: المستصفي: ٢ / ٣٥٣.
- (٩) أبو اسحاق، وتقدمت ترجمته ص ١٠٥.
- (*) نهاية صفحة ١٩١ من (ج).
- (١٠) في المستصفي: ٢ / ٣٥٣، والغزالي تقدمت ترجمته ص ٢٠.
- (*) نهاية ورقة ١٢٩ من د.

((٩)) عرف ((خلافا سلفا)) بألف الاطلاق للسلف من الصحابة فمن بعدهم فسي مذهبه وغيره ، ولا يشترط ضبط جميع مواضع الاختلاف ، بل يكفي أن يعرف أن نحو فتواه وافق قول^(١) بعض السلف .

ومنه يعلم اشتراط معرفة الا جماع كيلا يقع في خرقه ، ويكفيه غلبة الظن في تولد الواقعة في عصره ، وأنها ليس لمن سبقه فيها خوض^(٢) .

((١٠)) عرف ((كل ما)) كان ((من الكتاب))^(٣) العزيز ((والخبر))^(٤) المروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ((تعلق الحكم به))^(*) ، ولو كان أمياً^(٥) غير حافظ لذلك عن ظهر قلب^(*) ، ويتوقف ذلك على معرفة الخاص والعام ، والخاص الذي أريد به العموم وعكسه^(٦) ، والمطلق والمقيد ، والمجمل والمبين ، والنص والظاهر ، والناسخ والمنسوخ ، وسبب النزول .

ومن السنة : المتواتر ، والآحاد ، والمرسل ، والمتصل .

(١) انظر المستصفى : ٣٥١ / ٢ .

(٢) نفس المصدر السابق .

(٣) لا يشترط في المجتهد أن يحيط بكل " الكتاب " احاطة تامة بل عليه أن يعرف ما يتعلق بالأحكام وهي نحو خمسمائة آية ، ولا يشترط أيضا حفظ جميع آيات الأحكام ، بل عليه أن يكون عالما بمواقعها يستطيع الوصول إليها عند الحاجة بدون عناء .

انظر: المستصفى : ٣٥٠ / ٢ ، المحصول : ٢ / ٣ ق ٣٣ .

وما ذكره من الخمسمائة آية تقريب والا فالصحيح أن آيات الأحكام غير محصورة انظر: شرح التنقيح ص ٤٣٧ .

(٤) قال الغزالي في المستصفى : ٣٥١ / ٢ : " وأما السنة فلا بد من معرفة الأحاديث التي تتعلق بالأحكام وهي وإن كانت زائدة على ألف فمحصورة ، ولا يلزم المجتهد معرفة الأحاديث كلها بل عليه ما يتعلق بالأحكام ولا يلزمه حفظها عن ظهر قلب " .

(*) نهاية ورقة ٨١ ب من أ .

(٥) المقصود بالأمي هنا هو ما بعد ها وهو كونه غير حافظ لذلك عن ظهر قلب ، وانظر: هذا الشرط أيضا في حاشية النفحات ص ١٦٦ .

(*) نهاية صفحة ١٨٨ ، من ب . (٦) أي العام الذي أريد به الخاص .

ويكفيه في ذلك أصل معتد^(١) اعتنى مؤلفه بجمع أحاديث الأحكام فيه ، قال
البند نيجي^(٢) والغزالي^(٣) كسنان أبي داود ، وهو صحيح كما في المهمات ، وان
اعترض ذلك النووي في زوائد الروضة^(٤) .
ومعرفة مواقع الأبواب لينظره عند الحاجة^(٥) اليه .

((٥)) عرف ((المعتبر)) لمعرفة هذه الأنواع ، ((من)) علم ((عربية)) لغة
ونحو وتصريفا وأصولا وبلاغة من معان وبيان ليميز صحيح العبارة من فاسدها^(٦) ، وراجحها
من مرجوحها .

((٥)) عرف ((حال من روى))^(٨) قوة وضعفا ليقدم المقبول على المردود ، فان غسيير
الخبير بذلك قد يعكس ، ولا حاجة الى معرفة سير الصحابة لأنهم كلهم عدول كما مر .
ويكفي في الخبرة بحال الرواة^(٩) الرجوع الى أئمة^(١١) ذلك من أهل الحديث كالامام
أحمد^(١٢) والبخاري^(١٣) ومسلم^(١٤) وغيرهم فيعتمد عليهم في التعديل والتجريح لتعذرهما

(١) في ب : " المعتمد " والمثبت من أ ، ج ، د .

(٢) البند نيجي تقدمت ترجمته ص ٦ .

(٣) الغزالي تقدمت ترجمته ص ٢٠ ، وقوله بالمستصفي : ٣٥١ / ٢ ، وفيه زاد " ومعرفة
السنن لأحمد البيهقي ، أو أصل وقعت العناية فيه يجمع الأحاديث المتعلقة
بالأحكام " .

وكلام الغزالي يمكن أن يستدل به في جعل نحو المنتقى لمجد الدين ابن تيمية
وبلوغ المرام لابن حجر ونحو ذلك كاف في معرفة أحاديث الأحكام .

(٤) انظر: الروضة : ٩٥ / ١١ . كتاب القضاء .

(٥) انظر: المستصفي : ٣٥١ / ٢ .

(٦) انظر: هذا الشرط في المستصفي : ٣٥٢ / ٢ ، المحصول : ٢ / ٣ / ٣٠ ، الموافقات

١١٥ / ٤ ، نشر البنود : ٣١٦ / ٢ .

(٧) في أ : " فسادها " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٨) انظر: هذا الشرط في المستصفي : ٣٥٢ / ٢ ، جمع الجوامع : ٢ / ٢٤٤ ، غايصة

الوصول ص ١٤٨ ، مسلم الثبوت : ٣٦٣ / ٢ ، شرح تنقيح القصول ص ٣٢٧ ، نشر
البنود : ٣١٨ / ٢ .

(٩) في أ ، ب : " الخبر " والمثبت من ج ، د . (١٠) في أ : " الراوى " والمثبت من ب ، ج ، د .

(١١) انظر: نفس المصادر السابقة المتقدمة في هامش (٨) .

(١٢) الامام أحمد تقدمت ترجمته ص ١٧٦ . (١٣) الامام البخاري تقدمت ترجمته ص ٢٢٩ .

(١٤) الامام مسلم تقدمت ترجمته ص ٢٨٤ .

في زماننا بدون واسطة ، وهم أولى من غيرهم . (*)

((و)) عرف ((كل ما)) أى جميع ما ((القياس من شرط)) له ((حوى)) أى جمع ، ان القياس مناط الاجتهاد ، فلا يتوصل الى تفصيل أحكام الوقائع غير المحصورة بدونه . ولا يشترط في جميع ما^(١) التبحر ، بل أن يكون ذا درجة^(*) وسطى كما صرح به في جمع الجوامع^(٢) ، ثم نقل عن والده^(٣) أنه قال : المجتهد : من هذه العلوم ملكة له ، وأحاط بمعظم قواعد الشرع ومارسها بحيث اكتسب قوة يفهم بها مقصود الشارع . انتهى ، فلم يكتف بالتوسط في تلك العلوم وضم اليها ما ذكر .

وقال الاسفراييني^(٤) : * الحروف التي تختلف عليها المعاني ، يجب فيها التبحر ، والكمال . قال : * ويجب في معرفة اللغة الزيادة على التوسط كيلا يشذ عنه المستعمل في الكلام في غالب اللغة .^(*) ولا يشترط علم الكلام^(٥) لا مكان الاستنباط للجازم بعقيدة الاسلام تقليدا ، وشرطه الشيخان ، ونقله في العزيز عن الأصحاب^(*) وتعقبه الأذرعى (بأنه لم يجد^(٦) فيما وقف عليه من كتب الأصحاب تعرضا^(٧) لذلك .

-
- (*) نهاية صفحة ١٩٢ من ج .
 (١) في ص ٦٦٩ وما بعدها .
 (*) نهاية ورقة ٨٢ أ من أ .
 (٢) انظر : جمع الجوامع : ٤٢٢ / ٢ .
 (٣) انظر : جمع الجوامع : ٤٢٤ / ٢ .
 (٤) أبو اسحاق الاسفراييني وتقدمت ترجمته ص ١٠٥ .
 (*) نهاية ورقة ١٢٩ ب من (د) .
 (٥) انظر : جمع الجوامع : ٤٢٤ / ٢ ، غاية الوصول ص ١٤٨ ، واشترط الرهاوى فى حاشيته على متن المنار معرفته . انظر ص ٨٢٤ .
 (*) نهاية صفحة ١٨٩ من (ب) وليس في الروضة شرط ذلك . انظر : ٩٦ / ١١ .
 (٦) قولنسه (بأنه لم يجد) ساقط من أ ، والمثبت من ب ، ج ، د .
 (٧) في أ ، * تعريضا * والمثبت من ب ، ج ، د .

ولا ذكورة ، ولا حرية ، وكذا عدالة ^(٢) في الأصح ، وقيل ^(٣) يشترط ليعتمد على قوله .

(تتمة)

دون المجتهد المطلق : مجتهد المذهب : وهو المتمكن ^(٤) من تخريج الوجوه التي يبيدها على نصوص امامه في المسائل .

ودون مجتهد المذهب : مجتهد الفتيا ، ^(٥) وهو المتبحر ^(٦) في مذهب امامه المتمكن من ترجيح أحد قوليه على الآخر . والله أعلم .

(١) لأن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين كانوا في فتواهم يرجعون إلى زوجات النبي صلى الله عليه وسلم منهن عائشة وأم سلمة رضي الله عنهن أجمعين ، وأخذ التابعون بفتاوى نافع مولى ابن عمر .
انظر: في ذلك جمع الجوامع : ٢ / ٤٢٥ ، غاية الوصول ص ١٤٨ ، نشر البنود : ٣٢١ / ٢ .

(٢) انظر: مسلم الثبوت : ٢ / ٣٦٤ ، وانظر المصادر السابقة .

(٣) وبه قال الغزالي في مستصفاه : ٢ / ٣٥٠ ، وقال في مسلم الثبوت : ٢ / ٣٦٤ ،
تشرط في قبول الفتوى ، وقيل : لا تخالف بين اشتراط العدالة وعدم اشتراطها
إذا لم يتوارد على شيء واحد .
انظر: نشر البنود : ٢ / ٣٢١ .

(٤) انظر: جمع الجوامع : ٢ / ٤٢٥ ، غاية الوصول ص ١٤٨ .

(٥) في (د) : " الفتوى " والمثبت من أ ، ب ، ج .

(٦) انظر: المصدرين السابقين .

(٧) في (أ) : " قوله " والمثبت من ب ، ج ، د .

مبحث الاجتهاد

((والاجتهاد)) لفظة (١) بذل المجهود في طلب المقصود ، ويرادفه : التحرى والتوخى . واصطلاحاً : ((بذلك)) أيها الفقيه ((المجهود)) باستفراغ (*) وسعك ((في)) النظر في الأدلة ((تحصيل ظن الحكم)) الشرعى ((حيث ذاك)) الحكم ((خفى)) .

فيخرج (٣) بالقيود : غير الفقيه ، وغير الحكم الشرعى كاللغوى ، والعقلي ، والحسي (٤) ، وغير الخفى ، بأن كان عليه نص كتاب أو سنة أو إجماع .

((وجاز)) على الصحيح تجزئ الاجتهاد (٥) بأن يحصل لبعض الناس قوة الاجتهاد في بعض الأبواب كالفرائض ، بأن يعلم أدلته باستقراء منه ومن (*) مجتهد كامل ، وينظر فيها

(١) انظر: القاموس المحيط: ٢٩٦/١ ، لسان العرب: ١٠٧/٤ ، مجمل اللغة لابن فارس: ٢٠٠/١ .

(٢) انظر: التعريف الاصطلاحي وقيوده واحترازاته في : المستصفى: ٣٥٠/٢ ، المحصول: ٢/٣ ق/٧ ، الأحكام للآمدى: ١٤١/٤ ، المنهاج وعليه الابهاس ٢٤٦/٣ ، جمع الجوامع: ٢/٤٢٠ ، غاية الوصول ص ١٤٧ ، مختصر ابن الحاجب ٢/٢٨٩ ، نشر البنود: ٢/٣١٥ ، مسلم الثبوت: ٢/٣٦٢ ، كشف الأسرار: ٤/١٤ ، المختصر لابن اللحام ص ١٦٣ .

(*) نهاية ورقة ٨٢/ب من أ .

(٣) في أ: " فخرج " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٤) في أ: " والحسي " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٥) ونسبه ابن اللحام لأكثر العلماء . انظر المستصفى: ٣٥٣-٣٥٤/٢ ، وانظر

المختصر لابن اللحام ص ١٦٤ ، والأحكام للآمدى: ٤/٤٣ ، المحصول :

٢/٣ ق/٣٧ ، تيسير التحرير: ٤/١٨٢ ، مسلم الثبوت: ٢/٣٦٤ ، مجموع

فتاوى ابن تيمية: ٢/٢١٢ ، المعتمد: ٢/٩٢٩ ، ارشاد الفحول ص ٢٥٤ .

وقيل المنع من تجزئة الاجتهاد ، وهو المنقول عن الامام أبي حنيفة على ما في المرأة

٢/٤٦٩ ، واختاره مثلاً خسرو ، والفنارى ، والشوكاني من بعدهم .

انظر: المرأة وعليها حاشية الأزميرى: ٢/٤٦٧ ، فصول البدائع: ٢/٤٢٥ ، ارشاد الفحول ص ٢٥٥ .

(*) نهاية صفحة ١٩٣ / ب من ج .

(٦) في أ: " تجتهد " والمثبت من ب ، ج ، د .

(١) وجاز للنبي صلى الله عليه وسلم لعموم قوله تعالى : [فاعتبروا يا أولي الأبصار] (٢) ،
 ووجوب العمل بالراجح اذا ظنه ، لما (٣) فيه من المشقة التي الثواب فيها أكثر ، بدليل
 قوله صلى الله عليه وسلم : * أفضل العباداة أحزمها * بالمهملة والزاي ، أى أشقها (٤) ،
 وهذا الحديث أخرجه البيضاوى (٥) فى التفسير ، وابن الأثير (٦) من حديث ابن عباس
 رضى الله تعالى عنهما (٧) ، فلولم يعمل به (٨) صلى الله عليه وسلم ، وقد عمل به بعض

(١) وبه قال أكثر العلماء ، واشترط الحنفية أن يكون بعد انتظار الوحي واليأس
 من نزوله ، وقيل : ان اجتهد صلى الله عليه وسلم فى الحروب دون الأحكام
 الشرعية .

انظر المستصفى : ٢ / ٣٥٥ ، المعتمد : ٢ / ٧١٩ ، الأحكام للآمدى : ٤ / ١٤٣
 مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٢٩٧ ، نشر البنود : ٢ / ٣٢١ ، كشف الأسرار :
 ٣ / ٢٠٥ ، التقرير والتحبير : ٣ / ٢٩٤ ، المختصر لابن اللحام ص ١٦٤ ،
 ارشاد الفحول ص ٢٥٦ .

(٢) سورة الحشر ، آية ٢ .

(٣) فى أ ، ب ، * ولما * والمثبت من ج ، د .

(٤) انظر : مجمل اللغة لابن فارس : ١ / ٢٥١ ، مادة حمز ، وتاج العروس ، مادة
 حمز : ٤ / ٢٩ .

(٥) البيضاوى ترجمته ص ٣٩ .

(٦) فى النهاية مادة حمز : ١ / ٤٤٠ - الحلبى ، والفائق للزمخشري ، مادة حمز ،

وبراجع تضعيفه فى هامش المحصول : ٢ / ٣ - ١٠ - ١١ ، وابن الأثير هو
 أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزرى مجد الدين
 أبو السعادات أخذ عن ابن الدهان وأبى القاسم والشهاب الطوسى وغيرهم ،
 له جامع الأصول والنهاية وغيرها ، توفي سنة ٦٠٦ هـ ، طبقات الشافعية لابن
 السبكي : ٥ / ١٥٣ ، شذرات الذهب : ٥ / ٢٢ ، وفيات الأعيان : ٣ / ٢٨٩ ،
 ويقرب من هذا الحديث قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة : * ... ولكنهما
 على قدر نفقتى أو نصيبك * ، رواه البخارى : ٣ / ٦١٠ ، صحيح البخارى وعليه
 فتح البارى ، ورواه مسلم فى الحج باب ١٢٧ ، وأحمد : ٤٣ / ٦ . قال الحافظ
 فى الفتح : ٣ / ٦١١ : " قال النووى : ظاهر الحديث أن الثواب والفضل فى
 العباداة يكثر بكثرة النصب والنفقة وهو كما قال لكن ليس ذلك بمطرد أهد .

(٧) ما بين القوسين ساقط من (أ) ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(٨) أى الاجتهاد .

الأمة ، لزم منه اختصاص بعض أمته ^(١) بفضيلة لم توجد فيه ، وذلك محال ، ولأنه أدل على الغطانة .

ومنع ^(٣) ذلك أبو علي الجبائي ^(٤) وابنه بقوله تعالى : ^(٥) وما ينطق عن الهوى / وأجيب ^(٦) بأنه مأثور به ، فليس بهوى .

وعلى الصحيح : فالصحيح ^(٧) وقوعه منه صلى الله عليه وسلم حتى في غير الآراء والحروب ، وإذا كان كذلك فيقع منه ((دون خطأ)) على الصواب وفاقا لصاحب المحصول ^(٨) ، وابن السبكي ^(٩) ، والبيضاوي ^(١٠) ، وغيرهم ^(١١) ، وخلافا ^(*) للأكثرين ، تنزيها لمنصبه العلي عن ذلك ، واختارا لأمدي ^(١٢) وابن الحاجب ^(١٣) ما عليه الأكثرون ^(١٤) ، لكن بشرط أن لا يقر عليه .

-
- (١) في أ : " الأمة " والمثبت من ب ، ج ، د .
 (٢) الضمير عائذ على الاجتهاد .
 (٣) ومنعه أيضا من الحنابلة أبو حفص العكبري وابن حامد . انظر المعتمد : ٧٢٢ / ٢ المختصر لابن اللحام ص ١٦٤ ، المحصول : ٩ / ٣ / ٢ ، المنهاج وعليه الابهاج : ٢٤٦ / ٣ ، كشف الأسرار : ٢٠٥ / ٣ ، وتوقف أكثر المحققين ، انظر المحصول : ٩ / ٣ / ٢ ، الابهاج : ٢٤٦ / ٣ .
 (٤) ساقط من أ ، ب ، والمثبت من ج ، د وتقدمت ترجمته ص ١٥٦ .
 (٥) سورة النجم ، آية ٣ .
 (٦) انظر : المنهاج وعليه الابهاج : ٢٤٦ / ٣ .
 (٧) وبه قال الامام الرازي ، وجزم به البيضاوي ، وهو الصحيح عند ابن السبكي : انظر : المحصول : ٢ / ٣ / ٢٢ ، جمع الجوامع : ٤٢٥ / ٢ ، الابهاج : ٢٥٢ / ٣ .
 (٨) انظر : المحصول : ٢ / ٣ / ٢٢ .
 (٩) انظر : جمع الجوامع : ٤٢٦ / ٢ ، وتقدمت ترجمة ابن السبكي ص ٣٤ .
 (١٠) في المنهاج وعليه الابهاج : ٢٥٢ / ٣ ، وانظر ترجمة البيضاوي ص ٣٩ .
 (١١) انظر : المختصر لابن اللحام ص ١٦٤ .
 (*) نهاية صفحة ١٩٠ من (ب) .
 (*) نهاية ورقة ٨٣ أ من أ .
 (١٢) تقدمت ترجمته ص ٤٣ ، وانظر الأحكام : ١٤٣ / ٤ وما بعدها .
 (١٣) في مختصره : ٣٠٣ / ٢ ، وانظر ترجمته ص ٤٣ .
 (١٤) وهو المختار عند الحنفية : انظر فواتح الرحموت : ٣٦٦ / ٢ ، التقرير والتحرير : ٣٠٠ / ٣ ، شرح الجلال المحلي : ٤٢٦ / ٢ .

ويدل على جواز الاجتهاد ((للفتقى)) صلى الله عليه وسلم ، ووقوعه : قوله تعالى
 [ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض]^(١) ، وقوله تعالى : [عفى الله
 عنك لم أنزلهم]^(٢) ، ولا يكون العتاب فيما صدر عن وحى فيكون عن اجتهاد .
 و ((كما)) جازله صلى الله عليه وسلم جاز^(٣) ((بعصره لغير)) جاز ((مطلقا))
 على الأصح^(٤) ، وقيل : لا للمقدرة على اليقين^(٥) ، وقيل^(٦) : جائز بان نه صريحا^(٧) ، قيل : وغير
 صريح ، وقيل^(٨) للبعيد ، وقيل^(٩) للولاة .

-
- (١) سورة الأنفال ، آية ٦٧ .
 (٢) سورة التوبة ، آية ٤٣ .
 (٣) فى (أ) : " كذا بعصره لغير مطلقا " ، والمثبت من ب ، ج ، د .
 (٤) وهو مذهب جمهور العلماء . انظر : المستصفى : ٣٥٥ / ٢ ، المعتمد ٧٢٢ / ٢ ،
 جمع الجوامع : ٤٢٧ / ٢ ، غاية الوصول ص ١٤٩ ، المنهاج وعليه الابهاج ٢٥٢ / ٣ ،
 مختصر ابن الحاجب : ٢٩٢ / ٢ ، نشر البنود : ٣٢٦ / ٢ ، الأحكام للآمدى : ١٥٢ / ٤ ،
 ارشاد الفحول ص ٢٥٦ ،
 وقال الرازى : " فأما فى زمان الرسول عليه الصلاة والسلام فالخوض فيه قليلا
 الفائدة لأنه لا شرة له فى الفقه " ، المحصول : ٢ / ٢ ق / ٢٥ ، وانظر : التمهيد
 للأسنوى ص ٤٩٩ .
 والاجتهاد فى عصره صلى الله عليه وسلم اذا بلغه فاما أن يقره فيصبح سنة
 تقريرية واما لا يقره فلا عبرة بقول المجتهد .
 (٥) انظر : هذا القول فى التقرير والتحبير : ٣ / ٣٠١ ، شرح المحلى : ٤٢٧ / ٢ ، نشر
 البنود : ٣٢٦ / ٢ .
 (٦) انظر : هذا القول فى المعتمد : ٧٢٣ / ٢ ، جمع الجوامع : ٤٢٧ / ٢ ، غاية
 الوصول ص ١٤٩ ، المختصر لابن اللحام ص ١٦٤ ، التمهيد للأسنوى ص ٤٩٩ ،
 (٧) نهاية ورقة ١٣٠ أ من د .
 (٨) انظر : المحصول : ٢ / ٢ ق / ٣٠ ، جمع الجوامع : ٤٢٧ / ٢ ، غاية الوصول :
 ص ١٤٩ ، شرح التنقيح ص ٤٣٦ ، التمهيد للأسنوى ص ٤٩٩ .
 (٩) انظر : جمع الجوامع : ٤٢٧ / ٢ ، غاية الوصول ص ١٤٩ ، وقيل بالوقف .
 انظر : شرح التنقيح ص ٤٣٦ ، نشر البنود : ٣٢٦ / ٢ .

وعليه فالأصح أنه وقع كحكم سعد بن معاذ^(١) رضى الله تعالى عنه^(٢) فى بنى قريظة^(٣) .
ومن فروع جواز الاجتهاد له فى عصره صلى الله عليه وسلم جواز الأخذ بالظن مع
امكان اليقين ، كالا جتهاد فى المشتبهين على شاطئ البحر ، وفى وقت الصلاة والصوم
على الأصح^(٤) .

ومن المخالف للقاعدة عدم جواز الاجتهاد فى القبلة للقادر^(٥) على عين الكعبة^(٦) ثم
الاجتهاد ان وقع فى العقليات^(*) فالمصيب واحد^(٧) ، وهو من صادف الحق فيها لتعيينه

(١) هو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس الخزرجى الأشجلى سيد
الأوس شهد بدرًا ورعى بسهم يوم الخندق فعاش بعد ذلك شهرا حتى حكم فى
بنى قريظة وأجيب دعوته فانفجر جرحه ، ومات سنة ٥ هـ ، وحملته الملائكة
واهتزله العرش . الاصابة : ٢ / ٣٥ ، الاستيعاب : ٢٥ / ٢ .

(٢) الجملة الدعائية ساقطة من أ ، ب ، والمثبت من ج ، د .

(٣) وحكم فيهم سعد فقال : تقتل مقاتلتهم وتسبى ذريتهم فقال صلى الله عليه

وسلم : لقد حكمت فيهم بحكم الله . انظر : المحلى على جمع الجوامع :

٢ / ٤٢٧ ، غاية الوصول ص ١٤٩ ، نشر البنود : ٢ / ٣٢٦ ، وحديث سعد

أخرجه البخارى فى الجهاد : ٦ / ١٦٥ ، وسلم فى الجهاد : ٤ / ٣٨٣ ، وبنو

قريظة : هم يهود المدينة نزلوا بالعالية على وادى مذنب ووادى بهزوز ،

ويوجد جبل ليس بالعالي شرق العوالي بالمدينة يسمى قريظة . انظر

معجم قبائل الحجاز ص ٣٩٩ .

(٤ ، ٥) انظر : التمهيد ص ٥٠٢ .

(٦) فى ج ، د ، " القبلة " والمثبت من أ ، ب .

(*) نهاية صفحة ١٩٤ من ج .

(٧) يقول ابن برهان : " اتفق المحققون من الأصوليين على أن الحق فى قواعد

المقائد وأصول الديانات فى جهة واحدة " انظر الوصول الى الأصول :

٢ / ٣٣٧ .

وقال الأمدى : مذهب الجمهور من المسلمين أنه ليس كل مجتهد فى العقليات

مصيبا . . الإحكام ٤ / ١٥٤ ، ونقل ابن اللحام الاجماع فى ذلك فى المختصر

ص ١٦٤ ، وانظر : المستصفى : ٢ / ٣٥٩ ، المحصول : ٢ / ٣ / ٤٢ ، مسلم الثبوت

٢ / ٣٧٦ ، مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٢٩٣ ، نشر البنود : ٢ / ٣٢٦ ، جامع

الجوامع : ٢ / ٤٢٨ ، غاية الوصول ص ١٤٩ ، ارشاد الفحول ص ٢٥٩ ، التبصرة :

في الواقع ، كحدوث العالم ، وثبوت الباري تعالى ^(١) وصفاته ، وبعثه الرسل .

ونافي كل ^(*) الاسلام أو بعضه كنافي بعثة محمد صلى الله عليه وسلم مخطئ آثم

كافر ^(٢) لعدم مصادفته الحق .

وقيل ^(٣) : لا يَأْتُم المجتهد في العقلية المخطئ فيها ، قيل مطلقا ، وقيل ^(٤) : ان كان

مسئما .

((و)) أما المسألة التي لا قاطع فيها من مسائل الفقه فقال : جمهور الفقهاء ^(٥)

((لا تصوب)) أنت ((كل ذى اجتهاد)) فيها بناء على أن لكل صورة حكما معينيا

قبل الاجتهاد ، وعليه أمانة ، من وجدها أصاب ، ومن فقد ها أخطأ ولم يَأْتُم ، لأن

الاجتهاد مسبوق بالدلالة انه هو طلبها والدلالة متأخرة عن الحكم لأنها نسبة بيمين

الدليل والمدلول ، وهو الحكم ، فلو تحقق الاجتهاد ان لا يجتمع النقيضان وهو محال ،

== ص ٤٩٦ ، التمهيد لأبى الخطاب : ٣٠٢ / ٤ .

(١) فى أ : ساقط والمثبت من ب ، ج ، د .

(*) نهاية ورقة ٨٣ / ب من أ .

(٢) ونقل الشيخ زكريا الاجماع على أنه آثم . انظر غاية الوصول ص ١٤٩ ، وانظر

جمع الجوامع : ٢ / ٤٢٨ ، والمختصر لابن اللحام ص ١٦٤ ، واختلف على

الجاحظ والعنبري ، ونسبه الآمدى الى الجاحظ والعنبري .

انظر الأحكام : ٤ / ١٥٤ ، وانظر جمع الجوامع : ٢ / ٤٢٨ ، وقال ابن برهان

فى الوصول الى الأصول عن العنبري : ٢ / ٣٣٨ : " والصحيح ما حكاه عنه

الجاحظ أنه قال : كل ما يتعلق بخلاف أهل الملل لنا ، فهو مما يعتقد ان الحق

فيه في جهة واحدة ، والمخالف لنا مبطل قطعاً كمخالفة اليهود والنصارى

والمجوس ، أما الخلاف الجارى بين أهل الملل كالمعتزلة والخوارج وغيرهم

فانه يزعم أن الحق فى جهة واحدة غير أن المخطئ معذور فيها أخطأ ،

وانظر : المسودة ص ٤٩٥ وما بعدها .

(٣) ونسب هذا القول للجاحظ والعنبري .

انظر : جمع الجوامع والشيخ زكريا اعتبر ذلك خارقا للاجماع ، انظر غاية الوصول ص ١٤٩ .

(٤) نفس المصدرين السابقين .

(٥) انظر : رأيهم فى المستصفى : ٢ / ٣٦٣ ، المحصول : ٢ / ٣ / ٤٨ ، الأحكام

للآمدى : ٤ / ١٥٩ ، المنهاج وعليه الابهج : ٣ / ٢٥٧ ، جمع الجوامع : ٢ / ٤٢٩ ،

مسلم الثبوت : ٢ / ٣٨١ ، نشر البنود : ٢ / ٣٢٦ - ٣٢٧ ، المختصر لابن اللحام ص ١٦٥ ==

ولقوله صلى الله عليه وسلم : **إذا اجتهد الحاكم فحكم فأصاب فله أجران** ، وإذا حكم فأخطأ فله أجر **أخرجه البخارى (١) وغيره (٢)** .

والاستدلال بذلك ظاهر لأنه يدل على أن المجتهد يصيب ويخطئ ، وكل منهما مأجور .

((فذا)) ^(*) القول ((هو الأولى بالاعتماد)) لأنه الصحيح ، وعليه يكون ((الحق في واقعة)) اختلف فيها اثنان مثلاً ((مع فرد)) أى واحد منهما ، وهو (من ظفر بأمرة الحكم السابق على الاجتهاد كما مر .)) وأجر غيره ^(٣)) وهو المخطئ الدال عليه مع الحديث المار آنفاً قوله تعالى : **فجهنهما سليمان وكلآ آتينا حكماً وعلماً** ^(٤) ، فإنه حمد سليمان لموافقته الصواب ، ولم يذم داود (عليهما الصلاة والسلام) ^(٥) ليس لأنه أصاب ، بل لامتناله ((ببذل الجهد)) أى الطاقة ^(*) فى طلب الاصابة ^(٦) التى هو مكلف بها لا مكانها ^(٧) على الصحيح .

== وفى المسألة أقوال أخر راجعها فى جمع الجوامع والمطلى عليه : ٤٢٩ / ٢ - وما بعد ها ، غاية الوصول ص ١٤٩ ، المحصول : ٢ / ٣ / ٤٨ ، وما بعد ها ، الأحكام للآمدى ص ١٥٩ ، المنخول ص ٤٥٥ ، مسلم الثبوت : ٢ / ٣٨٠ ، كشف الأسرار : ١٨ / ٤ ، مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٢٩٥ .

(١) لفظ البخارى : **إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران** ، وإذا حكم

فاجتهد ثم أخطأ فله أجر * انظر : صحيح البخارى مع حاشية كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة منه ، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ : ٢٦٨ / ٤ .

(٢) انظر : صحيح مسلم كتاب الأقضية ، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب

١٣٤٢ / ٣ .

(*) نهاية صفحة ١٩١ من (ب) .

(٣) مابين القوسين ساقط من (أ) والمثبت من ب ، ج ، د .

(٤) سورة الأنبياء ، آية ٧٩ .

(٥) الجملة الدعائية ساقطة من (أ) ، (ب) والمثبت من ج ، د .

(*) نهاية ورقة ٨٤ من (أ) .

(٦) فى (أ) : **الاصاب** * والمثبت من ب ، ج ، د .

(٧) فى (أ) : **مكانها** * والمثبت من ب ، ج ، د .

ونذهب جمهور^(١) الأصوليين^(٢) ومنهم أبو الحسن الأشعري^(٣) والباقلاني^(٤) وأبو يوسف^(٥)،
ومحمد^(٦)، صاحب أبي حنيفة^(٧) وابن سريج^(٨) وأبو علي الجبائي^(٩) وأبوه^(١٠) من المعتزلة،
إلى أن كل^(١١) مجتهد في الفقهيات مصيب^(١٢)،

أما الأشعري والباقلاني فبنياه على أن حكم الله تعالى فيها تابع لظن^(١٣) المجتهد،
فما ظنه^(*) فيها من الحكم، فهو حكم الله في حقه، وحق من قلده.

وأما أبو يوسف، ومحمد، وابن سريج^(١٤) فقالوا^(١٥): هناك شيء لو حكم الله فيها
لكان به، فمن ثم قالوا: من لم يصادف^(*) الحق أصاب اجتهدا، لا حكما، وابتداء^{*} لا انتهاء^{*}.
أما الجزئية^(١٦) التي عليها قاطع من نص أو إجماع، فالمصيب فيها واحد^(١٧) وفاقسا.

- (١) في أ: "جمهوره" والمثبت من ب، ج، د.
- (٢) في أ: "الأصوليين"، والمثبت من ب، ج، د.
- (٣) تقدمت ترجمته ص ٦٥. (٤) تقدمت ترجمته ص ٥٢.
- (٥) تقدمت ترجمته ص ٢٥٧. (٦) تقدمت ترجمته ص.
- (٧) في أ: "صاحب أبي حنيفة" والمثبت من ب، ج، د. وأبو حنيفة تقدمت
ترجمته ص ٢٩.
- (٨) في أ: "شريح" والمثبت من ب، ج، د وترجمته ص ٢١.
- (٩) تقدمت ترجمته ص ١٥٦. (١٠) تقدمت ترجمته ص ١٥٦.
- (١١) في (ب) ساقط والمثبت من أ، ج، د.
- (١٢) وهو اختيار الامام الغزالي. انظر المستصفى: ٣٦٣/٢، المعتمد: ٩٦٠/٢،
التبصرة: ص ٤٩٨، المحصول ٢/٣ ق ٤٨، الأحكام للآمدى: ١٥٩/٤،
جمع الجوامع: ٤٢٩/٢، مسلم الثبوت: ٣٨٠/٢، مختصر ابن الحاجب:
٢/٢٩٥، نشر البنود: ٣٢٨/٢، الإبهاج: ٢٥٨/٣.
- (١٣) انظر: جمع الجوامع: ٤٢٩/٢، الإبهاج: ٢٥٨/٣.
- (*) نهاية صفحة ١٩٥ من (ج).
- (١٤) في أ: "شريح" والمثبت من ب، ج، د.
- (١٥) انظر: الإبهاج: ٢٥٩/٣.
- (*) نهاية ورقة ١٣٠ / ب من د.
- (١٦) في أ: "الخيرية" والمثبت من ب، ج، د.
- (١٧) انظر: جمع الجوامع: ٤٢٩/٢، نشر البنود: ٣٣٠/٢، غاية الوصول: ١٤٩.

وهو من وافق ذلك القاطع ، وقيل على الخلاف .

((وآثم)) اتفاقاً ^(١) ((مقصر فيه)) أى فى اجتهاده ، لأنه ترك الواجب —

بذل الوسع فيه .

((ولا ينقض)) اتفاقاً أيضاً ((حكم باجتهاد حصلاً)) بألف الاطلاق ، لا من الحاكم ^(٢)

ولا من غيره ^(٣) ، بأن اختلف الاجتهاد ، والا لجاز ^(٤) نقض (النقض ، وهلم جرا فتفسوت

مصلحة نصب الحاكم من فصل الخصومات) ^(٥) ، نعم ان خالف نصاً أو ظاهراً جليلاً ،

ولو قياساً ، نقض ^(٦) لمخالفته الدليل .

وكذا لو حكم حاكم بخلاف ^(٧) اجتهاده ، أو بخلاف نص امامه ، (ولم يــــقــــلــــد

غيره حيث يجوز كما سيأتى ، فانه ينقض لأن مخالفته نص امامه ^(٨)) كمخالفته الدليل ^(٩)

(١) نفس المصادر السابقة .

(٢) فى أ: " الحكم " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٣) انظر تفصيل المسألة فى المستصفى : ٣٨٢ / ٢ ، المحصول : ٢ / ٣ ق / ٩٠ ، الأحكام

للآمدى : ١٧٦ / ٤ ، جمع الجوامع : ٢ / ٤٣٠ ، غاية الوصول ص ١٤٩ ، المنهاج

وعليه الابهاج : ٣ / ٢٦٥ ، فصول البدائع : ٢ / ٤٢٨ ، مسلم الثبوت : ٢ / ٣٩٥ ،

تيسير التحرير : ٤ / ٢٣٤ ، مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٣٠٠ ، شرح تنقيح الفصول

ص ٤٤١ ، نشر البنود : ٢ / ٣٣٠ - ٣٣١ ، المختصر لابن اللحام ص ١٦٦ ، المدخل

الى مذهب أحمد . ١٩٠ .

(٤) فى (ب) : " الايجاب " والمثبت من أ ، ج ، د .

(٥) ما بين القوسين ساقط من أ ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(٦) يقول فى نشر البنود : ٢ / ٣٣١ : " يمتنع نقضه الا اذا خالف نصاً من كتاب

أو سنة متواترة أو ظاهراً منهما ، أو خالف اجماعاً قطعياً أو ظنياً ، أو خالف

قاعدة متفقاً عليها أو مشهورة من غير معارض أرجح فانه ينقض وجوباً لمخالفته

الدليل المذكور " .

انظر: المستصفى : ٣٨٢ / ٢ ، الأحكام للآمدى : ١٧٦ / ٤ ، حاشية السعد : ٢ / ٣٠٠ .

مسلم الثبوت : ٢ / ٢٩٥ ، فصول البدائع : ٢ / ٤٢٨ ، شرح تنقيح الفصول ص ٤٤١ .

(٧) فى (ج) : " خلاف " والمثبت من أ ، ب ، د .

(٨) ما بين القوسين ساقط من (ب) ، والمثبت من أ ، ج ، د .

(٩) انظر: جمع الجوامع : ٢ / ٤٣٠ ، ٤٣١ ، غاية الوصول ص ١٤٩ ، ١٥٠ .

فى حق المجتهد لالتزامه تقليده ، بخلاف مالم يقد حيث (*) يجوز فلا ينقض (١) حكمه
لأنه لعدالتة ، انما حكم به (*) لرجحانه عنده .

ولو تزوج بغير ولى (٢) أو بغير شهود باجتهاد ، فصحة (٣) ثم تغير اجتهاده السى
بطلانه ، حرمت عليه فى الأصح (٤) لظنه الآن البطلان ، وقيل (٥) : لا اذا حكم حاكم
بصحته .

وكذا (٦) المقلد اذا تغير اجتهاد إمامه .

ومن تغير اجتهاده بعد أن أفتى ، فالأحسن كما فى المحصول (٧) وغيره (٨) أنه (٩) يعلم
المستفتى كى ينكف عن العمل ان لم يكن عمل ، ولا ينقض معموله (١٠) ان عمل لما مر (١١) من
أن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد ، ولا يضمن (١٢) المجتهد اذا أفتى باتلاف شىء ثم
تغير اجتهاده ، لالقاطع لعذره ، بخلاف ما اذا تغير لقاطع كالنص ، فانه يضمن لأنه
مقصر .

(*) نهاية ورقة ٨٤ / ب من أ .

(١) انظر: المحلى على جمع الجوامع : ٢ / ٤٣١ ، غاية الوصول : ص ١٥٠ .

(*) نهاية صفحة ١٩٢ من (ب) .

(٢) ساقط من أ ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(٣) فى أ : " يصححه " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٤) اختاره ابن الحاجب والعضد وابن السبكي . انظر مختصر ابن الحاجب :

والعضد عليه ٢ / ٣٠٠ ، وجمع الجوامع : ٢ / ٤٣١ .

(٥) وهو قول الغزالي فى المستصفى : ٢ / ٣٨٢ ، والآمدى فى الأحكام : ٤ / ١٢٦ ،

وقال فى مسلم الثبوت : ٢ / ٣٩٦ ، " انه الأشبه بالصواب " .

(٦) انظر: جمع الجوامع : ٢ / ٤٣١ ، غاية الوصول ص ١٥٠ .

(٧) انظر: المحصول : ٢ / ٣ / ٩٥ .

(٨) انظر: جمع الجوامع : ٢ / ٤٣١ ، غاية الوصول ص ١٥٠ .

(٩) الضمير فى (أنه) ساقط من أ ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(١٠) ساقط من ج ، د ، والمثبت من أ ، ب .

(١١) فى ص ٦٨٢ .

(١٢) انظر: جمع الجوامع : ٢ / ٤٣١ ، غاية الوصول ص ١٥٠ .

ولو رأى^(١) الزوج الشافعي أو المجتهد لفظة كناية ، كأنت بائن ، ولم ينو الطلاق ، ورأته المرأة الحنفية أو المجتهد صريحا^(٢) ، فله الطلب ليستمتع^(*) بها على مقتضى مذهبه ، ولها^(٣) الامتناع لما يقتضيه مذهبه^(٥) ، بل عليها ذلك كما هو ظاهر ، قال الأسنوي :^(٦) " وطريق قطع المنازعة بينهما أن يرجعا الى الحاكم^(٧) ، أو يحكما رجلا ، فإذا حكم الحاكم أو المحكم بشئ : وجب^(٨) عليهما الانقياد له . ومن فروع ما سبق : مالو تيقن المجتهد في القبلة الخطأ ، فالأظهر : وجوب القضاء ان تيقن والا فلا .

ومالو اقتدى شافعي بحنفي من فرجه مثلا ، فالأصح^(١٠) وجوب الاعادة من

-
- (١) في (أ) "رى" والمثبت من ب ، ج ، د .
 (٢) في (أ) : "صریح" والمثبت هو الصحيح من ب ، ج ، د .
 (*) نهاية صفحة ١٩٦ من ج ، وطلاق الكناية بلفظ أنت بائن لا يقع الا بالنية عند الشافعية . انظر: الروضة : ٢٦ / ٨ .
 (٣) انظر: هذا التفريع في الابهاج : ٢٦٤ / ٣ ، نهاية السؤل : ٥٧٤ ، ٥٧٣ / ٤ .
 (٤) في (ب) : "وله" والمثبت من أ ، ج ، د .
 (٥) في (أ) : ساقط ، والمثبت من ب ، ج ، د ، ومذهب الأحناف وقوع طلاق الكناية بلفظ البيئونة مطلقا . انظر حاشية ابن عابدين : ٣٠٧ / ٣ .
 (٦) في نهاية السؤل : ٥٧٤ / ٤ - مطيعي .
 (٧) في (أ) (الى حاكم) والمثبت من ب ، ج ، د .
 (٨) انظر: نهاية السؤل : ٥٧٤ / ٤ .
 (٩) يقول الأسنوي في التمهيد ص ٥١٣ : " اذا اجتهد في القبلة وصلى ثم تيقن الخطأ ففي القضاء أقوال : أصحابها : أنه يجب ، والثاني : لا ، والثالث : ان تيقن الصواب أيضا وجب والا فلا . " .
 (١٠) انظر المصدر السابق وفي شرح ابن حجر العسقلاني : ١٨٨ / ٢ ، في التعليق على حديث أبي هريرة في البخاري فان أصابوا (يعني الأئمة) فلكم وان أخطأوا فلكم وعليهم " قال : " ومنهم من استدل به على الجواز مطلقا بنا " اعطى أن المراد بالخطأ ما يقابل العمد ، قال : ومحل الخلاف في الأمور الاجتهادية الى أن قال : " وقد دل الحديث على أن خطأ الامام لا يؤثر في صحة صلاة المأموم اذا أصاب " أهـ .

وجهمين نظرا الى عقيدة المأموم مع وجود الرابطة بين صلاتيهما^(*) ، بخلاف مالو توضحاً الحنفى بغير نية ، فان الماء يصير مستعملاً حتى بالنسبة الى الشافعى ، نظرا الى أنه أزيل به مائع ، ولا رابطة^(١) هنا .

ومالو استخلف شافعى حنفياً مثلاً فى القضاء ، فالمعروف^(٢) فى المذهب^(٣) : الجواز ، فيحكم بمذهبه ، كما نقله الرافعى^(٤) عن الرويانى^(٥) وأقره^(٦) .

ومالو رفع الى شافعى حكم من قاض آخر لا يوافق اعتقاده ، الا أنه لا يرى نقضه ، بل يرى أن غيره أصوب منه ، فالأصح^(٧) من وجهين : أنه ينفذه ، والثانى يعرض عنه ، ونقله ابن كج^(٨) عن نص^(*) الشافعى^(٩) ، والعمل على الأول ، كما لو حكم بنفسه ثم تفسير اجتهاده تغيراً لا يقتضى النقض ، ثم توافع اليه غمماً تلك الواقعة التى حكم فيها ، فانه لا ينقض حكمه الأول ، وان أداه اجتهاده الى أن غيره أصوب كما حكاه الرافعى^(١٠) .

(*) نهاية ورقة ٨٥ / أ من أ .

(١) وهو مبنى على حكم الماء المستعمل فى المذهبين فعند الشافعية يصير طاهراً غير مطهر . انظر : المجموع : ١ / ١٩٧ . وعند الأحناف روايات بالطهارة والنجاسة انظر : المجموع : ١ / ١٩٧ ، ولو توضحاً متوضئاً لتبرد أو تعليم أولطين بيده لم يصير (يعنى الماء) مستعملاً اتفاقاً . انظر : الحاشية : ١ / ١٩٩ .

(٢) فى (أ) : " المعروف " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٣) يقول الأسنوى فى التمهيد ص ٥١٤ ، (وكلام الشافعى يدل على المنع ، والمعروف فى المذهب خلافه " .

(٤) الرافعى تقدمت ترجمته ص ٢٢ .

(٥) الرويانى تقدمت ترجمته ص ٣٢ .

(٦) ساقط من أ ، والمثبت من ب ، ج ، د ، وانظر الروضة : ١١ / ١١٩ .

(٧) وانظر : المسألة فى الروضة : ١١ / ١٥٢ .

(٨) تقدمت ترجمته ص ٤٣٥ ، والمسألة فى الروضة ولو رفع لقاض خصومة حكم فيها الآخر فهل له القضاء فيها أم يمضى الأول وجهان حكاهما ابن كج . الروضة : ١١ / ١٥٤ .

(*) نهاية صفحة ١٩٣ من ب .

(٩) تقدمت ترجمته ص ٩٧ .

(١٠) تقدمت ترجمته ص ٢٢ ، وانظر : قوله بالتمهيد ص ٥١٤ .

وفى الروضة : ١١ / ١٥٠ قال " متى حكم القاضى بالاجتهاد ثم بان له الخطأ =

مبحث التقليد (*)

((و)) كل ((من تلقى القول)) من غيره ((بالقبول مع انتفاء العلم)) منـــــــــــــــــه ولو بطريق الظن ((بالدليل فهو مقلد))^(١) وعلمه تقليد ، فخرج غير القول من فعل وتقرير عليه ، فليس تقليدا ، وأخذ القول مع معرفة دليله^(٢) فهو اجتهاد وافق اجتهاد القائل ، لأن معرفة الدليل لا تكون الا لمجتهد^(٣) ، لتوقفها على معرفة السلامة من المعارض بناء على أن البحث عنه واجب ، وهي متوقفة على استقراء جميع الأدلة ، ولا يقدر على ذلك الا المجتهد^(٤) والتقليد واجب^(٥) على غير المجتهد لقوله تعالى : { فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون } (*)

== في حكمه فله حالان : أحدهما : ان تبين أنه خالف قطعيا كنص كتاب أو سنة متواترة أو اجماع أو ظنا محكما بخبر الواحد أو بالقياس الجلي فيلزمه نقض حكمه . . *

ثم ذكر أن الصحيح أنه يعلم الخصمين بذلك فان ترافعا اليه نقض .
ثم قال : " الحال الثاني ان تبين له بقياس خفي رآه أرجح ما حكم به . . قال : ولا ينقض ما حكم به أولا ، بل يعضيه . "

(*) نهاية ورقة ١٣١ / أ من د ، والتقليد لغة : جعل شيء على العنق .
انظر: مجمل اللغة لابن فارس : ٣ / ٧٣٠ .

(١) انظر: تعريف التقليد اصطلاحا في المستصفى : ٢ / ٣٨٧ ، الأحكام للآمدى : ٤ / ١٩٢ ، جمع الجوامع : ٢ / ٣٢٤ مسلم الثبوت : ٢ / ٤٠٠ ، نشر البنسود : ٢ / ٣٣٥ ، المختصر لابن اللحام ص ١٦٦ .

(٢) في أ : " الدليل " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٣) في أ : " للمجتهد " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٤) انظر: المحلى على جمع الجوامع : ٢ / ٤٣٢ ، غاية الوصول ص ١٥٠ .

(٥) يقول القرافي في شرح التنقيح ص ٤٣٠ : " قال ابن القصار : قال مالك : يجب على العوام تقليد المجتهدين في الأحكام ، كما يجب على المجتهدين الاجتهاد في أعيان الأدلة ، وهو قول الجمهور . "

انظر: الأحكام للآمدى : ٤ / ١٩٧ ، مختصر ابن الحاجب : ٢ / ٣٠٦ .

(٦) سورة النحل ، آية ٤٣ ، سورة الأنبياء ، آية ٧ .

(*) نهاية صفحة ١٩٧ من ج .

((وقل)) أنت ((بحرمة)) أى التقليد^(*) ((لذى اجتهد)) بعد اجتهداه
اتفاقا كما نقله الآمدى^(١) وابن الحاجب^(٢) وأما قبله ففيه مذاهب^(٣) والأصح^(٤) : المنع
مطلقا .

ومن فروع ذلك : مالمو خفيت أدلة القبلة على المجتهد لنحو غيم ، فانه لا يقلد
فى الأظهر^(٥) ، بل يصلى على حسب حاله ، ويقضى .

وما اذا لم تخف عليه الأدلة ، بل ضاق الوقت عن الاجتهاد ، فلا يقلد واحدا
قد اجتهد ، على الأصح^(٦) ، بل حكمه كالأول .

وأن الأعمى لا يقلد^(٧) فى الأوائى والثياب ابتداء بخلاف مالمو عجز ، وبخلاف
وقت الصلاة ، فانه مخير^(٨) بين الاجتهاد والتقليد ، لأن الاجتهاد فيه ، ربما لم يتأت
له الا بتعطى أعمال تستغرق الوقت .

وأن البصير لا يقلد المؤذن فى الغيم لأنه مجتهد^(٩) ، وهو ما صححه^(١٠) الرافعى ،
وصحح النووى الجواز^(١١) .

(*) نهاية ورقة ٨٥ / ب من أ .

(١) فى الأحكام : ١٩٣ / ٤ ، والآمدى تقدمت ترجمته ص ٤٣ .

(٢) فى المنتهى ص ١٦١ ، وانظر ترجمته ص ٤٣ ، وانظر التمهيد للأسنوى ص ٥٠٥ .

(٣) أوصلها الأسنوى فى التمهيد ص ٥٠٤ ، الى ثمانية مذاهب فراجعها ان شئت .

(٤) يقول الأسنوى : أصحابهما عندهما - أى الآمدى وابن الحاجب - وعند غيرهما
المنع مطلقا .

(٥) والقول الثانى : يقلد بدون قضاء فى الأصح . انظر التمهيد ص ٥٠٥ .

(٦) فى المسألة أوجه : أصحابها ما ذكره المؤلف ، والثانى أنه يقلد ، والثالث : أنه
يجتهد ولو خرج الوقت . المصدر السابق .

(٧) انظر التمهيد للأسنوى ص ٥٠٥ .

(٨) فى أ : " يتخير فيه " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٩) فى أ : " يجتهد " والمثبت من ب ، ج ، د .

(١٠) انظر الروضة : ١ / ١٨٥ ، وانظر التمهيد ص ٥٠٥ .

(١١) انظر الروضة : ١ / ١٨٥ ، وانظر التمهيد ص ٥٠٥ ، والنووى سبقت ترجمته

هذا كله في ((بالغ لرتبته))^(١) أى الاجتهاد باتصافه بالصفات المارة^(٢) في مبحث المجتهد .

((واختلفوا)) أى العلماء ((فى غيره))^(٣) على أقوال : أصحاب^(٤) أنه يلزمه تقليد مجتهد^(*) ، والثانى^(٥) : ان كان عالما ، ولم يبلغ رتبة الاجتهاد ، اشترط أن يتبين له صحة اجتهاد من يقلده ليسلم من لزوم اتباعه فى الخطأ الجائز عليه ،
والثالث^(٦) : وبه قال الاسفراييني^(٧) : يستنع فى القواطع التى هى أصول الشريعة والرابع : لا يقلد العالم ، وان لم يكن مجتهدا^(٨) ، بل يلزمه معرفة الحكم بدليله ، لأن له^(٩) صلاحية أخذ الحكم من الدليل^(١٠) بخلاف^(*) العامى .
ومن فروع ذلك : جواز تقليد العامى فى العبادات والمعاملات ، ولا خلاف فيه عندنا^(١١) .

وما اذا لم يكن عالما بأدلة القبلية ، ولكنسه متمكن من تعلمها ، فجواز تقليده مبني

-
- (١) فى (أ) : " رتبة الاجتهاد " ، والمثبت من ب ، ج ، د .
(٢) فى مبحث الاجتهاد : ص ٦٧٤ .
(٣) أى غير المجتهد ، وهو من لم يبلغ رتبة الاجتهاد .
(٤) وهو اختيار الآمدى ونسبه فى الأحكام : ١٩٧/٤ ، ١٩٨ ، للمحققين من الأصوليين وانظر : المحصول : ٢ / ق ٣ / ١٠١ .
(*) نهاية صفحة ١٩٤ من (ب) .
(٥) ونسبه الآمدى فى الأحكام : ١٩٧/٤ لمعتزلة بغداد .
(٦) نسبه الآمدى فى الأحكام : ١٩٧/٤ للجبائى وكذا نسبه الاسنوى فى التمهيد : ص ٥٠٦ ، وانظر : أيضا جمع الجوامع : ٢ / ٤٣٢ .
(٧) تقدمت ترجمته ص ٥٠٥ ، ونسبه اليه ابن السبكي والجلال الصحلي . انظر جمع الجوامع والمحلى عليه : ٢ / ٣٢٢ - عطار .
(٨) انظر : المصدر السابق .
(٩) فى (أ) : ساقط ، والمثبت من ب ، ج ، د .
(١٠) انظر : التمهيد للأسنوى ص ٥٠٦ ، غاية الوصول ص ١٥٠ ، المحلى على جمع الجوامع : ٢ / ٤٣٢ .
(*) نهاية ورقة ٨٦ من أ .
(١١) انظر : التمهيد للأسنوى ص : ٥٠٦ .

على أن تعلمها فرض عين فلا يجوز^(١) ، أو فرض^(٢) كفاية فيجوز^(٣) ، والمختار عند النسـووي^(٤)
أنه فرض عين عند ارادة سفر^(٥) يقل فيه العارفون بها ، وفرض كفاية في غيره .

-
- (١) في (أ) : ساقط ، والمثبت من ب ، ج ، د .
 (٢) وهو اختيار الرافعي . انظر: الروضة : ٢١٨ / ١ ، التمهيد ص ٥٠٧ .
 (٣) يعني فيجوز تقليده دون التعلم ويفني عن ذلك البوصلة الحديثة التي جربت
 وبان صحتها والله أعلم .
 (٤) انظر: الروضة : ٢١٨ / ١ . والنووي سبقت ترجمته ص : ٢٧ .
 (٥) في أ : " نحو السفر " والمثبت من ب ، ج ، د .

- مسائل - * حول الاجتهاد والتقليد *

(الأولى) : اذا تكررت الواقعة (*) للمجتهد ، وتجدد له ما يقتضى (٢) الرجوع عما ظنه فيها أولا ، ولم يكن ذاكرا للدليل الأول ، وجب (٣) عليه أن يجدد النظر قطعاً ، وكذا اذا لم يتجدد (٤) ، ولم يكن ذاكرا للدليل الأول والا فلا يجب لعدم الحاجة اليه .

ومثل ذلك ما لو استفتى عامي في حادثة ثم وقعت له تلك الحادثة ، فيجب إعادة الاستفتاء على الصحيح (٦) .

ومن فروع ذلك : وجوب إعادة (*) الاجتهاد في المياه والشباب والقبلة كلما احتاج الى ذلك (٧) ، حيث لم يكن ذاكرا للدليل الأول ، والا فلا . وكذا من (٨) طلب الماء فلم يجد فتيمم ثم احتاج الى الوضوء ، فلا يجب إعادة الطلب الا ان احتمل وجود الماء ، وغير ذلك (٩) .

- (١) في أ : " الأول " والمثبت من ب ، ج ، د .
- (*) نهاية صفحة ١٩٨ من ج .
- (٢) في أ : " قد يقتضى " والمثبت من ب ، ج ، د .
- (٣) وهو قول جمهور العلماء . انظر البرهان : ١٣٤٣ / ٢ ، الأحكام للآمدى : ٢٠١ / ٤ ، التمهيد للأسنوى ص ٥٠٩ ، جمع الجوامع : ٤٣٤ / ٢ ، مسلم الثبوت : ٣٩٤ / ٢ ، المختصر لابن اللحام ص ١٦٧ ، وصح ابن الحاجب أن تجدد الاجتهاد لا يجب ، انظر مختصر ابن الحاجب : ٣٠٧ / ٢ ، والمنتهى ص ١٦٥ ، غاية الوصول ص ١٥٠ .
- (٤) انظر جمع الجوامع : ٤٣٤ / ٢ ، غاية الوصول ص ١٥٠ .
- (٥) في أ : " ساقط والمثبت من ب ، ج ، د ، وانظر الروضة : ١٠٠ / ١١ .
- (٦) انظر المحلى على جمع الجوامع : ٤٣٤ - ٤٣٥ ، غاية الوصول ص ١٥١ ، وقيل يجب انظر المصدر الأخير .
- (*) نهاية ورقة ١٣١ / ب من د .
- (٧) انظر التمهيد ص ٥٠٩ .
- (٨) في أ : " لو " والمثبت من ب ، ج ، د .
- (٩) المصدر السابق .

(الثانية) : يجوز (١) تقليد المفضل على المشهور كما رجحه ابن الحاجب (٢) ، ولا يجب البحث (عن الأرجح) (٣) ، فإذا اعتقد رجحان واحد ، تعين .
والأعلم (٤) أولى من الأورع .

ومن فروع ذلك : ما لو قلد الأعمى فى الأواني حيث يجوز له التقليد ، واختلف عليه بصيران فأكثر (٥) ، فيجب عليه تقليد الأرجح ، وكذا فى نظيره (٥) من القبلة ، كما هو (٦) الأشبه فى الشرح الصغير ، ونقله القاضي أبو الطيب (٦) عن النص ، لكن رجح فسى الروضة (٧) التخيير ، ونقله ابن الرفعة عن الأكثرين ، وعليه فيفرق بينه وبين الأوانسي

- (١) انظر فى ذلك المستصفى : ٢ / ٣٩١ ، جمع الجوامع : ٢ / ٣٥ ، غاية الوصول ص ١٥١ ، التحرير : ٤ / ٢٥١ ، مسلم الثبوت : ٢ / ٤٠٤ ، حاشية المضد : ٢ / ٣٠٩ ، نشر البنود : ٢ / ٣٤١ ، المختصر لابن اللحام ص ١٦٧ .
وقيل : لا يجوز لأن أقوال المجتهدين بالنسبة للمقلد كالأدلة بالنسبة للمجتهد .
- وقيل : يجوز لمعتقده فاضلا أو مساويا ، وهو المختار عند ابن السبكي ، انظر : جمع الجوامع : ٢ / ٤٣٥ ، غاية الوصول ص ١٥١ ، نشر البنود : ٢ / ٣٤٢ .
- (٢) فى مختصره : ٢ / ٣٠٩ .
- (٣) قوله (عن الأرجح) ساقط من أ ، والمثبت من ب ، ج ، د .
- (٤) يقدم الأعم على الأورع إذا لم يستويا فى العلم ، أما إذا استويا فى العلم فيقدم الأورع للثقة فيه .
- انظر : نشر البنود : ٢ / ٣٤١ ، جمع الجوامع : ٢ / ٤٣٦ ، المحصول : ٢ / ٣ / ١١٣ .
- (*) نهاية صفحة ١٩٥ من ب .
- (٥) فى أ : " النظر " والمثبت من ب ، ج ، د .
- (*) نهاية ورقة ٨٦ ب من أ .
- (٦) تقدمت ترجمته ص ٥٢ .
- (٧) انظر : التمهيد ص ٥٠٥ ، وانظر الروضة : ١ / ٢١٨ حيث قال فى الأعمى ، ومن لا يحسن معرفة القبلة : " ولو اختلف عليه اجتهد مجتهدين قلد من شاء " منهما على الصحيح ، والأولى تقليد الأوثق والأعلم .

بأن^(١) التقليد في القبلة أضل في حقه ، فكفاه تقليد من^(٢) تأهل للاجتهاد ، وإن كان غيره أرجح ، وفي الأواني : الاجتهاد في حقه أصل لا يجوز له العدول (عنه إلا أن تخير فذلك لا يجوز له العدول^(٣)) إلى المرجوح إلا أن فقد الأرجح^(٤) .

(الثالثة) : يجوز تقليد الميت^(٥) لبقاء قوله كما قال الشافعي : المذاهب لا تموت بموت أربابها خلافا للرازي^(٦) وغيره^(٧) .

(الرابعة) : قال في المحصول^(٨) : اتفقوا^(٩) على أن العامي لا يجوز له أن يستفتي إلا من غلب على ظنه أنه من أهل الاجتهاد والورع ، ويكفيه ظن ذلك باشتهاره بالعلم والعدالة وانتصابه والناس يستفتون له ، ولو كان قاضيا^(١٠) .

-
- (١) ساقط من أ ، والمثبت من ب ، ج ، د .
 - (٢) ساقط من أ ، والمثبت من ب ، ج ، د .
 - (٣) ما بين القوسين ساقط من أ ، والمثبت من ب ، ج ، د .
 - (٤) في أ : " أرجح " والمثبت من ب ، ج ، د .
 - (٥) وهو مذ هب جمهور الفقهاء ، وذلك ما لم ينعقد الإجماع على خلاف قولهم بعد موته ، وحكى ابن عرفة المالكي أن الإجماع منعقد على جواز تقليد الميت لفقدان المجتهدين .

- انظر: جمع الجوامع : ٢ / ٣٦٤ ، غاية الوصول ص ١٥١ ، مسلم الثبوت :
- ٢ / ٤٠٧ ، تيسير التحرير : ٤ / ٢٥٠ ، المسودة ص ٤٦٦ ، اعلام الموقعين :
- ٤ / ٢٦٠ ، نشر البنود : ٢ / ٣٤٤ - ٣٤٥ ، المنحول ص ٤٨٠ ، وهناك أقوال أخرى في المسألة ، راجعها في جمع الجوامع ، والمحطى عليه : ٢ / ٤٣٧ .
- (٦) في المحصول : ٢ / ق ٩٧ والرازي تقدمت ترجمته ص ٣٤ .
- (٧) يقول الغزالي : في المنحول ص ٤٨٠ ، " وأجمع علماء الأصول ، على أن لا يفعل ذلك " أي لا يقلد الميت بعد موته ، ونقل الإجماع فيه نظر .
- (٨) انظر: المحصول : ٢ / ق ١١٢ .
- (٩) يقول الأسنوي في التمهيد ص ٥١١ ، " وما ادعاه الامام من الاتفاق على المنع من استفتاء المجهول ، ليس كذلك ، ففيه خلاف حكاه الغزالي ، والآسدي ، وابن الحاجب . "
- انظر: المستصفى : ٢ / ٣٩٠ ، الأحكام : ٤ / ٢٠٠ ، المنتهى لابن الحاجب ص ١٦٤ .
- (١٠) الظاهر أن العبارة " يستفتونه " .

وقيل : (١) لا يجوز فتواه في المعاملات للاستغناء حينئذ (بقضائه عن الافتاء*) ولا يجوز تقليد من جهل علمه أو عدلته (٢) .

ويجب البحث عن علمه على الأصح (٣) ويكفي بظاهر العدالة ، وبخبر الواحد . ويجوز للعامة سؤال العالم عن مأخذه في فتواه استرشاداً لا تعنتاً (٤) ثم على العالم أن يبينه إن كان ظاهراً .

(الخامسة) : يجوز للقادر على التفريع والترجيح ، وإن لم يتصف بصفات المجتهد المطلق ، لكن إن كان فقيه النفس حافظاً لمذهب إمامه مطلقاً على مأخذه : الافتاء به ، وهو المسمى بمجتهد المذهب ، كما صرح به الآمدي (٥) لوقوع ذلك في الأعصار شائعاً بلا انكار (٦) .

(السادسة) : يجوز (٧) خلو الزمان عن مجتهد خلافاً للحنابلة (٨) في متعهم مطلقاً ، (*)

- (١) انظر: جمع الجوامع : ٤٣٧ / ٢ ، غاية الوصول ص ١٥١ .
- (*) نهاية صفحة ١٩٩ من ج .
- (٢) ما بين القوسين ساقط من أ ، والمثبت من ب ، ج ، د .
- (٣) وقيل : " يكفي استفاضته بينهم " انظر المحلى على جمع الجوامع : ٤٣٧ / ٢ ، غاية الوصول ص ١٥١ .
- (٤) قال في مراقبي السعود :
- ولك ان تسأل للتثبت . . . عن مأخذ المسئول لا التعنت
ثم عليه غاية البيان . . . ان لم يكن عذراً بالاكتمان
انظر: نشر البنود : ٣٤٥ / ٢ .
- (٥) في الأحكام : ٢٠٣ / ٤ ، والآمدي تقدمت ترجمته ص ٤٣ .
- (٦) انظر: ابن الحاجب حيث ذكر في المسألة أربعة أقوال . انظر مختصر ابن الحاجب ٣٠٨ / ٢ ، جمع الجوامع : ٤٣٧ / ٢ ، ٤٣٨ ، غاية الوصول ص ١٥١ .
- (٧) وبه قال أكثر العلماء ، وهو المختار عند الآمدي .
- انظر: الأحكام : ٢٠٢ / ٤ ، جمع الجوامع : ٤٣٨ / ٢ ، غاية الوصول ص ١٥٢ ، تيسير التحرير : ٢٤٠ / ٤ ، مختصر ابن الحاجب : ٣٠٧ / ٢ ، نشر البنود : ٣٤٦ / ٢ .
- (٨) انظر: رأيهم في المختصر لابن اللحام ص ١٦٧ ، المسودة ص ٤٢٠ ، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ١٩١ .
- (*) نهاية ورقة ٨٧ أ من أ .

ولا بن دقيق العيد^(١) في منعه الخلو عنه مالم يتداع الزمان بتزلزل القواعد ، فان تداعى ،
بأن أتت أشراف الساعة الكبرى كطلوع الشمس من مغربها ، جاز الخلو عنه^(٢) ،
فعلى^(٣) القول بالجواز ، قال^(*) ابن السبكي^(٤) المختار : انه لم يثبت وقوعه .
(السابعة) : اذا عمل العامي بمذهب مجتهد في حادثة ، فليس له الرجوع
الى غيره^(٥) في مثلها لأنه قد التزم ذلك القول بالعمل به ، بخلاف^(٦) ما اذا لم يعمل .
((وليجب)) على العامي^(*) وغيره ممن لم يبلغ رتبة الاجتهاد ، ((على المرجح))
عند أهل الأصول^(٧) ((التزام مذهب معين)) من مذاهب العلماء المجتهدين كالطائفة
الشافعية^(٨) والحنفية ، بشرط أن يعتقد كونه أرجح أو مساويا ، ثم في المساوى^(٩) ينبغى
اعتقاد كونه أرجح .

-
- (١) تقدمت ترجمته ص ٦٦٧ .
(٢) انظر رأى ابن دقيق العيد في جمع الجوامع : ٤٣٨ / ٢ ، غاية الوصول ص ١٥٢ ،
المدخل الى مذهب أحمد ص ١٩١ .
(٣) ساقط من أ ، والمثبت من ب ، ج ، د .
(*) نهاية صفحة ١٩٦ من ب .
(٤) انظر جمع الجوامع : ٤٣٨ / ٢ ، وابن السبكي سبقت ترجمته ص ٣٤ .
(٥) قال الآمدي في الأحكام : ٢٠٥ / ٤ ، * اذا اتبع العامي بعض المجتهدين
في حكم حادثة من الحوادث ، وعمل بقوله فيها ، انفقوا على أنه ليس له
الرجوع عنه . . .
انظر جمع الجوامع والمحلي عليه : ٤٣٩ / ٢ ، غاية الوصول ص ١٥٢ .
(٦) فعند ذلك له الرجوع ، انظر المصدرين الأخيرين في هامش (٥) .
(*) نهاية ورقة ١٣٢ من أ .
(٧) انظر الأحكام للآمدي : ١٩٧ / ٤ ، جمع الجوامع : ٤٤٠ / ٢ ، غاية الوصول :
ص ١٥٢ ، ارشاد الفحول ص ٢٧٢ ، نشر البنود : ٣٥٢ / ٢ .
وقيل : لا يلزمه ، فله أن يأخذ ماشاء من المذاهب . ارشاد الفحول ص ٢٧٢ .
وانظر مجموع فتاوى ابن تيمية : ٢٠٩ / ٢٠ وما بعدها .
(٨) في أ : " الشافعي " والمثبت من ب ، ج ، د .
(٩) قوله : * ثم في المساوى " ساقط من أ ، والمثبت من ب ، ج ، د .

((٩)) متى التزمه ((جوزن))^(١) بنون التوكيد الخفيفة أنت ((رجوعه عنه)) جملة،
أوفي بعض المسائل على الأصح^(٢).

ومن فروع ذلك : مالو ولي مقلد القضاء للضرورة ، فحكم بمذهب غير مقلده فان قلنا :
لا يجوز للمقلد تقليد من شاء ، بل عليه اتباع امامه نقض حكمه ، والا فلا ، نقله الرافعي
عن الغزالي^(٣) ،

وعلى الجواز : فالأصح^(٤) أنه يمتنع تتبع الرخص في المذاهب^(٥) ، بأن يأخذ من كل
منها ما هو الأهون^(٦) فيما يقع من المسائل ، كمن قلد الشافعي^(٧) في عدم وجوب الزكاة
فيما دون خمسة أوسق^(٨) ، وأبا حنيفة^(٩) في النكاح بدون ولي ، ونقل ابن السبكي فسي
جمع الجوامع^(١٠) أن أبا اسحاق المروزي^(١١) جوز ذلك .

-
- (١) في (أ) : "فجوزن" ، والمثبت من ب ، ج ، د .
(٢) وقيل : لا يجوز في بعض المسائل ، ويجوز في البعض الآخر . انظر : جمع الجوامع
والمحلي عليه : ٤٤٠ / ٢ ، غاية الوصول ص ١٥٢ ، التمهيد للأسنوى ص ٥٠٨ ،
الإحكام للآمدي : ٢٠٥ / ٤ .
(٣) انظر : هذه النسبة في التمهيد للأسنوى ص ٥٠٨ ، وانظر الروضة : ١١٩ / ١١ - ١٢٠ .
والغزالي تقدمت ترجمته ص ٢٠ .
(٤) قال ابن اللحام في مختصره ص ١٦٨ : " ولا يجوز للعامة تتبع الرخص ويفسق
عند امامنا وغيره " ، وانظر : جمع الجوامع : ٤٤١ / ٢ ، مسلم الثبوت : ٤٠٦ / ٢ .
(٥) في أ : " المذهب " والمثبت من ب ، ج ، د .
(٦) واختاره ابن الهمام في التحرير : ٢٥٤ / ٤ .
(٧) سبقت ترجمته ص ٩٧ .
(٨) مذهب الشافعي عدم وجوب الزكاة فيما دون خمسة أوسق . انظر : الروضة ٢٣٣ / ٢ .
(٩) تقدمت ترجمته ص ٢٩ ، وانظر : مذهب في حاشية ابن عابدين : ٥٥ / ٣ وهذه
آخر ص ٢٠٠ من ج .
(١٠) انظر : جمع الجوامع : ٤٤١ / ٢ ، وتقدمت ترجمة ابن السبكي في ص ٣٤ .
(١١) هو أبو اسحاق المروزي ابراهيم بن أحمد كان اماما جليلا غواصا على المعاني
أخذ عن ابن سريج وانتهت اليه رئاسة العلم ببغداد ، وخرج من مجلسه السي
البلاد سبعون اماما له شرح للمختصر مبسوط ، وتوفي سنة ٣٤٠ هـ .
انظر : طبقات الأسنوى : ٣٧٥ / ٢ ، ابن خلكان : ١٠٠ / ٧ .

قال السحلي : (١) والظاهر (*) أن هذا النقل عنه سهو لما في الروضة وأصلها عن حكاية الحنطاني وغيره عن أبي اسحاق أنه ينسق بذلك ،

ونذكر القرافي (٢) أنه يشترط أن لا يكون ذلك موقعا في أمر يجتمع على ابطاله امامه الأول والثاني ، حتى من قلد مالكا مثلا في عدم النقض باللمس الخالي عن الشهوة ، فلا بد أن يكون ذلك في وضوءه ، ومسح جميع رأسه ، (٤) والا لكان وضوءه باطلا عند الشافعي باللمس ، وعند مالك بعدم الدلك ، (٦) أو مسح جميع الرأس .

ولو نكح بلا ولي تقليدا لأبي حنيفة ، (٧) وبلا شهود تقليدا لمالك ، (٨) ووطئ (٩) وجنب (*)

(١) في شرحه على جمع الجوامع : ٤٤١ / ٢ ، وتقدمت ترجمته ص

(*) نهاية صفحة ٦١٦ / ب من أ ، وانظر : الروضة : ١٠٨ / ١١ ، والحنطاني هو الحسين

ابن أبي جعفر قســـــــــوله : محمد الطبري أبو عبد الله الحنطاني ، قدم بغداد وروى عنه القاضي أبو الطيب قال ابن السمعاني لعل أن بعض أجداده كان يبيع الحنطة له الكفاية في الفروق ، توفي بعد الأربعمائة . انظر : كشف الظنون ١٤٩٩ ، طبقات السبكي : ٣٦٧ / ٤ ، طبقات الأسنوي : ٤٠١ / ١ .

(٢) نسبه تبعاً للأسنوي في التمهيد ص ٥٠٨ .

(٣) يعني تقليدا لمالك وعند المالكية لا ينقض الا بشروط ثلاثة . راجعها في الشرح

الصفير : ١٢٥ / ١

(٤) يشترط المالكية في فرائض الوضوء مسح جميع الرأس في الوضوء . انظر : الشرح الصفير :

١٠٨ / ١

بينما ينقض الشافعية بايجاب كل ما يقال عنه مسح ولو لبعض الرأس . انظر : الروضة ٥٣ / ١ .

(٥) لأن لمس الأجنبية بدون حائل ناقض للوضوء عند الشافعية . انظر : الاقناع للخطيب

٥٣ / ١ ، ولا ينقض عند أبي حنيفة وعند أحمد ثلاث روايات . انظر : الافصاح ص ٦٢ ،

والشافعي سبقت ترجمته ص ١١٧ .

(٦) يشترط المالكية في فرائض الوضوء الدلك مع الغسل في الوضوء . انظر : الشرح

الصفير : ١١٠ / ١ .

(٧) في مذهب الحنفية يجوز للمرأة أن تزوج نفسها . انظر : تحفة الفقهاء : ١٠٥٢ / ١ .

(٨) في المذهب المالكي : صحة العقد بلا شهود ، ولكن لا تتقرر ولا تترتب ثمرته من حل

التمتع الا بحصول الشهادة قبل البناء . انظر : الشرح الصفير : ٣٢٥ / ١

(٩) اذا وطئ في حالة كونه مقلدا لأبي حنيفة بانفراده أو لمالك بانفراده فانه لا يحد

(*) نهاية صفحة ١٩٧ من (ب) ، ويجب الحد عند معتقد التحريم لنكاح

بلا ولي مطلقا عند الاصطخرى والصيرفي والفارسي .

انظر : الروضة : ٥١ / ٧ .

الحد^(١) كما قاله الرافعي^(٢) لا تفارق الامامين على بطلانه^(٣) .
 وقول الأزرق^(٤) لا يخلو من نظر، وأيده بأن ظاهر^(٥) كلام التنبيه^(٦) أنه لا يحد
 وأن النووي في شرح مسلم^(٧) حكى أن نكاح المتعة لا ولي فيه ولا شهود وأنه رأى جواباً
 منسوباً إلى الفقيه جمال الدين محمد بن عمر، وأنه لا يحد، مردود لأن الأخذ بظاهر
 عبارات^(٨) الكتب مع احتمال كونه ليس مراداً أو بفتوى بعض العلماء لا يقاوم الأقوال^(٩)
 الصريحة التي علتها ظاهرة صحيحة .

-
- (١) في أ زيادة على المعتمد ، والمثبت من ب ، ج ، د .
 (٢) انظر: التمهيد للاسنوى ص ٥٠٨ .
 (٣) لأن النكاح بدون شهود باطل عند الامام أبي حنيفة ، والنكاح بدون ولي
 باطل عند الامام مالك ، فإذا كان النكاح بدون ولي ولا شهود فهو باطل
 عند الامامين وسبق أن نقلنا أن مذهب مالك أنه لا يحل الاستمتاع الا بعد
 الشهادة وطيئه فلا وجه للحد قبل الوطء فتنبه !!
 (٤) الأزرق العالم اليمنى تقدمت ترجمته ص ٢٤١ .
 (٥) في (أ) : " الظاهر " والمثبت من ب ، ج ، د .
 (٦) انظر: صفحة ١٤٨ منه .
 (٧) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي : ١٨٥ / ٩ ، ١٨٦ قال : " وفي هذا الحديث
 دليل على أنه لم يكن في نكاح المتعة ولي ولا شهود " ، والحديث المقصود
 هو حديث سيرة الجهنني في فتح مكة .
 (٨) وذلك لأنه لا يؤخذ بلازم كلام العلماء .
 (٩) في أ : " الأقاويل " والمثبت من ب ، ج ، د .

(خاتمة)

اختلف في التقليد في أصول الدين ، وهى مسائل الاعتقاد كحدوث العالم ، ووجود
 الباري تعالى ، (١) وما يجب (٢) وما ينتج عليه من الصفات وغير ذلك مما هو مشهور فسي
 أصول الدين ، فرجح كثيرون ، (٣) ومنهم الرازى (٤) والآمدى : (٥) عدم الجواز ، لأن المطلوب
 فيه اليقين ، (*)
 وقيل : (٦) ان النظر فيه حرام لأنه مظنة الوقوع في الشبه والضلال ، ونقل عمن
 أبي الحسن الأشعري عدم صحة ايمان المقلد ، وشنع (٨) عليه بأن ذلك يلزم منه
 تكفير العوام ، وهم غالب المؤمنين ، وادعى القشيري (٩) أن ذلك مكذب عليه .
 قال ابن السبكي : (١٠) والتحقيق أنه ان (١١) كان التقليد أخذ قول الغير بغير حجة (١٢)

-
- (١) فى (أ) ساقط، والمثبت من ب، ج، د .
 (٢) فى (أ) : " تجب له ويمنع عليه " والمثبت من ب، ج، د .
 (٣) انظر: التبصرة ص ٤٠١ ، اللمع ص ٢٨٢ ، المستصفى : ٣٨٧/٢ ، المحصول :
 ٢/ق ١٢٥ ، الأحكام للآمدى : ١٩٣/٤ ، جمع الجوامع : ٤٤٣/٢ ، وما بعد ها
 الابهاج : ٢٧٣/٣ ، مختصر ابن الحاجب : ٣٠٥/٢ ، المنتهى لابن الحاجب :
 ص ٢١٩ ، التحرير : ٢٤٣/٤ ، مسلم الثبوت : ٤٠١/٢ ، المختصر لابن اللحام :
 ص ١٦٦ ، المدخل الى مذهب الامام أحمد ص ١٩٣ ، غاية الوصول ص ١٥٢ .
 (٤) فى محصولة : ٢/ق ١٢٥ .
 (٥) فى الأحكام : ١٩٣/٤ . (*) نهاية ورقة ٨٨ من (أ) .
 (٦) انظر: جمع الجوامع : ٤٤٤/٢ .
 (٧) نقله عنه ابن السبكي فى جمع الجوامع : ٤٤٥/٢ وتقدمت ترجمته ص ٦٥ .
 (٨) انظر: المحلى على جمع الجوامع : ٤٤٥/٢ .
 (٩) نسبه للقشيري تبعاً لجمع الجوامع : ٤٤٥/٢ .
 والقشيري هو : عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك النيسابورى أبو القاسم الملقب
 زين الاسلام ، نشأ يتيماً تعلم الفقه وأصوله وعلم الكلام ، واللغة وغيرها من مصنفاته
 التفسير فى علم التفسير ، توفى سنة ٤٦٤ هـ ، وقيل سنة ٤٦٥ هـ ، انظر: ترجمته فى البداية
 والنهاية : ١٠٧/١٢ .
 (١٠) انظر: جمع الجوامع : ٤٤٥/٢ .
 (١١) فى أ " أن " ساقط والمثبت من ب، ج، د .
 (١٢) فى أ : " من غير " والمثبت من ب، ج، د .

مع احتمال شك أو وهم ، فلا يكفي حينئذ قطعاً ، إذ لا إيمان مع أن (*) ترد ، وإن كان
جزماً كفى خلافاً لأبي هاشم . (٢)

اللهم (٣) حبب إلينا الإيمان (*) وزينه في قلوبنا ، وكره إلينا الكفر والفسوق
والعصيان واجعلنا من الراشدين .

واحرص اللهم بعين عنايتك ثبات الإيمان في قلوبنا بك ، وبأنبيائك وملائكتك ، وكتبك
ورسلك ، من أن تصل علينا (٤) الزلازل الناشئة من شبه الجاحدين . (٥)

واكفنا بمنك الوسواس الذي يفضي (٦) بنا إلى ما يسيخطك علينا ، وبإبطال حركات النفس
والشيطان عن السعى بها إلينا ، فإنا لا نرجو لذلك سواك ، ولا نسأل (٧) إلا إياك ، يا خير
مسئول ، وأعظم مأمول .

((و)) ليكون ((هذا)) هو ((آخر)) ما قصدناه من الكلام على معاني هذه
((الذريعة)) الموصلة (٨) إلى ما لا بد منه من الأصول .

((والحمد لله)) رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات ، ((على)) تمام
هذا الايضاح ، الذي ظهر به صبح هذه المنظومة ، ولا ح ، وعلى ((تمامها)) هـ

(*) نهاية ورقة ١٣٢ ب من د . (١) في أ ، ساقط والمثبت من ب ، ج ، د .

(٢) في قوله : " لا يكفي إيمان المقصد ، بل لا بد لصحة الإيمان من النظر .

وقد بحثه الحافظ ابن حجر في الفتح ورد على المتكلمين وأكثر من نقول العلماء
في بحث مستع في أول شرحه لكتاب التوحيد : ٣٤٩ / ١٣ وما بعدها ، جامع
الجوامع والمعلل عليه : ٢ / ٤٤٦ .

(٣) هذا الدعاء مقتبس من سورة الحجرات ، آية (٧) ، وهو ما بين المعكوفتين .

(*) نهاية صفحة ٢٠١ من ج .

(٤) في أ : " عليها " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٥) في (أ) : " الملحددين " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٦) في ج ، د : " التي تقضي " والمثبت من أ ، ب .

(٧) في أ : " نسأله " والمثبت من ب ، ج ، د .

(*) نهاية صفحة ١٩٩ من (ب) .

(٨) في (أ) : " الموصولة " والمثبت من ب ، ج ، د .

حال كونها ((جامعة)) زيد الأصول التي هي ^(١) تشبه ((الأزهار)) الكائنة
 ((في كاسها)) المحتاج الى فتحه ليتوصل الى الأزهار ^(*) التي فيه ، وهذا الشرح
 هو الفاتح لذلك ، والمنفتح عما هنالك .

((ثم الصلاة والسلام)) دائمين ((ماجرى نهر)) وانفتح زهرة ^(٣) وضحك بـرق
 وبكى ودق ((على المختار)) المصطفى ((سيد الورى)) أى الخلق ((والآل والصحب))
 له ((نجوم الظلم)) المدلهمه ، الناشئة من تكاثف سحب الجهل ((هدايتنا)) أى أدلتنا
 ((الى السبيل الأقوم)) الذى كان عليه الرسول صلى الله عليه وسلم ، والخلفاء
 الراشدون .

سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا اله الا أنت ، أستغفرك وأتوب اليك ،
 فاغفر لي وتب علي ، انك أنت التواب الرحيم ، والحمد لله الذى هدانا لهذا ،
 وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .

قال مؤلفه العلامة : جمال الدين محمد بن أبي بكر الأشعر رحمه الله تعالى :
 فرغت من تسويده قبل ^(٥) الزوال يوم الخميس السادس والعشرين من شهر جمادى الأولى
 الذى هو أحد شهور سنة ثمان وسبعين وتسعمائة للهجرة النبوية ، على صاحبها
 أفضل الصلاة والسلام .

وتم النظم والشرح كلاهما في نحو شهرين ، ^(٨) . . .

(١) الضمير ساقط من (أ) : والمثبت من ب ، ج ، د .

(*) نهاية ورقة ٨٨ ب من أ .

(٢) ساقط من أ ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(٣) فى أ : " زهار " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٤) فى أ ، ساقط ، والمثبت من ب ، ج ، د .

(٥) فى أ : " قبيل " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٦) فى أ : " جماد الأول " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٧) فى أ : " شاربها " والمثبت من ب ، ج ، د .

(٨) بعد قوله : " فى نحو شهرين " تختلف النسخ فى الأدعية ، وفى نسخة (د) زيادة وهى " وكان الفراغ

من اكمال نسخها ليلة الجمعة العاشرة من شهر شوال أحد شهور سنة ١٣٦٨ هـ

ثانية وستين بعد الثلاثمائة والألف من هجرة من خلق على أكمل وصف ، =

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. (١)

7 سبحان ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين (٢).

== رسم العيد الأقل الراجي غفران الزلل حصلها لنفسه ولمن شاء الله من بعده عبد الله بن سعيد محمد اللحجي ، أحد طلبة العلم الشريف بالمرأعـه فتح الله عليه فتوح العارفين ، وفقهه في الدين ، ووقاه من مكايـد الشيطان وفتنه ، وجعله من يستمعون القول فيتبعون أحسنه انه على كل شيء قدير وبالأجـابة جدير ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين . وفي هامش آخر ورقة من (د) قوله : بلغ مقابلة بحسب الطاقة والأماكن على نسخة مصححة بخط شيخنا العلامة السيد عبد الرحمن محمد الأهدل وذلك ليلة ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٧١ هـ ، الحقيق عبد الله سعيد اللحجي عفى الله عنه .

(١) في نسخة أ بعد قوله " وصحبه وسلم " زيادة وهي :
" كلما ذكره الذاكرون ، وغفل عن ذكره الغافلون ، والحمد لله على ذلك حمدا كثيرا لا أحصى ثناءا عليك أنت كما أثنيت على نفسك فلك الحمد حتى ترضى آمين آمين آمين . وصل على محمد سيدنا أفضل النبيين وعلى آله وصحبه وسلم وفي نسخة (ب) بعد قوله : " وصحبه وسلم " زيادة وهي :
" تسليما كثيرا الى يوم الدين ، وكان الفراغ من كتب هذا الشرح المبارك بحمد الله وعونه يوم الجمعة لعله عشرين من شهر ربيع الأول بالمولد الشريف ، وذلك كان الفراغ من الكتب بعد صلاة الجمعة بتاريخه سنة ١٢٦١ وذلك بخط الفقير الحقير المعترف بالذنب والتقصير الراجي عفو ربه العلي القدير محمد بن حسين الحطامي المنتسب الى بني القاعدة غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات ، والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات ، انه على ما يشاء قد ير وبالا جابة جدير آمين آمين آمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم كثيرا الى يوم الدين آمين .

ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والحمد لله رب العالمين .

(٢) الآيات الأخيرة من سورة الصافات ، آية ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ،

وفي نسخة (ج) بعد قوله : " والحمد لله رب العالمين " زيادة وهي : بقلم الفقير الى

مولا الفنى اسماعيل بن محمد بن أبي القاسم بن أبي الفيث بن اسماعيل الوشلي غفر الله

لهم ولوالديهم ولجميع المسلمين ، وفرغ منه قبيل صلاة الجمعة . . . سنة ١٢٠٥ ==

.....

== أو ١٣٠٥ هـ ، وفي هامش آخر صفحة من (ج) الحمد لله بلغ قراءة ومقابلة
 لهذا الشرح من أوله الى آخره على يد سيدى العلامة خاتمة المحققين
 السيد عبد الرحمن بن عبد الله القدينى . . . نفع الله به ويعلمه ، فسى
 ٢٦ شهر صفر سنة ١٢١٢ هـ أو ١٣١٢ هـ ، مالكة اسماعيل بن محمد الوشلى .

الفارس

* الفهارس *

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأحاديث النبوية والآثار .
- فهرس الشواهد الشعرية .
- فهرس الحدود والمصطلحات .
- فهرس الأعـــلام .
- فهرس الفرق والمذاهب .
- فهرس الكتب الواردة في النص .
- فهرس الأماكن .
- فهرس مراجع تحقيق الكتاب .
- فهرس موضوعات الكتاب .
- فهرس القواعد الفقهية والأصولية .

أولاً : فهرس الآيات القرآنية في قسم الدراسة :

(سورة الفاتحة)

الآية	رقبها	الصفحة
(الحمد لله رب العالمين)	٢	(*) ٤٤٢ هـ

(سورة البقرة)

(لا ريب فيه)	٢	٢١٠
(ذهب الله بنورهم)	١٧	٤٢٢
(يجعلون أصابعهم في آذانهم)	١٩	٤١٧ هـ ، ١١٢
(فأتوا بسورة من مثله)	٢٣	١٣١
(هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً)	٢٩	(*) ٩٧ ق ٦٢٣
(أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة)	١١٠ ، ٤٣	١٢٧ هـ ، ١٠٠
(كونوا قردة خاسئين)	٦٥	١٣١ هـ ، ١٣١
(ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة)	٦٧	٣٣٥ هـ ، ٣٣١
(انها بقرة صفراء فاقع لونها)	٦٩	٣٣٥ هـ ، ٢٣٦
(واتخذوا من مقام ابراهيم مصلًى)	١٢٥	٦٥٢ هـ
(وكذلك جعلناكم أمة وسطاً)	١٤٣	٤٩٨ هـ ، ٤٩٤
(قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة)	١٤٤	٣٥٩
(فقل وجهك شطر المسجد الحرام)	١٤٤	٣٧١

(*) هذا الحرف (هـ) وضعت بجانب رقم الصفحة للآيات القرآنية والأحاد ليست

والآثار التي أتت بها في الهامش.

(*) هذا الحرف (ق) وضعت بجانب رقم الصفحة التي فيها الآيات القرآنية

(بقسم الدراسة) .

الآية	رقبها	الصفحة
(ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب)	١٧٩	٥٧١ هـ
(كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين) .	١٨٠	٣٦٧
(يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) .	١٨٣	٤٥٨ هـ
(فعدة من أيام أخر)	١٨٤ ، ١٨٥	٢٧٤
(وعلى الذين يطيقونه فدية)	١٨٤	٣٦٠
(فمن شهد منكم الشهر فليصمه)	١٨٥	٣٦٠
(يريد الله بكم اليسر)	١٨٥	٧٧ هـ ، ٣٥٩ هـ ، ٣٦٦ هـ
(احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم)	١٨٧	٣٦٦ هـ
(ثم أتوا الصيام الى الليل)	١٨٧	٢٧٩
(وأنتم عاكفون فى المساجد)	١٨٧	٤١٨
(فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم)	١٩٤	١١١ هـ
(فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجعتم)	١٩٦	٢٧٤ ، ٢٧٤ هـ
(وما تفعلوا من خير يعلمه الله)	١٩٧	٢٠٨ هـ
(واذكروا الله فى أيام معدودات)	٢٠٣	٤١٨
(حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله)	٢١٤	٢٠٨ هـ
(ولا تقربوهن حتى يطهرن)	٢٢٢	٥٩٣
(فاذا تطهرن فأنوهن)	٢٢٢	٥٩٣
(فان قاموا فان الله غفور رحيم)	٢٢٦	٥٤٩ هـ
(والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء)	٢٢٨	٢٨٢ ، ٣٧ ، ٣٧٩ هـ ، ٤٠٩ ، ٣٨٠ هـ
(فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره)	٢٣٠	١١٨ هـ
(يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا)	٢٣٤	٣٥٩

<u>الآية</u>	<u>رقبها</u>	<u>الصفحة</u>
(ولا جناح عليكم فيها عرضتم به من خطبة النساء)	٢٣٥	١١٦ هـ
(أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح)	٢٣٧	٢٢٢
(فنصف ما فرضتم)	٢٣٧	٢٢٩ هـ
(فان خفتم فرجالا أو ركبانا)	٢٣٩	٥٦٣ هـ
(متاعا الى الحول)	٢٤٠	٣٥٩
(من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا)	٢٤٥	١٠١
(ولا تيمموا الخبيث)	٢٦٧	١٧٣
(وما تفتقون الا ابتغاء وجه الله)	٢٧٢	٢٠٩ هـ
(وأحل الله البيع)	٢٧٥	١٩٩
(واستشهدوا شهيدين من رجالكم)	٢٨٢	١٣٢
(فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهادتين)	٢٨٢	٤٨٣ هـ
(والله بكل شيء عليم)	٢٨٢	٣٣٦
(لا يكلف الله نفسا الا وسعها)	٢٨٦	٢٨١ هـ، ٣٥٩ هـ

(سورة آل عمران)

(الله لا اله الا هو الحي القيوم)	٢	٢٢٧ هـ
(ربنا لا تزعج قلوبنا)	٨	١٧٣
(لن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا)	١٠	٤١٧ هـ
(شهد الله أنه لا اله الا هو)	١٨	٢٢٧ هـ
(قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله)	٣١	٤٥٢
(ومن أهل الكتاب من ان تأمنه بقنطار)	٧٥	٤٢٣
(والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا)	٩٧	٢٨٢
(والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا)	٩٧	١٥١ هـ، ٣٣٥ هـ
(ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف)	١٠٤	١٣٧ هـ

<u>الآية</u>	<u>رقبها</u>	<u>الصفحة</u>
(كنتم خير أمة أخرجت للناس)	١١٠	٤١٧ هـ
(ولقد نصركم الله ببدر)	١٢٣	٤٢٣
(ربنا اغفر لنا ذنوبنا)	١٤٧	١٥٦
(ربنا اغفر لنا ذنوبنا واسرافنا في أمرنا وثبت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين) .	١٤٧	٤٤٨ ق ، ٤٤٠
(وشاورهم في الأمر)	١٥٩	١٥٧ هـ
(فيها رحمة من الله)	١٥٩	٢٠٩ هـ
(ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم)	١٦٩	١٧٣
(الذين قال لهم الناس)	١٧٣	٢٣٦ هـ
(حتى يميز الخبيث من الطيب)	١٧٩	٤١٧
(كل نفس ذائقة الموت)	١٨٥	٢٠٧

(سورة النساء)

(يا أيها الناس)	١	٢٠٨ ، ٢٢٦
(فانكحوا ما طاب لكم من النساء)	٣	٢٠٨ هـ
(أو ما ملكت أيمانكم)	٣	٦٤٨
(ولا تأكلوها اسرافا وهذا أن يكبروا ومن كان غنيا فليستعفف)	٦	٣٥٩ هـ
(ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما)	١٠	٣٥٩ هـ
(يوصيكم الله في أولادكم)	١١	٢٠١ ، ٢٨٧
(ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء)	٢٢	١١٨ هـ
(حرمت عليكم أمهاتكم)	٢٣	١٧٨ هـ ، ٣١٩
(وان تجمعوا بين الاختين)	٢٣	١٧٨ هـ ، ٦٤٨
(فاذا احصن فان اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) .	٢٥	٢٨٩
(أو جاء أحدكم من الغائط)	٤٣	١١٠
(أو لامستم النساء)	٤٣	٣٠٨

<u>الآية</u>	<u>رقبها</u>	<u>الصفحة</u>
(إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها)	٥٨	٢٩٦هـ، ٢٩٤
(يا ليتني كنت معهم)	٧٣	١٠٢
(وأقيموا الصلاة)	٧٧	٣٣٥هـ
(من يطع الرسول فقد أطاع الله)	٨٠	٤٥٢هـ
(أفلا يتدبرون القرآن)	٨٢	٨٦هـ
(ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم) .	٨٣	٦١٨هـ
(ومن قتل مؤمنا خطأ)	٩٢	٢٥٤
(فتحرير رقبة مؤمنة)	٩٢	٢٢٣، ٢٨٥، ٣٨١هـ
(الا أن يصدقوا)	٩٢	٢٥٤
(ومن يقتل مؤمنا متعمدا)	٩٣	٢٣٨
(ومن يشاقق الرسول . . . إلى قوله نوله ما تولى ونصله جهنم)	١١٥	٥٣٥
(من يعمل سوءا يجزيه)	١٢٣	٢٠٩
(واتخذ الله إبراهيم خليلا)	١٢٥	١٠١
(فيظلم من الذين هادوا)	١٦٠	٥٨٨
(قد جاءكم الرسل بالحق من ربكم)	١٧٠	٤٢٣
(انما الله اله واحد)	١٧١	٢٠٩هـ

(سورة البائدة)

(وإذا حللتم فاصطادوا)	٢	١٢٧هـ، ١٣٠هـ
(حرمت عليكم الميتة والدم)	٣	٢٦٩هـ
(أحل لكم الطيبات)	٥، ٤	٦٣٣
(إذا قسمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق)	٦	٢٨٥
(إذا قسمتم إلى الصلاة)	٦	٣٤٢
(فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق)	٦	١٠٤

<u>الآية</u>	<u>رقبها</u>	<u>الصفحة</u>
(وأمسحوا برؤوسكم)	٦	٢٢٠
(وان كنتم جنبا فاطهروا)	٦	١٥١
(أولاستم النساء)	٦	٥٨٤ هـ
(أو جاء أحد من الغائط)	٦	١١٠
(وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا)	١٢	٤٧٥ هـ
(من أجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل)	٣٢	٥٨٧
(انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا)	٣٣	٥٧٢ هـ
(الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم)	٣٤	٢٥٣
(والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء)	٣٨	٢٩٤ هـ ، ٣١٩ هـ ، ٤٥٦ هـ ٢٩٥ هـ ، ٥٨٨ هـ ، ٥٧٢ هـ ٥٨٨ هـ
(فاقطعوا أيديهما)	٣٨	١٠٤
(بلغ ما أنزل اليك من ربك)	٦٧	٣٣٢
(لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم)	٨٩	١٤١ هـ
(أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر)	٩١	٥٧١ هـ
(لا تسألوا عن أشياء ان تبد لكم تسؤكم)	١٠١	١٧٣
(<u>سورة الأنعام</u>)		
(ثم قضى أجلا وأجل مسمى)	٢	٤١٤ هـ
(ما فرطنا في الكتاب من شيء)	٣٨	٦١٨
(الله ربكم لا اله الا هو خالق كل شيء)	١٠٢	٢٧
(قل لا أجد فيها أوحى الى محرما)	١٤٥	٦٣٦
(وآتوا حقه يوم حصاده)	١٤١	٣٣٥ هـ
(أو دما مسفوحا)	١٤٥	٢٦٩ هـ

<u>الآية</u>	<u>رقبها</u>	<u>الصفحة</u>
(سورة الأعراف)		
(ولقد خلقناكم)	١١	٢٢
(وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا إليها آباءنا والله أمرنا بها)	٢٨	٣٩ هـ
(قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده)	٣٢	٦٣٣
(قال ادخلوا في أم قد خلت من قبلكم)	٣٨	٤١٨
(ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق)	٨٩	١٣٣
(واختار موسى قومه سبعين)	١٥٥	٤٧٦، ٤٧٦ هـ
(الذين يتبعون الرسول النبي)	١٥٧	٤٥٢ هـ
(فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله)	١٥٨	٤٥٢ هـ
(سورة الأنفال)		
(انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم)	٢	٤٢٥
(وإذا نطيت عليهم آياته زادتهم إيماناً)	٢	١١٣
(انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم)	٢	٤٢٥
(وإذا نطيت عليهم آياته زادتهم إيماناً)	٢	١١٣
(يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم الذين كفروا)	١٥	١٣٨ هـ
(قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف)	٣٨	١٨٢
(واعطوا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة)	٤١	٢٣٠
(واما تخافن من قوم خيانة)	٥٨	٢٠٩ هـ
(ومن اتبعك من المؤمنين)	٦٤	٤٧٥
(ان يكن منكم عشرون صابرون)	٦٥	٤٧٥ هـ، ٤٧٥
(الآن خفف الله عنكم وعظم أن فيكم ضعفاً)	٦٦	٣٥٩ هـ
(ما كان لنبي أن يكون له اسرى حتى يتخفن في الأرض)	٦٧	٦٧٧
(يا أيها النبي قل لمن في أيديكم من الأسرى)	٧٠	١١١ هـ

<u>الآية</u>	<u>رقبها</u>	<u>الصفحة</u>
(سورة التوبة)		
(فاقتلوا المشركين)	٥	٢٣٧، ٢٣٦
(وان أحد من المشركين استجارك فأجره)	٦	٢١٣
(فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم)	٧	٢٠٨ هـ
(الا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم)	١٣	١٠٢
(قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر)	٢٩	٢٧٨، ٢٧١ هـ
(حتى يعطوا الجزية عن يد)	٢٩	٢٨٤
(وقاتلوا المشركين كافة)	٣٦	٥٧١ هـ
(أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة)	٣٨	٤١٦
(عفى الله عنك لم اذنت لهم)	٤٣	٦٧٧
(فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا)	٨٢	١٣٣ هـ
(والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم باحسان)		
(رضى الله عنهم) .	١٠٠	٤٩٤ هـ
(خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها)	١٠٣	٦٣٩
(فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة)	١٢٢	١٣٧ هـ
(واذا ما أنزلت سورة)	١٢٤	٢٠٩ هـ
(أيكم زادته هذه آياتنا)	١٢٤	٢٠٧
(سورة يونس)		
(قل ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسه)	١٥	٣٦٧
(فأتوا بسورة من مثله)	٣٨	١٣١
(ويستنبئوك أحق هو قل اى وصى)	٥٣	٢٠٧ هـ
(فاجمعوا أركم)	٧١	٥٢٥ هـ
(القوا ما أنتم ملقون)	٨٠	١٣٣

<u>الآية</u>	<u>رقبها</u>	<u>الصفحة</u>
(سورة هود)		
(ولا ينفعكم نصحي ان أردت أن أنصح لكم ان كان الله يريد أن يغويكم) .	٣٤	٢٦٤
(وقال اركبوا فيها)	٤١	٤١٩
(وما أمر فرعون برشد)	٩٧	١٥٧ هـ
(سورة يوسف)		
(انا أنزلناه قرآنا عربيا)	٢	١١٤ هـ، ١١٥
(ما هذا بشرا)	٣١	٢٠٩ هـ
(انى أرانى أعصر خمرا)	٣٦	١١١ هـ
(ان الحكم الا لله)	٤٠	٦٤٠ هـ
(واسأل القرية)	٨٢	١٠٩، ٣٣٦
(وقد أحسن بي)	١٠٠	٤٢٣
(سورة الرعد)		
(والله يسجد من فى السموات والأرض)	١٥	٢٠٩
(الله خالق كل شىء)	١٦	٢٨١
(يدعو الله ما يشاء ويثبت)	٣٩	٣٦٣
(سورة ابراهيم)		
(كتاب أنزلناه اليك لتخرج الناس من الظلمات الى النور)	١	٥٨٨
(لئن شكرتم لأزيدنكم)	٧	١٠
(فردوا أيديهم ^{فى} أفواههم)	٩	٤١٩
(ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون)	٤٢	١٧٣ هـ

الآيةرقبهاالصفحة(سورة الحجر)

١٣١ هـ	٤٦	(ادخلوها بسلام آمنين)
٢٠٨ هـ	٥٧	(فما خطبكم أيها المرسلون)
١٠٢	٧٢	(لعمرك انهم لفي سكرتهم يعمهون)
١٧٣	٨٨	(لا تدن عينيك الا ما متعنا به)
١٠٢	٩٢	(فوربك لنسألنهم أجمعين)

(سورة النحل)

١٣١	٣٢	(ادخلوا الجنة)
١٣٣	٤٠	(كن فيكون)
٦٨٦	٤٣	(فأسألوأهل الذكر ان كنتم لا تعلمون)
٣٦٧، ٣٦٦، ٢٨٢	٤٤	(وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم)
١٨٧ هـ	٧٢	(والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا)
٥٨٨، ٣٦٦، ٢٨٣ هـ	٨٩	(ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء)
٢٠٨	٩٦	(ما عندكم يتفد وما عند الله باق)

(سورة الاسراء)

٤١٦ هـ	١	(سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام)
٦٣٠	١٥	(وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا)
٣٧٩	٢٣	(وقضى ربك ألا تعبدوا الا اياه)
٣٧٥ هـ	٢٣	(اما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما . .)
١١٦ هـ، ٢٩٠ هـ، ٥٥	٢٣	(ولا تقل لهما أف)
١٣٣، ١٦	٣٢	(ولا تقرهوا الزنا)
١٠١	٣٣	(ولا تقتلوا النفس)
١٨ هـ	٤٤	(ولكن لا تغفون تسبيحهم)

<u>الآية</u>	<u>رقبها</u>	<u>الصفحة</u>
(حجابها مستورا)	٤٥	١١٢ هـ
(اذا لاذ قنالك ضعف الحياة وضعف السمات)	٧٥	٥٨٨
(<u>سورة الكهف</u>)		
(لبثنا يوما أو بعض يوم)	١٩	٤١٥ هـ
(ويوم نسير الجبال)	٤٧	٢٧
(ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا ، الا ان يشاء الله واذكر ربك اذا نسيت)	٢٤ ، ٢٣	٢٣٩ هـ
(<u>سورة مريم</u>)		
(وهزي اليك بجذع النخلة)	٢٥	٤٢٤
(لننزعن من كل شيعة أنهم أشد)	٦٩	٢٠٨
(فليبدد له الرحمن مدا)	٧٥	١٣٣ هـ
(ان من في السموات والأرض الا آتى الرحمن عبدا ، وكلهم آتية يوم القيامة فردا)	٩٢ ، ٩٥	٢٠٧
(<u>سورة طه</u>)		
(ولأصلينكم في جذوع النخل)	٧١	٤١٨
(<u>سورة الأنبياء</u>)		
(فأسألو أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون)	٧	٦٨٦
(لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا)	٢٢	٢٤٩ هـ
(كل نفس ذائقة الموت)	٣٥	٢٠٧
(بل فعله كبيرهم هذا)	٦٣	١١٧
(قلنا يا ناركوني بردا وسلاما على ابراهيم)	٦٩	٤٦٤ هـ
(ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا)	٧٧	٤١٧ هـ
(ففهمناها سليمان)	٧٩	٦٨٠
(وما أرسلناك الا رحمة للعالمين)	١٠٧	٤٤٢ هـ

<u>الآية</u>	<u>رقبها</u>	<u>الصفحة</u>
(سورة الحج)		
(فاذا وجبت جنوبها)	٣٦	٥٣١
(وما جعل عليكم في الدين من حرج)	٧٨	٦٦١، ٥٧٧
(سورة المؤمنون)		
(قد أفلح المؤمنون)	١	٢٠١
(ثم أرسلنا رسلنا تترى)	٤٤	٤٦٩
(كلوا من الطيبات)	٥١	١٣٠
(لبثنا يوما أو بعض يوم)	١١٣	٤١٥
(سورة النور)		
(الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة)	٢	٥٧١، ٢٨٩، ١٥١
(والذين يرمون المحصنات ، ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة)	٤	٣٨١، ٢٨٩، ٢٥٤ ٥٧٢، ٤٨٣
(الا الذين تابوا)	٥	٢٥٤
(لمسكم فيما أفضتم)	١٤	٤١٨
(وأنكحوا الأيامى)	٣٢	١١٨
(فكانتوهم ان طعمت فيهم خيرا)	٣٣	١٢٩
(والله بكل شئ عليم)	٣٥	٣٣٥
(وأقيموا الصلاة)	٥٦	٣٣٥
(فليحذر الذين يخالفون عن أمره)	٦٣	٢٠١
(سورة الفرقان)		
(ليكون للعالمين نذيرا)	١	٤٤٢
(أصحاب الجنة يومئذ)	٢٤	٢
(ويوم تشقق السماء بالغمام)	٢٥	٤٢٣
(فأسأل به خبيرا)	٥٩	٤٢٣

<u>الآية</u>	<u>رقبها</u>	<u>الصفحة</u>
(والذين لا يدعون مع الله الها آخر)	٦٨	٢٥٣
(ومن يفعل ذلك يلق أثاما ، يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد)	٦٨-٦٩	١٨٠-١٨٢ هـ
(<u>سورة الشعراء</u>)		
(القوا ما أنتم ملقون)	٤٣	١٣٣
(<u>سورة النمل</u>)		
(وأوتيت من كل شيء)	٢٣	٢٨٠
(لولا تستغفرون الله)	٤٦	٤٢٢ هـ
(<u>سورة القصص</u>)		
(فوكره موسى ففضى عليه)	١٥	٤١٥ هـ
(انى أريد أن أنكحك احدى ابنتى هاتين)	٢٧	٤٥٨ هـ
(أياها الأجلين قضيت فلاعدوان على)	٢٨	٢٠٧
(<u>سورة العنكبوت</u>)		
(فكلا أخذنا بذنبه)	٤٠	٤٢٣
(<u>سورة السجدة</u>)		
(وأقيموا الصلاة)	٣١	٣٣٥ هـ
(كل حزب بما لديهم فرحون)	٣٢	٢٠٧
(<u>سورة لقمان</u>)		
(هذا خلق الله)	١١	١١٢
(<u>سورة السجدة</u>)		
(فذوقوا بها نسيتم)	١٤	٢٠٩ هـ

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
(سورة الأحزاب)		
(النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم)	٦	٢٢٥ هـ
(وأزواجه أمهاتهم)	٦	٢٢٥
(لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة)	٢١	٤٥٢ هـ
(يا نساء النبي)	٣٢	٥٢٨ هـ
(إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت)	٣٣	٥٢٨ هـ
(وإن كنتم لا تعلمون ما ينطق في بيوتكم من آيات الله والحكمة)	٣٤	٥٢٨ هـ
(إن المسلمين والمسلمات)	٣٥	٢٢٣
(وخاتم النبيين)	٤٠	٤٦٦ هـ
(يا أيها النبي أنا أحللتنا لك أزواجك)	٥٠	٣٥٩ هـ
(لا يحل لك النساء من بعد)	٥٢	٣٥٩ هـ
(صلوا عليه وسلموا تسليما)	٥٦	١١
(سورة سبأ)		
(وأنا أو أياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين)	٢٤	٤١٦ هـ
(كافة للناس بشيرا ونذيرا)	٢٨	١١٤ هـ
(سورة فاطر)		
(أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع)	١	٤١٣ هـ
(أروني ماذا خلقوا من الأرض)	٤٠	٤١٧ هـ
(سورة يس)		
(من بعثنا من مرقدنا)	٥٢	٢٠٩
(كن فيكون)	٨٢	١٣٣

<u>الآية</u>	<u>رقبها</u>	<u>الصفحة</u>
(سورة الصافات)		
(وما يعلمون)	٩٦	٢٧
(يا بني اني ارى في المنام اني اذبحك)	١٠٢	٣٤٨ ، ٣٣١
(يا أبت افعل ما تؤمر)	١٠٢	٣٤٨ هـ ، ٣٣١ هـ
(ان هذا الهو البلاء المبين)	١٠٦	٣٤٩ هـ
(وقد يناء بذبح عظيم)	١٠٧	٣٤٨ ، ٣٣٢
(وبشرناه باسحاق نبيا)	١١٢	٣٣١ هـ
(وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون)	١٤٧	٤١٦ هـ
(سبحان رب العزة عما يصفون * وسلام على المرسلين * والحمد لله رب العالمين)	١٨٠-١٨٢	٤٩٩ ق ، ٧٠١
(سورة ص)		
(كتاب أنزلناه مبارك ليدهرؤا آياته)	٢٩	٨٦ هـ
(وخذ بيدك ضعفا فاضرب به ولا تحنت)	٤٤	٤٥٩ هـ
(سورة الزمر)		
(فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله)	٢٢	٤١٧ هـ
(إنك ميت وانهم ميتون)	٣٠	٤٠١ ، ١١١
(الله خالق كل شيء)	٦١	٢٨١
(سورة فصلت)		
(ويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة)	٧٠٦	١٨٢
(واعلوا ما شئتم)	٤٠	١٣١
(لولا فصلت آياته الأعجمي وعري)	٤٤	١١٤ هـ
(سورة الشورى)		
(يذروكم فيه)	١١	٤١٩ ، ٤١٩ هـ
(جعل لكم من أنفسكم ومن الأنعام أزواجا يذروكم فيه)	١١	٤١٩ هـ

<u>الآية</u>	<u>رقبها</u>	<u>الصفحة</u>
(ليس كمثله شيء)	١١	١٠٩
(وجزاء سيئة سيئة مثلها)	٤٠	١١١ هـ
(ينظرون من طرف خفي)	٤٥	١١٢ هـ
(<u>سورة الدخان</u>)		
(ذق انك انت العزيز الكريم)	٤٩	١٣١
(<u>سورة الجاثية</u>)		
(انا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون)	٢٩	٣٤٣ هـ
(<u>سورة الأحقاف</u>)		
(تدمر كل شيء)	٢٥	٢٨٠
(<u>سورة محمد</u>)		
(فاعلم أنه لا اله الا الله واستغفر لذنبك)	١٩	١ ق
(<u>سورة الفتح</u>)		
(لقد رضى الله عن المؤمنين)	١٨	٤٩٤ هـ
(وكفى بالله شهيدا)	٢٨	٤٢٣
(محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم)	٢٩	٤٩٤ هـ
(<u>سورة الحجرات</u>)		
(ولكن الله حبيب اليكم الايمان وزينه في قلوبكم وكره اليكم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون)	٢	٤٨ ق
(<u>سورة الزاريات</u>)		
(والساء بنيناها بأيدي)	٤٧	١٠٨ ، ١١٢ ، ١١٣ هـ ، ٣٤٠
(<u>سورة الطور</u>)		
(فاصبروا أولا تصبروا)	١٦	١٣١

<u>الآية</u>	<u>رقبها</u>	<u>الصفحة</u>
(سورة النجم)		
(وما ينطق عن الهوى)	٣	٣٦٧، ٣٦٦
(سورة القمر)		
(حكمة بالغلة فما تغني النذر)	٥	٥٨٨ هـ
(الا آل لوط نجينا هم بسحر)	٣٤	٤٢٣
(سورة الرحمن)		
(يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان)	٢٢	١٢٢ هـ
(فبأى آلاء ربكما تكذبان)		١٨٦ هـ
(فيها فاكهة ونخل ورمان)	٦٨	٢١٥ هـ
(سورة الحديد)		
(من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا)	١١	١٠١
(سورة المجادلة)		
(فتحرير رقبة مؤمنة)	٣	٢٧٢، ٢٨١ هـ
(فصيام شهرين متتابعين)	٤	٢٧٤، ٢٧٤ هـ، ٣٣٨
(يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات)	١١	ق
(يا أيها الذين آمنوا اذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة)		
	١٢	٣٥٨
(فان لم تفعلوا وتاب الله عليكم)	١٣	٣٥٨
(سورة الحشر)		
(فاعتبروا يا أولي الأبصار)	٢	٦٠٨، ٦١٨، ٦٢٥
(كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم)	٧	٥٨٨
(سورة الجمعة)		
(فاسمعوا الى ذكرى ذروا البيع)	٩	٥٩٤

<u>الآية</u>	<u>رقبها</u>	<u>الصفحة</u>
(سورة المنافقون)		
(ليخرجن الأعز منها الأذل)	٨	٦١٥
(ولله العزة ولرسوله)	٨	٦١٥
(سورة التغابن)		
(ثم لتنبهون بما علمتم)	٧	١٠١
(فاتقوا الله ما استطعتم)	١٦	٢٠٩ هـ
(سورة الطلاق)		
(وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن)	٤	٢٨٢
(لينفق ذو سعة من سعته)	٧	٩٤
(سورة التحريم)		
(ان تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما)	٤	٣٠٢
(سورة الملك)		
(تبارك الذي بيده الملك)	١	١١٢ هـ
(وكلوا من رزقه)	١٥	١٣٠
(سورة القلم)		
(بأيكم المفتون)	٦	١١٢
(ان كان ذا مال وبنين)	١٤	٥٨٨
(سورة الحاقة)		
(وجاء فرعون ومن قبله والمؤتكات الخاطئة)	١٠٤٩	٢٠١ هـ
(فعصوا رسول ربهم)		
(سورة المعارج)		
(سأل سائل بعذاب واقع)	١	٤٢٣ هـ

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
(سورة نوح)		
(لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً انك ان تذرهم)	٢٧، ٢٦	٥٨٩
(سورة المزمل)		
(كما أرسلنا الى فرعون رسولا ، فعصى فرعون الرسول)	١٦-١٥	١٩٩ هـ
(وأقيموا الصلاة)	٢٠	٣٣٥ هـ
(سورة المدثر)		
(ما سللكم في سقر)	٤٢	١٨٠ هـ
(قالوا لم نك من المصلين)	٤٣	١٨١
(سورة التكويم)		
(والليل اذا عسعس)	١٧	٤٠٩ هـ
(سورة الانفطار)		
(ان الأبرار لفي نعيم)	١٣	٢١٦
(سورة الطارق)		
(من ماء دافق)	٦	١١٣ هـ
(سورة الشمس)		
(والشمس وضحاها)	١	٤١٤ هـ
(سورة العلق)		
(اقرأ ...)	١	٥
(سورة القارعة)		
(عيشة راضية)	٧	١١٣ هـ
(سورة الناس)		
(الذي يوسوس في صدور الناس)	٥	٩١ هـ
(من الجنة والناس)	٦	٩١ هـ

ثانيا : * فهرس الأحاديث النبوية الشريفة *

الصفحة	الحديث
١٢ ، ٩٢ ق	— آل محمد كل تقى
١٠١ ، ٣٧٦ ق	— أثنى جبريل فيشرني لتتبعن سنن من قبلكم
٢٩٠ - ٢٩١	— إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث
٦٥٠	— إذا بلغ الماء قلتين فإنه لا ينجس
٣٥	— إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين
٦٨٠	— إذا اجتهد الحاكم . .
١٣٣	— إذا لم تستح فاصنع ما شئت
٥١٣ ، ٩١ ق	— إذا لم تحلوا حلالا ولم تحرموا حراما واصبتم المعنى
٦٥٣ هـ	— إذا قضى أحدكم صلاته في مسجده فليجعل لبيته من صلاته نصيبا
٧٦ هـ	— إذا وجد أحدكم في بطنه شيئا
٤٦٤	— أرايتكم لملئكم هذه فان على رأس مائة سنة لا يبقى . .
٦١٩ هـ	— أربع لا تجوز في الأضاحى الموراء البين عورها . . .
١٨٣	— أسلمت على ما سلف لك من خير
٥٥٢	— أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم
٢٧ ق ، ٣٥٢	— أفطر الحاجم والمحجوم
٦٥١	— أفضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة
٦٧٥	— أفضل العبادة أحزها
٥٥٢	— اقتدوا بالذين من بعدي أبى بكر وعمر
٢٨٤	— أعتق رقبة
١٠٢	— ألا أخبركم بخير أعمالكم
٦٤٦ - ٦٤٧	— ألا أخبركم بخير الشهداء . .

الصفحةالحديث

- الا الأذى خسر ٥٦٤ هـ
- امرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله ٢٨٤
- امسك أربعاً وفارق سائرهن ٢٣٢
- ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ٦٣٤
- أنا عند ظن عدي بي ٨١
- ان الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ١٦٦
- انما الأعمال بالنيات ٥٧٨ هـ
- انما الماء من الماء ٣٧٨
- ان الماء طهور لا ينجسه شيء ٢٩٥
- انما بعثتم مبشرين ولم تبعثوا معسرين ٥٧٧ هـ
- ان الله عز وجل خلق نفسه ٤٦٤
- أيأتي أحدنا شهوته وله فيها أجر ٦٠٨
- أيما اهاب دبح فقد طهر ٦٤٧ ، ٣٠٠
- أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ٥٨٥ ، ٣٤٢
- الشيب أحق بنفسها والبركر تستأذن وإن نهي صامتة ٣٢٥ ، ٣٠٩
- جعل للفرس سهمين وللغارس سهماً ٥٩٢
- خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة ٢٨ ق ، ١٥٢ ، ٣٢٥
- خيركم قرني ... ٦٤٧
- خير القرون قرني ٥٤٩٤ هـ
- الذهب بالذهب ربا ٢٠٠
- رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ٣٢٠ - ٣٢١
- رفع اليدين في الصلاة ٤٧٢
- سم الله وكل بيمينك ١٣٠

الصفحةالحدِيث

- سئل عن بيع الرطب بالتمر ٣١٣
- سهى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسجد ٥٨٩
- شكى الى النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يخيل اليه . . . ٥٧٦
- صلاة في مسجدي هذا يعدل بألف صلاة فيما سواه ٦٥١
- صلاته صلى الله عليه وسلم في جوف الكعبة ٢٢٩، ١٦
- الطعام بالطعام مثلا بمثل ٥٥٦
- الطواف بالبيت صلاة ٣٢٣
- عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين ٥٥٣
- غسل الجمعة واجب على كل محتلم ٣٤٠
- فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعا من تمر ٥١٧
- في سائمة الغنم زكاة ٢٣١، ٢٣٠
- فان امرئ شاته فليقل اني صائم ٩٨
- فاذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف شئتم ٢٠٠
- قضاؤه صلى الله عليه وسلم بالشفعة للجار ٢٣٠
- القاتل لا يرث ٥٩٢
- كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم . . . ٤
- كل مسكر حرام ٥٩٥
- كنت نهيتكم عن زيارة القبور . . . ٩٠ ق ٣٦٧-٣٦٨، ٣٨٥
- كان يجمع بين صلاتين في السفر ٢٩
- لا تتبعوا الذهب بالذهب ٩٠ ق ٥١٠، ٥١١
- لا تجتمع أمتي على ضلاله ٥٠٠، ٨٨
- لا تصلوا في اعطان الأبل فانها خلقت من الشياطين ٣٥
- لا تنتفعوا من الميتة باهاب ولا عصب ٦٤٨

الصفحةالحديث

٥٨٩	— لا تسوه طيبا . . .
١٩٥	— لا مسبق الا في خف أو حافر أو نصل
٣٢١، ٣٠	— لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب
٦٣٤ هـ، ٩٨ ق	— لا ضرر ولا ضرار
٢٥٨	— لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة
٢٨٧	— لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر
٥٩٠	— لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان
٢٢٧، ٩٠ ق	— لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده
٢٨٣	— ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة
٣٢٤	— لا ينكح المحرم ولا ينكح
١٧٧	— لا يمشين أحدكم في نعل واحد . . .
٣٢٠	— لا نكاح الا بولي
٣٦٧	— لا وصية لوارث
٦٤٢	— لو قلت نعم لوجبت
١ ق	— اللهم فقهه في الدين . . .
٦٠٦	— من أعتق شركا له في عبد . . .
٣٠٧	— من بدل دينه فاقتلوه
٣٤١	— من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت
٥٦٢	— من شهد له خزيمة . . .
٣٠٠، ٩٠ ق	— مربيشة ميتة فقال . . .
٣٣١	— من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه
٤٧١ هـ، ٤٦٩	— من كذب على متعمدا
٤٣٤	— من نام عن صلاة أو نسيها

الصفحةالحديث

١ ق	- من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين
٥٩٨ هـ	- من من ذكره فليتوضأ
٢٩٠	- الماء طهور لا ينجسه شيء
١٠٠	- واتق دعوة المظلوم
١٠٢	- والله اني لأستغفر الله وأتوب اليه
٥٩١	- واقعت أهلي في نهار رمضان
٦٣٦	- وسكت عن أشياء رحمة بكم
٢٩٩	- الولد للفراش
٥١٠	- نهى عن بيع الشر حتى يزهي
٩٢ ق ، ٣٧	- نهى عن صوم يوم عرفه بعرفه
٣٦١	- النهي عن الرباء والحنتم
٥١١	- هو الطهور ماؤه والحل ميتته
٧٧ هـ	- يسروا ولا تعسروا

* فهرس الآثار * :

<u>الصفحة</u>	<u>الذي روى عنه الأثر</u>	<u>الأثر</u>
٨٢	عمر رضى الله عنه	— فانا قد قرأناها
		— كان فيما أنزل الله تعالى في
٣٦٢ - ٣٦٣	عائشة رضى الله عنها	القرآن عشر رضعات معلومات .
٤٩٢	عائشة رضى الله عنها	— كانوا لا يقطعون بالشئ التافه
٣٠٧	ابن عباس رضى الله عنهما	— المرتدة لا تقتل
		— ما رأه المسلمون حسنا فهو
٧٧ هـ	عبد الله بن مسعود	عند الله حسن

ثالثاً: * فهرس الشواهد الشعرية * :

الصفحة

- ١- ألا أيها الليل الطويل ألا نجلي .: . بصبح وما لا صباح منك يا مثل ١٣٢
- ٢- ونعم من هو في سر وعلان .: . ٢٠٩
- ٣- ويلده ليس بها أنيس .: . إلا اليعافير والالعيسى ٢٤٤
- ٤- ويلده ليس بها طـورى .: . ولا خلا الجن بها انسى ٢٤٦
- ٥- وأنا العزة للكاشـر ٤٢٤
- ٦- وأنا .: . يدافع عن احسابهم أنا أو منلى ٤٢٥
- ٧- من معسر سنت لهم أباهم .: . ولكل قوم سنه وأماهم ٤٤١ هـ

رابعاً : فهرس الحدود والمصطلحات :
=====

(حرف الألف)

١٢	آله	—
٤٢٩	الإباحية	—
٥٤٥، ٥٢٥، ٢٩٣، ٨٨، ١٦	الإجماع	—
٦٧٤	الإجتهاد	—
٤٦٢	الأخبار	—
٤٧٩	أخبار الأحاد	—
٥٠	الأداء والقضاء	—
٨٠	أدلة أصول الفقه	—
٤٨٣	الارض	—
٦٢٢، ٩٦، ١٦	الإستصحاب	—
٣٠٨	الاستعاط	—
٦٣٨	الإستحسان	—
٦٤٣	الاستدلال	—
٦٣٦	الإستقراء الناقص	—
٣٩٤	إسم الجنس	—
٣٩٩	الإشتقاق	—
٤٠٩	الإشتراك	—
١٧، ١٥	أصل الفقه	—
٥٠	الإمامة	—
١٩١	الإنشاء	—
٥٩١	الإيلاء	—
١٢٤	الأسر	—

(حرف الباء)

١٣	الـــــــــــــــــبرق	—
٥٦٠٥٥	الباطـــــــــــــــــل	—
٣٢٥	البـــــــــــــــــهان	—
(حرف التاء)		
٣٣٩	التأويـــــــــــــــــل	—
٤٠٦	التأكيـــــــــــــــــد	—
٢٣٤	التخصيــــــــــــــــص	—
٢٩٠	التخصيص بمفهوم الموافقة	—
٢٨٩	التخصيص بالاجماع	—
٢٨٨	التخصيص بالقياس	—
٢٨٠	التخصيص بالحس	—
٢٧٧	التخصيص بالغاية	—
٢٧٩	التخصيص ببطل البعض	—
٧١	التـــــــــــــــــــــــــصور	—
٧١	التـــــــــــــــــــــــــديق	—
٤٠٣	الـــــــــــــــــترادف	—
٤٦٠	التقريـــــــــــــــــر	—
٢٩٣	تقرير النبي صلى الله عليه وسلم	—
١١٧	التمـــــــــــــــــريض	—
٥٩٠	التشـــــــــــــــــويش	—
٦٥٤٠ ٦٤٣	الترجيـــــــــــــــــح	—
٦٤٣	التمـــــــــــــــــسك	—
٦٠٥	تحقيق المناط	—
٦٠٤	تنقيح المناط	—

٦٨٦	التقسيليد	—
٤٦٩	التواتر	—
(حرف الجيم)		
٥٠٥	الجرح والتعديل	—
٥٩	الجهل البسيط	—
٥٩	الجهل المركب	—
(حرف الحاء)	الحد عند الأصوليين	—
٦٨		
٦٩	الحد المطرد	—
٦٩	الحد المتعكس	—
٣٥٠٣٣	الحرام	—
٣١	الحرام	—
٢٥٥	الحال	—
٦٦٩	حال المستدل	—
٩	الحمد	—
١٠٢	الحقيقة	—
٢٨	الحكم	—
٦١	الحوام الخمس	—
(حرف الخاء)		
٢٣٣	الخصاص	—
١٨٧	الخبير	—
٤٢٨	الخبس	—
٢٢	الخطاب	—
٤٤	الخطاب الوضعي	—

(حرف الدال)

٦٦	الدليل	-
٤٦٦	دلالة أفعاله صلى الله عليه وسلم	-
٤٣٠	دلالة الالتزام	-
٣٦٩٠٢٨٦	دلالة العام	-
٦٠٣	الدوران	-

(حرف الذال)

٦٩٩٠١٥	الذريعة	-
--------	---------	---

(حرف الراء)

٤٠	الرخصة	-
٣٠٨	الرضاع	-

(حرف السين)

٢٥٩٠٤٥	السبب	-
٤٩٤	السبب	-
٤٢٨	السبب	-
٤٦٠	سلب القتل	-
٥٦٧	السبب	-
٨٧	السبب	-

(حرف الصاد)

١٠	الصلاة	-
١٣	الصحاب	-
٤٨٠٤٦	الصحيح	-
٢٥٥	الصنف	-
٢٩٨	صورة السبب التي ورد عليها العام	-

(حرف الفاء)

٢٠ ضابط الفقهاء —

(حرف الطاء)

٦٠٤ الطررد —

(حرف الظاء)

٣٣٨ الظاهر —

٧٢٠٢١ الظن —

(حرف العين)

٤٣ العزيمة —

٥٨ العلم —

١٩٤ العلم —

٤٥٩ العثكال —

٢٩٧ العسرايا —

٢٤٤ العيس —

٤٩٨ العبدالة —

(حرف الغين)

٢٥٥ الغساية —

(حرف القاء)

٤٦ القاسد —

١٣٧ فرض العيين —

١٣٧ فرض الكفاية —

٣١٠٣٠٠٢٩ الفرض —

٦٠٦ الفسرق —

١٨٠١٤ الفقهاء —

(حرف القاف)

٢١	القاعدة	—
٣٢٢	القراء	—
٨٣	القراءات السبع	—
٣٥١	القراءة الشاذة	—
٣	القواعد الأصولية	—
٥٥٥، ٨٩، ١٦	القياس	—
٦١٩	القياس الجلي	—
٢٢٠	القياس الخفي	—
٥٦٦	قياس دلالة	—
٥٦٦	قياس شبه	—
٥٧٤	قياس الطرد	—
٦٠٧	قياس العكس	—
٦٦٥	قياس العلة	—
٦٥٠	قِيَاس	—

(حرف الكاف)

٨٠	الكتساب	—
١١٦	الكتابية	—

(حرف الميم)

٣٤	المباح	—
٤١٧	المأثم	—
٤٤١	مباح السنه	—
٩٧	مباح الكتاب	—
٢٥٩، ٤٧	المانع	—

١٠٧	المجـاز	—
٣٠٨	المـعام	—
٣٣٥	المـسـين	—
٣١٨	المـجـل	—
٢٨٠	المخصص المنفصل	—
٥٠٩	مدلس المتنون	—
٤٨٤	مرسل التابعي	—
٤٩٠	مرسل الصحابي	—
٣٩٣	المفـرد	—
٣٩٤	متـبـاهـن	—
٣٩٥	مشـتـق	—
٣٩٤	مشـكـك	—
٤٨٥	المعضـل	—
٣٩٤	متواطيـ	—
٢٧٠	مفهوم القيد	—
٢٧٠	مفهوم اللقب	—
٤٣٧	مفهوم الزمن	—
٤٣٥	مفهوم العدد	—
٤٣٢	مفهوم الصفة	—
٤٦٩	التواتـر	—
٣	المقاصد الفروعية	—
٣٤	المكـرـوه	—
٢٦٩	المطلق والمقيد	—

(حرف الميم)

٤٨٥ المنقطع —

(حرف الواو)

٣١٠٣٠٠٢٨ الواجب —

٤٦٥ وهل الناس —

(حرف النون)

٣٣٠٣٢ النسيب —

٣٤٣ النسخ —

٣٣٧ النص —

٢٥٩ النصيب —

٧٠ النظر —

١٧٠ النهي —

(حرف الياء)

٢٤٤ الهافير —

(*)

خامساً : * فهرس الأعلام *

الصفحةالاسم

(حرف الألف)

- الأمدى = على بن أبى على بن محمد
- ابراهيم بن محمد بن ابراهيم أبو اسحاق الاسفرائينى ١٠٥ (٣٠٣ ، ٣٨٩ ، ٦٨٨ ، ٦٧٢ ، ٦٦٩ ، ٤٨١)
- ابراهيم الحرى = ابراهيم بن اسحاق بن بشير
- ابن أبان = عيسى بن أبان
- الأبهري = أبو بكر محمد بن عبد الله بن صالح
- ابراهيم بن اسحاق الحرى ٥٢٣
- أبو عبد الله البصرى = الحسين بن على الحنفى
- أبو الحسن بن على الدقاق ٤٣٩
- أبو بكر الصيرفى = محمد بن عبد الله البغدادى
- أبو عبيد بن الجراح ٤٧١
- أبو شكيل = محمد بن سعيد بن شكيل
- ابن أبى هريرة = أبو على الحسين بن الحسين
- ابن الأثير = المبارك بن محمد بن محمد أبو السعادات
- اسماعيل بن يحيى بن عمرو بن اسحاق المزنى ٣٢ ، ٦٤
- أحمد بن سريج أبو العباس ٢١ (٣٠٤ ، ٤٥٠ ، ٤٨٢)
- أحمد بن ابراهيم الثعلبى ١٠
- أحمد بن الحسين بن على البيهقى ٥

(*) احذف لفظة (ابن) أو (أب) أو (آل) التعريف عن

استخدام الفهرست ، ويمكنك البحث باللقب أو الكنية عن الاسم .

الاسم	الصفحة
— أحمد بن حمدان بن أحمد بن عبد الواحد الأنزعي	١٩٣
— أحمد بن إدريس القرافي	٢٤١، ١٨٩
— أحمد بن شعيب النسائي	٣٤١، ٢٩١، ٢٣٠
— أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني أبو نعيم	٥١٢
— أحمد بن عمر بن محمد المزجسد	٦٥٣، ٣٩١، ٢٤٨
— أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي	٥١٣
— أحمد بن علي بن محمد بن برهان	٤٣٨، ١٤٨
— أحمد بن علي بن حجر العسقلاني	٤٧٤
— أحمد بن محمد بن حنبل	٦٣٤، ٥٤٤، ٢٩١، ١٧٦، ٦٧١
— أحمد بن بن محمد بن أبي الحزم القمولي	١٨٦
— أحمد بن محمد بن عبد الله بن شافع بن بنت الشافعي	٤٣٥
— أحمد بن يحيى بن يزيد أبو العباس ثعلب	٥١٤
— الأنزعي = أحمد بن حمدان بن أحمد بن عبد الواحد	
— الأزرق = علي بن أبي بكر بن خليفة	
— الأسفرائيني = أبو اسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم	
— الأسنوي = عبد الرحيم بن الحسن بن علي	
— الأشعري = علي بن اسماعيل بن أبي بردة	
— الأصطخري = الحسن بن أحمد بن يزيد	
— الأعشى = ميمون بن قيس بن جندل	
— الأقرع بن حابس بن عقال التميمي	٦٤٢
— الامام أحمد = أحمد بن محمد بن حنبل	
— امام الحرمين = عبد الملك بن عبد الله	
— انس بن مالك بن النضر	٣٦٨، ٢٢٩

(حرف الباء)

- البازى = هبة الله بن عبدالرحيم بن ابراهيم
- الباقلانى = محمد بن الطيب بن جعفر بن القاسم أبو بكر
- البخارى = محمد بن اسماعيل بن المغيرة
- ابن برهان = أحمد بن علي بن محمد
- البغوى = الحسين بن مسعود بن محمد
- البلقينى = عمر بن رسلان
- ابن بنت الشافعي = أحمد بن محمد بن شافع
- البند نهجى = الحسن بن عبد الله أبو علي القاضي
- أبو بكر الصديق = عبد الله بن عثمان بن عامر
- البوشنجي = علي بن أحمد بن ابراهيم أبو الحسن
- البويطى = يوسف بن يحيى أبو يعقوب
- البضاوى = عبد الله بن محمد بن علي القاضي
- البيهقي = أحمد بن الحسين بن علي

(حرف التاء)

- الترمذى = محمد بن عيسى بن سودة
- التقي السبكي = علي بن عبد الكافي
- ابن التمساني = عبد الله بن محمد بن أحمد

(حرف الثاء)

- ثعلب = أحمد بن يحيى بن يزيد أبو العباس
- الثعلبي = أبو اسحاق أحمد بن ابراهيم
- ثوبان مولي رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(حرف الجيم)

- الجاحظ = عمرو بن بحر بن محبوب
- الجرجاني = علي بن محمد بن علي أبو الحسن
- الجصاص = أحمد بن علي أبو بكر الرازي الحنفي
- الجويني = عبد الملك بن عبد الله
- الجيلي = محمد بن أحمد بن صالح

(حرف الحاء)

- ابن الحاجب = عثمان بن عمر
- الحاكم = محمد بن عبد الله بن حمدوية أبو عبد الله النيسابوري
- حفصة بن اليمان ٥٥٣، ٥٤٢
- ابن حجر = أحمد بن علي بن محمد
- ابن حزم = علي بن أحمد بن سعيد أبو محمد
- حفصة بنت عمر بن الخطاب ٣٠٣
- الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ٤٢٥، ٢٠٩، ١٠٥
- الحسن بن أحمد بن يزيد الاصطخري ٤٥٠
- الحسن بن عبد الله القاضي البندنجي ٦٧١، ٦
- الحسن بن علي بن أبي طالب ٥٢٩
- الحسن بن يسار أبو سعيد البصري ٥٥٣، ٢٣١
- أبو الحسين البصري = محمد بن علي بن الطبيب البصري ٣٨١، ٣٧٦، ٣٢١، ١٥٩، ٤٨٢
- الحسين بن الحسن بن محمد الطبري ٤٠٥
- الحسين بن الحسين أبو علي ابن أبي هريرة ٤٥٠
- الحسين بن صالح بن خيران ٤٥٠
- الحسين بن علي بن أبي طالب ٥٢٩

الاسم	الصفحة
— الحسين بن علي الطبري	٢٤٠
— الحسين بن علي الحنفي أبو عبد الله البصري	٥٤٠ ، ٣٢١
— حسين بن محمد بن أحمد القاضي	٢٢٠ ، ١٢٨ ، ٧٦ ، ٥٢ ٠٤٠٧ ، ٢٥٠ ، ٢٢٢
— الحسين بن محمد بن عبد الله الطبري أبو عبد الله الحناطي	٦٦٦ ، ٥٨٢ ، ٥٢٤ ، ٤٣٨
— الحسين بن مسعود بن محمد الحافظ البغوي	٦٣٠ ، ٢٦٣ ، ٢٢٥ ، ٢٠٤
— حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد القرشي	١٨٣
— الحلبي = الحسن بن الحسن بن محمد أبو عبد الله	
— الحناطي = الحسين بن محمد بن عبد الله أبو عبد الله الطبري	
— أبو حنيفة = النعمان بن ثابت الامام	
— أبو حيان = محمد بن يوسف الفرناطي	
(حرف الخاء)	
— خالد بن الوليد	٤٦٠
— خزيمة بن ثابت الأنصاري	٥٦١
— ابن خزيمة = محمد بن اسحاق بن خزيمة أبو بكر	
— الخطيب البغدادي = أحمد بن علي بن ثابت	
— ابن خيران = الحسين بن صالح	
(حرف الدال)	
— الداركي = عبد العزيز بن محمد أبو القاسم	
— أبو داود = سليمان بن الأشعث السجستاني	
— داود بن علي بن خلف الأصبهاني	٣٢٣ ، ٩٢
— الدقاق = أبو الحسن بن علي الدقاق	
— ابن دقيق العيد = محمد بن علي رهبان الحافظ	

(حرف الراء)

- الرازى الحنفي = أحمد بن علي أبو بكر الجصاص
- الرازى = محمد بن عمر بن حسين
- الرافعي = عبد الكريم بن محمد بن محمد بن عبد الكريم
- أبو رجاء المطاردى = عمران بن ملحان
- ابن رزين = محمد بن عيسى بن ابراهيم
- الرهاوى = عبد القادر بن عبد الملك
- الرويانى = عبد الله بن اسماعيل بن أحمد

(حرف الزاء)

- الزبير بن العوام بن خويلد ٤٧٢
- الزركشي = محمد بن عبد الله بن بهاد ريد الدين
- الزهرى = محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى
- زكريا بن محمد بن أحمد القاضي ٥٢٠، ١٢٣

(حرف السين)

- ابن السبكي = عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي
- ابن سريج = أحمد بن سريج أبو العباس
- سعد بن مالك بن أهيب بن أبي وقاص ٤٧١، ٢٩٩
- سعد بن مالك بن سنان ٢٩٥
- سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس ٦٧٨
- سعيد بن جبسير ٢٣٩
- أبو سعيد الخدرى = سعد بن مالك بن سنان
- سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ٤٧٢
- سعيد بن المسيب بن حزن ٥٥٣، ٤٨٦

الاسم	الصفحة
— أبو سلحة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري	٤٨٧
— السلمي = علي بن المسلم بن محمد	
— سليمان بن الأشعث بن شداد السجستاني أبو داود	٣٧، ٢٢٧، ٢٩١، ٣٠٠، ٦٤٨، ٥٨٩، ٥٦٢، ٥١١
	٦٥٠
— سليمان بن أحمد الطبراني أبو القاسم	١٦٦، ١٣
— سليمان بن أكمة اللبكي	٥١٣
— سمرة بن جندب بن هلال الفزاري	
— السمعاني = محمد بن منصور بن عبد الجبار	
— ابن السمعاني = منصور بن محمد بن عبد الجبار أبو المظفر	
— ابن سيرين = محمد بن سيرين	
— السموطي = عبد الرحمن بن أبي بكر	
(حرف الشين)	
— الشافعي = محمد بن إدريس الامام	
— ابن شاهين = عمر بن عثمان الحافظ الواعظ	
— ابن شعبان = محمد بن عبد الملك	
— الشعبي = عامر بن شراحيل	
— أبو الشيخ الأصفهاني = عبد الله بن محمد أبو أحمد	
(حرف الصاد)	
— ابن الصباغ = عبد السعيد بن محمد بن عبد الواحد	
— صفوان بن أمية بن خلف بن وهب	٢٩٦
— الصفي الهندي = محمد بن عبد الرحيم بن محمد صفي الدين	
— ابن الصلاح = أبو عمرو عثمان بن موسى	
— الصمري = عبد الواحد بن الحسين أبو القاسم	

(حرف الطاء)

- طاهر بن عبد الله بن طاهر القاضي أبو الطيب ٢٦٢، ٢٢١
- الطبراني = سليمان بن أحمد أبو القاسم
- الطبرى = الحسين بن علي أبو عبد الله
- طلحة بن عبد الله بن عثمان بن عمر ٤٧٢

(حرف العين)

- عائشة بنت أبي بكر الصديق أم المؤمنين ٣٦٢، ٣٠٢، ٢٩٠
- عامر بن شراحيل الشعبي ٤٨٦
- عباد بن الصامت بن قيس ٦٣٤
- العبادي = محمد بن أحمد أبو عاصم القاضي
- العباس بن عبد المطلب ٦٤٢، ٢٩٧
- ابن عباس = عبد الله بن عباس
- ابن عديان = عبد الله بن عديان بن محمد بن عديان
- عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار أبو الحسين القاضي ١٣٦
- عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع الفركاح ٤٣٤
- عبد الرحمن بن أبي بكر السدوسي ٥٧٦، ٥٠٦، ٤٧٤
- عبد الرحمن بن صخر الدوسي أبو هريرة ٤
- عبد الرحمن بن محمد بن أحمد الفوراني ١٩٠
- عبد الرحمن بن ميمون النمساوي ١٩٣، ١٨٤، ٢٥٠، ٣١٦، ٦٣٥
- عبد الرحمن بن مل أبو عثمان النهدي ٤٨٨
- عبد الرحيم بن الحسن بن علي الأسنوي ٩١٦، ٢٠٤، ١٩٠، ١٨٤، ١٤٣، ١١٧
- ٢٥٦، ٢٤٨، ٢٣٨، ٢٢٨، ٢٢٢، ٢٢١
- ٣٦٣، ٣٥٣، ٣١٤، ٢٧٧، ٢٧٦، ٢٦٧
- ٤٣٧، ٤٣٦، ٤٢٨، ٤١١، ٤٠٧، ٣٩١
- ٦٥١، ٦٣١، ٥٨٣، ٤٥٩، ٤٥٣، ٤٤٤
- ٦٦٦

الاسم	الصفحة
— عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن ابن القشيري	١٠٤
— عبد بن زمعة بن قيس	٢٩٩
— عبد السعيد بن محمد بن عبد الواحد ابن الصباغ	٣٠٤، ٢٠٤
— ابن عبد السلام = عز الدين بن عبد السلام السلمي	
— عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب أبو هاشم الجبائي	١٠٦
— عبد العزيز بن محمد أبو القاسم الداركي	١٥٤
— عبد القادر بن عبد الملك الرهاوي	٤
— عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي	٢٢، ٥٤، ٧٥، ٩٨، ٢٠٥، ٢٤٥
	٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٦
	٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٩٨، ٣٠١، ٣١٠
	٣١٤، ٣١٧، ٣٥١، ٣٥٣، ٣٩٢، ٣٩٦
	٤١٧، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٨، ٤٣٨، ٥٨٣
	٦٣٠، ٦٣٥، ٦٨٥، ٦٩٥
— عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري	٦٩٨
— عبد الله بن أحمد بن محمود الكمبي	٤٧٠
— عبد الله بن اسماعيل بن أحمد الروياني	٣٢، ٣٠٦، ٣٣٤، ٤٠١، ٤٢٥، ٥٢٧
	٥٨٥، ٦٣١، ٦٨٥
— عبد الله بن الحسن أبو الحسن الكرخي	٢٨٧، ٣١٩، ٣٨٦، ٦٣٨، ٦٤٣
— عبد الله بن عباس بن عبد المطلب	٢٣٨، ٤٤٨، ٦٣٤
— عبد الله بن عیدان بن محمد بن عیدان	٩٤
— عبد الله بن عثمان بن عامر أبو بكر الصديق	١٠٨، ٤٦١
— عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي القرشي	٢٩١، ٤٦٤، ٥١٤، ٥٥٢
— عبد الله بن محمد أبو محمد أبو الشيخ الأصفهاني	٥٢٤
— عبد الله بن محمد بن أحمد التلمساني	١٤٣، ٥٤٦
— عبد الله بن محمد بن علي أبو الفتوح	٢٢٣

الاسم	الصفحة
— عبد الله بن محمد بن علي القاضي البيضاوي	٢٢٨، ١٥٦، ١٠٤، ٤٨، ٣٩
	٤٧٦، ٤٦٢، ٤٢٥، ٣٦٣، ٣٤٦، ٢٧٨
	٦٣٧، ٦١٣، ٦٠٧، ٥٩٣، ٥٩٠، ٤٨١
	٦٧٦، ٦٧٥، ٦٦٤
— عبد الله بن مسعود بن عاقل بن حبيب الهذلي	٣٦٨
— عبد الملك بن عبد الله الجويني امام الحرمين	٤٣٣، ٢٤٠، ٢١٢، ٢٠٢، ٢٠٠
	٦١٧، ٤٥٩، ٤٥٧
— عبد الواحد بن الحسين أبو القاسم الصيمري	٤٣٧، ٣٢
— عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي ابن السبكي	٣٤٦، ٢٧٩، ٢٢٨، ١٥٦، ١٠٧، ٧٨، ٣٤
	٦٠٢، ٥٩٠، ٥٨١، ٥١٥، ٣٧٠، ٣٤٤
— عثمان بن طلحة بن أبي طلحة	٦٩٥، ٦٩٤، ٦٧٦، ٦٦٥، ٦٥٩، ٦١٨، ٢٩٦
— عثمان بن عفان	٤٧١
— عثمان بن عمر بن الحاجب	٣٠٤، ٢٩٢، ٢٨٨، ٢٧٧، ٢٧٢، ٢٢٥، ٤٣
	٣٨٤، ٣٨١، ٣٧٦، ٣٧٢، ٣٤٩، ٣٤٤، ٣١٨
	٦٧٦، ٦٦٥، ٦٦٤، ٥٩٣، ٥١٨، ٥٠٠، ٤٥٨
	٦٨٧
— عثمان بن موسى أبو عمرو تقي الدين ابن الصلاح	٥٦٨، ٤٨٨، ٤٧٤، ٢٠٣، ٥٤
— أبو عثمان النهدي عبد الرحمن بن مل	
— عروة بن مسعود الثقفي	١٠٨
— عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ	٣٦٠، ١٨٨
— عز الدين بن عبد السلام السلمي	٢٠٢، ١٦٨، ١٦٢، ٧٨
— عطاء بن مسلم بن أبي رياح	٢٣٩
— علي بن أبي بكر بن خليفة	٣٣٥، ٣١٧، ٢٦٨، ٢٤١
	٦٩٧، ٦٦٥
— علي بن أبي طالب	٥٢٨، ٢٩٦

- علي بن أبي علي بن محمد الأمدى ٤٣ ٢٤٩، ٢٤١، ٢٢٥، ١٥٩، ١٣٧، ٤٣
٣٤٤، ٣٢٣، ٣٠٤، ٢٩٢، ٢٧٢، ٢٧١
٣٨٤، ٣٨١، ٣٧٦، ٣٧٣، ٣٧٢، ٣٦٥
٥٣١، ٥٠٠، ٤٨٦، ٤٧٠، ٤٣٦، ٤٢٥
٦٢٤، ٦١٣، ٥٩٣، ٥٧٧، ٥٥٧، ٥٣٦
٠٦٩٣، ٦٨٧، ٦٧٦، ٦٦٥
- علي بن اسماعيل بن أبي بردة الأشعري ٠ ٦٩٨، ٦٨١، ٦٥
- علي بن أحمد بن ابراهيم أبو الحسن البوشنجي ٠ ٤٢٠، ٤١٧، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٠٥
- علي بن أحمد بن سعيد أبو محمد بن حزم ٥٣٧، ٩١
- أبو علي الجبائي بن محمد بن عبد الوهاب
- علي بن الحسين بن موسى الشريف أبو القاسم ٤٧١
- علي بن عبد الكافي تقي الدين السبكي ٦٢٧، ٤٦١، ٢٨٠
- علي بن محمد بن حبيب الماوردي ٠ ٣٣٤، ٣٠٦، ٢٩٨، ٢٤٨، ٢٤٥، ٤٠
٠٦٣١، ٥٢٤، ٥١٣، ٥٠٣
- علي بن محمد بن علي أبو الحسن الجرجاني ١٠٠
- علي بن المسلم بن محمد ٦٢٥
- عمران بن حصين بن عبيد بن خلف ٥٨٩
- عمران بن ملحان أبو رجاء السعطاردى ٤٨٨
- عمر بن أبي سلمة ١٢٩
- عمر بن الخطاب ٤٦٠
- عمر بن رسلان البلقينى ٦٢٧، ٥٥٤، ٣٥٧
- عمر بن عثمان بن شاهين الحافظ الواعظ ٥١٣
- ابن عمر = عبد الله بن عمر
- عمار بن ياسر ٥٤٢
- عياض بن موسى بن عياض أبو الفضل القاضي ٤٤٣
- عيسى بن أبان ٢٨٦

(حرف الغين)

- الغزالي = محمد بن محمد بن محمد بن محمد
— غيلان بن سلمة الشقي ٣٤٢٠٢٣٢

(حرف الفاء)

- الفارسي = الحسن بن أحمد بن عبد الغفار
— أبو الفتوح = عبد الله بن محمد بن علي
— الفرزدق = همام بن غالب بن صعصعة
— الفركاح = عبد الرحمن بن ابراهيم بن سباع
— الفوراني = عبد الرحمن بن محمد بن أحمد
— ابن فورك = محمد بن الحسن بن فورك

(حرف القاف)

- القاضي = أحمد بن محمد أبو عاصم العبادي
— القاضي = الحسن بن عبد الله أبو علي البندنجي
— القاضي حسين = حسين بن محمد بن أحمد
— القاضي زكريا = زكريا بن محمد بن أحمد
— القاضي أبو الطيب = طاهر بن عبد الله بن طاهر
— القاضي عبد الجبار = عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار أبو الحسين
— القاضي = عبد الله بن محمد بن علي
— القاضي عياض = عياض بن موسى بن عياض أبو الفضل
— القاضي أبو يوسف = يعقوب بن ابراهيم
— قتيلة بنت النضر بن الحارث ٦٤١
— القرافي = أحمد بن ادريس
— القزويني = محمد بن عبد الرحمن بن عمر
— القشيري = عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك

- ابن القشيري = عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن
 — القفال = محمد بن علي بن اسماعيل
 — القنولي = أحمد بن محمد بن أبي الحزم
 — قيس بن أبي حازم البجلي أبو عبد الله الكوفي ٤٨٨
 (حرف الكاف)

- ابن كج = يوسف بن أحمد بن كج
 — الكرخي = عبد الله بن حسن أبو الحسن
 — الكعبي = أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود
 (حرف الميم)

- الماتريدي = محمد بن محمد بن محمود
 — ابن ماجه = محمد بن يزيد أبو عبد الله الرمي القزويني
 — مالك بن أنس بن مالك الأصبحي امام دار الهجرة ٣٢٢، ٤٤٩، ٤٦٢، ٤٨٦،
 ٦٠١، ٦٠٥.

- ابن مالك = جمال الدين محمد أبو عبد الله
 — الماوردي = علي بن محمد بن حبيب
 — المبارك بن محمد بن محمد بن محمد أبو السعادات
 — المتولي = عبد الرحمن بن سمون النيسابوري
 — مجاهد بن جبر ٢٣٩
 — محمد بن ابراهيم بن المنذر ١٨٣
 — محمد بن أحمد أبو سعيد الهروي ٥٤٩
 — محمد بن أحمد بن صالح الجيلي ٥٣٤
 — محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله القاضي أبو عاصم العبادي ٣٢، ٢٧٥، ٣١٢،
 ٤٠٢، ٤٢٠، ٤٢١، ٥٨٢.
 — محمد بن أحمد بن محمد المحلي ٤٤، ٥٥٧.

الاسم	الصفحة
— محمد بن ادريس الشافعي	٩٧، ١١٤، ١١٨، ١٢٧، ١٤٤، ١٦٨، ١٨٠، ٢٠٣، ٢١٧، ٢٨١، ٣٠٤، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٩٦، ٤٣٣، ٤٣٨، ٤٤٩، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٥١٩، ٥٣٢، ٥٣٨، ٥٤٦، ٥٥٢، ٥٦٧، ٥٨٠، ٦٠٥، ٦٣٨، ٦٤٠، ٦٨٥، ٦٩٢، ٦٩٥.
— محمد بن اسحاق بن خزيمة أبو بكر	٥٦٢
— محمد بن اسماعيل البخاري	٢٢٩، ٢٨٤، ٣٠٧، ٦٤٧، ٦٧١
— محمد بن الحسن بن فورك أبو بكر الأنصاري	٣٨٨، ٤٨١، ٥٠١، ٥٤٤
— محمد بن سعد بن شكيل أبو شكيل	٣١٣
— محمد بن سيرين الأنصاري	٥١٤
— محمد بن الطيب بن جعفر بن القاسم أبو بكر الباقلائي	٥٢، ١٣٧، ٢٨٧، ٣٤٤، ٤٦١، ٦٠٢، ٦٥٣، ٦٨١
— محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني	١٤٩
— محمد بن عبد الرحيم بن محمد أبو عبد الله صفى الدين الهندي	٣٧٧، ٦٥٩
— محمد بن عبد الملك بن شعبان	٥٠٦
— محمد بن عبد الله البغدادي أبو بكر الصيرفي	٤٤٩، ٦٢٤، ٦٣٥، ٦٣٦
— محمد بن عبد الله بن بهادر بن الدين الزركشي	٧٤، ١٨٦، ١٩٢
— محمد بن عبد الله بن صالح أبو بكر الأبهري	١٣٦
— محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين أبو عبد الله	٢٦٥
— محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي	١٥٦، ٢٨٨، ٢٧٦
— محمد بن علي بن اسماعيل القفال	١٤٧، ١٧٩، ٣٥٧، ٤٨٢
— محمد بن علي بن الطيب البصري	١٥٩، ٣٢١، ٣٧٦، ٣٨١، ٤٨٢
— محمد بن علي بن وهب بن دقيق العيد	٦٦٧، ٦٩٤
— محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري الحاكم	٣٦٨، ٤٤٨، ٥٠٩

الاسم	الصفحة
— محمد بن عمر بن حسين الرازي	٣٤ ، ٤٣ ، ٥٣ ، ٥٩ ، ١٤٩ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٩٣ ، ١٩٩ ، ٢١٨ ، ٢٤١ ، ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٢٨٨ ، ٣٦٥ ، ٣٧٢ ، ٣٧٢ ، ٣٣٦ ، ٤٠١ ، ٤٢٥ ، ٤٣٣ ، ٤٣٦ ، ٥٠٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٦ ، ٥٥٧ ، ٥٧٧ ، ٥٨٠ ، ٥٨٦ ، ٦٠٣ ، ٦٦٤ ، ٦٩٢ .
— محمد بن عيسى بن ابراهيم	٥٥٢
— محمد بن عيسى بن سورة الترمذي	٢٩١ ، ٣٠٠ ، ٣٢٣ ، ٣٤١ ، ٣٦٧ ، ٣٧٠ ، ٥٩٣ ، ٦٤٧ .
— محمد بن يوسف الغرناطي أبو حبان	٢٤٦
— محمد بن محمد بن محمد الفزالي	٢٠ ، ٢٠٠ ، ٢١٩ ، ٣٠٤ ، ٣٢٣ ، ٣٨٢ ، ٤٤٩ ، ٦٠٤ ، ٦٧١ ، ٦٩٥ .
— محمد بن محمد بن محمود الماتريدي	١٣٥
— محمد بن مسلم بن شهاب الزهري	٤٨٩
— محمد بن منصور بن محمد بن عبد الجبار أبو المظفر ابن السمعاني	٣٧٩
— محمد بن يزيد بن ماجه أبو عبد الله الربيعي القزويني	٥ ، ١٦٦ ، ٣٦٨ ، ٣٣٤ ، ٦٣٤ .
— ميمون بن قيس بن جندل	٤٢٤
— السحلي = محمد بن أحمد	
— مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري	٢٨٤ ، ٣٠٠ ، ٣٢٤ ، ٥١٠ ، ٦٠٨ ، ٦٤٦ ، ٦٧١ .
— مسيلة الكذاب	٧
— ابن المنذر = محمد بن ابراهيم بن المنذر	
(حرف النون)	
— النضر بن الحارث بن كدة بن علقمة	٦٤١
— أبو نعيم = أحمد بن عبد الله الحافظ	

الاسم	الصفحة
— النعمان بن ثابت أبو حنيفة	٢٩ ، ٩٢ ، ١٤٤ ، ٢٤٠ ، ٢٥٢ ، ٢٩٨ ، ٣٠٤ ، ٣١٤ ، ٣٢٥ ، ٤٨٥ ، ٥٠١ ، ٥٣٨ ، ٥٤٧ ، ٥٦٦ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٢٠ ، ٦٦٦ ، ٦٨١ ، ٦٩٥
— النسائي = أحمد بن شعيب	
— النورى - يحيى بن مشرف محى الدين أبو زكريا	
(حرف الهاء)	
— أبو هاشم = عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب	
— هبة الله بن عبد الرحيم بن ابراهيم البارزى	٥٨٢
— الهروى = محمد بن أحمد بن سعيد	
— أبو هريرة = عبد الرحمن بن صخر	
— همام بن غالب الفرزدق	٤٢٤
(حرف اليا)	
— يحيى شرف أبو زكريا محى الدين النورى	٢٧ ، ٢٩ ، ١٦٩ ، ٢٠٥ ، ٢١٨ ، ٢٤٠ ، ٢٤٧ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٤٢٠ ، ٥٨٢ ، ٦٣٠ ، ٦٨٩ ، ٦٨٧ ، ٦٣٥
— يحيى بن يحيى بن كثير اللمى	٦٠٠
— يعقوب بن ابراهيم أبو يوسف القاضي	٢٥٧ ، ٦٨١
— يوسف بن أحمد بن كج	٤٣٥ ، ٦٨٥
— يوسف بن يحيى بن يعقوب البويطى	٤٢٠
— أبو يوسف = يعقوب بن ابراهيم	
— يونس بن الأظى	٢٢٥

سادسا : فهرس الفرق والمذاهب :

=====

(حرف الألف)

٥١٢	الأئمة الأربعة	—
٤٨٨	أئمة النقول	—
٠٥٥٨، ٥٤١، ٥٤٠، ٤٨١	الأئمة	—
٢٥٥	ابناء السبيل	—
٨٠	اتفاق العلماء	—
٠١٩٠، ١٦٧، ١٤٢، ٦٥، ٦٢	الأشـاعرة	—
٢٩٧، ٢٧١، ٢٦٣، ٢٥٥، ٢٢٤، ١٤٤	الأصحاب	—
٠٦٧٢، ٦٣٥، ٥٨٦، ٤٤٢، ٤١٤، ٤٠٧		
٤٩٤، ٢٨٠، ٢١٨، ١٦٧، ١١٥، ٦٥	الأكثر، الأكثرون	—
٠٥١٨، ٥١٢، ٥١٠، ٤٨٠، ٤٤٥، ٣٣٢		
٠٥٨٦، ٥٧٥، ٥٤٨، ٥٤٧، ٥٤٢، ٥١٩		
٠٦٦٧، ٦٣٧، ٦١٣، ٦٠٤، ٦٠١، ٥٩٥		
٠٦٩١		
٠٦١١، ٤٤٤	أكثر أصحابنا	—
٦٦٤	أكثر الأصوليين	—
١٧٥	أكثر الفقهاء	—
٠٥١٦، ٤٩٤، ٣٠١، ٢٩٨، ١٧٦، ٦	أكثر العلماء	—
٥٥٩	أكثر المتكلمين	—
٣٨٩	أكثر أهل اللغة	—
٦٩٢، ٥٢٥	أهل الاجتهاد	—
٤٧٦	أهل بسدر	—
٦٩٤، ٩٨، ٧٤	أهل الأصول	—
٦٧١	أهل الحديث	—
٥٢٩	أهل الحرمين	—

٥٢٨	أهل البيت النبوى	—
٥٤٩	أهل الشوكه	—
٣٣٨	أهل الفقه	—
٧٤	أهل الفروع	—
٢٠	أهل الظاهر	—
٥٣٧، ٤٨٨	أهل العصر	—
٥٢٩	أهل المصريين	—
٥٢٨	أهل المدينة	—
٧	أهل اليمامة	—

(حرف الباء)

٧٣	بعض الأصوليين	—
٦٤٠	بعض الصوفية	—
٦٣٧	بعض الفقهاء	—
٣٨٣	بنو اسماعيل	—
٢٧٩، ٢٦٩، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٢٣	بنو تميم	—

(حرف التاء)

٤٦٤، ٦٦٢	التابعون	—
----------	----------	---

(حرف الجيم)

٥٧٩	الجدليون	—
١٣٤، ٦	جمهور الأصوليين، جماهير الفقهاء، جمهور العلما، الجمهور	—
١٧٣، ٢٠٥، ٢٢٠، ٢٨٥، ٢٨٧، ٣٥٠		
٣٨٨، ٤٠٠، ٤٠٦، ٤٥٨، ٤٦٠، ٥٠١		
٥٠٢، ٥٢٦، ٥٨٠، ٥٩٣، ٦٤٣، ٦٦٠		
٦٨١، ٦٧٩		

٣٢٢	جماعة من العلماء	—
٤٢٥	جمهور النعماء	—
٦٠	الجهينة	—
(حرف الحاء) ٨٦	الحشوية	—
٤٠٢	حفاظ القرآن	—
٦٩٣، ٤٣٩، ٢٤٣، ٢٢٦، ٢٢٣	الحنابلة	—
٠٦٩٤، ٦١٤، ٦١٢، ٥٨٦، ٥٧٩، ٥٥٨	الحنفية	—
(حرف الخاء)		
٥٢٩	ال خلفاء الأربعة	—
(حرف الذال)		
٥٣٩	ذو الأرحام	—
(حرف الراء)		
٥٥١، ٤٦٧	الرافضة	—
(حرف السين)		
٦٧٠، ٦٦٣، ٣٤٠	السلف	—
(حرف الشين)		
٠٦٩٤، ٦٢٣، ٥٥١، ٤٧٥، ٤٣٩، ٣٢٢	الشافعية	—
(حرف الصاد)		
٢٨١	الصبيان	—
٠٥٥٢، ٥٣٩، ٥٣٧، ٥٣١، ٥٢٧، ٤٩٤	الصحاب	—
٠٦٧٠، ٦٦٣، ٦٦٢، ٦٥٥، ٥٧٥، ٥٥٣		
٤٨٩	صغار التابعين	—

(حرف العين)

٦٨٩	العارفون	—
٥٦٣	العربيون	—
٤٧١	العشرة المبشرة بالجنة	—
٠٦٩٧، ٦٩٤، ٦٨٨، ٥٥٢، ٥١٢، ٤٧٨	العسل	—
١٢٧، ٣١	عند الأكثر	—
٠٦٩٨، ٦٦٣، ٥٢٥	المسوام	—

(حرف الفاء)

٠٣٠١، ٢٩٧، ٢٥٦، ٢١٩	الفقراء	—
٦٦٥، ٣٥٠، ٧٤، ٤٨، ٢٠	الفقه	—
٥٩	الفلاسفة	—

(حرف القاف)

٨٣	القراء السبعة	—
----	---------------	---

(حرف الميم)

٢٠	المتفهمة	—
٦٦١، ٦٢، ٤٧	المتكلمون	—
٠٩٨	المحققون	—
٤٨٤	المحدثون	—
٥٠٠	المجسمة	—
٢٨١	المجانسين	—
٦٧٣	مجتهد المذهب	—
٦٨٥، ٤٨٧، ٤٦٢	المذهب	—
٥٤٥، ٥٣٨، ٥٠١	مذهب أبي حنيفة	—

٦٩٥	المذاهـب	—
٥٣٩، ٥٣٨، ٤٨٨، ٣٩٦، ٣٢٩	مذهب الصلف	—
٦٤٥	مذهب مالك	—
٨٧	المرجئة	—
٢٥٥	المساكين	—
٤٩١	معاشر الناس	—
٦٨	المناطق	—
١٤٢، ١٤١، ١٢٥، ٦٥، ٦٤، ٦٢، ٢٤	المعـتـزلة	—
٣٦٠، ٣٥٧، ٣٢٣، ٣٢٩، ١٦٧، ١٥٦		
٠٤٠٠، ٣٨٣، ٣٨٢، ٣٦٥		

(حرف النون)

٣٩٦، ٢٦٤	النـمـاة	—
----------	----------	---

(حرف اليا)

٣٨٣	الميهـود	—
-----	----------	---

سابعاً : فهرس الكتب الواردة في النص :
=====

<u>الصفحة</u>	<u>المؤلف</u>	<u>اسم الكتاب</u>
(حرف الألف)		
٩٩	الغزالي	- الاحياء
٩٩	النسوي	- الانكار
٢٦٥	أبو حبان	- الارشاق
١٥	البیهقي	- الأساء والصفات
٦٢٥، ٢٢٤	السلبي	- أحكام الخفاجي
٦٢٩، ٣٥٢، ٣٥١، ٢٠٣، ١٦٨	الشافعي	- الأم
(حرف الباء)		
٢٧٨، ٢٢١، ٢٠٢، ١١٧، ٣٢	الروياحي	- البحر
٤٢٥، ٤٠٢		
٣٩١	النووي	- التحقيق
٣٩٧	ابن مالك	- التسهيل
٢٢٥	البغوي	- تفسير البغوي
١٧٨، ١٦٢	الاستوي	- التمهيد
٦٩٧، ٤٨٠	الشيرازي	- التنبيه
(حرف الجيم)		
٣٢٥، ٢٥٦، ١٣٤، ١٩، ١٧	ابن السبكي	- جمع الجوامع
٥٤٢، ٣٧٧، ٣٧٠، ٣٤٦، ٣٣٢		
٦٩٥، ٦٧٢، ٦٦٥، ٦١٨، ٦٠٧		
(حرف الحاء)		
١١٧	الماوردي	- الحاوي الكبير

(حرف الدال)

الصفحة	المؤلف	اسم الكتاب
٣٩١	النووي	دقائق المنهاج

(حرف الذال)

١٤٠	القاضي مجلي	الذخائر
-----	-------------	---------

(حرف الراء)

٣٢٠	الشافعي	الرسالة
-----	---------	---------

١٤٠، ١٧٢، ١٧٨، ٢٢٢، ٢٦٧	النووي	الروضة
-------------------------	--------	--------

٢٧٨، ٣٠٥، ٣٥١، ٣٩٦، ٤٢٠

٤٣٧، ٦٣٠، ٦٧١، ٦٩١، ٦٩٦

(حرف السين)

٥	ابن ماجه	سنن ابن ماجه
---	----------	--------------

٥	البهقي	سنن البهقي
---	--------	------------

(حرف الشين)

١٤	الأشعر	شرح بهجة المحافل
----	--------	------------------

٦٩٧، ٥٣٣	النووي	شرح مسلم
----------	--------	----------

٢٦٠	ابن السبكي	شرح منهاج البهقاوي
-----	------------	--------------------

٥٢٥	الغزالي	شفاء الغليل
-----	---------	-------------

١٧٢	الرافعي	الشرح الصغير
-----	---------	--------------

(حرف العين)

٦٥٣	المزجد	العياب
-----	--------	--------

(حرف الفاء)

٤٣١	الحناطي	فتاوى الحناطي
-----	---------	---------------

<u>الصفحة</u>	<u>المؤلف</u>	<u>اسم الكتاب</u>
١٧٩، ١٤٧	القفال	- فتاوى القفال
٢٠٣	ابن الصلاح	- فتاوى ابن الصلاح
٤٣٨	القاضي حسين	- فتاوى القاضي حسين
	(<u>حرف القاف</u>)	
١٩٢	الزركشى	- القواعد للزركشى
	(<u>حرف اللام</u>)	
١٤٨	الشيرازى	- اللامع
	(<u>حرف الميم</u>)	
١٩٠، ١٢	الطبرانى	- معجم الطبرانى
٤٥٣	النووى	- المجموع
٣٤٦، ٣٣٢، ٣٢٥، ١٣٤، ١٩	البيهضاوى	- المنهاج للبيهضاوى
٥٤٢، ٣٧٧، ٣٧٠		
٦٥١، ٣٢٩، ١٧٥، ١٢٣، ٩٨	الرازى	- المحصول
٦٩٢، ٦٦٥		
٢٢٤	الحاكم	- المستدرک
٣٩٠	الرافعى	- المحرر
٥٢٥	الغزالى	- المنحول
	(<u>حرف الواو</u>)	
١٩٢	الغزالى	- الوجيز
١٩٥	الغزالى	- الوسيط
	(<u>حرف النون</u>)	
٣٥٦	امام الحرمين	- النهاية

— فهرس الأماكن والقبايل :
=====

٢٩٥	بئر بضاعة	—
٢٧٩، ٢٦٩، ٢٦٠، ٢٥٩	بنو تميم	—
٦٧٨	بنو قريظة	—
٣٧١، ٣٥٨، ٣٥٥	بيت المقدس	—
٢٧٩، ٢٦٠	ربيعية	—
٤٢١، ٤١٩	زبيد	—
٤١٩	صنعاء	—
٣٣١	غزوة حنين	—
٣٣١	غزوة بدر	—
٤٥٧	كداء	—
٦٧٨، ٣٥٩	الكعبة	—
٦٥١، ٣٥٩	المسجد الحرام	—
٣٥٥	مسجد قباء	—
٦٥١	مسجد المدينة	—
٢٧٩، ٢٦٠	مضمر	—
٣٣٥	مكة	—

ثانيا : * فهرس مراجع التحقيق *

- آكام المرجان فى أحكام الجان : لبدر الدين بن عبد الله الشبللى المتوفى سنة ٧٦٩هـ.
- تحقيق وتعليق ابراهيم محمد الجمل ، دار النصر للطباعة الاسلامية .
- الآيات البينات على شرح المحلى على جمع الجوامع : للعلامة أحمد بن قاسم العبادى المتوفى سنة ٩٩٢هـ
- طبعة مصر سنة ١٢٨٩هـ .
- الابهاج فى شرح المنهاج : لتقى الدين السبكى المتوفى سنة ٧٥٦هـ .
- وولده تاج الدين المتوفى سنة ٧٧١هـ ،
- الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م ، دار الكتب العلمية بيروت .
- الابتهاج فى بيان اصطلاح المنهاج : لأحمد بن أبى بكر بن سبط العلوى الحضرى .
- مطبعة لجنة البيان العربى .
- الاتقان فى علوم القرآن : للحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١هـ ،
- مطبعة مصطفى البابى الحلبي .
- الاجماع : لأبى بكر بن محمد بن ابراهيم بن السنذر المتوفى سنة ٣١٨هـ .
- تحقيق أبى حماد صغير أحمد بن محمد حنيف ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م ، دار طيبة للنشر والتوزيع - الرياض .
- أحكام القرآن : للإمام الشافعى المتوفى سنة ٢٠٤هـ
- تحقيق الشيخ عبد الغنى عبد الخالق .
- تصوير بيروت : دار الكتب العلمية سنة ١٣٩٥هـ .

- الاحكام فى أصول الأحكام : لسيف الدين على بن أبى على بن محمد
الامدى المتوفى سنة ١٣١ هـ.
- حققه أحد الأفاضل ، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع
١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م
- الاحكام فى أصول الاحكام : لأبى محمد على بن حمز الظاهري ، المتوفى
سنة ٤٥٦ هـ.
- مطبعة الامام نشر زكريا على يوسف + الطبعة الأولى سنة
١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م
- بتحقيق محمد أحمد عبدالعزيز .
- أحكام القرآن : لأبى بكر أحمد بن على الرازى الجصاص الحنفى المتوفى سنة ٣٧٠
طبعة مصورة عن الطبعة الأولى ، الناشر : دار الكتاب العربى
بيروت .
- أحكام القرآن : لأبى بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربى المالکسى
المتوفى سنة ٥٤٣ هـ.
- تحقيق على محمد البجاوى ، الطبعة الأولى بمطبعة عيسى البابى
الحلبى سنة ١٣٧٦ هـ = ١٩٥٧ م
- احياء علوم الدين : للامام الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ .
طبعة الحلبي .
- أخبار أصبهان : لأبى نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني .
طبعة ابريل سنة ١٩٣٤ م ، مدينة ليدن المحروسة .
- أخبار أبى حنيفة وأصحابه : للفقهاء القاضى أبى عبد الله حسين بن على الصيمرى
المتوفى سنة ٤٣٦ هـ.
- الطبعة الثانية سنة ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م ، الناشر ادارة ترجمان
السنة .

- أخبار أهل الرسوخ في الفقه والحديث بمقدار المنسوخ من الحديث :
للامام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧ هـ .
تحقيق زهير الشاويش ، محمد كنعان .
الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م المكتب الاسلامي ، بيروت .
- اختلاف الحديث : للامام الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤ هـ .
تحقيق الاستاذ محمد أحمد عبد العزيز .
ط . الأولى ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- اختلاف العلماء : للامام أبي عبد الله محمد بن نصر المروزي المتوفى سنة ٢٩٤ هـ .
تحقيق : السيد صبحي السامرائي .
ط . الأولى ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م ، عالم الكتب .
- ارواء الغليل : للشيخ ناصر الدين الألباني .
طبع المكتب الاسلامي .
- ارشاد الفحول : للعلامة محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ .
ط . الأولى ، مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٦ هـ = ١٩٣٧ م .
- أسباب النزول : للعلامة أبي الحسن ، علي بن أحمد النيسابوري الواحدى
المتوفى سنة ٤٦٨ هـ .
مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- أسباب النزول : للحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ .
دار احياء العلوم بيروت ، سنة ١٩٧٨ م .
- أسباب ورود الحديث : للحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ .
تحقيق : يحيى اسماعيل أحمد ،
دار الكتب العلمية ، بيروت سنة ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م .

— الاستيعاب في أسماء الأصحاب : للحافظ أبي عمر ، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر المتوفى سنة ٤٦٣ هـ .

الطبعة الأولى بمطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٢٨ هـ (على هامش الاصابة) .

— أسد الغابة في معرفة الصحابة : لعز الدين ، أبي الحسن ، علي بن محمد ، المعروف بابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٠ هـ .
مطبعة الشعب .

— الاستغناء في أحكام الاستثناء : للإمام شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافى المتوفى سنة ٦٨٢ هـ .
تحقيق الدكتور طه محسن .

مطبعة الارشاد ببغداد سنة ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م .

— أسنى المطالب شرح روض الطالب : للشيخ أبي يحيى زكريا الأنصارى المتوفى سنة
الناشر : المكتبة الاسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ .

— الاسماء والصفات : للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسن بن علي البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ .
دار احياء التراث العربى ، بيروت .

— الأشباه والنظائر في قواعد وفروع الشافعية : للحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ .

ط . الأخيرة ١٣٧٨ هـ = ١٩٥٩ م ، مطبعة مصطفى البابى الحلبي .

— الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة : للعلامة زين الدين بن ابراهيم المعروف بابن نجيم الحنفى المتوفى سنة ٩٧٠ هـ .
تحقيق وتقديم محمد مطيع الحافظ .

ط . الأولى ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م ، دار الفكر بدمشق .

- الاشارة الى الايجاز فى بعض أنواع المجاز : لشيخ الاسلام عز الدين بن عبد السلام المتوفى سنة ٦٦٠ هـ .
- ط . دار الفكر بدمشق .
- أصول السرخسى : لأبى بكر محمد بن أبى سهل السرخسى الحنفى المتوفى سنة ٤٩٠ هـ .
- تحقيق أبى الوفاء الأفغانى .
- دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م .
- أصول الفقه : لأبى النور زهير .
- دار الطباعة المحمدية بالأزهر بالقاهرة .
- الاصابة فى تمييز الصحابة : للحافظ أحمد بن على بن محمد بن حجر العسقلانى ، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .
- الطبعة الأولى بمطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٢٨ هـ .
- اعلام الموقعين عن رب العالمين : لشمس الدين أبى عبد الله محمد بن أبى بكر ابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١ هـ . الطبعة الأولى سنة ١٣٧٤ هـ = ١٩٥٥
- مطبعة السعادة .
- الاعلام : لخير الدين الزركلى .
- ط . الرابعة كانون الثانى (يناير) ١٩٧٩ م ، دار العلم للملايين بيروت .
- الأغانى : لأبى الفرج الأصبهاني المتوفى سنة ٣٥٦ هـ .
- مصور عن طبعة دار الكتب .
- الافصاح عن معانى الصحاح : لعون الدين أبى المظفر، يحيى بن محمد بن هبيرة الحنبلى المتوفى سنة ٥٦٠ هـ .
- ط . الثانية ، طبع ونشر المكتبة الحلبية لصاحبها محمد صبحى .
- أقضية الرسول صلى الله عليه وسلم : للعلامة عبد الله بن فرج المالكي القرطبي المتوفى سنة ٤٩٧ هـ .
- مطبعة دار احياء الكتب العربية بالقاهرة .

- الاقتراح في بيان الاصطلاح : لابن دقيق العيد المتوفى سنة ٧٠٢ هـ
دراسة وتحقيق : قحطان عبد الرحمن الدوري .
مطبعة الارشاد - بغداد ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م .
- الاقتناع في حل ألفاظ أبي شجاع : للشيخ محمد الشربيني الخطيب .
ط . دار احياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي
وشركاه .
- الاقتناع في فقه الامام أحمد بن حنبل : للعلامة شرف الدين موسى الحجاوي
المقدس المتوفى سنة ٩٦٨ هـ .
تصحيح وتعليق : عبد اللطيف محمد موسى السبكى .
المطبعة المصرية بالأزهر .
- القدوري : للعلامة أبي الحسن أحمد بن محمد بن أحمد القدري الحنفي المتوفى
سنة ٤٢٨ هـ .
طبعة مصطفى البابي سنة ١٣٧٧ هـ = ١٩٥٧ م .
- انتهاز الغرض في الصيد والقنص : لتقي الدين أبي العباس حمزة الناشري
اليمني الزبيدي المتوفى سنة ٩٢٦ هـ .
تحقيق عبد الله الحبشي ،
الدار اليمنية للنشر والتوزيع ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .
- الانساب للسمعاني : عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني المتوفى سنة ٥٦٢ هـ
تحقيق الدكتور: عبد الفتاح الحلو .
الناشر: بيروت .
- الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام أحمد بن حنبل :
لعلاء الدين علي بن سليمان المرادوي الحنبلي المتوفى سنة ٨٨٥ هـ .
تحقيق محمد حامد العقبي ،
الطبعة الأولى سنة ١٣٧٥ هـ = ١٩٥٥ م .

— الايضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان : لأبي العباس ، نجم الدين
ابن الرفعة الأنصاري ، المتوفى سنة ٧١٠ هـ .

تحقيق الدكتور : محمد أحمد اسماعيل الخروف .

ط . دار الفكر بدمشق سنة ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م .

— الأم : للإمام الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤ هـ .

طبعة الشعب .

— ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون : للعالم اسماعيل باشا البغدادي
المتوفى سنة ١٣٣٩ هـ .

دار الفكر ، بيروت ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م .

— ايضاح المسالك الى قواعد الامام مالك : للعلامة أبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي
المتوفى سنة ٩١٤ هـ ، تحقيق : أحمد بوطاهر ، مطبعة فضالة - المحمدية المغرب .

— ايضاح المبهم من معاني السلم : للشيخ أحمد الدمنهوري .

ط . دار احياء الكتب العربية لأصحابها عيسى الباهي الحلبي وشركاه .

— البحر المحيط : لبدر الدين محمد بن بهادر المعروف بالزركشي الشافعي
المتوفى سنة ٧٩٤ هـ .

مخطوط مصور عن مكتبة أحمد ثالث بتركيا رقم ٢٧١ ، رقمه في مركز

البحث العلمي جامعة أم القرى ٢٤٩ .

— بداية السؤل في تفضيل الرسول صلى الله عليه وسلم للعلامة العز بن عبد السلام

تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني .

ط . الأولى ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م المكتبة الاسلامي .

— بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاشاني

الحنفي المتوفى سنة ٥٨٧ هـ .

الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٣٢٨ هـ

- بداية المجتهد : لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المتوفى سنة
الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية .
- البداية والنهاية في التاريخ : للحافظ اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي
المتوفى سنة ٧٧٤هـ .
مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٥١هـ = ١٩٣٢م .
- البدو الطالع بحاسن من بعد القرن السابع : للعلامة محمد بن علي الشوكاني
المتوفى سنة ١٢٥٠هـ .
الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- بذل المجهود في حل ألفاظ أبي داود : لخليل بن أحمد السهارنفوري المتوفى
سنة ١٣٤٦هـ .
طبعة : دار الكتب العلمية - بيروت .
- البرق اليماني في الفتح العشاني : لقطب الدين محمد بن أحمد النهروالي
المكي المتوفى سنة ٩٩٠هـ .
ط. الأولى ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م منشورات دار اليمامة .
- البرهان في أصول الفقه : لآمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله
الجويني المتوفى سنة ٤٢٨هـ .
تحقيق الدكتور: عبد العظيم الديب .
ط. الثانية توزيع دار الانصار بالقاهرة .
- البرهان في علوم القرآن : للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي المتوفى
سنة ٧٩٤هـ .
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم .
الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان .

- بغية الوعاة : للحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ .
تحقيق : الاستاذ محمد أبو الفضل .
- طبعه عيسى الهادي الحلبي سنة ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤ م .
- بغية المستفيد في أخبار زبيد : لابن الديبع الشيباني الزبيدي المتوفى ٩٤٤ هـ .
تحقيق الدكتور : محمد عيسى ، وتحقيق الدكتور : يوسف سلحد
مركز الدراسات والبحوث اليمنية ، صنعاء .
- الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م .
- بغية المسترشدين في تلخيص فتاوى بعض الأئمة من العلماء المتأخرين
جمع السيد عبد الرحمن بن محمد بن حسين بن عمر المشهور باطوى
مفتى الديار الحضرية .
دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان .
- التاج المكلل : لصديق بن حسن خان المتوفى سنة ١٣٠٧ هـ .
المطبعة الهندية .
- تاريخ بغداد : للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي المتوفى
سنة ٤٦٣ هـ .
الناشر : دار الكتاب العربي .
- تاريخ الخلفاء : للحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ .
بتحقيق محيى الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة .
- تاريخ التشريع الاسلامي : للخضري بك . دار القلم ، بيروت .
- تاج التراجم في طبقات الحنفية : لأبي العدل زين الدين قاسم بن قطلوبغا
المتوفى سنة ٨٧٩ هـ .
ط . العاني - بغداد - سنة ١٩٦٢ هـ .
- تاج العروس من جواهر القاموس : للعلامة محمد مرتضى الزبيدي .
منشورات دار مكتبة الحياة ، لبنان .

- تأسيس الفطر : للامام أبى زيد عبيد الله بن عمر الدبوسى الحنفى المتوفى سنة ٤٣٠ هـ .
- ط. الثانية ، دار الفكر .
- تأييد تذكرة متبعى السنة فى الرد على القائل بسنية ركعتين قبل الجمعة : لمحمد طاهر جلال الدين المنكبوى .
- طبع سنة ٣٧٢ هـ = ١٩٥٣ م
- التبصرة فى أصول الفقه : للشيخ أبى اسحاق ابراهيم بن على الفيروزابسادى الشيرازى المتوفى سنة ٤٧٦ هـ .
- تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو .
- ط. دار الفكر بدمشق سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م
- التبصرة والتذكرة : للامام الحافظ الحجة زين الدين عبد الرحيم بن الحسين ابن عبد الرحمن العراقى المتوفى سنة ٨٠٦ هـ .
- دار الكتب العلمية .
- تهجين كذب المفترى فيما نسب للامام أبى الحسن الأشعري : للحافظ أبى القاسم على بن الحسن بن عساكر الدمشقى المتوفى سنة ٥٢١ هـ .
- دار الكتاب العربى ، بيروت .
- تهجين الحقائق شرح كنز الدقائق : للعلامة فخر الدين عثمان بن على الزيلعى المتوفى سنة ٧٤٣ هـ .
- دار المعرفة - بيروت .
- تحقيق المراد فى أن النهى يقتضى الفساد : للحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلى العلائى المتوفى سنة ٧٦١ هـ .
- تحقيق الدكتور: ابراهيم محمد سلقينى .
- ط. الأولى ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م دار الفكر - دمشق .

- تحفة المحتاج شرح المنهاج : للعلامة شهاب الدين أبي العباس أحمد ابن محمد بن علي بن حجر الهيتمي المتوفى سنة ٩٧٤ هـ .
مطبعة مصطفى محمد .
- تحفة الأحمدي : للحافظ محمد بن عبد الرحيم المباركفوري المتوفى سنة ١٣٥٣ هـ .
الناشر: عبد المحسن كتيبى .
- التفسير فى علم التفسير : للحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ .
تحقيق الدكتور: فتحى عبد القادر .
طبعة دار العلوم ، الرياض سنة ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م .
- تحرير القواعد المنطقية : لقطب الدين محمود بن محمد الرازى المتوفى سنة ٧٦٦ هـ .
ط . مصطفى الهياوى الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٥٢ هـ = ١٩٣٤ م .
- تخرىج الفروع على الأصول : لشهاب الدين محمود بن أحمد الزنجاني المتوفى سنة ٦٥٦ هـ .
تحقيق الدكتور: محمد أدهب صالح
- ط . الثالثة سنة ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م مؤسسة الرسالة . ط . جامعة دمشق سنة ١٣٨٢ هـ = ١٩٦٢ م .
- تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى : للحافظ جلال الدين السسيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ .
تحقيق الاستاذ : عبد الوهاب عبد اللطيف .
- ط . الثانية ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٦ م .
- تذكرة الحفاظ : للإمام أبى عبد الله شمس الدين محمد الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ .
الطبعة الثانية بحيدرآباد (الدكن) ، الهند ١٣٧٦ هـ = ١٩٥٦ م .
- ترتيب مسند الامام الشافعى : لمحمد عابد السندى .
مطبعة السعادة بمصر .

- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب الامام مالك : للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى المحضبي السبتي المتوفى سنة ٥٤٤ هـ .
تحقيق : أحمد بكير ، طبعة بيروت .
- ترتيب القاموس المحيط : للاستاذ الطاهر أحمد الزاوي ط . الثانية : عيسى الهايبي الحلبي .
- تسهيل المدرج الى المدرج : للسيد عبدالعزيز بن محمد بن الصديق الغماري دار البصائر ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م ،
- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس : للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .
طبعة بيروت .
- التعريفات : للعلامة علي بن محمد الشريف الجرجاني الحنفي المتوفى سنة ٨١٦ هـ .
طبعة مكتبة لبنان ، بيروت .
- تفسير البحر المحيط لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ .
- ط . الثانية سنة ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م . دار الفكر للنشر والتوزيع .
- تفسير القرطبي (الجاسع لاحكام القرآن) : لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي المتوفى سنة ٦٧١ هـ .
طبعة دار الكتب العربي مصورة عن دار الكتب سنة ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م .
- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) : للامام أبي الفداء اسماعيل بن كثير الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٤ هـ .
طبعة عيسى الهايبي الحلبي .

- تفسير الفخر الرازي (مفاتيح الغيب) : للامام محمد بن عمر بن الحسين الرازي المتوفى سنة ٦٠٦ هـ .
الطبعة البهية بمصر .
- تفسير الخازن (لباب التأويل في معاني التنزيل) : لعلاء الدين علي بن محمد ابن ابراهيم المعروف بالخازن ، المتوفى سنة ٧٢٥ هـ .
الطبعة الثانية سنة ١٣٧٥ هـ = ١٩٥٥ م مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- تفسير أبي مسعود (ارشاد العقل السليم الى مزايا القرآن الكريم) : للامام محمد بن محمد مصطفى المتوفى سنة ٩٨٢ هـ . الناشر : دار المصحف بالقاهرة .
- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) : لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هـ .
الطبعة الأولى ببغداد سنة ١٣٢٨ هـ .
- تفسير الألويسي (روح المعاني) : للشيخ محمود الألويسي البغدادي المتوفى سنة ١٢٧ هـ .
ادارة الطباعة المنيرية .
- تقريب التهذيب : للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .
تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف .
الناشر : محمد سلطان النمنكاني .
- التقرير والتحبير : للعلامة المحقق ابن أمير الحاج المتوفى سنة ٨٦١ هـ .
ط . الثانية ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م . دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان .
- تلخيص الحبير : للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .

- التلويح على التوضيح : للامام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى سنة ٧٩٢ هـ .
- ط. الأولى بالمطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٢٢ هـ .
- وطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالقاهرة سنة ١٣٧٧ هـ = ١٩٥٧ م .
- التلخيص في علوم البلاغة : لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني .
- طبعة عيسى البابي الحلبي .
- التمهيد في تخريج الفروع على الأصولي : للامام جمال الدين أبي محمد عبد الرحيم الأسنوي المتوفى سنة ٧٢٢ هـ .
- تحقيق الدكتور: محمد حسن هيتو .
- ط. الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م . منشورات مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد : للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر المتوفى سنة ٤٦٣ هـ .
- تحقيق الاستاذ مصطفى بن أحمد العلو ، والاستاذ محمد عبد الكريم البكري .
- ط. الثانية ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م .
- التنبيه في الفقه على مذهب الامام الشافعي : للشيخ أبي اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي المتوفى سنة ٤٧٦ هـ .
- ط. الاخيرة سنة ١٣٧٠ هـ = ١٩٥١ م . مصطفى البابي الحلبي .
- التوضيح على التنقيح : لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المتوفى سنة ٧٤٧ هـ .
- الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية سنة ١٣٢٢ هـ .
- تهذيب التهذيب : للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .
- مصور عن طبعة الهند سنة ١٣٢٥ هـ .
- تهافت الفلاسفة : للامام الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ .
- تحقيق الدكتور: سليمان دنيا . دار المعارف بمصر .

- تهذيب الأسماء واللغات : للامام الفقيه الحافظ أبى زكريا محبى الدين يحيى
ابن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ .
طبع ادارة الطباعة المنيرية بمصر ، تصوير دار الكتب العلمية بيروت .
- تيسير التحرير شرح كتاب التحرير : لكامل الدين محمد بن عبد الواحد بن الهمام
المتوفى سنة ٨٦١هـ .
ط . مصطفى البابى الحلبي بمصر سنة ١٣٥٠هـ .
- جامع الاصول من أحاديث الرسول : لأبى السعادات المبارك بن محمد بن الأثير
المتوفى سنة ٦٠٦هـ .
تحقيق عبد القادر الأرناؤوط .
نشر وتوزيع مكتبة الحلواني .
- جذوة المقتبس : لأبى عبد الله محمد بن فتوح بن عبد الله الحميدى المتوفى سنة ٨٨٨هـ
الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- جلاء الأفهام : لشمس الدين أبى عبد الله محمد بن أبى بكر بن قيم الجوزية
المتوفى سنة ٧٥١هـ .
طبعة السنة المحمدية بمصر .
- الجواهر المضيئة في ترجمة الحنفية : لعبد القادر القرشى .
طبع حيدرآباد بالهند سنة ١٣٣٢هـ .
- جمع الجوامع : للامام تاج الدين عبد الوهاب بن على بن عبد الكافى المشهور
بأبن السبكى المتوفى سنة ٧٧١هـ .
مطبوع مع حاشية العطار على شرح الجلال المحلى .
مطبعة مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

- جامع العلوم والحكم : لأبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد بن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥ هـ .
دار المعرفة للطباعة والنشر .
- الجنى الدانى فى حروف المعانى : تأليف حسن بن قاسم المرادى المتوفى سنة ٧٤٩ هـ .
تحقيق طه محسن .
مؤسسة الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل .
- جواهر الأصول فى علم حديث الرسول صلى الله عليه وسلم : للإمام العلامة أبى الغيث محمد بن محمد بن على الفارسى الحنفى المتوفى سنة ٨٣٧ هـ .
تحقيق أبى المعالى القاضى اظهر الماكفورى .
المكتبة العلمية بالمدينة المنورة لصاحبها محمد التمنكانى .
- الحبايك فى أخبار الملائك : للإمام جلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ .
تحقيق أبى هاجر محمد السعيد بن بسيونى .
ط . الأولى سنة ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- حاشية البنانى على شرح الجلال شمس الدين محمد بن أحمد المحلى المتوفى ٨٦٤ هـ .
على متن جمع الجوامع لتاج الدين عبد الوهاب السبكى .
- حاشية العطار على شرح الجلال المحلى المتوفى سنة ٨٦٤ هـ : للعلامة الشيخ حسن العطار المتوفى سنة ٩٠٠ هـ . على متن جمع الجوامع لتاج الدين السبكى .
مطبعة مصطفى محمد .
- حاشية الدسوقى على معنى اللبيب : للشيخ مصطفى محمد عرفه الدسوقى .
مطبعة المشهد الحسينى بالقاهرة .

- حاشية البجرى : للشيخ سليمان البجرى .
ط. الأخيرة ١٣٧٠ هـ = ١٩٥١ م ، مطبقة البابى الحلبي .
x
- حاشية العطار على شرح الخبصى : لأبى السعادات حسن بن محمد العطار
ط. عيسى البابى الحلبي ١٣٨٠ هـ = ١٩٦٠ م .
- حاشية الجمل على شرح المنهج : للعلامة الشيخ سليمان الجمل على شرح
المنهج شيخ الاسلام زكريا الأنصارى .
مطبعة مصطفى محمد .
- حاشية قلموبى وعميرة على شرح العلامة جلال الدين المحلى على منهج ———
الطالبين : للشيخ محيى الدين النووى .
ط. عيسى البابى الحلبي .
- حاشية الصبان على الأشمونى : لمحمد بن على الصبان .
دار الفكر ، بيروت .
- حاشية النفحات على شرح الورقات : لأحمد بن عبد اللطيف الخطيب الجاوى
الشافعى .
مطبعة مصطفى البابى الحلبي سنة ١٣٥٧ هـ = ١٩٣٨ م .
- حاشية ابن عابدين (رد المحتار على الدر المختار) : لمحمد أمين عابدين
ابن عمر بن عابدين المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ .
مطبعة مصطفى البابى .
- حاشية الجرجانى المتوفى سنة ٨١٦ هـ على شرح العضد المتوفى سنة ٧٥٦ هـ
لمختصر المنتهى لابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ .
الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م .
- حاشية الأزميرى على المرأة : للشيخ محمد الأزميرى .
دار الطباعة العامة .

- الحدود في الأصول لأبي سليمان بن خلف الباجي الأندلسي المتوفى سنة ٤٧٤ هـ
تحقيق الدكتور : نزيه حساد .
- حصول المأمول من علم الأصول : للسيد محمد صديق حسن خان المتوفى سنة ١٣٠٧ هـ
مطبعة الجوائب في القسطنطينية سنة ١٢٩٦ هـ .
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء : للحافظ نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني
المتوفى سنة ٤٣٠ هـ .
- مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء
 للعلامة سيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال المتوفى
 سنة ٥٠٧ هـ .
 تحقيق الدكتور ياسين أحمد ابراهيم .
 الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- خبايا الزوايا
 للامام بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي المتوفى سنة ٧٩٤ هـ
 تحقيق عبد القادر عبد الله العافي .
 ط . الأولى ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م ، مطابع مقهى - الكويت .
- الخرشى
 للعلامة محمد الخرشى المالكي .
 دار صادر ، بيروت .
- وفيات الأعيان وانباء ابن الزمان .
 ابن خلكان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر
 خلاصة الخبر عن بعض أعيان القرنين العاشر والحادي عشر
 مخطوط عند السيد هادون ، مكة المكرمة
- الدرر اللوامع على همع الهوامع
 تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطي .
 دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الثانية : ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م .
- دراسة تاريخية للفقه وأصوله ، والاتجاهات التي ظهرت فيها
 للدكتور مصطفى سعيد الخن .
 ط . الأولى ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م
 الشركة المتحدة للتوزيع ، سوريا ، دمشق .

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة
للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ
تحقيق محمد سيد جاد الحق
طبعة دار الكتب .
- الدر المنثور
للحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ
الناشر محمد أمين سماح
دلائل الاعجاز
- للامام عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١ هـ
تعليق محمد عبد المنعم خفاجي
الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م .
- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب
للقاضي برهان الدين ابراهيم بن علي المعروف بابن فرحون المالكي
المتوفى سنة ٧٩٩ هـ .
تحقيق محمد الأحمدي أبو النور .
طبعة دار التراث
- ديوان امرئ القيس
تحقيق : الاستاذ محمد أبو الفضل ابراهيم
طبع دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٥٨ م .
- ديوان الفرزدق
طبعة دار صادر ، بيروت .

- الرسالة
للامام محمد بن ادريس القرشي الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤ هـ
بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر
- روضة الطالبين
للامام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ
المكتب الاسلامي للطباعة والنشر
- الروض الآنف
للامام المحدث عبد الرحمن السهيلي المتوفى سنة ٥٨١ هـ
تحقيق عبد الرحمن الوكيل دار النصر للطباعة
- روضة الناظر وجنة المناظر
لنهرج الاسلام موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامه
الدمشقي المتوفى سنة ٦٢٠ هـ
وعليها نزهة الخاطر العاطر، للشيخ عبد القادر بن مصطفى بن بدران
دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .
- روض الجنات في أقوال العلماء والسادات
لمحمد الخونساري المتوفى سنة ١٣١٣ هـ
طبعة طهران .
- زاد المحتاج بشرح المنهاج
للشيخ عبد الله بن الشيخ حسن الحسن الكوهجي
ط. الأولى ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م بدولة قطر
- زاد المسير في علم التفسير
للامام أبي الفرج جمال الدين بن عبد الرحمن بن علي الجوزي المتوفى
سنة ٩٧٢ هـ .
طبع المكتب الاسلامي بدمشق، ط. الأولى ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٥ م .

- زهر الربيع فى المعاني والبيان والهديع
للاستاذ أحمد الحملاوى
مطبعة مصطفى البابى الحلبي
سنن الدارقطني
- للامام الحافظ على بن عمر الدارقطني ، المتوفى سنة ٣٨٥ هـ
دار المحاسن ، القاهرة .
- سنن النسائي
للامام الحافظ ، أحمد بن شعيب بن على النسائي ، المتوفى سنة ٣٠٣ هـ
مطبعة مصطفى البابى الحلبي
- سنن الترمذى بشرح المباركفورى
الناشر: محمد عبد المحسن كتيبى
- سنن الترمذى بشرح ابن العربى المالكي
دار الوحي المحدثى .
- سنن أبى داود
للامام سليمان بن الأشعث المتوفى سنة ٢٢٥ هـ
تحقيق محى الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٦٩ هـ .
- سنن ابن ماجه
للامام الحافظ أبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى ، المعروف بابن ماجه
المتوفى سنة ٢٢٥ هـ .
طبعة عيسى البابى الحلبي .
- سنن البيهقي
للحافظ أبى بكر أحمد بن حسين المتوفى سنة ٤٥٨ هـ ،
الطبعة الأولى سنة ١٣٥٥ هـ بحيد رآباد (الدكن) .

- **سرك الفيزيقيا الطائر**
- لجبرل ولكر قسم الفيزيقيا جامعة كليفلند ، ورجون واغلي وابناؤه بنيويورك
سينشتربرسين
- **سير أعلام النملاء**
- للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ
تحقيق شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة .
- **سلم المتعلم المحتاج الى معرفة رموز المنهاج**
- للسيد العلامة أحمد الميقرى شميله الأهدل .
- **شد رات الذهب في أخبار من ذهب**
- للشيخ عبد الحى بن العماد الحنبلى المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ
المكتبة التجارية للطباعة والنشر والتوزيع
- **شدور الذهب في معرفة كلام العرب**
- لأبى محمد عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصارى المتوفى
سنة ٧٦١ هـ .
- مطبعة السعادة ، الطبعة العاشرة .
- **الشرح الصغير**
- لأحمد بن محمد بن أحمد الدردير
بتعليق الدكتور مصطفى كمال ، مطبعة المعارف بمصر
- **شرح بهجة المحافل * العلم الكافل ***
- للشيخ العلامة جمال الدين محمد بن أبى بكر الأشعر المتوفى سنة ٩٩١ هـ
الناشر: محمد سلطان النمنكانى .

- شرح تنقيح الفصول

للامام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي المتوفى سنة
٦٨٤هـ.

تحقيق طه عبد الرؤوف سعد

الطبعة الأولى سنة ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.

مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة .

- شرح شواهد المغنى

للمحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ

وقف على طبعه أحمد ظافر

لجنة التراث العربي ، دمشق سنة ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م.

- شرح ابن عقيل

لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل المتوفى سنة ٧٦٩هـ

نشر وتوزيع دار التراث بالقاهرة ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

- شرح قطر الندى

لابن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١هـ.

دار الكتب العلمية ، بيروت .

- شرح الكوكب المنير

للمعلامة الشيخ محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح الحنبلي

المعروف بابن النجار، المتوفى سنة ٩٧٢هـ

تحقيق الدكتور محمد الزحيلي ، والدكتور نزيه حماد

جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي وأحياء التراث الاسلامي

دار الفكر ، دمشق سنة ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

- شرح الكافية الشافعية

للعلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك المتوفى
سنة

تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي

ط. الأولى سنة ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م.

دار المأمون للتراث

جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي وأحياء التراث الاسلامي .

- شرح المسنة

للعلامة محيي السنه أبي محمد الحسين بن سعود الفراء البغوي ،
المتوفى سنة ٥١٦ هـ .

تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط

نشر المكتب الاسلامي بدمشق .

- شرح المنار وحوشيه من علم الأصول

للعلامة عز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن الملك

المطبعة العثمانية ١٣١٥ هـ .

- شرح المحلى على جمع الجوامع

لجلال الدين ، محمد بن أحمد المحلى المتوفى سنة ٨٦٤ هـ

مطبعة مصطفى محمد

- شفاء العليل

للإمام المحدث شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعسي

الدمشقي المتوفى سنة ٧٥١ هـ .

الناشر: مكتبة دار التراث بمصر .

- شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل وسالك التعليل
للإمام حجة الاسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هـ
تحقيق الدكتور حمد الكبيسي
مطبعة الارشاد - بغداد سنة ١٣٩٠ هـ = ١٩٧١ م
- الشفاء بتعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم
للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى الأندلسي ، المتوفى سنة ٥٤٤ هـ
دار الفكر ، بيروت .
- شمس المعلوم
للقاضي تشوان بن سعيد الحميري اليمني المتوفى سنة ٥٧٣ هـ
عالم الكتب ، بيروت .
- الشريعة
للإمام أبي بكر محمد بن الحسن الآجري
تحقيق محمد حامد الفقي
طبعة باكستان
- الصاحب في فقه اللغة
لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، المتوفى سنة ٣٩٥ هـ
تحقيق الدكتور مصطفى الشويبي
طبع مؤسسة بدران بيروت ١٣٨٢ هـ = ١٩٦٣ م
- الصحاح
لإسماعيل بن حماد الجوهري
تحقيق أحمد عبد الغفور عطار
ط. الثانية ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م

- صحيح البخارى مع حاشية السندى
للامام الحافظ أبى عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى المتوفى سنة
٢٥٦هـ .
مطبعة دار احياء الكتب العربية لصاحبها عيسى الحلبي .
- صحيح مسلم بشرح النووي
للامام الحافظ أبى الحسين ، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ،
المتوفى سنة ٢٦١هـ
طبعة عيسى البابى الحلبي ، الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ = ١٩٥٥م .
- طبقات الشافعية
لتاج الدين أبى نصر عبد الوهاب بن على بن عبد الكافي السسيكي
تحقيق محمود محمد الطناحي ، عبد الفتاح محمد الطلو
ط. الأولى سنة ١٣٨٣هـ = ١٩٦٤م .
مطبعة عيسى البابى الحلبي .
- الطبقات السنية فى تراجم الحنفية
لتقى الدين بن عبد القادر التميمي الحنفى المتوفى سنة ١٠٠٥هـ
تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو
طبع المجلس الأعلى للشئون الاسلامية بالقاهرة سنة ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م .
- طبقات الشافعية
لأبى بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن محمد بن قاضى شهبه الدمشقى
المتوفى سنة ٨٥١هـ .
تصحيح وتعليق الدكتور الحافظ عبد العليم خان
ط. الأولى . بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد
سنة ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م .

— طبقات الشافعية

لأبى بكر بن هداية الله الحسينى المتوفى سنة ١٠١٤ هـ

تحقيق عادل نويهض

ط. الثانية ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

— طبقات الشافعية

لأبى عاصم محمد بن أحمد العبادى المتوفى سنة ٤٥٨ هـ

طبعة ليدن سنة ١٩٦٤ م

— طبقات الشافعية

للعلامة جمال الدين عبد الرحيم الأسنوى ، المتوفى سنة ٧٧٢ هـ

تحقيق عبد الله الجبورى

دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م

— طبقات المفسرين

للحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ

طبعة ليدن .

— طبقات الفقهاء

للشيخ أبى اسحاق ابراهيم بن على الشيرازى المتوفى سنة ٤٧٦ هـ

تحقيق الدكتور احسان عباس

نشر دار الراءد العربى ، بيروت ١٩٧٠ م

— الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز

للعلامة يحيى بن حمزه بن على العلوى اليمنى ، المتوفى سنة ٧٤٩ هـ

دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م

— العبر فى خبر من غبر

للامام الحافظ شمس الدين أبى عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان

الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ .

تحقيق : أبوهاجر محمد بسيونى ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

— العدة في أصول الفقه

للقاضي أبي يعلى ، محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي

المتوفى سنة ٤٥٨ هـ

تحقيق الدكتور أحمد على المبارك

ط. الأولى ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م

مؤسسة الرسالة ، بيروت .

— العذب الفائق شرح عدة الغارض

للشيخ ابراهيم بن عبد الله بن ابراهيم الغرضي

ط. الأولى سنة ١٣٧٢ هـ = ١٩٥٣ م

مطبعة مصطفى البابي الحلبي

— العقيق اليماني في وفيات وحوادث المخلاف السليماني

للعلامة عبد الله بن علي النعمان الشقيري الضمدى وهو ذيل على كتاب

(غريال الزمن)

للعلامة يحيى بن أبي بكر العامري

مخطوط في المكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز برقم ١٤٣٣ .

— عقود الجمان في المعاني والبيان

للمحافظ جلال الدين السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١ هـ

بشرح العلامة عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد العمري المتوفى سنة ١٠٣٧ هـ

ط. الثانية سنة ١٤٠٤ هـ = ١٩٥٥ م

مطبعة مصطفى البابي الحلبي .

— علوم الحديث

للامام الحافظ تقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن

الصلاح المتوفى سنة ٦٤٣ هـ .

تحقيق نور الدين عتر ، الطبعة الثانية ١٩٧٢ م

- عمدة القارئ شرح صحيح البخارى
للشيخ بدر الدين محمود بن أحمد العنبي المتوفى سنة ٨٥٥ هـ
ط. الأولى سنة ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م.
مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- عون المعبود شرح سنن أبي داود
للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي
الناشر: محمد عبد المحسن كتيب
الطبعة الثانية ١٣٨٨ هـ = ١٩٦٨ م.
- غاية الأمانى أخبار القطر اليماني
لمحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد بن علي المتوفى سنة ١١٠٠ هـ
تحقيق الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور
دار الكتاب العربي للطباعة والنشر سنة ١٣٨٨ هـ = ١٩٦٨ م.
- غاية تلخيص المراد من فتاوى ابن زياد هاشم بغية المسترشدين
للسيد عبد الرحمن بن محمد بن حسين بن عمر المشهور باعلوى
دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان .
- الفاية القصوى فى د راية الفتوى
لقاضى القضاة عبد الله بن عمر البيضاوى المتوفى سنة ٦٨٥ هـ
تحقيق على محيى الدين على القره داعى
دار الاصلاح للطبع والنشر والتوزيع
- غاية السؤل شرح ذريعة الوصول
للشيخ ابراهيم بن محمد بن جفمان ، مخطوط بمكتبة الحرم المكي
الشريف تحت رقم ٥٥ ومصور برقم الغلم ١٠٧٦ .
- غاية السؤل شرح ذريعة الوصول الى اقتباس زيد الاصول
للسيد العلامة محمد بن محمد بن حسن الأهدل المتوفى سنة ١٣١٥ هـ
مخطوط وهو بمكتبة صورته من نسخة الشيخ محمد عوض اليمنى الزبيدي .

- غاية الوصول شرح لبالأصول
 لشيخ الاسلام أبي يحيى زكريا الأنصارى المتوفى سنة ٩٢٦ هـ
 الطبعة الأخيرة سنة ١٣٦٠ هـ = ١٩٤١ م
 مطبعة مصطفى البابى الحلبي .
- الفائق في غريب الحديث
 للعلامة جار الله محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ
 تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلى محمد البجاوي
 طبعة عيسى البابى الحلبي سنة ١٣٩١ هـ = ١٩٧١ م
- فتح القدير
 للإمام كمال الدين محمد عبد الواحد المعروف بابن الهمام المتوفى
 سنة ٦٨١ هـ .
 طبعة مصطفى البابى الحلبي .
- فتح البارى
 للحافظ المحدث أحمد بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ
 الطبعة السلفية .
- فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير
 للقاضى محمد بن على الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ
 مطبعة مصطفى البابى الحلبي ، ط. الثانية ١٣٨٣ هـ = ١٩٦٤ م .
- فتح الفقار بشرح المنار
 للعلامة زين الدين بن ابراهيم الشهير بابن نجم الحنفى المتوفى
 سنة ٩٧٠ هـ .
 مطبعة مصطفى البابى الحلبي سنة ١٣٥٥ هـ = ١٩٣٦ م .
- فتح المغيبيات
 للإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى المتوفى سنة ٩٠٢ هـ
 مطبعة العاصمة بالقاهرة ، الطبعة الثانية سنة ١٣٨٨ هـ = ١٩٦٨ م .

- فتح الجواد
للعلامة أبي العباس أحمد بن شهاب الدين بن حجر الهيتمي المتوفى
سنة ٩٧٤ هـ.
- الطبعة الثانية سنة ١٣٩١ هـ = ١٩٧١ م.
- فتح العلام بشرح مرشد الأنام .
للعلامة السيد محمد عبد الله الجرداني
مكتبة الشباب المسلم حلب
- الفتح المبين في طبقات الأصوليين
للشيخ عبد الله مصطفى المراغي
الطبعة الثانية ، بيروت ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م.
- فتاوى الامام التنووي المسماة بالمسائل المنثورة
ترتيب تلميذه الشيخ علاء الدين بن العطار
الناشر: مكتبة دار الدعوة بحلب .
- الفتاوى الحديشية
للعلامة أبي العباس أحمد بن شهاب الدين بن حجر الهيتمي المتوفى
سنة ٩٧٤ هـ.
- مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م.
- فصول البدائع في أصول الشرائع
للعلامة محمد بن حمزه بن محمد الفناري
طبعة ١٣٢٦ هـ
- الفصل في الملل والأهواء والنحل
لأبي محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري المتوفى سنة ٤٥٦ هـ
تحقيق الدكتور محمد ابراهيم نصر ، والدكتور عبد الرحمن عميرة
عكاظ للنشر والتوزيع سنة ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م.

- الفصول الخمسون

للعلامة زين الدين أبي الحسين يحيى بن عبد المعطى المشرقي

المتوفى سنة ٦٢٨ هـ

تحقيق محمود محمد الطناحي

طبعة عيسى البابي الحلبي

- فرق وطبقات المعتزلة

للقاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي المتوفى سنة ٤١٥ هـ

تحقيق الدكتور علي سامي النشار والاستاذ عصام الدين محمد

دار المطبوعات الجامعية بمصر سنة ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م

- الفسروق

للإمام شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المتوفى سنة ٦٤٨ هـ

دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان .

- الفقيه والمتفقه

للحافظ أبي بكر، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي المتوفى

سنة ٤٦٣ هـ

طبع دار الكتب العلمية، بيروت سنة ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م.

- الفوائد البهية في تراجم الحنفية

للعلامة أبي الحسنات محمد بن عبد الحي الكنوي المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ

تصوير دار المعرفة - بيروت - عن طبعة كراتشي سنة ١٣٩٣ هـ.

- الفوائد شرح الزوائد على منهاج الميضاوي

للعلامة برهان الدين الأبناسي

مخطوط وعندي صورة منه .

- الفوائد الجنية حاشية المواهب السنية على الفوائد البهية

للمشيخ محمد ياسين الغاداني

الطبعة الثانية ، مطبعة حجازي بالقاهرة .

- الفوائد المشوق الى علوم القرآن
- لشمس الدين محمد بن قيم الجوزيه المتوفى سنة ٥٧١ هـ
- مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٢٧ هـ .
- الفوائد المكية (مجموعة سبعة كتب مفيدة)
- للسيد طوى بن أحمد السقاف
- الطبعة الأخيرة ، مطبعة مصطفى الباجي الحلبي .
- فواتح الرحسوت
- للعلامة عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري
- شرح مسلم الثبوت للعلامة محب الله بن عبد الشكور المتوفى سنة ١١١٩ هـ
- المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٢٢ هـ ، مطبوع بهامش المستصفي .
- فهرست ابن النديم
- للعلامة أبي الفرج محمد بن يعقوب الوراق
- تحقيق رضا تجدد ، طبعة طهران .
- فهرس مخطوطات المكتبة الشرقية بالجامع الكبير بصنعاء
- اعداد عبد الله محمد الحبشي وآخرين
- طبع وزارة الأوقاف بالجمهورية العربية اليمنية .
- فهرس مخطوطات المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء
- اعداد محمد سعيد المليح ، أحمد محمد عيسوي
- طبع بمشآت المعارف بالاسكندرية .
- فيض القدير شرح الجامع الصغير
- للعلامة المحدث محمد عبد الرؤوف المناوي
- الطبعة الثانية ١٣٩١ هـ = ١٩٧١ م .
- القاموس المحيط
- للعلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي المتوفى سنة ٨١٧ هـ
- الطبعة الثانية ١٣٧١ هـ = ١٩٥٢ م ، مطبعة مصطفى الباهي الحلبي .

- قبضة البهائم في ناسخ ومنسوخ القرآن
للامام أبي القاسم جمال الدين بن عبد الرحمن البذوري
تحقيق زهير الشاويش ومحمد كنعان
المكتب الاسلامي ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م
- قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة
للمحافظ الامام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ
تحقيق الشيخ خليل محيي الدين الميس
الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م ، المكتب الاسلامي .
- القواعد في الفقه الاسلامي
للمحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥ هـ
الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م
الناشر: مكتبة الكلبيا ، الأزهرية .
- قواعد الاحكام في مصالح الأنام
لشيخ الاسلام عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي المتوفى سنة ٦٦٠ هـ
دار الكتب العلمية - بيروت .
- القواعد والفوائد الأصولية
للشيخ العلامة علاء الدين أبي الحسن علي بن عباس البعلبي الحنبلي
المتوفى سنة ٨٠٣ هـ
تحقيق محمد حامد الفقي
دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م
- قوانين الأحكام الشرعية
للمعلمة محمد بن أحمد بن جزى الغرناطي المالكي المتوفى سنة ٧٤١ هـ
دار العلم للملايين بيروت ١٩٧٤ م

— كتاب سيبويه

لسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر المتوفى سنة ١٨٠ هـ

طبعة عالم الكتب ، بيروت .

— الكافي

للمحافظ ابن عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر المتوفى سنة ٤٦٣ هـ

تحقيق محمد محمد أحمد الميرتاني

الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م .

— الكامل في التاريخ

للعلمة عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم المعروف بابن الأثير

دار صادر للطباعة والنشر ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٥ م .

— الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل

للعلمة أبي القاسم جابر الله محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ

طبعة مصطفى البابي الحلبي .

— كشف الخفاء ومزيل الالباس

للمحدث الشيخ اسماعيل بن محمد العجلوني المتوفى سنة ١١٦٢ هـ

تصحيح وتعليق أحمد القلاش

نشر وتوزيع مكتبة التراث الاسلامي بحلب .

— كشف الأسرار عن أصول فخر الاسلام البزدوى

لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخارى المتوفى سنة ٧٣٠ هـ

دار الكتاب العربي بيروت ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م .

— كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون

لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفه وكاتب حلبى المتوفى سنة

١٠٦٧ هـ .

دار الفكر سنة ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م .

- الكفاية في علم الرواية
للامام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب
البغدادى المتوفى سنة ٤٦٣ هـ
الطبعة الأولى بمطبعة السعادة
- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة
للشيخ نجم الدين الغزى
الناشر محمد أمين وشركاه ، بيروت ، لبنان .
- الكوكب الدرى فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية
للامام جمال الدين عبد الرحيم الاسنوى المتوفى سنة ٧٧٢ هـ
تحقيق الدكتور محمد حسن عواد
دار عمار للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .
- الكيلانه ضمن مجموع الفتاوى ١٢ / ٣٢٣ - ٥٠٢
لشيخ الاسلام ابن تيمية .
- اللباب في تهذيب الانساب
للعامة عز الدين علي بن الأشير الجزى المتوفى سنة ٦٣٠ هـ
دار صادر بيروت .
- لسان العرب
لأبى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المتوفى سنة ٧١١ هـ
دار صادر بيروت .
- لطائف الاشارات على تسهيل الطرقات لنظم الورقات فى الأصول الفقهيات
للشيخ عبد الحميد بن محمد على قدس
الطبعة الأخيرة مطبعة مصطفى البابى الحلبي

- لقط اللآلى المتناثرة فى الأحاديث المتواترة
 للعلامة أبى الفيض محمد مرتضى الحسينى الزيدى
 تحقيق محمد عبد القادر عطا
 دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.
- المبسوط
 للعلامة أبى بكر محمد بن أحمد بن أبى سهل المتوفى سنة ٤٩٠ هـ
 دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .
- المجددون فى الاسلام
 للاستاذ عبد المتعال الصعدي
 دار الحماس للطباعة
- المجموع شرح المذهب
 للإمام أبى زكريا محبى الدين بن شرف النووى المتوفى سنة ٦٧٦ هـ
 وبهامشه فتح العزيز شرح الوجيز ، الطبعة الأولى .
- مجموعة الفتاوى
 لشيخ الاسلام تقى الدين أحمد بن تيسية الحرانى المتوفى سنة ٧٢٨ هـ
 جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد العاصمى الحنبلى النجدى
 مكتبة المعارف ، الرباط ، المغرب .
- مجمل اللفظة
 للعلامة أبى الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوى المتوفى سنة ٣٩٥ هـ
 تحقيق زهير عبد المحسن سلطان
 مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م.
- المحصول فى علم أصول الفقه
 للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازى المتوفى سنة ٦٠٦ هـ
 تحقيق الدكتور طه جابر فياض العلوانى ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩ / ١٩٧٩ م.

- المحسلي

للعلامة أبي محمد علي بن أحمد الأندلسي الظاهري المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

تحقيق أحمد محمد شاكر

منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع .

--- المحلى على المنهاج هامش حاشيتي قليوبي وعميرة

للعلامة جلال الدين المحلى

طبعة عيسى البابي الحلبي

--- مختصر من قواعد العلائي وكلام الاسنوى

للعلامة أبي الثناء نور الدين محمود بن أحمد الحموي المعروف بابن

خطيب الدهشة المتوفى سنة ٨٣٤ هـ .

تحقيق الدكتور مصطفى محمود

ساعدت اللجنة الوطنية على طبعة في الجمهورية العراقية .

--- المختصر في أصول الفقه

للعلامة علي بن محمد بن علي بن عباس بن شيان البعلبي الحنسبلي

المعروف بابن اللحام المتوفى سنة ٨٠٣ هـ .

تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا ، طبع دار الفكر بدمشق سنة ١٤٠٠ هـ

٠١٩٨٠

--- مختصر الطحاوي

للإمام المحدث أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحنفي

المتوفى سنة ٣٢١ هـ

تحقيق : أبو الوفاء الأفغاني

مطبعة دار الكتاب العربي بالقاهرة سنة ١٣٧٠ هـ .

--- مختصر ابن الحاجب (مختصر المنتهى)

لابن الحاجب الأصولي المالكي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ

نشر مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م ، تصحيح شعبان

محمد اسماعيل .

- مختار الصحاح
- للعلامة محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي المتوفى سنة ٦٦٦ هـ
- الطبعة الثانية .
- مدارج السالكين
- للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١ هـ
- تحقيق محمد حامد الفقي
- مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ١٣٧٥ هـ = ١٩٥٦ م
- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد
- للشيخ عبد القادر بن أحمد بن مصطفى المعروف بابن بدران الدمشقي
- طبعة إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة .
- المدونة الكبرى
- للإمام مالك بن أنس الأصبحي إمام دار الهجرة المتوفى سنة ١٧٩ هـ
- مطبعة دار السعادة بمصر .
- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز
- للعلامة شهاب الدين عبد الرحمن بن اسماعيل بن إبراهيم المعروف
- بأبي شامة المقدسي المتوفى سنة ٦٦٥ هـ
- تحقيق طهار آلتى قولا ج
- دار صادر بيروت ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م
- المزهرفي علوم اللغة وأنواعها
- للعلامة الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ
- مطبعة محمد علي صبيح بسيدان الأزهر .
- المساعد على تسهيل الفوائد
- للإمام بهاء الدين أبي محمد القاضي عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل المتوفى
- سنة ٧٦٩ هـ .
- تحقيق الدكتور محمد كامل بركات . طبع دار الفكر بدمشق سنة ١٤٠٠ / ١٩٨٠ .

- المستدرك على الصحيحين في الحديث النبوى
للمحافظ أبى عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابورى
المتوفى سنة ٤٠٥ هـ
- تصوير عن طبعة حيدرآباد الدكن بالهند سنة ١٣٣٥ هـ
- المستصفى من علم أصول الفقه
لحجة الاسلام أبى حامد محمد بن محمد الغزالى المتوفى سنة ٥٠٥ هـ
الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببغداد سنة ١٣٢٢ هـ
وبهامشه فواتح الرحموت .
- سند الامام أحمد بن حنبل
المكتب الاسلامى
- المسودة فى أصول الفقه
لثلاث أئمة من آل تيمية تتابعوا على تأليفها :
- ١- مجد الدين أبو البركات ، عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحرانى المتوفى
سنة ٦٥٢ هـ .
- ٢- شهاب الدين أبو المحاسن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية
الحرانى المتوفى سنة ٦٨٢ هـ .
- ٣- شيخ الاسلام تقي الدين أبو العباس ، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام
المتوفى سنة ٧٢٨ هـ .
- جمعها وبيها أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الفنى الحرانى الدمشقى
الحنبلی المتوفى سنة ٧٤٥ هـ .
- تحقيق محمد محبى الدين عبد الحميد
مطبعة المدنى بالقاهرة .
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار
للإمام الحافظ أبى الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبى المالکى المتوفى
سنة ٥٤٤ هـ ، طبع ونشر المكتبة العتيقة ، تونس ، دار التراث ، القاهرة .

- مصادِر الفكر العربى الاسلامى فى اليمن
تأليف عبد الله محمد الحبشى
مركز الدراسات اليمنية ، صنعاء .
- المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير
لأحمد بن محمد بن على المقرئ الفيومى المتوفى سنة ٧٧٠ هـ
المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٢٣ هـ = ١٩٠٦ م .
- معالم الأدب العربى فى العصر الحديث
تأليف عمر فسوخ
دار العلم للملايين ، بيروت سنة ١٩٨٥ م .
- معترك الأقران فى اعجاز القرآن
للعلامة جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ
تحقيق على محمد البجاوى
طبع دار الفكر العربى بالقاهرة .
- المعتمد فى أصول الفقه
لأبى الحسين محمد بن على بن الطيب البصرى المعتزلى المتوفى سنة ٣٦٦ هـ
تحقيق الدكتور محمد حميد الله
طبع المعهد العلمى الفرنسى بدمشق سنة ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤ م .
- معجم الأديباء
لياقوت بن عبد الله الحموى المتوفى سنة ٦٢٦ هـ
طبع دار المأمون بالقاهرة
- معجم قبائل الحجاز
للمقدم عاتق بن غيث البلاذرى
دار مكة للنشر والتوزيع .

- معجم شواهد العربية
- للاستاذ عبد السلام هارون
- طبع مكتبة الخاتجي بالقاهرة سنة ١٩٧٢ م.
- معجم المطبوعات العربية والمصرية
- جمع وترتيب : يوسف الياس سرقيس .
- مطبعة سرقيس بمصر سنة ١٣٤٦ هـ = ١٩٢٨ م.
- معجم مقاييس اللغة
- لأبي الحسين أحمد بن فارس المتوفى سنة ٣٩٥ هـ
- تحقيق عبد السلام محمد هارون
- الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م.
- مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- معجم البلدان
- لياقوت بن عبد الله الحموي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ
- دار صادر بيروت
- معجم المؤلفين
- لمر رضا كحالة
- مكتبة المتنبي ، بيروت
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف
- ل * أ. ي . ونسك . . . *
- مطبعة بريل في مدينة ليدن سنة ١٩٦٧ م.
- معرفة القراء الكبار
- للعامة الحافظ شمس الدين الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ
- تحقيق : بشار عواد معروف ، شعيب الأرنؤوط ، صالح مهدي عباس .
- مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م.

— مغنى المحتاج الى معرفة معانى ألفاظ المنهاج

للشيخ محمد الشربيني الخطيب المتوفى سنة ٧٩٧ هـ

الناشر : دار احياء التراث العربى ، بيروت لبنان .

— المغرب فى ترتيب المغرب

لأبى الفتح ناصر بن عبد السيد بن على المطريزى المتوفى سنة ٦١٦ هـ

طبعة دار الكتاب العربى ، بيروت .

— المغنى

لأبى محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى المتوفى سنة ٦٢٠ هـ

مكتبة ابن تيمية + المغنى مع الشرح الكبير ، طبعة دار الكتاب العربى ، بيروت .

— مغنى اللبيب عن كتب الاغريب

للعلمة جمال الدين ابن هشام الانصارى المتوفى سنة ٧٦١ هـ

تحقيق الدكتور مازن المبارك ، محمد على حمد الله

دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٩٦٩ م .

— مفتاح الوصول الى بناء الفروع على الأصول

للامام أبى عبد الله محمد بن أحمد المالكى التلمسانى المتوفى سنة ٧٧١ هـ

تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف

دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م .

— مفتاح العسلوم

لأبى يعقوب يوسف بن محمد بن على السكاكى المتوفى سنة ٦٢٦ هـ

مطبعة التقدم العلمية بمصر سنة ١٣٤٨ هـ

— مقالات الاسلاميين

للامام أبى الحسن على بن اسماعيل الأشعرى المتوفى سنة ٣٣٠ هـ

تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد

الطبعة الأولى سنة ١٣٦٩ هـ = ١٩٥٠ م .

- مقدمة فتوح الطهيم
- للامام المحقق الكبير مولانا شمس أحمد العشمانى
- الناشر: مكتبة الحجاز.
- الملل والنحل
- للامام أبى الفتح ، محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستانى
- المتوفى سنة ٥٤٨ هـ
- تحقيق محمد سيد كيلانى
- طبعة مصطفى البابى الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م.
- مناقب الامام أحمد
- للمحافظ أبى الفرج عبد الرحمن بن الجوزى المتوفى سنة ٥٩٧ هـ
- مصورة عن طبعة الخانجى بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٤٩ هـ
- المنثور فى القواعد
- للامام بدر الدين محمد بن بهادر الزركشى المتوفى سنة ٧٩٤ هـ
- تحقيق الدكتور تيسير فائق أحمد محمود
- الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.
- طباعة شركة دار الكويت للصحافة
- السنخول من تعليقات الأصول
- لحجة الاسلام أبى حامد محمد بن محمد الفزالى المتوفى سنة ٥٠٥ هـ
- تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو.
- الطبعة الأولى ، مطبعة دار الفكر بدمشق سنة ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م.
- منار السبيل
- للشيخ ابراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان
- تحقيق زهير الشاويش
- المكتب الاسلامى .

— مناهل العرفان

للشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني

مطبعة دار احياء الكتب العربية بالقاهرة لعيسى الحلبي
الطبعة الثالثة .

— السوافقات في أصول الاحكام

لأبي اسحاق ، ابراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠ هـ
مطبعة محمد علي صبيح بمصر .

— مواهب الجليل

للعلمة أبي عبد الله محمد الخطاب المتوفى سنة ٩٠٤ هـ
ملتزم الطبع والنشر مكتبة النجاح طرابلس ، ليبيا .

— الموطن للامام مالك بن أنس

تصحيح وفهرست محمد فؤاد عبد الباقي

— المذهب في فقه الامام الشافعي

للشيخ أبي اسحاق الشيرازي المتوفى سنة ٤٧٦ هـ
مطبعة مصطفى البابي الحلبي

الطبعة الثانية ١٣٧٩ هـ = ١٩٥٩ م .

— ميزان الاعتدال

للمحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ

تحقيق علي محمد البجاوي

طبع عيسى البابي الحلبي

— النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة

للعلمة جمال الدين أبي السحاسن يوسف بن تفرى الاتاكي المتوفى

سنة ٨٧٤ هـ

الطبعة الأولى بدار الكتب المصرية بالقاهرة سنة ١٣٤٩ هـ / ١٩٣٠ م .

- النشر في القراءات العشر
للمحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي .
دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- نشر البنود على مراقي السعود
للمعلامة عبد الله بن ابراهيم العلوي الشنقيطي المالكي المتوفى سنة ١٢٣٣ هـ
مطبعة فضاله - المحمدية (المغرب)
- نصب الراية لأحاديث الهداية
للمحافظ جمال الدين ، عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي سنة ٧٦٢ هـ
مطبعة دار المأمون القاهرة بعناية المجلس العلمي بالهند سنة
١٣٥٧ هـ = ١٩٣٨ م
- نظم المتناثر من الحديث المتواتر
للمعلامة أبي عبد الله محمد بن جعفر الكناني
دار الكتب السلفية للطباعة والنشر بمصر .
- نفح الطيب
للمعلامة الأديب أحمد بن محمد المقرئ التلمساني المتوفى سنة ١٠٤١ هـ
دار الكتاب العربي بيروت .
- النكت الحسان في شرح غاية الاحسان
للمعلامة أبي حيان النحوي الأندلسي الغرناطي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ
تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي
مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م
- النور السافر عن أخبار القرن الحاضر
للمعلامة محيي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيدروسسي
- نهاية المحتاج الى شرح المنهاج
للمعلامة شمس الدين محمد بن أحمد بن حمزه الرملي المتوفى سنة ١٠٠٤ هـ
مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٨٦ هـ = ١٩٦٧ م

- نهاية السؤل فى شرح منهاج الأصول
للإمام جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنوى المتوفى سنة ٧٧٢ هـ
عالم الكتب ، بيروت ١٩٨٢ م
- النهاية فى غريب الحديث
للعلامة مجد الدين ، المبارك بن محمد الأثير الجزرى المتوفى سنة ٦٠٦ هـ
تحقيق طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحى
طبعة عيسى البابى الحلبي سنة ١٣٨٣ هـ = ١٩٦٣ م
- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار:
للعلامة محمد بن على بن محمد الشوكانى المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ
الطبعة الأخيرة . مطبعة مصطفى البابى الحلبي
- الوصول الى الأصول
للعلامة أبى الفتح أحمد بن على بن برهان الدين البغدادى المتوفى
سنة ٥١٨ هـ
تحقيق الدكتور عبد الحميد على أبو زنيد
مكتبة المعارف بالرياض ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م
- وفيات الأعيان وانباء ابناء الزمن
للعلامة أبى العباس أحمد بن محمد بن أبى بكر بن خلكان المتوفى
سنة ٦٨١ هـ
تحقيق الدكتور احسان عباس
دار الثقافة ، بيروت .
- هدية العارفين فى أسماء المؤلفين وآثار المصنفين
لاسماعيل باشا البغدادى
طبعة استنبول - وكالة المعارف سنة ١٩٥٥ م

— هداية العقول الى غاية السؤل في علم الأصول

للعلامة الحسين بن أمير المؤمنين المنصور بالله القاسم بن محمد

طبع بمطبعة وزارة المعارف المتوكلية صنعاء - اليمن سنة ١٣٥٩ هـ.

— اليمن وحضارة العرب

للدكتور عدنان ترسيبي

دار مكتبة الحياة ، بيروت .

— اليمن عبر التاريخ

بقلم أحمد حسين شرف الدين

الطبعة الثالثة ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م.

تاسعا : * فهرس القسم الدراسي * :

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
المقدمة	١ - ٥
الحالة السياسية في عصر المؤلف	٦ - ١٠
الحالة الاجتماعية في عصر المؤلف	١١ - ١٢
الحالة العلمية في عصر الأشعر	١٣ - ١٥
اسمه ونسبه ونشأته	١٦ - ١٧
شيوخه وتلاميذه	١٨ - ٢٠
عقيدته ومذهبه	٢١ - ٢٢
الأشعر أصوليا	٢٣ - ٢٤
الأشعر فقهيا	٢٥ - ٢٨
أدبه ونظمه	٢٩ - ٣١
وفاته وثناء العلماء عليه	٣٢ - ٣٤
آثاره ومؤلفاته	٣٥ - ٣٨
عنوان الكتاب ونسبته الى مؤلفه	٤٠ - ٤١
أهمية الكتاب وقيمه العلمية	٤٢ - ٤٣
منهج المؤلف في الكتاب	٤٤ - ٤٩
تبويب الكتاب	٥٠ - ٥٢
مصادر الكتاب	٥٣ - ٦١
تأثره بشيوخه	٦٢ - ٦٣
مقارنة بين شرح الأشعر والشروحات الأخرى	٦٤ - ٧٧
الملاحظات الأصولية	٧٨ - ٨١
الملاحظات الفقهية	٨٢ - ٨٧
الملاحظات الحد يثية	٨٨ - ٩١

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
— مخالقات المؤلف لمن سبقه	٩٢-٩٧
— بين يدي القارئ رموز ومصطلحات	٩٨-١١٢
— وصف نسخ الكتاب	١١٤-١١٦
— منهجى في التحقيق	١١٧-١٢٠

* فهرست الموضوعات * :

الموضوع	الصفحة
— مقدمة المؤلف	١
— فائدة فيما يجب على من يبدأ في التصنيف (هـ)	٢
— بيان سبب التأليف	٣
— فائدة في قرن الحمد بالجلالة دون غيره من أسمائه تعالى (هـ)	٦
— وقوع المؤلف في تأويل الصفات وبيان مذاهب أهل السنة والجماعة عقبيها (هـ)	٨
— تعريف الحمد والشكر وبيان الفرق بينهما	٩
— فائدة في بيان الفرق بين الصلاة والرحمة من الله (هـ)	١١ ، ١٠
— بيان المقصود من الآل في لفظ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم	١٢
— فائدة من كلام ابن القيم في الآل (هـ)	١٢
— بيان معنى البرق عند المفسرين والجغرافيين (هـ)	١٣
— فائدة في معنى (أما بعد) وبيان كونها فصل الخطاب (هـ)	١٤
— أصل الفقه وما هيته	١٥
— تعريف آخر لأصول الفقه	١٧
— فائدة في بيان المعان التي يطلق عليها (الأصل) (هـ)	١٧
— تعريف الفقه وبيان محترزات التعريف	١٨
— الفرق بين الفقيه والمقلد	١٩
— تعريف الضابط والقاعدة (هـ)	٢٠
— معنى الفقيه وعدم استحقاق أهل الظاهر لأوقاف الفقيه	٢٠
— مبحث الخطاب	٢٢
— أقسام الحكم التكليفي	٢٣
— رد المصنف على المعتزلة في تعريفهم للخطاب	٢٥ ، ٢٤

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
— بيان اعتراضات المعتزلة بالهاش	٢٥
— بيان قاعدة وطء الشبهة القائمة بالفاعل لا يوصف بحل ولا حرمة	٢٧
— بيان الفروع المتفرعة عن القاعدة السابقة	٢٨
— تعريف الواجب	٢٨
— الخلاف في الفرق بين الفرض والواجب	٢٩
— اثبات أن الخلاف السابق لفظي	٣٠
— ما يتفرع على الخلاف السابق	٣١
— تعريف الحرام	٣٢
— تعريف المكروه	٣٤
— فائدة في اشتراك المكروه (هـ)	٣٤
— المستحب والمندوب والفاظهما	٣٥
— خلاف الأولى	٣٦
— تعريف المباح	٣٨
— مسألة التحسين والتقبيح	٣٩
— بيان مذهب السلف في التحسين والتقبيح (هـ)	٣٩
— باب الرخصة	٤٠
— بيان بعض مسائل الرخص	٤٢، ٤١
— باب العزيمة	٤٣
— بيان أن الرخصة والعزيمة من أقسام الفعل	٤٤
— الخطاب الوضعي وبيان الصحيح والباطل والفاقد	٤٤
— السبب	٤٥
— الشرط	٤٦
— استدراك على المصنف عدم تعريفه للشرط (هـ)	٤٦
— المانع	٤٧

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
- الصحيح	٤٨
- اعتراض الاستوى على تعريف الصحة (هـ)	٤٩
- تنمة : الأداء والقضاء	٥٠
- تقسيم القضاء (هـ)	٥١
- قاعدة لا عبرة بالظن البين خطؤه	٥٢ ، ٥٣
- ما يفرع على القاعدة السالفة الذكر	٥٣ ، ٥٤
- البطلان والفساد	٥٥
- رأى الحنفية في عدم التفرقة بين الباطل والفساد في العبادات والمعاملات	٥٥
- بيان الخلاف في الفرق بينهما وأنه لفظي كما مر نظيره في الغرض والواجب	٥٦
- بعض المواضع التي يفرق فيها الشافعية بين الفاسد والباطل	٥٧
- تعريف العلم وحقيقته	٥٨
- ترجمة الفلاسفة وبيان كفرهم في ثلاث مسائل من الالهيات (هـ)	٥٩
- ما يفرع على التعريف السابق	٦٠
- ما لا يسمى جهلا وبيان النظر (هـ)	٦١
- العلم الحسسي	٦٢
- حصر القراني المعلومات في أربعة أقسام (هـ)	٦٢
- تقسيم القاضي أبي يعلى العلم الضروري لقسمين (هـ)	٦٢ ، ٦٣
- ردة من أنكر من الدين ما علم بالتواتر لكونه ضروريا	٦٤
- الدليل	٦٦
- تقسيم الدليل الى قطعي وظني	٦٧
- فائدة في معنى الحد	٦٨
- بيان المعارف الخمسة من الحدود (هـ)	٦٩
- تعريف النظر	٧٠
- تعريف التصديق	٧١

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
- بيان أن التصديق قسما ن جازم وغير جازم (هـ)	٧١
- تعريف الظن	٧٢
- الشك والوهم وبيان أنهما ليسا من التصديق	٧٣
- التفرقة بين الظن والشك على طريقة أهل الأصول وترادفهما عند أهل الفروع ٧٤	
- ما تفرع على ما سبق في الشك والظن	٧٥
- القواعد التي ينهني عليها الفقه	٧٦
- اليقين لا يزال بالشك	٧٦
- الضرر يزال	٧٦
- المشقة تجلب التيسير	٧٧
- العادة محكمة	٧٧
- الأمور بمقاصدها	٧٨
- قول العزمين عبد السلام في أن مبنى الفقه على جلب المصالح ودرء المفاسد	٧٨
- ما تفرع على ذلك من الفروع الفقهية	٧٩
- أدلة أصول الفقه	٨٠
- تعريف الكتاب	٨٠
- الخلاف في تقييد التعريف بالاعجاز	٨٠
- التنبيه على مذاهب السلف في الكلام الإلهي (هـ)	٨١
- محترزات التعريف	٨١
- فائدة في بيان أن البسلة من القرآن	٨٢
- بيان الخلاف في كونها آية في أول كل سورة (هـ)	٨٢
- المنقول آحادا (هـ)	٨٣
- القراءات السبع	٨٣
- تحريم القراءة بالشاذ وبيان أنها ماعد السبع عند المصنف	٨٥

الموضوع	الصفحة
- منع المصنف ورود ما لا معنى له في الكتاب والسنة	٨٦
- بيان أننا نعلم ما أخبرنا به من وجه دون وجه (هـ)	٨٦
- تعريف السنة	٨٧
- بيان أن الكف فعل	٨٨ ، ٨٧
- الاجماع	٨٨
- القياس وحججه	٨٩
- جريان القياس في الأمور العقلية واللغوية والدنيوية والشرعية (هـ)	٩٠
- بيان مذاهب أهل الظاهر في القياس ورود	٩١
- الخلاف في اثبات الحدود والكفارات بالقياس وتحقيق أقوال العلماء بالهامش	٩٢
- بيان مذاهب العلماء في جريان القياس في الأسباب والشروط (هـ)	٩٤ ، ٩٥
- الاستصحاب وهو البراءة الأصلية	٩٦
- تفصيل مباحث الكتاب	٩٧
- الرد على المصنف في اثباته الكلام النفسي	٩٨
- الفروع المتفرعة على إطلاق لفظ الكلام	٩٨ ، ٩٩
- أقسام الكلام - الأمر	١٠٠
- من أقسام النهي والخبر والاستفهام والعرض	١٠١
- من أقسام الكلام القسم التثني والحقيقة	١٠٢
- بيان أقسام الحنفية (هـ)	١٠٣
- الكلام في المجاز وهو التاسع من أقسام الكلام	١٠٤
- الإشارة للخلاف في وقوع المجاز في اللغة (هـ)	١٠٥ ، ١٠٦
- بيان مذاهب الظاهرية في وقوع المجاز في القرآن وأن ابن حزم يقره في بعض الآيات (هـ)	١٠٦
- تعريف المجاز وأمثلة له	١٠٧
- بيان معنى قوله تعالى : (والسما مهنيناها بأيد) وتحقيق أنها ليست من آيات الصفات (هـ)	١٠٨

الموضوع	الصفحة
- تحقيق القول في (كاف) قوله تعالى : (ليس كمثله شيء) (هـ)	١٠٩
- التجوز الآيل بالوصف للظن والآيل بالوصف الى الاحتمال والشك	١١١
- اطلاق السبب على المسبب وبيان أنه أربعة أقسام بالهامش	١١١
- التجوز باطلاق المسبب على السبب	١١٢
- اطلاق اسم الفاعل على المصدر	١١٣
- تنمات : الأولى في اشتراط السمع في أنواع المجاز	١١٣
- التتمة الثانية في المعرب وبحث في مذاهب العلماء في وقوعه في القرآن بالهامش	١١٤
- التتمة الثالثة : وقوع اللفظ على الحقيقة والمجاز باعتبارين	١١٥
- التتمة الرابعة : الكناية	١١٦
- التتمة الخامسة : التعريف	١١٧
- مذاهب الشافعي أن النكاح حقيقة في العقد مجاز في الوطء (هـ)	١١٨
- بيان الفروع المترتبة على التتمة الخامسة	١٢٠ ، ١١٩ ، ١١٨
- مسألة : اذا لم ينتظم الكلام الا بارتكاب مجاز فالنقصان أولى وبيان فروع ١٢٢ ، ١٢١	١٢٢
- مسألة : هل يستوى المجاز والاظهار اذا تعارضا ؟	١٢٣
- تفصيل أقسام الكلام المارة : أولا : الأمر	١٢٤
- تعريف الأمر	١٢٤
- هل مطلق الأمر يقتضي الوجوب وبيان خلاف العلماء فيه (هـ)	١٢٦ ، ١٢٥
- بيان هل دليل وجوبه من جهة اللغة أو العقل أو الشرع (هـ)	١٢٦
- ما يفرع على ما سبق من أن الأمر للوجوب	١٢٧
- الأمر بعد الحظر يفيد ما كان قبل ورود الحظر (هـ)	١٢٨
- الأمر المصاحب لقرينة أخرجه عن الوجوب	١٢٩
- مثال القرينة الصارفة للأمر الى الندب والتأديب	١٢٩
- مثال القرينة الصارفة الى الاباحة والامتنان والتسخير	١٣٠

الموضوع	الصفحة
— مثال القرينة الصارفة الى الاكرام والاهانة والتهديد والتعجيز والتسوية والتسني ١٣١	
— مثال القرينة الصارفة الى الارشاد وضابطه الى الاحتقار ١٣٢	
— بيان أن الترجي يكون في الممكنات والتسني في المستحيلات ١٣٢	
— مثال القرينة الصارفة للأمر الى الدعاة والخبر والتكوين ١٣٣	
— ذكر الأقوال الأخرى في تحديد دلالة الأمر (١) (مذ هـ) ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦	
— تقسيم الوجوب لفرض عين وفرض كفاية ١٣٧	
— ذكر اختلاف الأصوليين فيمن يجب عليه فرض الكفاية (هـ) ١٣٧ ، ١٣٨	
— هل الأفضل فرض الكفاية أم المعين وذكر أقوال العلماء في ذلك (هـ) ١٣٩	
— الفروع المبنية على تفضيل فرض الكفاية على المعين ١٤٠	
— مسألة في تعلق الوجوب بعين كالصلاة أو بأحد أمور كخصال الكفارة ١٤١	
— ما تفرع على المسألة السابقة ١٤٢	
— عقوبة تارك الواجب غير المتعين على أغلبها ، ثوابها عليها كلها ١٤٣	
— عدم اقتضاء الواجب للمغور ولا للتراخي عند المصنف ١٤٤	
— ذكر بقية أقوال العلماء في المسألة ١٤٥	
— التدليل على أن الأمر لا يفيد سوى مجرد إيقاع الماهية عند المصنف ١٤٦	
— ما تفرع على المسألة السابقة ١٤٧	
— تنبيه : ما لا يجب فوراً يجب العزم على فعله في المستقبل على الصحيح ١٤٨	
— عدم افادة الأمر للتكرار ١٤٨ ، ١٤٩	
— تخصيص محل النزاع في تكرار الأمر (هـ) ١٥٠	
— سرد بقية أقوال العلماء في المسألة ١٥١	
— ما تفرع على المسألة ١٥٢	
— مسائل : الأولى : الأمر بشئ مؤقت لا يستلزم القضاء ١٥٣	
— الثانية : يجوز دخول النيابة في الواجبات البدنية ١٥٤	
— الثالثة : الأمر بالأمر بالشئ ليس أمراً به على الأصح ١٥٤	

الموضوع	الصفحة
— الرابعة : الأمر بالعلم بشئ لا يستلزم حصوله	١٥٥
— الخامسة : الأمر بلفظ يتناوله داخل فيه على الصحيح (دخول المتكلم فسي	
في كلام نفسه)	١٥٥
— فائدة في أن الحثية تكون للإطلاق وللتعليل (هـ)	١٥٦
— الأمر من الأدنى للأعلى دعاء وعكسه أمر ومن المثل التماس	١٥٧
— الأمر بشئ نهى عن ضده	١٥٧
— الاحترازا عن القاعدة السابقة	١٥٩ ، ١٥٨
— إيجاب الأمر للشرط وتلخيص الأمدى لحل النزاع (هـ)	١٦١ ، ١٦٠
— ما لا يتم الواجب المطلق إلا به فهو واجب	١٦١
— الفروع على القاعدة السابقة	١٦٢ ، ١٦١
— شروط التكليف	١٦٣
— تكليف الصبي ومذاهب العلماء فيه (هـ)	١٦٣
— تكليف الساهى والنائم	١٦٣
— تكليف المكره وشبهه	١٦٤ ، ١٦٣
— تقسيم الإكراه إلى ملجئ وغير ملجئ (هـ)	١٦٤
— شروط الفعل المكلف به (هـ)	١٦٥ ، ١٦٤
— عدم صحة الإكراه على القتل	١٦٦
— جمهور الأشاعرة على جواز تكليف المكره	١٦٧
— الصبر على الإكراه أفضل من الإجابة	١٦٧
— تنية السكران متعددا ليس بمكلف لدى الأصوليين دون الفقهاء	١٦٧
— خاتمة : الواجب غير متعلق بمقدار معين	١٦٨
— ما يتفرع على القاعدة السابقة	١٦٩
— مباحث النهي	١٧٠

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
تعريف النهي	١٧٠
النهي حقيقة للتحريم وذكر أقوال العلماء (هـ)	١٧٠
النهي يفيد التكرار ما لم يقيد بمرة	١٧١
هل النهي عن الشيء أمر بضده وما تفرع عليه	١٧٣، ١٧٢
صيغ النهي ترد للتحريم والكراهة والوعيد والتعليل والاحتقار	١٧٣
النهي المطلق يفيد التحريم	١٧٤
النهي يقتضي الفساد وبيان أنه مذنب الأربعة والظاهرية بالهامش	١٧٤
خلاف العلماء في اقتضاء النهي الفساد	١٧٥
ما تفرع على هذه المسألة	١٧٦
فائدة: في كون النهي عن متعدد جمعاً أو فرقاً	١٧٧
ما تفرع على ما سبق	١٧٨
مسألة: التارك فعل على الأصح	١٧٩
تنبيهات: الأولى: تحريم مقدمات المنهى	١٨٠
الثانية: لا يشمل النهي إلا مكلفاً	١٨٠
هل الكفار مخاطبون بالفروع؟	١٨١، ١٨٢، ١٨٣
ما تفرع على المسألة السابقة	١٨٣، ١٨٤، ١٨٥
خاتمة في تكليف الجن على الصحيح	١٨٦
ما تفرع على تكليف الجن من عدم انتقاض الوضوء بما استهم وحكم النكاح منهم	١٨٧
وغير ذلك	١٨٧
مبحث الخبر	١٨٧
تعريف الخبر	١٨٧
مقدمة منطقية لفهم التعريف	١٨٨
مدلول الخبر اثبات الحكم	١٨٩

الموضوع	الصفحة
- ما تفرع على ما سبق	١٩٠، ١٨٩
- (تنبيه) : الكذب عدم مطابقة الخبر لما في الخارج عند الأشعرية وما تفرع عليه .	١٩٠
- تعريف الانشاء قسمين الخبر	١٩١
- شمول الانشاء للطلب تحصيلًا وكفا ويدخل فيه التمني والترجي والاستفهام	١٩٢
- ما يحتمل كونه انشاء وخبرًا	١٩٣
- حذف المصنف أمثلة العرض والتثني والقسم والاستفهام تبعًا للامام	١٩٣
- بحث العام	١٩٤
- حشد العام	١٩٤
- دخول اللفظ المستعمل في حقيقته في العام	١٩٤
- دخول اللفظ المستعمل في مجازة في العام	١٩٥
- ما تفرع على ما سبق	١٩٥، ١٩٦
- مدلول العام كلي	١٩٧
- ما تفرع على ما سبق	١٩٨
- قوله تعالى : (وأحل الله البيع) عم أنواعا له	١٩٩
- العموم من دخول الألف واللام على الاسم وتحقيقه بالهاش	١٩٩
- ما لم يتميز واحد بالثاء لم يعلم كالماء	٢٠٠
- المضاف لاسم عرفا يعم كالمفرد	٢٠١
- ما تفرع على ما سبق	٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥
- تنمة : اذا لم يعرف الجمع ولم يضاف لم يعم لدى الجمهور	٢٠٥
- ما تفرع على ما سبق	٢٠٦
- من صيغ العموم (كل)	٢٠٧
- من صيغ العموم : الذي والتي وأي الشرطية والاستفهامية	٢٠٧
- من صيغ العموم : متى وما	٢٠٨
- من صيغ العموم : من	٢٠٩

الموضوع	الصفحة
من صيغ العموم : أين والنفي مع نكرة معنوية باشرت أم لم تباشر	٢١٠
(النكرة في سياق النفي أو النفي تعميم)	٢١٠
ما يتفرع على ماسبق	٢١١
محل اقتضاء النفي للعموم إذا بني ما بعده على الفتح كلا رجل في الدار	٢١٢
ما يتفرع على ماسبق	٢١٤ ، ٢١٣
(تنبيه) : النكرة في سياق الإثبات لا تعميم	٢١٥
مسائل : الأولى : إذا أمر جمعا بصيغة جمع توجه الأمر لكل واحد	٢١٦
ما يتفرع على ماسبق	٢١٦
الثانية : الأصح تعميم العام بمعنى المدح والذم	٢١٦
ما يتفرع على ماسبق	٢١٧
الثالثة : المتكلم لا يدخل في عموم كلامه عند الأكثرين	٢١٨
ما يتفرع على ماسبق	٢٢٠ ، ٢١٩ ، ٢١٨
الرابعة : هل المخاطب يدخل في العموم الواقع معه	٢٢٠
ما يتفرع على ذلك	٢٢٢ ، ٢٢١
الخامسة : جمع المذكر السالم لا يدخل فيه النساء	٢٢٢
ما يتفرع على ماسبق	٢٢٥ ، ٢٢٤ ، ٢٢٣
السادسة : خطاب المشافهة ليس خطابا لمن بعد المخاطبين	٢٢٦
ما يتفرع عليه	٢٢٦
السابعة : العطف على العام لا يقتضي العموم في المعطوف على الصحيح	٢٢٧
بحث في قتل الذمي بالكافر تحت القاعدة السابقة (هـ)	٢٢٧
خاتمة في بيان أن معيار العموم الاستثناء	٢٢٨
عدم دخول الأفعال في العموم لأن مودعه النطق	٢٢٨ - ٢٢٩
عدم دخول قضايا الأعيان في العموم	٢٣٠ - ٢٣١

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
- ترك الاستئصال من الشارع يلحق بالعموم في المقال	٢٣٢
- تنبيه : في أنه لا منافاة بين القاعدتين السابقتين قريبا	٢٣٣
- مبحث الخاص	٢٣٣
- تعريف الخاص	٢٣٣
- التخصيص	٢٣٤
- الفرق بين النسخ والتخصيص	٢٣٥
- زيادة فروق بين النسخ والتخصيص (هـ)	٢٣٥
- المقدار الذي يشترط بقاءه بعد تخصيص العام (هـ)	٢٣٦
- التخصيص من جهة اللفظ أو المعنى	٢٣٦
- التخصيص بالعلة (هـ)	٢٣٦
- التخصيص نوعان منفصل ومتصل	٢٣٧
- شروط الاستثناء (هـ)	٢٣٧
- هل يشترط وقوع الكلام من ناطق واحد	٢٣٨
- ما تفرع على ما سبق	٢٣٨ ، ٢٣٩
- هل يجوز الفصل في الاستثناء وما تفرع عليه	٢٤٠
- هل إذا استغرق الاستثناء يبطل حكمه أم لا ؟	٢٤١
- ما تفرع على ما سبق	٢٤١ - ٢٤٢
- الاستثناء المنقطع	٢٤٣
- ما تفرع على ما سبق	٢٤٤
- ما تفرع على ما احتل الاتصال أو الانقطاع	٢٤٥
- الاستثناء من النفي	٢٤٦
- ما تفرع عليه	٢٤٧ - ٢٤٨ ، ٢٤٩
- مسائل : (الأولى) : يجوز الاستثناء في العدد في معين وغيره	٢٤٩

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
ما تفرع عليها	٢٥٠
(الثانية) : الاستثناءات المتعددة ان تعاطفت فهي عائدة على الأول	٢٥١
ما تفرع عليه	٢٥١
(الثالثة) : الاستثناء الوارد بعد جمل متعاطفة عائدة على الكل	٢٥٢
مذاهب العلماء في القاعدة السابقة وأمثلة لها	٢٥٣ ، ٢٥٤
ما يتفرع عليها	٢٥٥
الاستثناء الوارد بعد المفردات وما تفرع عليه	٢٥٦ - ٢٥٧
التخصيص بالشرط	٢٥٨
تعريف الشرط وبما من محترزات التعريف	٢٥٩
اشتراط الاتصال في التخصيص بالشرط	٢٦٠
ما يتفرع عليه	٢٦١ ، ٢٦٢
بحث في حرف الاضراب " بل " (هـ)	٢٦٢
تنمة : الأصح أن المشروط يقارن الشرط عند المصنف	٢٦٣
ما يتفرع على ذلك	٢٦٣ ، ٢٦٤
مسائل تتعلق بالشرط : (الأولى) : اعتراض الشرط	٢٦٤
(الثانية) : عطف الشرط على الشرط بالواو	٢٦٥
(الثالثة) : الجملة الاسمية جواب الشرط تصدر بالفاء أو اذا الفجائية	٢٦٦
ما تفرع عليه	٢٦٦ - ٢٦٧
(الرابعة) : يجوز حذف المبتدأ من الجملة الاسمية الواقعة جوابا عند العلم به	٢٦٨
ما يتفرع عليه	٢٦٨
(الخامسة) : اذا اجتمع شرط وقسم لا مبتدأ معها كان الجواب للمتقدم	٢٦٨

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٢٦٨	- ما يفرع عليها
٢٦٩	- مبحث المطلق والمقيد
٢٧٠	- حمل المطلق على المقيد
٢٧٠	- عدم تقييد المطلق مع اختلاف الحكم
٢٧٠	- تعريف المطلق والمقيد (هـ)
٢٧١	- اتحاد السبب واختلاف الحكم
٢٧٢	- اختلاف السبب واتحاد الحكم
٢٧٣	- اعتناء القياس الصحيح في حمل المطلق على المقيد
٢٧٤	- التقييد في موضعين بمتنافيين يمنع من حمل المطلق على المقيد
٢٧٥	- (تنبيه) : شرط المقيد أن يكون ملفوظا به
٢٧٥	- (تنمئة) : الحال يقيد به كالوصف بشرط مقارنته لصاحبه مفيد للتقييد فسي الانشاءات وغيرها
٢٧٦ ، ٢٧٥	- ما يفرع عليه
٢٧٥	- تحرير شروط حمل المطلق على المقيد سبعة
٢٧٧	- تنمئة أخرى في التقييد بطرف زمان أو مكان
٢٧٧	- ما يفرع عليه
٢٧٧	- التخصيص بالغاية
٢٧٨	- ما يفرع عليه
٢٧٨	- محل التخصيص بالغاية التأتبي بها
٢٧٩	- التخصيص بـ (بدل البعض من الكل)
٢٨٠	- المخصص المنفصل : النقل والحس
٢٨١	- التخصيص بالعقل ، ومنع الشافعي تسميته تخصيصا
٢٨٢	- بيان أن الخلاف في التخصيص بالعقل لفظي
٢٨٣	- تخصيص القرآن بالقرآن

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
— تخصيص السنة بالسنة	٢٨٣
— تخصيص السنة بالقرآن	٢٨٤
— تخصيص القرآن بالسنة المتواترة والآحاد	٢٨٥
— الخلاف في تخصيص القرآن بالسنة	٢٨٦
— الخلاف في تخصيص السنة المتواترة بخبر الواحد	٢٨٧
— التخصيص بالقياس المستند الى النسخ	٢٨٨
— والخلاف الواقع فيه والترجيح	٢٨٩
— التخصيص بالمفهوم : موافقة ، ومخالفة	٢٩٠
— فروع التخصيص بمفهوم الموافقة	٢٩١
— التخصيص بفعل النبي صلى الله عليه وسلم	٢٩٢
— التخصيص بتقرير النبي صلى الله عليه وسلم	٢٩٣
— (تنبيه) : الاجماع الفعلى حكمه حكم التقرير	٢٩٣
— تحقيق مسألة العبرة بعموم اللفظ أو بخصوص السبب (هـ)	٢٩٤
— أمثلة لما سبق	٢٩٥
— تحقيق سبب نزول قوله تعالى : (ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها)	٢٩٦
— ما يفرع على قاعدة العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب	٢٩٧
— (تنبيه) : صورة سبب النزول قطعية الدخول	٢٩٨
— ما يفرع عليه	٢٩٩
— عدم تخصيص الحكم بأفراد بعض أفراد العام بالذكر	٣٠٠
— تحقيق القول في المسألة وتحرير محل النزاع	٣٠١
— ما يفرع على المسألة السابقة	٣٠١
— مسائل خاتمة لمبحث العام والخاص	
— (الأولى) : أقل مسمى الجمع	٣٠٢

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
- ما يتفرع عليها	٣٠٣
- (الثانية) يتسك بالعام في حياة النبي صلى الله عليه وسلم قبل البحث عن المخصص	٣٠٣
- تحقيق خلاف العلماء في المسألة	٣٠٤
- ما يتفرع على ذلك	٣٠٤
- (الثالثة) جواز تخصيص العام المؤكد بنحو كل	٣٠٥
- ما يتفرع على ذلك	٣٠٦
- (الرابعة) رجوع الضير الى بعض العام ومذهب الراوى لا يخصان ٣٠٦-٣٠٧	٣٠٧
- تحرير المسألة	٣٠٧
- (الخامسة) يجوز أن يستتبط من النص معنى يزيد عليه أو يخصه	٣٠٨
- ما يتفرع على ذلك	٣٠٨
- (السادسة) ضابط المقدار الذي لابد من بقاءه بعد التخصيص	٣٠٩
- تحرير مذاهب العلماء في المسألة (هـ)	٣٠٩
- ما يتفرع على المسألة السابقة	٣١٠
- (السابعة) : قد يخص بالنية والعرف مع القرينة	٣١١
- مثال على المسألة بالتخصيص بالعرف الشرعي والاستعمال	٣١١
- ما يتفرع على التخصيص بالعرف	٣١٢
- (الثامنة) : جواب السائل غير المستقل دون السؤال تابع للسؤال عموما وخصوصا	٣١٣
- ما يتفرع عليه	٤١٣
- (التاسعة) : اذا تعارض العام والخاص أخذ بالخاص مطلقا	٣١٤
- ما يتفرع عليه	٣١٥ - ٣١٤
- (العاشرة) : المعروف عند أهل الأصول أن المخصوص بشئ معين يكون حجة في الباقي	٣١٥

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
— ما يتفرع على المسألة	٣١٦
— (الحادية عشرة) اذا ذكر قبل العام أو بعده اسما لدخل في العام بحكم أخص	٣١٧
— من فروع المسألة	٣١٧
— مبحث المجمل والمبين	٣١٨
— تعريف المجمل	٣١٨
— مناقشة بعض الأمثلة لبعض العلماء التي أوردوها للتشيل بالمجمل ٣١٩-٣٢٢	
— وقوع المجمل في الكتاب والسنة خلافا لداود	٣٢٣
— بيان أن المسمى الشرعي أوضح من اللفظ للفظ	٣٢٣
— اللفظ المستعمل لمعنى تارة ولمعنيين غيره مجمل	٣٢٤
— أمثلة على ما سبق	٣٢٤ - ٣٢٥
— تعريف البیان	٣٢٥
— وجوب وقوع البیان لمن أريد فهمه	٣٢٦
— الأسبق من القول أو الفعل هو المبين	٣٢٧
— مناقشة المصنف للمسألة السابقة والتشيل لها	٣٢٨
— يجوز تأخير البیان عن وقت الخطاب الى وقت الفعل	٣٢٩
— سرد اختلاف العلماء في المسألة السابقة والرد عليهم	٣٣٠
— وهم من المصنف في جعل حديث (من قتل قتيلا فله سلبه) في غزوة حنين (هـ) ٣٣١	
— لا يجوز تأخير البیان عن وقت الفعل	٣٣١
— من فروع المسألة	٣٣٢-٣٣٤
— تقسيم للمبين الى مبين بنفسه ومبين بغيره وبحشها بالهاش	٣٣٥-٣٣٦
— الكتابة والاشارة داخل في البیان بالفعل (هـ)	٣٣٦
— النص	٣٣٧
— تعريف النص	٣٣٧

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
- كلام ابن دقيق العيد في اصطلاحات النسخ (هـ)	٣٣٧
- الظاهر	٣٣٨
- تعريف الظاهر وانتقادات العلماء على بعض التعاريف بالهامش	٣٣٨
- المؤول	٣٣٩
- تعريف التأويل	٣٣٩
- الرد على المصنف في تأويله الصفات وذكر تفسير قوله تعالى (والسماء بنيناها بأيد) وبيان أنها ليست من آيات الصفات (هـ)	٣٤٠
- بيان شروط التأويل المقبول عند العلماء في عهد الصحابة ومن بعدهم (هـ)	٣٤١ - ٣٤٢
- بيان بعض تأويلات الأحناف المردودة	٣٤٢
- بحث النسخ	٣٤٣
- تعريف النسخ وذكر القول بالهامش أنه مانع من حد الا يرد عليه اشكال	٣٤٣
- اختيار المصنف لتعريف النسخ	٣٤٤
- لا نسخ بالاجماع	٣٤٥
- ذكر من جوز النسخ بالاجماع (هـ)	٣٤٥
- النسخ تبين انتهاء الامد للحكم الشرعي	٣٤٦
- محل ورود النسخ على الفعل وتحقيق القول فيه بالهامش	٣٤٧
- التمثيل بقصة الذبيح اسماعيل عليه السلام للنسخ قبل الفعل	٣٤٧
- مسألة: يجوز الاقدام على مانسخ وجوبه بالبراءة الأصلية	٣٤٩
- ما يدل عليه نسخ الوجوب وتحقيق المسألة بالهامش	٣٥٠
- اذا بطل الخصوص هل يبقى العموم	٣٥٠
- ما يتفرع على ما سبق	٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣
- (الثانية) : لا يثبت النسخ قبل تبليغ جبريل اتفاقا ولا قبل تبليغ الأمة على المختار	٣٥٥

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
- ما يتفرع عليها	٣٥٧ - ٣٥٦
- نسخ الكتاب بالكتاب وجواز النسخ دون بدل	٣٥٧
- جواز النسخ ببديل مثله أو أسهل منه	٣٥٨ - ٣٥٩
- بيان أنه لا يوجد في كتاب الله آية ناسخة في سورة الا والمنسوخ قبلها تلاوة الا في أربع آيات (هـ)	٣٥٩
- جواز النسخ ببديل أثقل	٣٦٠
- نسخ الحكم مع بقاء تلاوة المنسوخ	٣٦٠
- مثاله في القرآن والسنة	٣٦٠ - ٣٦١
- نسخ التلاوة مع بقاء الحكم والتمثيل له	٣٦٢
- جواز نسخ مدلول خبر بجواز المحو لله عز وجل فيما يقدره	٣٦٣
- بيان الخلاف في المسألة وتحقيق القول فيها بالهامش	٣٦٣ - ٣٦٤
- تضعيف قول من قال بجواز نسخ خبر ماضى	٣٦٤
- (تنمّة) : يجوز نسخ الاخبار بإيجاب بالأخبار بنقيضه والرد على المخالف	٣٦٥
- نسخ السنة بالكتاب	٣٦٦
- نسخ الكتاب بالسنة عقلا وشرعا	٣٦٦
- تحقيق القول في نسخ الكتاب بالسنة شرعا (هـ)	٣٦٧
- نسخ السنة بالسنة	٣٦٧
- نسخ الآحاد بالمتواتر	٣٦٨
- ذكر الخلاف في جوازه عقلا ووقوعه نقلا	٣٦٨
- نفي وقوع نسخ الآحاد للمتواتر	٣٦٩
- (تنمّة) : في تبين مقاصد كلام الشافعى : لا ينسخ كتاب الله الا كتابه	٣٧٠
- قول الماوردى في توجيه قول الشافعى السابق	٣٧١
- منع نسخ الاجماع	٣٧٢
- منع نسخ القياس	٣٧٢

الموضوع	الصفحة
— منع نسخ الفحوى بقسميه	٣٧٥
— جواز النسخ بالفحوى	٣٧٦
— جواز نسخ مفهوم المخالفة مع أصلها وبدونه لا نسخ الأصل دونها	٣٧٧
— أمثلة للمسألة السابقة	٣٧٨
— لا يجوز النسخ بالمخالفة لضعفها عن النص	٣٧٩
— (تنمئة) : الزيادة على النص ليست نسخا للمزيد عليه	٣٨٠ - ٣٨١
— تقسيم الزيادة على النص (هـ)	٣٨٠
— نسخ حكم الأصل لا يبقى معه حكم الفرع	٣٨٢
— منع نسخ جميع التكاليف	٣٨٢
— خاتمة : النسخ واقع عند كل المسلمين	٣٨٣
— نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ناسخة لما قبلها ليست مخصصة لها	٣٨٤
— خاتمة في الطرق الصحيحة لمعرفة النسخ	٣٨٤
— تأخر الناسخ عن المنسوخ مع التعارض بالاجماع أو بالراوى	٣٨٥
— قول الراوى : هذا ناسخ لا يقبل وانما يقبل اخباره بالتاريخ	٣٨٦
— العبرة في النسخ بالنزول لا بترتيب الآيات في الوضع	٣٨٧
— مباحث في اللغة	٣٨٨
— الفصل الأول : في الوضع وهو جعل اللفظ دليلا على المعنى	٣٨٨
— اللغات توقيفية وذكر الخلاف فيها	٣٨٩
— ما تفرع على ما سبق	٣٩٠
— الكلام على كتاب المحرر (هـ)	٣٩٠ - ٣٩١
— الفصل الثانى : في تقسيم الألفاظ	٣٩٣
— تقسيم المؤلف المفرد على طريقة المناطقة	٣٩٣
— تقسيم الاسم للكلى ومتواطىء ومشكك ومتباين ومترادف ومشترك وحقيقة ومجاز	٣٩٤

الموضوع	الصفحة
- وتقسيمه الى مشتق وجزئي ومضمر	٣٩٥
- فوائد تقسيم الألفاظ أصوليا وفقهيا	٣٩٦
- مسائل : (الأولى) : المضارع المثنى مشترك بين الحال والاستقبال وما تفرع عليه	٣٩٦
- (الثانية) : المضارع المنفي بلا يخلص للاستقبال وما تفرع عليه	٣٩٧
- (الثالثة) : اعمال اللفظ أولى من اهماله وفروعه	٣٩٨
- الفصل الثالث : فى الاشتقاق - تعريفه	٣٩٩
- تقسيم الاشتقاق لأكبر وأوسط وأصغر	٣٩٩
- مذهب السلف فى الصفات والرد على المعتزلة (هـ)	٤٠٠
- اشتراط بقاء معنى المشتق منه فى كون المشتق حقيقة	٤٠٠
- خلاف العلماء فى المسألة	٤٠١
- ما تفرع عليه	٤٠١ - ٤٠٢
- الفصل الرابع : فى الترادف وتعريفه	٤٠٣
- ما تفرع عليه	٤٠٤ - ٤٠٥
- الفصل الخامس : فى التأكيد - تعريفه وما تفرع عليه	٤٠٦
- اذا دار اللفظ بين التأكيد والتأسييس حمل على التأسييس	٤٠٦
- ما تفرع على المسألة	٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨
- الفصل السادس : فى الاشتراك (هـ)	٤٠٩
- بعض أمثلة الاشتراك (هـ)	٤٠٩
- ما تفرع عليه	٤١٠ - ٤١١
- الفصل السابع فى الحروف : مسائل :	٤١٣
- (الأولى) : الواو للجمع المطلق حيث يمتنع الترتيب وتشارك فى الحكم	٤١٣
- مذاهب العلماء فى افادة الواو الترتيب (هـ)	٤١٣
- ما تفرع على القاعدة	٤١٣ - ٤١٤
- تنية : واو العطف بمثابة الف الاثنين مع الاثنين وبمشابة واو الجمع مع ما فوقها	٤١٤

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
— ما تفرع عليه	٤١٤
— (الثانية) : الغاء تقتضى تشريك وتعقيب	٤١٥
— ما تفرع عليه	٤١٥
— (الثالثة) : ثم للترتيب مع مهلة	٤١٥
— (الرابعة) : أو للشك والابهام ومطلق الجمع والتقسيم	٤١٦
— ما تفرع عليه	٤١٦
— (الخامسة) : من لا ابتداء الغاية غالبا وللتبيين والتبعيض	٤١٦
— ما تفرع عليه	٤١٧
— (السادسة) : الى لا انتهاء الغاية وما تفرع عليه	٤١٧
— (السابعة) : فى للظرفية المكانى والزمانى وللمصاحبة والتعليل والاستعلاء والتأكيد والتعويض ومعنى الباء والى ومن	٤١٨ - ٤١٩
— ما تفرع عليه	٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١
— (الثامنة) : لو حرف امتناع لا امتناع وما تفرع عليه	٤٢١
— (التاسعة) : لولا للامتناع أو التخصيص وما تفرع عليه	٤٢٢
— (العاشرة) : الباء للالصاق والتعدية والاستعانة والسببية والمصاحبة والظرفية والبدلية والمقابلة والمجازة والاستعلاء والقسم والغاية والتوكيد وللتبعيض	٤٢٢ - ٤٢٤
— ما تفرع عليها بكونها للظرفية والسببية	٤٢٤
— (الحادية عشرة) : انما للحصر	٤٢٤ - ٤٢٥
— خلاف العلماء فى كونها للحصر منطوقا أو مفهوما أو ليست للحصر	٤٢٥
— ما تفرع عليه	٤٢٦
— الفصل الثامن : فى كيفية الاستدلال باللفظ - مسائل	٤٢٧
— (الأولى) : اذا تردد الخطاب الشرعى بين أمور حمل على الشرعى ثم العرفى فى زمنه صلى الله عليه وسلم ثم اللغوى ثم المجازى وعن عيين الشارح العرف ان انضبط والا فالوضع	٤٢٧

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٤٢٨	- ما تفرع عليها
٤٢٨	- (الثانية) : بصرف اللفظ للمجاز بقريظة
٤٢٩	- ما تفرع عليه
٤٢٩	- (الثالثة) : مفهوم الموافقة حجة
٤٢٩	- التحقيق في دلالة النص هل هي قياسية أم لفظية (هـ)
٤٣٠	- ما تفرع عليه
٤٣٠ - ٤٣١	- (الرابعة) : دلالة الالتزام حجة بشروطها
٤٣١	- ما تفرع عليه
٤٣٢	- (الخامسة) : مفهوم الصفة والشرط حجة عند الجمهور بشرطه
٤٣٢	- تعريف المفهومين بالهامش
٤٣٣	- ما تفرع عليه
٤٣٣	- شرط كونها حجة لا يظهر للتقييد فائدة سوى نفس الحكم
٤٣٤	- ما تفرع عليها
٤٣٥	- (السادسة) : مفهوم العدد ليس بحجة خلافا للجمهور
٤٣٦	- ما تفرع عليها
٤٣٧	- (السابعة) : مفهوم الزمان والمكان حجة عند الجمهور
٤٣٧	- ما تفرع عليها
٤٣٨	- (الثامنة) : مفهوم اللقب ليس بحجة
٤٣٩	- ما تفرع عليه
٤٣٩	- (التاسعة) : اذا علق الحكم على اسم اقتضى اقتصارا على أوله في الأصح
٤٤٠ - ٤٣٩	- ما تفرع عليها
٤٤١	- مباحث السنة
٤٤١	- تعريف السنة

الصفحةالموضوع

- السنة في اصطلاح المحدثين والفرق بينه وبين اصطلاح الأصوليين (هـ)
٤٤٢ - ٤٤٣
- قول النبي صلى الله عليه وسلم وحجتيه (هـ)
٤٤٢
- بعثته صلى الله عليه وسلم الى الملائكة وتحقيق القول في الهامش
٤٤٣
- بحث عصمة الأنبياء
٤٤٣
- لم يفعل النبي صلى الله عليه وسلم محرما ولا مكروها لندرتة من التقى
من أمته
٤٤٣
- معنى العصمة (هـ)
٤٤٤
- العصمة قبل الوحي والخلاف فيها
٤٤٤
- فصل في عصمة الأنبياء عن الكبائر والصغائر الدالة على الحسنه والدناءة
٤٤٤ - ٤٤٥
- دلالة أفعال النبي صلى الله عليه وسلم
٤٤٦
- القرائن الدالة على الوجوب من فعله
٤٤٦
- استخلاص دلالة النذب من أفعاله صلى الله عليه وسلم بمجرد قصد القرية
٤٤٧
- خصائصه صلى الله عليه وسلم
٤٤٧ - ٤٤٨
- ما كان من أفعاله لقصد القرية هل هو شرع لنا أم لا
٤٥٨
- خلاف العلماء في المسألة
٤٤٩
- ما فعله جبليا يحمل على الاباحة
٤٥٠
- دلالة أفعاله العادية على الاستحباب أصلا وصفة عند ابن تيمية (هـ)
٤٥٠
- ليس لنا التأسي به صلى الله عليه وسلم في الخصوصيات
٤٥١
- ما تفرع على التأسي والمتابعة
٤٥٢ ، ٤٥٣
- تنتم في تعارض القول والفعل
٤٥٤
- صور وسائل التعارض وتقسيم المصنف لها ثلاثة أقسام
٤٥٤
- ان جهل المتأخر من القول أو الفعل فالوقف أو القول
٤٥٥
- الفعل المبين
٤٥٦

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
— ما تردد بين الجبلى والشرعى يحمل على الشرعى	٤٥٦
— أمثلة المتردد	٤٥٧
— (فصل) : فى شرع من قبلنا	٤٥٨
— ترجيح قول الشافعى أنه ليس شرعا لنا فى حالة عدم النسخ أو التقرير	٤٥٨
— تقسيم الشرائع المتقدمة وأحكام كل قسم (هـ)	٤٥٨
— ما تفرع على المسألة	٤٥٩
— فصل فى تقريره صلى الله عليه وسلم وبيان أنه حجة	٤٦٠
— اذا كان التقرير سكوتا دل على اباحة الذى قرره	٤٦١
— فصل فى الأخبار	٤٦٢
— ايضاح حد الخبر	٤٦٢
— تنبيه المصنف على أفضلية ترتيب كتابه فى هذا الجزء منه على غيره	٤٦٣
— تقسيم الأخبار باعتبار أمور عارضة	٤٦٤
— أولا : الخبر الذى علم كذبه	٤٦٤
— أسباب وضع الحديث	٤٦٥
— تقسيم الراوى أسباب الوضع وتنزيه السلف عن تعمد الكذب (هـ)	٤٦٦
— الطرق التى يحرف بها الموضوع	٤٦٦ - ٤٦٧
— ثانيا : الخبر الذى علم صدقه	٤٦٨
— مبحث التواتر - تعريفه	٤٦٩
— بقية شروط الخبر المتواتر (هـ)	٤٦٩
— افادة المتواتر العلم الضرورى	٤٧٠
— عدد التواتر وأمثلة له	٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣
— عدم اشتراط اسلام العدد الراوى للمتواتر أو كونهم فى بلد واحد	٤٧٤
— عدد ما يحصل به التواتر واختلاف العلماء فيه	٤٧٥ - ٤٧٦

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
— اشتراط خبر العيان في التواتر	٤٧٦
— محمل القراءة الشاذة هو التواتر في الطبقة الأولى	٤٧٧
— المتواتر لكثرة العدد يحصل لكل أما للقرائن فلبعض الناس دون بعض ٤٧٧	
— الاجماع على وفق خبر لا يدل على صدقه	٤٧٧
— المخبر بحضرة قوم لم يكذبوه ولا حامل لهم على السكوت صادق. وكذا والنسبي	
يسمعه ولا حامل له على التقرير ولا على الكذب	٤٧٨
— فصل في أخبار الآحاد	٤٧٩
— تعريفه	٤٧٩
— أقسام خبر الآحاد (هـ)	٤٧٩
— الخبر المستفيض	٤٧٩ - ٤٨٠
— خبر الآحاد وإفادة العلم وذكر خلاف العلماء	٤٨١
— خبر الآحاد يفيد وجوب العمل	٤٨١
— خلاف العلماء في كون إفادة وجوب خبر الآحاد بالسمع أو بالعقل	٤٨٢
— ما تفرع على العمل بالآحاد	٤٨٢ - ٤٨٣
— فصل في مرسل التابعي	٤٨٤
— تعريف التابعي عند الأصوليين	٤٨٤
— تعريف التابعي عند الفقهاء وبعض المحدثين (هـ)	٤٨٤
— المنقطع والمعضل	٤٨٥
— حكم المرسل عند أبي حنيفة (هـ)	٤٨٥
— حكم المرسل عند مالك وأحمد (هـ)	٤٨٦
— مراسيل سعيد بن المسيب	٤٨٧
— تنبيه في رد ما اشتهر ان كل مراسيل سعيد تتبعته فوجدت موصولة	٤٨٧
— شروط الاحتجاج بالمرسل وقبوله	٤٨٨
— شروط قبول المرسل عند الشافعي (هـ)	٤٨٩

الصفحة	الموضوع
٤٩٠	— فصل في مرسل الصحابي
٤٩٠	— الحديث المعنعن
٤٩١	— الأفعال المبنية للمجهول وتحقيق القول فيها بالهامش
٤٩١	— تعريف السنة عند الأحناف
٤٩٢	— قولهم من السنة كذا أو كانوا كذا
٤٩٢	— تعريف الصحابي وتحديد محترقات التعريف بالهامش
٤٩٤	— عدالة الصحابة ودلائل العدالة بالهامش
٤٩٥	— الأقوال الشاذة في عدالة الصحابة
٤٩٧	— (فصل) في شروط قبول الرواية
٤٩٨	— اشتراط العقل والاسلام في قبول الرواية
٤٩٩	— اشتراط البلوغ والعدالة في قبول الرواية
٤٩٩	— تعريف العدالة
٤٩٩	— تحقيق قبول رواية الفاسق (هـ)
٥٠٠	— حكم رواية المبتدع
٥٠١	— يكتفى بالعدالة في الظاهر دون الباطن
٥٠٢	— لا يكتفى بالعدالة الظاهرة في الشهادة دون الرواية
٥٠٣	— قبول رواية من أقدم على فعل فسق معذورا
٥٠٤	— عدم اشتراط الاسلام وغيره دون العقل في التواتر
٥٠٤	— ما غرض عليه
٥٠٥	— فصل في الجرح والتعديل
٥٠٥	— لابد من ذكر سبب الجرح
٥٠٦	— تعارض الجرح والتعديل
٥٠٧	— التزكية

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
— التجريح بما ليس بجرح	٥٠٨
— أنواع التدليس (هـ)	٥٠٨
— تدليس الشيوخ والمتون	٥٠٩
— أقسام المدرج (هـ)	٥٠٩
— جواز حذف بعض الخبر ما لم يتعلق به وأسئلته	٥١٠ - ٥١١
— فصل في جواز الرواية بالمعنى	٥١٢
— شروط الرواية بالمعنى مع تحقيقها بالهامش	٥١٢
— حديث لا يصح في الرواية بالمعنى استأنس به المؤلف	٥١٣
— خلاف العلماء في الرواية بالمعنى	٥١٤ - ٥١٥
— تنمات : (الأولى) : تكذيب الأصل الفرع يسقط المروى	٥١٥
— (الثانية) : زيادة العدل مقبولة بشروطها وتحقيق القول فيها بالهامش	٥١٦
— خلاف العلماء في زيادة الثقة	٥١٧
— (الثالثة) : إذا حمل الصحابي مرويه على أحد محمليه حمل عليه	٥١٨
— خلاف العلماء في السائلة	٥١٩ - ٥٢٠
— مراتب التحصيل	٥٢١
— (خاتمة) اختلاف العلماء في ترتيبها وعدّها (هـ)	٥٢١
— سند الصحابي في الرواية (هـ)	٥٢١
— قراءة الشيخ عليه املاء ثم التحدث ثم القراءة على الشيخ ثم سماع قراءة غيره	٥٢١
— المناولة مع الاجازة ثم الاجازة والتحمل بخاص في خاص، وخاص في عام ، وعام في خاص وعام	٥٢٢
— المناولة بلا اجازة ثم الاعلام ثم الوصية ثم الوجداء مع تحقيق مراتبها بالهامش	٥٢٣
— ألفاظ الأداء أملى على - حدثني . . . الى وجدت بخطه	٥٢٤
— مباحث الاجسام	٥٢٥

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
- تعريفه لغة واصطلاحاً	٥٢٥
- اختصاص المسلمين بالاجماع ومن لا يعتمد باجماعه	٥٢٦
- دخول التابعى المجتهد وقت اتفاق الصحابة فى الاجماع	٥٢٧
- اجماع أهل المدينة وأهل البيت مع تحقيق القول فيهما بالهامش	٥٢٨
- اجماع الأربعة والشيخين وأهل الحرمين والمصريين	٥٢٩
- عدم اشتراط عدد التواتر فى المجمعين	٥٣٠
- المجتهد الواحد فى العصر لا يعتمد باجماعه	٥٣٠
- قد يكون القياس هو مستند الاجماع ولو خفياً	٥٣٠
- اتفاق المجمعين على أحد القولين قبل استقرار الخلاف جائز وبعده بالتفصيل	٥٣١
- لومات بأحد الفريقين صار قول الباقيين اجماعاً	٥٣١
- التمسك بأقل ما قيل حق للاجماع	٥٣٢
- ما تفرع على ما مر فى الاتفاق والاختلاف	٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤
- فصل فى انعقاد الاجماع وحجيته	٥٣٥
- قطعية حجية الاجماع	٥٣٦
- انعقاد الاجماع الى يوم الامة وخرقه بعد ثبوته محرم	٥٣٦
- من خرق الاجماع احداث قول ثالث أو تفصيل جديد بين مسألتين	٥٣٧
- أمثلة القول الخارق وغير الخارق	٥٣٧-٥٣٨
- أمثلة التفصيل الخارق وغير الخارق	٥٣٩
- خرق دليل المجمعين أو تأويلهم	٥٣٩-٥٤٠
- يمتنع ارتداد الأمة شرعاً	٥٤٠
- لا يضاف الاجماع اجماعاً سابقاً	٥٤٠
- لا يعارض الاجماع دليلاً قطعياً	٥٤١
- (تنمة) لا يمتنع اتفاق الأمة على جهل شيء لا تكلف به	٥٤١

الموضوع	الصفحة
- لا يمتنع انقسام الأمة فرقتين في مسألتين متشابهتين كل مخطئ في مسألة ٥٤٢	
- عدم اشتراط انقراض العصر والتماهى في انعقاد الاجماع	٥٤٣ - ٥٤٤
- فصل في الاجماع السكوتي وحجيته	٥٤٥
- خلاف العلماء في حجيته	٥٤٦
- ما يفرع على الاجماع السكوتي	٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠
- تدبيل : الاجماع قد يكون على أمر ديني أو ديني	٥٥٠
- لا يشترط في الاجماع امام معصوم ويشترط له مستند	٥٥١
- قول الصحابي ليس بحجة والرد على المخالف	٥٥٢ - ٥٥٣
- خاتمة : جاحد معلوم من الدين بالضرورة كافر	٥٥٤
- مباحث القياس	٥٥٥
- تعريف القياس	٥٥٥
- محترزات التعريف	٥٥٦ - ٥٥٧
- الاتفاق على حكم والاختلاف في عطية	٥٥٨
- عدم اشتراط الاجماع على أن حكم الأصل معلن	٥٦٠
- باقى احترازات التعريف	٥٦٠
- لا يلزم من نسخ الأصل نسخ الفرع	٥٦٠
- النص على طة الحكم ليس أمراً بالقياس	٥٦٠
- القياس مظهر للحكم ليس مشبهاً	٥٦١
- باقى محترزات التعريف	٥٦١ - ٥٦٢
- تنبيه : القياس حجة الا فى الأمور العاديه والخلقية كالحيض والحمل	٥٦٣
- ما يفرع على جواز القياس فى الرخص	٥٦٣ - ٥٦٤
- أنواع القياس	٥٦٥
- قياس المسئلة	٥٦٥

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
— قياس الدلالة والشبه	٥٦٦
— ما تفرع عليه	٥٦٧
— تنبيه على أن أقوى أنواع القياس العلة ثم الدلالة ثم الشبه	٥٦٨
— فصل في مباحث العلة	٥٦٩
— مناسبة الفرع للأصل	٥٦٩
— تعريف المناسب	٥٧٠
— فصل في مقاصد التشريع	٥٧١
— الضروريات	٥٧١
— الحاجيات	٥٧٢
— التحسينيات	٥٧٣
— فصل في أنواع المناسبة : بالذات وبالتبع	٥٧٤
— اشتراط وجود المناسب في الفرع	٥٧٤
— يشترط في العلة اطرادها في المعلول وما تفرع عليه	٥٧٦-٥٧٥
— يشترط في العلة اشتغالها على حكمة تبعث المكلف على امتثال الأمر وما تفرع على ذلك	٥٧٧
— الحكم يتعلق بالعلة لا بالحكمة	٥٧٨
— قول الجدليين : لا عبرة بالمظنة عند تحقق المثنة	٥٧٩
— (فرع) جوز الجمهور التعليل للحكم الواحد بعلتين فأكثر	٥٨٠
— خلاف العلماء في المسألة	٥٨١
— ما تفرع عليها	٥٨٢-٥٨٣
— (فرع) المختار وقوع حكيم فأكثر لعلة	٥٨٣
— خلاف العلماء في المسألة	٥٨٣
— (تنمة) : شرط اللاحاق بالعلة	٥٨٤
— أمثلة للشروط	٥٨٥-٥٨٦

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
— العلة تدور مع الحكم وجودا وعدما	٥٨٦
— فرع في مسالك العلة	٥٨٧
— النص	٥٨٧
— من تعليل النص التصريح بلفظ الحكمة وهي أعلى المراتب عند الزركشى (هـ) ٥٨٨	
— المسلك الثاني : الاجماع	٥٩٠
— المسلك الثالث : الايماء	٥٩١
— طرق الايماء	٥٩٣-٥٩١
— المسلك الرابع : السبيل	٥٩٤
— حجية السبيل (هـ)	٥٩٥
— المسلك الخامس : المناسب (خرج المناط)	٥٩٥
— حصول المقصود من الحكم ومراتبه	٥٩٧
— أقسام المناسب من حيث اعتباره وجودا وعدما	٥٩٨
— أمثلة لاختلاف العلماء في الحكم نتيجة اختلافهم في المناسب ٥٩٩-٦٠٠	
— المناسب المرسل (المصلحة المرسله - الاستصلاح)	٦٠٠
— المسلك السادس : الشبه	٦٠١
— لا يصار لقياس الشبه مع امكان قياس العلة	٦٠٢
— المسلك السابع : الدوران	٦٠٣
— المسلك الثامن : الطرد	٦٠٤
— المسلك التاسع : تنقيح المناط	٦٠٤
— تحقيق المناط	٦٠٥
— المسلك العاشر : الغاء الفارق	٦٠٦
— (تنبيه) : المسالك الثلاثة الأخيرة راجعة الى ضرب الشبه	٦٠٧
— (تنبيه) : قياس الحكم حجة على الصحيح	٦٠٧

الموضوع	الصفحة
- (خاتمة) : ليس تأتى القياس بعللة وصف ولا المعجز عن اعتباره دليل عليه في الأصح	٦٠٨
- . وأمثلة هذه المسألة	٦٠٩
- فصل في قواعد العلة - أولا : النقص	٦١٠
- بحث الفزالي القواعد في علم الجدل لا الأصول (هـ)	٦١٠
- عدم العكس	٦١١
- عدم التأثير وتقسيمه بالهامش	٦١٢
- الكسر	٦١٣
- القلب	٦١٤
- القول بالموجب	٦١٥
- أمثلة له وتحقيقه في انطباقها على المسائل (هـ)	٦١٦
- القياس من أصول الفقه ومن الدين اذا لم يوجد للمسألة دليل سواء	٦١٧
- مخالفة امام الحرمين في كون القياس من أصول الفقه	٦١٧
- المقيس حكمه من الدين والقياس واجب على المجتهد وبحث ما يفتقر عليه	٦١٨
- القياس الجلى	٦١٩
- القياس الخفي	٦٢٠
- (خاتمة) يستعمل القياس على - هـ التلازم	٦٢٠
- استعماله في الثبوت والنفي	٦٢١
- مبحث الاستصحاب	٦٢٢
- استصحاب العموم	٦٢٣
- حجية الاستصحاب بشرطه وخلاف العلماء في ذلك	٦٢٣ - ٦٢٤
- ما تفرع عليه	٦٢٥
- الاستصحاب المقلوب	٦٢٦
- تشييل الاستصحاب المقلوب بالا نعطاف وأمثلة	٦٢٧ - ٦٢٨

الموضوع	الصفحة
فصل فيها يدخله الاستصحاب	٦٢٩
(مسألة) : استصحاب الحال حجة على الصحيح (الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن)	٦٢٩
ما تفرع على ذلك	٦٢٩-٦٣٠
حكم ما قبل بعثة النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم وأهل الفترة	٦٣٠
ما تفرع عليه	٦٣١
خلاف العلماء في تعبد به صلى الله عليه وسلم قبل البعثة بشرع غيره	٦٣٢
حكم الأشياء الضارة والنافعة	٦٣٣
الأصل في الأموال التحريم عند التغنى السبكي	٦٣٤
الأصل في الأشياء التحريم أم الإباحة	٦٣٥
ما تفرع عليها	٦٣٥
مسائل : (الأولى) الاستقراء الناقص يفيد الظن والعمل به مطلقا	٦٣٦
(الثانية) : اعتبار المصلحة الضرورية القطعية عند الجمهور	٦٣٧
(الثالثة) : عدم الدليل يستلزم عدم الحكم	٦٣٧
(الرابعة) : مبحث الاستحسان وكونه مردود عند الشافعي	٦٣٨
فائدة في كون خلاف الشافعي مع أبي حنيفة في الاستحسان لفظيا (هـ)	٦٣٩
(الخامسة) : الإلهام لغير النبي المعصوم ليس بحجة لعدم الأمن من غير المعصوم	٦٣٩
ما تفرع على الإلهام	٦٤٠
(خاتمة) توقف الشافعي في جواز وقوع تفويض الحكم من الباري تعالى السي رأى النبي صلى الله عليه وسلم .	٦٤٠
تفويض الحكم من النبي صلى الله عليه وسلم لرأى عالم من أمته وخلاف العلماء في المسألة	٦٤١-٦٤٢
مبحث الاستدلال : التعادل والترجيح	٦٤٣
امتناع تعارض قطعيتين	٦٤٣

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
— حال المجتهد عند التعارض، وترجيح المصنف تساقط الأدلة مطلقا	٦٤٤
— المسائل التي يفتي فيها على القديم في مذهب الشافعي (هـ)	٦٤٥
— لا يقدم الكتاب على السنة ولا عكسه في ظاهر التعارض	٦٤٦
— أمثلة للتعارض الممكن الجمع	٦٤٧ - ٦٤٨
— اذا لم يمكن الجمع ، فليطلب المرجح	٦٤٨
— اذا لم يمكن الجمع ولا الترجيح فالأخير ناسخ للمقدم	٦٤٩
— اذا لم يمكن الجمع ولا الترجيح ولا معرفة التاريخ ، فيخص العام ومثاله	٦٥٠
— اذا لم يمكن تقديم خصوص أحد هما على عموم الآخر يعمل بالراجح منهما	٦٥١
— ما يستثنى من الصلوات النافلة المستحب فعلها في المسجد	٦٥٢ - ٦٥٣
— فصل في الترجيح	٦٥٤
— الترجيح بكثرة الأدلة والرواة ويعملو الاسناد وبعض صفات الراوى	٦٥٤ - ٦٥٥
— اشتغال الرواية على زيادة ترجيح على غيرها	٦٥٦ - ٦٥٧
— صفات الرواية الدالة على الترجيح	٦٥٨ - ٦٥٩
— يرجح النهي على الايجاب لأن الاعتناء بدفع المفسدة يقدم على جلب المصلحة	٦٦١
— يرجع الاجماع على النص وعلى الاجماع اللاحق	٦٦٢
— بعض مرجحات الاجماع على غيره	٦٦٣
— ترجيح المتواتر على الآحاد والظاهر على الظن	٦٦٣
— ترجيح ما عليه العمل والنطق	٦٦٤
— ترجيح قياس العلة على الشبه	٦٦٤
— ما تفرع على المسألة	٦٦٤
— (تنبيه) : تقديم النهي المقتضى للتحريم على الواجب هو قول الأصوليين دون الفقهاء	٦٦٥

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
— تفريعات على قول الفقهاء	٦٦٦
— مسألة تقديم ترك المستحب على فعل المكروه	٦٦٦
— مناقشة فقهية للمصنف في تفريعات المسألة السابقة	٦٦٧-٦٦٨
— حال المستدل	٦٦٩
— تعريف الفقيه المجتهد	٦٦٩
— شروط الاجتهاد ومنها معرفة أصول الفقه والفروع	٦٦٩
— يشترط للمجتهد معرفة الاجماع والخلاف وآيات وأحاديث الأحكام	٦٧٠
— يشترط للمجتهد معرفة قواعد الخاص والعام والمطلق والعقيد وغيرها	٦٧٠
— يشترط للمجتهد معرفة السنة ويكفيه سنن أبي داود	٦٧١
— يشترط للمجتهد معرفة القياس وطرق العلة وسالكها	٦٧٢
— لا يشترط التبحر في شروط الاجتهاد	٦٧٢
— قول بعض الأصوليين: يشترط التبحر في الحروف التي تختلف عليها المعاني	٦٧٢
— (تتمة): مجتهد المذهب دون المجتهد المطلق، ثم مجتهد الفتيا	٦٧٣
— بحث الاجتهاد - تعريف الاجتهاد	٦٧٤
— محترزات التعريف	٦٧٤
— جواز الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وسلم	٦٧٥
— وجوب العمل بالراجح، وتفضيل العمل بالمشقة على غيرها	٦٧٥
— خلاف العلماء في اجتهاده صلى الله عليه وسلم	٦٧٦-٦٧٧
— جواز الاجتهاد في عصره من غيره صلى الله عليه وسلم	٦٧٧
— جواز الأخذ بالظن مع امكان اليقين	٦٧٨
— ما نزع على القاعدة	٦٧٨
— المصيب في العقائد والعقليات واحد	٦٧٩
— كل مجتهد في المسائل غير العقلية مصيب	٦٧٩-٦٨٠-٦٨١
— المقصر في الاجتهاد آثم	٦٨٢

الموضوع	الصفحة
— لا ينقض اجتهاد اجتهاد آخر	٦٨٣
— من تغير اجتهاده فالأحسن اعلام المستفتى به	٦٨٣
— ما تفرع على ما سبق	٦٨٥ - ٦٨٤
— مبحث التقليد	٦٨٦
— تعريف التقليد	٦٨٦
— تحريم التقليد على المجتهد	٦٨٧
— ما تفرع عليه	٦٨٧
— تقليد غير المجتهد	٦٨٨
— ما تفرع عليه	٦٨٩-٦٨٨
— مسائل حول الاجتهاد والتقليد	٦٩٠
— (الأولى) : اذا تكررت الواقعة للمجتهد وجب أن يجدد نظره	٦٩٠
— ما تفرع عليه	٦٩٠
— (الثانية) : يجوز تقليد المفضل	٦٩١
— ما تفرع على المسألة	٦٩١
— (الثالثة) : يجوز تقليد الميت	٦٩٢
— المذاهب لا تنوت بوث أربابها يستفتى	٦٩٢
— (الرابعة) : العامى لا يجوز له أن يستفتى الا من غلب على ظنه أنه من أهل الاجتهاد والورع	٦٩٢
— (الخامسة) : يجوز الاجتهاد للقادر على التفريع والترجيح وان لم يتصف بصفات المجتهد المطلق	٦٩٣
— (السادسة) مسألة خلو الزمان من مجتهد	٦٩٣
— عدم ثبوت وقوع خلو الزمان من مجتهد	٦٩٤
— (السابعة) : اذا التزم العامى بمذهب مجتهد فى حادثة لا يرجع عنه بعد ذلك	٦٩٤

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
— التزام العامى مذ هبا معنيا	٦٩٤
— ما تفرع عليه	٦٩٦-٦٩٥
— مناقشة فقهية من المصنف لقول الأزرق	٦٩٧
— خاتمة : التطبيق فى أصول الدين	٦٩٨
— خاتمة المؤلف للكتاب	٦٩٩

* فهرست القواعد الفقهية والأصولية *

الصفحة

(أ)

٤٧٧	—	الاجماع على وفق خبر لا يدل على صدقه في نفس الأمر
٢٥٢	—	الاستثناء الوارد بعد جمل متعاطفة عائد على الكل
٦٣٦	—	الاستقراء الناقص يفيد الظن والعمل به مطلقا
٦٣٣	—	الأصل حل المنافع وحظر المصادر
٦٣٥	—	الأصل في الأشياء مطلق التحريم
٦٣٣	—	الأصل في الأموال التحريم
٦٢٩	—	الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن
١٥٤	—	الأمر بالأمر بالشئ ليس أمرا به على الأصح
١٥٧	—	الأمر بالشئ نهى عن ضده
١٥٥	—	الأمر بالعلم بشئ لا يستلزم حصوله
١٤٨	—	الأمر لا يفيد التكرار
١٤٤	—	الأمر لا يفيد فورا ولا تراخيا
١٥٣	—	الأمر بمؤقت لا يستلزم القضاء
١٢٧، ١٢٦	—	الأمر للوجوب
٧٨	—	الأمر بمقاصدها

(ب)

٤٠٦	—	التأسيس أولى من التأكيد
٢٣٢	—	ترك الاستفصال يلحق بالعموم في المقال
٦٦٦	—	ترك المستحب هل يقدم على فعل المكروه
٥٣٢	—	التمسك بأقل ما قيل حق للاجماع

(ج)

٢٢٢	—	جمع المذكر السالم لا يدخل فيه النساء
٣١٢	—	جواب السائل غير المستقل دون السؤال تابع للسؤال عموما وخصوصا

الصفحة

٦٧٨ — جواز الأخذ بالظن مع امكان اليقين

١٥٤ — جواز دخول النيابة في نحو الواجبات البدنية

(خ)

٤٢٧ — الخطاب الشرعي يحمل على الشرعي ثم العرفي ثم اللفوي ثم المجازي

٤٢٨ — الخطاب الغير شرعي يحمل على العرفي التضييق والافعالى الوضع

— خطاب المشافهة ليس خطابا لمن بعد المخاطبين

(د)

١٥٥ — دخول المتكلم في كلام نفسه

٦٥٢ — دفع المفسدة أولى من جلب المصلحة

(ز)

٣٨١ — الزيادة على النص ليست نسخا للمزيد عليه

(ص)

٣٩٨ — صورة سبب الورود على العام قطعية الدخول

(ض)

٧٦ — الضرر يزال

(ع)

٧٧ — العادة محكمة

٢٩٤ — العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب

٥٥٠ — العبرة بقول البائع أم المشتري

٢٢٧ — العطف على العام لا يقتضي العموم في المعطوف

(ق)

٥٦١ — القياس يظهر الحكم لا يثبتته

الصفحة

(ك)

- ١٨٢ - الكفار مخاطبون بالفروع
- ٦٨١-١٧٩ - كل مجتهد في الفقهيات مصيب

(ل)

- ٥٣-٥٢ - لا عبرة بالظن البين خطؤه
- ٥٧٩ - لا عبرة بالمظنة عند تحقق المثنة
- ٣٥٥ - لا يثبت النسخ قبل التبليغ
- ٣٣١ - لا يجوز تأخير البيان عن وقت الفصل
- ٦٨٢ - لا ينقض اجتهاد اجتهاد آخر
- ٣٢٤ - اللفظ المستعمل لمعنى تارة ولمعنيين غيره ، مجمل

(م)

- ١٦١ - ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب
- ٢١٨ - المتكلم لا يدخل في عموم كلامه
- ٢٢٠ - المخاطب هل يدخل في العموم الواقع معه
- ٤٧٨ - المخبر بحضرة قوم لم يكذبوه ولا حامل لهم على السكوت صادق
- ٤٧٨ - المخبر بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وهو يسمعه ، ولا حامل له على التقرير ولا على الكذب صادق
- ٣١٥ - المخصوص بمعين حجة في الباقي
- مذهب الراوى لا يخص
- المشقة تجلب التيسير
- ٧٧ - مطلق النهى للتحريم
- ١٧٤ - المضارع المثبت مشترك بين الحال والاستقبال
- ٣٩٧ - المضارع المنفي " بلا " يخلص للاستقبال ، وقد لا يخلص
- ٣٩٧ - مقدمة المناهي محرمة
- ١٨٠

الصفحة

(٥)

- الواجب غير متعلق بمقدار معين ١٦٨ - ١٦٩
- وجوب العمل بالظن الا في الاقرار فباليقين ٢١
- وطء الشبهة القائمة بالفاعل لا يوصف بحل ولا حرمة ٢٧
- وقائع الأعيان اذا تطرق اليها الاحتمال كساها ثوب الاجمال وسقط بها الاستدلال ٢٣١
- وقوع الكلام من ناطق واحد هل يشترط في التخصيص ٢٣٨

(٥)

- يتمسك بالعام قبل البحث عن المخصص في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ٣٠٣
- يجوز الاقدام على ما نسخ وجوبه عملا بالبراءة الأصلية ٣٤٩
- يجوز أن يستنبط من النص معنى يزيد عليه ومعنى يخصه ٣٠٨
- يجوز تأخير البيان عن وقت الخطاب الى وقت الفعل ٣٢٩
- اليقين لا يزول بالشك ٧٦